

الْجَنَائِزُ وَمُضَيَّرُ الْعَرَبِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجات ومصير العرب

(المجلد الثاني عشر)

إعداد

مركز المحروسة للنشر والخدمات الطبعية والمعلومات

٢٨٠٢٠٢٢ ت : ب المعادى - ٤٨



| المؤلف | المصدر | رقم الصفحة التاريخ | مجلد رقم ١٣ الجان ومصر العرب (المجلد الثالث عشر) |
|--|-------------------|--------------------|--|
| راى المعارضه بطور الصاعه المصريه !! وانفاقه الجان الدوله !! | | | |
| مصطفى كامل مراد | الاحرار | ١ (٩٧-٠١-٠١) | |
| لجنه لحمايه حقوق الملكيه الفكرية | | | |
| إيمان ابور | الاحرار | ٢ (٩٧-٠١-٠٢) | |
| الكوسه ... بمصامير داروسه ! | | | |
| حميل مطر | الحياة | ٣ (٩٧-٠١-٠٣) | |
| نفسب .. ام تحرير التجارة الدوليه ؟! | | | |
| | الاهرام الاقتصادى | ٥ (٩٧-٠١-٠٦) | |
| سوق الدواء المحلى .. فى الميزان | | | |
| خالد حسنى | العالم اليوم | ١١ (٩٧-٠١-٠٧) | |
| الصناعة المصريه فى مفترق طرق | | | |
| عبد الحواد على | الاهرام الاقتصادى | ١٣ (٩٧-٠١-١٣) | |
| الباس والاقتصاد المنافسه مع !التعاون ! | | | |
| عبد الرحمن عقل | الاهرام | ١٦ (٩٧-٠١-١٣) | |
| الجات تغزو .. براءات الاختراع | | | |
| سلامة حربى | الاهرام المسائى | ١٧ (٩٧-٠١-١٣) | |
| المسرون فى انتظار الجات | | | |
| سيد عبد الفضيل | العالم اليوم | ٢٠ (٩٧-٠١-١٣) | |
| الجان نهصد صناعة البنرول | | | |
| | الاهالى | ٢٢ (٩٧-٠١-١٥) | |
| الزامات مصر الابجاسه والسلبية فى اتفاقية "الجان" | | | |
| أبراهيم عباد المراهى | العالم اليوم | ٢٤ (٩٧-٠١-٢٦) | |
| الحزورى ... والتجارة | | | |
| صليب بطرس | العالم اليوم | ٣٦ (٩٧-٠١-٢٩) | |
| صناعة الدواء تتعرض لخطر كبير اذا لم نتمسك بفئزات السماح المقررة فى الجان | | | |
| محمد حلال | الاحرار | ٢٧ (٩٧-٠١-٠٣) | |

| المجلد رقم ١٣ | الكتاب ومصدر العرب (المجلد الثالث عشر) | العنوان | المؤلف |
|--------------------|--|--|---------------------------|
| رقم الصفحة التاريخ | المصدر | | |
| ٢٨ | ٩٧-٠٢-٠١ | حتى لا تسعل سرائ اسعار الدواء تحت ضغوط انصار النازل | اسامه عيب |
| ٣١ | ٩٧-٠٢-٠٦ | تعديل فوايس الدواء وبراءة الاختراع- ضرورة لمواكبه متطلبات الجان | صعاء حمال الدين |
| ٣٢ | ٩٧-٠٢-٠٦ | مسعبل الدواء فى مصر | مسعبل الدواء فى مصر |
| ٣٥ | ٩٧-٠٢-٠٦ | حبراء الحاسب الالى : الانضمام لاتفاقية تحرير تجارة التكنولوجيا سلاح ذو حدين | حسن القمحاوى |
| ٣٨ | ٩٧-٠٢-١٤ | الحالات .. ماله وما عليها | الحالات .. ماله وما عليها |
| ٤١ | ٩٧-٠٢-١٦ | ارتفاع اسعار الادوية بنسبة ١٠٠% شركات الدواء تسنعت برئيس الوزراء لمواجهة الضغوط الاجنبية | محمد عبدالحواد |
| ٤٣ | ٩٧-٠٢-٢٠ | الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية ٩ دول عربية اعضاء بمنظمة التجارة وع | يوسف هلال |
| ٤٤ | ٩٧-٠٢-٢٣ | محل نظر - حازم هاشم | حازم هاشم |
| ٤٦ | ٩٧-٠٢-٢٧ | حواطر .. وافكار .. مبارك والدواء ... صحة المصريين "حلف النانو وحلف كوبواجن!! | محفوظ الانصارى |
| ٥٢ | ٩٧-٠٢-٢٧ | طوفان الادوية المسنودة يهدد صحة المواطن المصرى | كمال ريان |
| ٥٥ | ٩٧-٠٢-٠٣ | فضية الملكية الفكرية | رحب البنا |
| ٥٦ | ٩٧-٠٢-٠٣ | المطمة العالمية للتجارة الى اين ؟ | ماجدة شاهين |
| ٧٩ | ٩٧-٠٢-٠٥ | فى الممبوع | فى الممبوع |
| ٨٠ | ٩٧-٠٢-٠٦ | مجدى مهنا | مجدى مهنا |
| ٨١ | ٩٧-٠٢-١٠ | صعوط امريكية واوروبية عنيفة على مصر لتطبيق اتفاقية "الجات" | جمال شوقى |
| ٨٤ | ٩٧-٠٢-١٣ | جمال شوقى | جمال شوقى |
| | | انقلاب امريكى على "الجات" وضغوط هائلة على مصر لقاء مهلة ال ٧ سنوات | جمال شوقى |
| | | سعر الدواء سيرتفع ٣٠% .. من يتخذ المريض ؟! | سبحان الخبير |
| | | تجلاء بدير | تجلاء بدير |

| المجلد رقم ١٣ | الحات ومصبر العرب (المجلد الثالث عشر) | المؤلف | رقم الصفحة التاريخ |
|---|---------------------------------------|------------------|--------------------|
| حكوميا .. وامتحان الدواء | الشعب | حارم عراب | ٩٧-٠٣-١٤ ٨٧ |
| الشركات العالمية تساعد لاحتكار اسواق الدواء | العالم اليوم | | ٩٧-٠٣-١٥ ٨٨ |
| سر الضغوط المحولة على الحكومة لتطبيق "التربس" قبل موعدها | العالم اليوم | يوسف سعد | ٩٧-٠٣-١٥ ٨٩ |
| انسابات | العالم اليوم | محمد زايد | ٩٧-٠٣-١٥ ٩١ |
| تخصصة صناعة الدواء والجات .. المشكلة والحل ! | الاهرام | | ٩٧-٠٣-١٦ ٩٢ |
| انسابات رويشة الخبراء ! | العالم اليوم | محمد زايد | ٩٧-٠٣-١٦ ٩٥ |
| هل ؟ تفرط الحكومة فى حق مصر وتتنازل عن مهلة تنفيذ "الجات" | الوفد | | ٩٧-٠٣-١٩ ٩٦ |
| انفاية الحيات تمنحنا ٨ سنوات فرصة ولكن | الاحبار | أحمد الدسوقي | ٩٧-٠٣-١٩ ١٠٠ |
| صناعة الدواء المصرى .. والضغط الاجنبى | الاهرام | محمد رؤوف حامد | ٩٧-٠٣-٢٠ ١٠٢ |
| رئيس الشركة القابضة للدوية فى تصريحات خطيرة | الاهرام | | ٩٧-٠٣-٢١ ١٠٤ |
| الحات وصناعة الدواء | الاهرام | | ٩٧-٠٣-٢٢ ١٠٥ |
| مؤامرة لضرب صناعة الدواء المصرى ٢٠ شركة اجنبية | اكتوبر | زينب عبد المعظم | ٩٧-٠٣-٢٢ ١٠٦ |
| الشركات ترفع الراية الحمراء ! | الاهرام | هنه فهمى | ٩٧-٠٣-٢٤ ١١٠ |
| "رويشة" الخسائر ! شركات الدواء اشترت الوهم "بمزاها" من الشركات الاخيرة !! | الاهرام | عبد المحسن سلامة | ٩٧-٠٣-٢٤ ١١٢ |
| اعتقال الدواء المصرى والنمن ١١ مليار جنية والمنتمون : سماسرة وتجارة واعضاء فى المجلس المصرى | العربى | | ٩٧-٠٣-٢٤ ١١٦ |
| صغوط جديدة لتدمير صناعة الدواء فى مصر | الشعب | | ٩٧-٠٣-٢٥ ١٢٠ |

| المؤلف | المصدر | رقم الصفحة التاريخ | مجلد رقم ١٣ | الحاج ومصبر العرب (المجلد الثالث عشر) |
|--|--|--------------------|-------------|---------------------------------------|
| سبح الحاج بيهود الدواء المصري | الوفد | ١٢١ | ٩٧-٠٣-٢٨ | |
| الاعلام المصري بنسارك بدور بارز في مجال الاعداد لتنفيذ ابقاوية الملكية الفكرية | الاذاعة والتليفزيون | ١٢٢ | ٩٧-٠٣-٢٩ | |
| احبه الصحة بواصل تحديرا بها من تطبيق اتفاقية الدواء في الوقت الحالي | الوفد | ١٢٥ | ٩٧-٠٣-٢٠ | |
| اسرار جديدة في سلسلة الناصر على الدواء المصري | أكتوبر | ١٢٦ | ٩٧-٠٣-٢٠ | |
| ربيت عبد المعتم | العالم اليوم | ١٢٢ | ٩٧-٠٤-٠١ | |
| بطبيقها خطر والانتصار صعب الدواء المصري .. لـ "الجناح" در | الاهرام | ١٢٥ | ٩٧-٠٤-٠٢ | |
| دعم الموقف التنافسي للعمالة المصرية | الاهرام | ١٢٥ | ٩٧-٠٤-٠٢ | |
| خليفة ادهم | الوفد | ١٢٦ | ٩٧-٠٤-٠٤ | |
| ماذا يدبرون للدواء المصري ؟ | الوفد | ١٢٧ | ٩٧-٠٤-٠٤ | |
| الحاج بضاعف اسعار الدواء المصري عشر مرات | المصور | ١٢٧ | ٩٧-٠٤-٠٤ | |
| لبلى مرموش | الجمهورية | ١٥٠ | ٩٧-٠٤-٠٥ | |
| ضرورة ربط تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية بمستوى الدخل العام للعد | الاهرام الاقتصادي | ١٥٢ | ٩٧-٠٤-٠٧ | |
| انتهت دراسة الخدمات | الاهرام الاقتصادي | ١٥٢ | ٩٧-٠٤-٠٧ | |
| انفاق دولي لتحرير تجارة تكنولوجيا المعلومات | الاهرام الاقتصادي | ١٥٢ | ٩٧-٠٤-٠٧ | |
| هجوم امريكي جديد ضد صناعتنا الوطنية | الاهالي | ١٥٤ | ٩٧-٠٤-٠٩ | |
| محمد منير | الاهالي | ١٥٥ | ٩٧-٠٤-٠٩ | |
| الحاج والدواء المرمى واصحاب الشركات يستغيثون الحكومة عين نلحج الجبة زائنان في النار ! | الاهالي | ١٥٥ | ٩٧-٠٤-٠٩ | |
| محمد منير | العالم اليوم | ١٥٨ | ٩٧-٠٤-٠٩ | |
| انفاق الشركات الاوروبية .. جاهز | الجمهورية | ١٥٩ | ٩٧-٠٤-١٠ | |
| عملة العجيزي | الدول العربية بين العولمة والجناح والشراكة | ١٦٢ | ٩٧-٠٤-١٠ | |
| الصناعة المصرية .. والاغراق الحديد .. منافسة امر تجارة عملة ...؟! "التقاليع التجارية" .. "الجناح" | الاهرام الاقتصادي | ١٥٩ | ٩٧-٠٤-١٠ | |
| محفوظ الانصارى | العالم اليوم | ١٦٢ | ٩٧-٠٤-١٠ | |
| الدول العربية بين العولمة والجناح والشراكة | الاهرام الاقتصادي | ١٥٩ | ٩٧-٠٤-١٠ | |
| ابراهيم عباد المراسي | الاهرام الاقتصادي | ١٥٩ | ٩٧-٠٤-١٠ | |

| المجلد رقم ١٤ | الجات ومصير العرب (المجلد الثالث عشر) | المؤلف | رقم الصفحة | التاريخ |
|---------------|--|--------------|------------|----------|
| | البريس .. يحاصر صاعه الدواء المصرى ! | | | |
| | مرفق السيد | الوفد | ١٦٥ | ٩٧-٠٤-١٢ |
| | سركه لسانة تسرق ويشوه اعانى ام كلثوم وعبد الحليم | | | |
| | عماد عادل | العربى | ١٧٠ | ٩٧-٠٤-١٤ |
| | دراحة مصرىة بسرعه سياره . وفرامل احتياطى !! | | | |
| | خالد حبيب | العالم اليوم | ١٧٢ | ٩٧-٠٤-١٥ |
| | الحبر والحاج | | | |
| | الاهالى | | ١٧٢ | ٩٧-٠٤-١٦ |
| | بوادر ابهار لصاعه الحديد والصلب بسبب "الجات" | | | |
| | احمد عبد المنعم | الشعب | ١٧٤ | ٩٧-٠٤-٢٣ |
| | اللاعب امريكى | | | |
| | الاهالى | | ١٧٦ | ٩٧-٠٤-٢٣ |
| | المؤيد والمعارض لاتفاقية الدواء | | | |
| | احمد الفمري | الاهرام | ١٧٧ | ٩٧-٠٤-٢٣ |
| | رفع مستوى اداء للاقتصاد فى مؤتمر تجارة الازهر | | | |
| | محمد بونس | الاهرام | ١٧٨ | ٩٧-٠٤-٢٣ |
| | مبارك نجسم صراع البريس تطبيق الجات فوراً يرفع اسعار الدواء المصرى ٦ اضعاف ! | | | |
| | فاروق عبد المجيد | الاهرام | ١٧٩ | ٩٧-٠٤-٢٠ |
| | المجلس القومى للخدمات يطالب بـ : التمسك بالفترة الانتقالية التى حددتها اتفاقية الجات | | | |
| | محمد عرفة | الاخبار | ١٨٢ | ٩٧-٠٤-٢٠ |
| | رئيس المجمع العربى للمحاسبين العرب سيحتازون اختبار الجات | | | |
| | العالم اليوم | | ١٨٤ | ٩٧-٠٥-٠٣ |
| | قصة خطيرة تحتاج للمراجعة | | | |
| | الاهرام المسانى | | ١٨٥ | ٩٧-٠٥-٠٤ |
| | دور مهم لهيئة الرقابة على التامين فى الفترة القادمة | | | |
| | الاهرام | | ١٨٦ | ٩٧-٠٥-٠٥ |
| | حماية الملكية الفكرية .. كلمة السر فى عصر المعلومات | | | |
| | الدستور | | ١٨٧ | ٩٧-٠٥-٠٧ |
| | مراكز التحكيم العربية تواجه احتكار غرفة التجارة الدولية | | | |
| | الاهرام | | ١٨٩ | ٩٧-٠٥-١٠ |
| | ساقطتها البرلمانيون العرب غدا دعم السوق العربية المشتركة لمواجهة الجات | | | |
| | العالم اليوم | | ١٩٢ | ٩٧-٠٥-١٠ |

| مجلة رقم ١٣ | | | الكتاب ومصدر العرب (المجلد الثالث عشر) | |
|--|----------------|---------|--|----------|
| العنوان | المؤلف | المصدر | رقم الصفحة | التاريخ |
| حقوق الدول النامية في إطار اتفاقات الحات | مصطفى سلامة | الاهرام | ١٩٢ | ٩٧-٠٥-١٢ |
| تحقيق اكبر استغاده من اتعاقبه الجات .. هدفنا | الجمهورية | | ١٩٦ | ٩٧-٠٥-١٢ |
| نصاب | بعمان جمعة | الوفد | ١٩٧ | ٩٧-٠٥-١٥ |
| ضرورة تعديل العواصن بما يتفق و"الجات" | عبدالمعطي احمد | الاهرام | ١٩٩ | ٩٧-٠٥-١٧ |

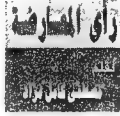


المصدر: الأهرام

١٩ - يناير ١٩٩٢

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



تطوير الصناعة المصرية !! والانفاضة الجات الدولية !!

وقعت مصر منذ عامين على اتفاقية الجات التجارية والتجريف الجمركية، والتي تلقى بانه خلال عشر سنوات من توقيعها تقوم الدول بالوفاء بخفض الرسوم الجمركية الى مستوى معين لتسهيل عمليات التجارة العالمية وقد وقعت اغلب دول العالم على هذه الاتفاقية اي انها سياسة عالمية اقتصادية جديدة



وانشأت منظمة للتجارة العالمية للتأمين تنفيذ هذه الاتفاقية مع الدول

التي ولعبها!!
لقد مضى عامان على توقيع هذه الاتفاقية ولم يبق سوى ثماني سنوات ولذلك فان الحكومة يجب ان تضع برنامجا على مدى ثماني سنوات لتطوير الصناعات المصرية حتى تستطيع ان تواجه المنافسة الدولية خاصة من الدول الصناعية المتقدمة في اوروبا وامريكا واليابان حتى يتم تطوير الشركات الصناعية المصرية لتحصل على شهادة الإيزو، أي الكفاءة المالية والإدارية والفنية، والتي تسمح للمنتجات المصرية بدخول الاسواق العالمية!!

ان الوقت يمر سريعا والامر يحتاج من الحكومة الى برنامج فني وإداري ومالي لتطبيقه على جميع شركات الصناعة المصرية في القطاعين العام والخاص على السواء وما يتطلبه ذلك من إعادة تأهيل المصانع وإصلاح الوحدات الصغيرة في بعضها البعض لتكوين وحدات صناعية ذات حجم اقتصادي لخفض التكاليف وتحسين نوعية الإنتاج اضافة الى ذلك دراسة الاسواق الخارجية لمعرفة مدى إمكان دخول السلع الصناعية المصرية الى هذه الاسواق!!

ان الموضوع يستحق وضع سياسات صناعية ذات اهداف محددة تركز على استراتيجية- اي مقومات سليمة- ثم توضع بعد ذلك خطة سنوية لمعرفة حجم الاستثمارات المطلوبة لهذه التطوير وكيفية تبسيطها سواء من القطاع العام او الخاص وإن تعرض هذه الخطة على مجلس الشورى لمناقشتها وايداع الرأي فيها لعرضها على مجلس الشعب لتكون ملاحقة بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للملايين!!

ان الامر جد خطير وقد ناقش مجلس الشورى في الشهر الماضي اثر اتفاقية الجات على الصناعة للدوائنة وحقوق الملكية والنصح ان الامر يحتاج الى الاسراع في تطوير صناعات الدوا لمعالجة المنافسة العالم الخارجي بعد ثماني سنوات وما ينطبق على صناعة الدوا ينطبق كذلك على باقي الصناعات وخاصة الصناعات الكبيرة في مصر مثل صناعة الكفول والفسيج وصناعة الملابس والصناعات الهندسية وغيرها!!

هذه هي اتفاقية الجات حتى تلحق ما فات بدون الدخول في المناقشات ثم نعالج الالامات!!



المصدر : البيان

التاريخ : ٣٠ يناير ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وكيل وزارة الاعلام

لجنة لحماية حقوق الملكية الفكرية

كتبت ايمان انور:

الاتحاد يمتلك ثروة هائلة من حقوق الاستغلال المالي لكافة المنتجات الفنية والأدبية التي ينتجها أو التي انت اليه نتيجة لاتساع دائرة حقوق التأليف المصرية وإفساح أن حقوق الاستغلال من مختلف الصفقات سواء التسجيلات الصوتية أو الافلام أو المواد الاعانية والتليفزيونية تتعرض لانتهاكات في الخارج بارتكاب جرائم لنسج والتقليد دون إذن وبغسل العديد من الافلام والمسرحيات والمسلسلات التي تتعارض مع قيمنا وتقاليدنا وعاداتنا

بالاضافة الى وضع تصور لليات التصدي لهذا الاضرار وأن القطة تضمنت ايضا بحث موضوعات انماط القمار التي التي يمكن ان تجنبها مصر خلال تطبيق احكام الاتفاقية مع الدول الكبرى مشيررا الى قانون حماية المؤلف على مصر، تطبيق تلك الاحكام. وقال أن القطة تضمنت وضع تصور لخطة اعلامية متكاملة للتوعية بالاحكام اتفاقية التجارة المتصلة باليوانب الفكرية موضحا أن الاتحاد بطاعته وشركاته هو الجهة المختصة بمقوق التأليف في كل هذه الاتفاقية الدولية. وأن

قصر مجلس ابناء اتحاد الاذاعة والتليفزيون لتسكيل لجنة لشاملة تطبيق احكام اتفاقية الجات في مجال حقوق الملكية الفكرية الآثار المترتبة عليها تصم اللجنة نظمية من التخصصيين تنفيذاً لتوجيهات صفوف الشرف ووزر الاعلام وصرح على خلال وكيل ايل الوزارة ورئيس اللجنة أنه تم اعتماد خطة عمل اللجنة حول حماية الحقوق الموهدة في الخارج والتي تمثل ضبابا لحقوق الاستغلال المالي للمصنعات الفنية



الكونية... بمضامين داروينية!

٩٩

جميل مطر*

أيهما أفضل إنسانياً؟ بهذا السؤال يتوجه المسؤولون في الدول النامية إلى المسؤولين في الدول الصناعية في مؤتمرات مستقلة العمل الدولية، ثم أخيراً في مؤتمرات التجارة العالمية في سنغافورة. يقول الهنود والصينيون والتايلانديون وغيرهم إن البديل الأمثل - أي أن يترك هذا الطفل عمله ويدخل المدرسة ويستأنف فيها وجبة - بديل مستحيل بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية وصعوبة تدبير الموارد اللازمة للعناية بمئة مليون طفل في الهند وأكثر منهم في الصين! أما البديل الأفضل من بين البديلين الآخرين المطروحين فهو أن تلتحق الحكومات مع الطفل العامل، حتى وإن لم يكن هو عامل أسرته الوحيد، فتدركه بمعدل حتى لا يتحول كمالات الآلاف من أطفال البرازيل وكولومبيا وغيرهما إلى طفل مغترس. ويتذكر أحد حسب إحصاء ١٩٨٤ بلغ عدد الأطفال العاملين في مصر مليوناً وثمان مئة ألف طفل يقل عمرهم عن ١٢ عاماً، منهم ٧٨ في المئة في القطاع الزراعي، ٩ في المئة في قطاع التصنيع، و٥ في المئة في قطاع الخدمات، وقد تضاعف عدد هؤلاء الأطفال بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٤، ولا توجد إحصاءات أحدث ونحن نقدر الدلائل على أن عدد الأطفال العاملين لا يزال متصاعداً. ومع ذلك فلا طرح البعض من معتملي الدول الفقيرة ومن معتملي الدول الغنية حلاً وسطاً. فإذا كانت الدول الغنية حريصة جداً على الجوانب الإنسانية في هذه القضية، فالنظر في تقديم المساعدات المالية والتعليمية والتكنولوجية للدول الفقيرة بحيث تتمكن هذه الأخيرة من أن تقوم بدورها في العناية المناسب لهؤلاء الأطفال وعائلاتهم. تستطيع الدول الصناعية المتقدمة أن تخصص نسبة معينة من عائداتها التصديرية إلى الدول الفقيرة، أو أن تجاريها الدولية ويجري الاتفاق معها على رعاية أطفال الفقراء في العالم النامي. وعلى كل حال اعتقد أنه لا يوجد حل علمي آخر، مع الفرض أن تعمل الدول النامية ما في وسعها لحماية أطفال الفقراء وتشجيعهم بكل الموارد المتاحة على العودة إلى المدارس والابتعاد عن الشوارع. ولا أريد أن أثير كثيراً من مكمومات

أيهما أفضل إنسانياً؟

بهذا السؤال يتوجه المسؤولون

في الدول النامية إلى المسؤولين

في الدول الصناعية. يقول الهنود

والصينيون والتايلانديون وغيرهم

إن البديل الأمثل، لكي يترك

الطفل عمله ويدخل المدرسة،

بديل مستحيل بسبب سوء الأوضاع

الاقتصادية وصعوبة تدبير الموارد

اللازمة للعناية بمئة مليون طفل.

٤٤

والاإنسانية والشر والإحتسبال أن استخدام الأطفال في الإنتاج يحدث في مجتمعاتها بسبب ظروف متعددة، قد لا يكون أهمها بالضرورة الرغبة في تخفيض تكلفة إنتاج السلع أو تحسين ظروف المعيشة مع السلع التي تنتجها الدول المتقدمة.

ففي مجتمعات بعض هذه الدول قد يكون الطفل هو العامل الوحيد لأسرة فقيرة عائلتها الأكبر مكانة أو مثلاً، وليس لدى هذه الدول ولا هي تتحمل تكلفة وسائل أخرى تضمن حياة أفضل لهذه الأسرة وهذا الطفل - فالطفل الثاني في بيته فقيرة جداً - مثل معظم بيئات أفريقيا ودول في جنوب آسيا وفي أميركا الجنوبية - ينمو في ظل بديلين لا ثالث لهما، أن يعمل منذ نعومة أظفاره ويلجس زريعة وفي ظروف عمل بالأسف. أو أن يقضي نهاره وربما ليله أيضاً في الشوارع يسرق ويغصب أو يتعرض للاغتصاب ويخرب ويدمر ويقتل أو يتعرض للقتل

التحقيق عائلتين من مؤتمر منظمة التجارة العالمية الذي انعقد في سنغافورة. وأصغيت بأهتمام إلى ما عندهم من الفكر وراءه عن المؤتمر وحكايات عن سنغافورة وكفاءة الإعداد والتنظيم. وبعد كثير من الإصغاء بأهتمام وعند انقضاء الجلسة كان القتناعي قد تأكد مرة أخرى بأن العالم فقير، وأن العالم القديم، أي العالم كما عرفناه وعشنا فيه، قد رحل وأصبح المجال أمام عالم جديد، نعرف عنه القليل ونجهل أشياء أكثر، ويعيش أكثرنا على جانب منه. ولكنه سيكون بالتأكيد مختلفاً. وسنكون نحن أو من يأتون بعدهنا، مختلفين في كل شيء تقريباً.

لا مبالغة في هذه التلكات القليلة في وصف تطورات خائفة، واختار تطويرين محددين يبرزان حجم التوقع حدوثه في المستقبل. والمستقبل الذي أعنيه هو هذا المستقبل المظلم، أي هذا الأفق الذي تراه العين المجردة حين تتسرق أول شمس أو تغرب آخر شمس. التطور الأول هو هذا التضخم الهائل الذي تمارسه الدول الصناعية الكبرى على مختلف دول العالم وبخاصة على الدول الجديدة سريعة التقدم التكنولوجي والصناعي، بهدف مدجها في متلومة قيم بعينها. تقول هذه الدول الصناعية المتقدمة إن دولاً فقيرة، أو أقل ثراء وتقدم، ستستخدم الأطفال في الصانع والمزارع لتحقيق ميزة تنسية في تكلفة إنتاج السلع المخصصة للتصدير أساساً أو الاستهلاك المحلي. وتقول إن هذا الاستخدام يجسد درجة عالية من عدم الأمانة وقلة الالتزام بروح وقواعد حرية التجارة. ولكن الأهم من هذا هو اتهامها الدول المستخدمة للأطفال بأنها تخرق حقوق الإنسان حين تحرم طلاً من اللبنة من العلم، أو من الرعاية لأصحبة والنسبة للناسبة. بمعنى آخر تقول الدول الصناعية المتقدمة، والأشني في هذا العالم والمهيمنة على ملفات المستقبل، إن الدول التي تستخدم الأطفال في الإنتاج تول غير متحضرة وغير إنسانية فضلاً عن أنها تول خائشة ومحتالة.

تزد الدول المتقدمة بالاتصاف



المصدر : الأمانة العامة

٣٠ يناير ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أما التطور الثاني الذي يبرر حجم التسوق حوله على صعيد الكونية الاقتصادية فقد وقع خارج مؤتمر سنغافورة فقد اتبع في الولايات المتحدة أن شركتي بويغ وماكونيل ودغلاس أقربا الاندماج في شركة واحدة. بمعنى آخر تكونت شركة عملاقة تتمتع بموضع شبه احتكاري متخصص في إنتاج الطائرات المدنية والعسكرية ومئات من المنتجات التكنولوجية الضرورية لصناعات غزو الفضاء. وتقتضيه أهمية هذا التطور في أربعة جوانب على الأقل. ففي جانب منها، وهو جانب مهم بالنسبة لبلداننا وقيم الكونية الجديدة، التصح أن مبدأ حرية التجارة الذي يعمد عليه المذهب الكوني الجديد اعتماداً كلياً مبدأ غير ملائم للدولة القاد في النظام الكوني. إذ أنه حين تقدر حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التدخل لانضمام هذه الصنفلة الاقتصادية، وحين تمنع أجهزة القانون عن التدخل لمنع حدوث هذا الاندماج استجاءاً مع الاعراف الدستورية الأمريكية، يصبح من حق الناس أن تتصالح عن صنفية الولايات المتحدة وهي تدعو - بل وتفرض على- مختلف دول العالم مبادئ حرية التجارة ومبدأ استئصال للدولة من الحياة الاقتصادية.

في جانب آخر، يلخص هذا الدمج قضية القضية المزايمة من أن المنافسة المستمرة بين الدول الصناعية الفنية تكاد تقترب من صورة الحروب الاقتصادية. إذ أن مثل هذا الدمج بين شركتين واحدة منها كانت تلبي نصف حاجة السوق العالمي، يضع شركة «أرياص» الأوروبية في وضع دقيق. إذ أصبح لزاماً على الدول الأوروبية صاحبة رأس المال في «أرياص» - وهي بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا - أن توجد مواءماتها وتدخلها فوراً لحماية شركتها ضد محاولة الشركة الأمريكية الجديدة اختراق أسواق «أرياص» وأن تستطيع الولايات المتحدة هذه المرة التهام دول أوروبا بخرق قواعد حرية التجارة لتدخلها في دعم شركة «أرياص» فقد تخلفت هي نفسها. عندها تكون هذه الصنفلة قد تسببت في أن تتجهور المنافسة الاقتصادية لتصبح نزاعاً سياسياً.

في جانب ثالث، نعرف أن شركة بويغ تتمتع دائماً بقوة سياسية كبيرة في الولايات المتحدة. نعرف أن بل كينيتون عمل أحياناً كمكون للمبيعات وهو جالس على مكتبه في البيت الأبيض رئيساً للولايات المتحدة. ونعرف أيضاً أن مجلس إدارة شركة بويغ عقد إجتماعه السنوي الأخير في مدينة بيجنج عاصمة الصين

العالم الثاني التي تهمل فعلاً في حماية حقوق الأطفال بل في حماية كل حقوق الإنسان. لكن في الوقت نفسه لا يبرأ حكومات الدول الغنية من بعض سوء الفطنة المضمن في هذه الحرب التي تقتلها على الصناعة الناشئة في العالم الثاني تحت غطاء اهتمامها بحقوق الأطفال. والإنسان عموماً. فهذه الدول نفسها لم تراعى حقوق الأطفال عندما كانت تعيش ظروف الثورة الصناعية. ولا هي راعت حقوق الأطفال عندما خرجت تستعمر شعوب أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. واستخدمت الأطفال في زراعة الشاي والطن والبن والكافكا والموز. وفي ظل ظروف منافية ومعيشية قاسية.

ولا تختلف الولايات المتحدة الأمريكية عن هذه الدول الأوروبية فقد استعبدت أطفال الزنوج واستخدمتهم في زراعات الطن وخدسة الماوس والمخار. وفي مرحلة معاصرة، اغضبت الدول الغربية عينونها عن ممارسات شركاتها الجديدة الجنسية في العالم الثاني. فقد قامت الشركات الأمريكية مصانع وورشها في معظم دول أمريكا الجنوبية. لا تستخدم فيها إلا الأطفال والنساء. بل إن شركات ومزارع أمريكية، ومنها مزارع الكروم في كاليفورنيا لا تزال تستخدم أعداداً كبيرة من أطفال ونساء المهاجرين غير الشرعيين القادمين من المكسيك ودول أمريكا الوسطى. وتقوم شركات أوروبية بالممارسات نفسها في دول في شمال أفريقيا وجنوب الصحراء لتنتج منسوجات وغيرها أو تستلقيم ساءاً و أطفالاً من شرق أوروبا لصناعة للترفيه

والمتسلية بأجور ضئيلة وفي ظروف مهينة وأحياناً شبيهة. وما فعلته أمريكا وأوروبا، وتغلبه بعض شركاتها في هذا الصنف، فعلة اليابان في شرق وجنوب آسيا خلال الأربعين عاماً الأولى من القرن العشرين. ولم تعلن دولة من هذه الدول اعتذارها أو استمداها للتكفير عما ارتكبتها في حق أطفال عالم الجنوب، على رغم أن الفرصة كانت متاحة. بل مثالبية. عندما انتقد مؤتمر سنغافورة، وعندما قررت هذه الدول الغنية أن يكون موضوع تشغيل الأطفال

أحد أهم بنود هذا المؤتمر. ولم يقدم منظور المذهب الكوني حلاً جدياً لهذه المشكلة صلايين الأطفال. وبالرغم أن اثنين يعضان الآن بسبب اتساع فجوة اللامساواة إلى حدود لم تعرفها البشرية من قبل. لذلك أرى لجهود شاسعة عند الأفاق لتصل بين دول وتصل بين العالمين وتفصل بين أفراد. وأرى فوارق وأقاليم ونوا تدهمت، وفي كلها غيب وغلان.

يهدف معد وهو التأكيد لحكمومي الصين والولايات المتحدة في أن واحد على أهمية الصين كسوق لطائرات الشركة وخمسائها. ولم تناخر الدولان عن لهم الرسالة فقد تراجع كينيتون عن سياسة التجميع السنوي للاتفاقية الدولية الإبرار بأربعة والتي كان يستهدفها للضغط على الصين واستغلال تنازلاتها لسياسة وتجارية منها. وفي الوقت نفسه تسببت الصين فاضطرت على شركة بويغ أن تشاركها المعلومات التكنولوجية. بمعنى آخر، وهذا هو الجانب الرابع، استطاعت دولة نامية أو دولة صاعدة سياسياً واقتصادياً مثل الصين أن تحصل من شركة أمريكية على مزايا وتنازلات ما كانت لتحصل عليها لو أن الشركة غير صاحبة نفوذ سياسي هائل كاللؤلؤ الذي تستحوذ عليه شركة بويغ للطائرات.

هذان التطوران الخطيران - وسند حيلة من تطورات أخرى لا تقل خطورة - يجسدان حقيقة تزداد يوماً بعد يوم لاد استجاءاً - بل أصبح عالم بأسره - أشد انخراطاً بان السوق الكونية، بشركائها وقواعد تجارتها والمبادئ التي تحكمها، سوق داريونية في مثل هذه السوق أو بسببها، يخضع الإقزام أو يتغلبون على يهوديون في غير نظام أو هدف سوى الحاقق بديل علقاق هنا أو علقاق هناك. وفي مثل هذه السوق أو بسببها يتضخم التعاقلة ويصدامون.

• كاتب وخبير سياسي مصري



المصدر: الاجتماع الاقتصادي

٦ . يناير ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ:

تفتيت .. أم تحرير

التجارة الدولية ؟!

شهدت الايام الاخيرة من عام ١٩٩٦، انتهاء المؤتمر

الوزارى لمنظمة التجارة العالمية الذى عقد فى

سنغافورة، ليكون بذلك

اول اجتماع على

مستوى عال تم خلاله

فض الاشتباك

- ولو مؤقتا - بين الدول الاعضاء بالنسبة لقضايا

الخدمات والزراعة . وتتويج المنظمة العالمية فى ظل

ارتفاع عضويتها الى ١٢٦ دولة، مع تعاضد معدلات نمو

التجارة الدولية مقارنة بالنتاج العالى، وكذلك بالنسبة

لحركات الاستثمارات الاجنبية المباشرة. إلا انه من

ابرز التحديات والقضايا التى ستطرح فى عام ١٩٩٧،

ما يتعلق بمضمون الاستراتيجية التحريرية للتجارة

الدولية، فقد تحولت الى ما يشبه هوجة لتفتيتها من

خلال تسابق وتنافس العديد من

دول ومناطق العالم، لايجاد

كيانات وتجمعات

تجارية اقليمية،

وإذا كانت هناك

محاولة لدعم

دور منظمة

التجارة



المصدر : المبرم الاقتصادي

٦١ • يناير ١٩٩٧

التاريخ :

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العالمية من

خلال

الاتفاقيات

الموقعة مع كل

من البنك

والصندوق

الدوليين، وإعلان

الهيئة الأمريكية

اليابانية في قطاع التامين،

او تأجيل قضايا العمالة

الخدمات المصرفية، التجارة غير المنظورة في

مجال الخدمات، كذلك قطاع النقل والشحن البحري، إلا

أنه مهما طال الوقت او قصر، فإن هذه القضايا الملحة

سوف تفرص نفسها، بصورة او بأخرى، وفي مقدمتها

كما حتى التجمعات والتكتلات الاقتصادية والتجارية الإقليمية، والتي بلغ عددها طبقاً للحصانات ٧٦ تجمعا تتراوح بين مناطق حرة للتجارة أو

اتحادات جمركية منذ عام ١٩٤٨، إلا أن خمسين في المائة من هذه التجمعات شهدت ميلادها سنوات التسعينيات.

● وقد عاصرت القارة اللاتينية سلسلة متتالية من هذه التجمعات على مستوى ثنائي أو متعددة الأطراف. فقد تم توقيع سبع اتفاقيات ثنائية لتعزيز التجارة فيما بين الأطراف الموقعة. كما شهد عام ١٩٩١ ميلاد تجمع « Mercasar » الذي ضم كلا من البرازيل، الأرجنتين، أرجواي وبنما، إضافة إلى اتفاقية دول الأنديز (١٩٦٩) والتي تضم كلا من بوليفيا، كولومبيا، الإكوادور، بيرو، فنزويلا، وجماعة الكاريبي « CARICOM » التي تم التوصل إلى إنقائها في عام ١٩٧٣ ويشمل مجموعة دول الكاريبي

وأعلنت بعد ذلك الاتفاقية الثلاثية بين كل من

كولومبيا، فنزويلا والمكسيك في عام

١٩٩٤.

● ويلاحظ في هذا الصدد

إشتراك بعض الدول في

أكثر من تجمع إقليمي أو



اتفاقية تجارية. فإذا
كانت المكسيك عضوا
في الاتفاقية
الثلاثية، أو سلسلة
من الاتفاقيات
الثنائية لتصدير
التجارة، إلا أن أبرز
انتماءاتها تعود إلى
منطقة نالسا
NAFTA، والتي
وقعت في عام ١٩٩٢،
وشملت كلا من الولايات
للتحدة الأمريكية إضافة إلى
كندا والمكسيك. وأخيرا الحديث عن
تجمع أو منطقة تجارية حرة تشمل
الأمريكتين.

وقد اعتُبر ذلك قيام تجمع «أبيك» APEC الذي يضم
تسعة عشر دولة من آسيا والباسيفيك في إطار اتفاقية للتعاون
الاقتصادي، ويهدف لتحقيق هدف إقامة منطقة للتجارة الحرة في
الباسيفيك بحلول عام ٢٠٢٠. يضاف إلى ما سبق تجمعات جنوب شرقي
آسيا، وجنوب آسيا (الآسيان) وهناك خطوات وإقامات تمت لتشمل دول
جانبى الماغلطى، ناهيك عن الاتحاد الأوروبي، فهذا في حد ذاته أبرز
الإنجازات على صعيد التجمعات الاقتصادية الإقليمية .. ونقيضها على
صعيد دول الاتحاد السوفييتي سابقا، ألا وهو كومنولث الجمهوريات
للمستقلة الذي مازال يتعثر شأنه شأن تجمع الكومينكون في السنوات
الماضية.

وإذا كانت للتجمعات الاقتصادية العربية مازالت متعثرة مكبله بهواجس
الظنون السياسية والمؤامرات ومن ثم أصبحت تتنازعها أو ظاهريا
لحاديث الشرق أوسطية، «التعاون الاقليمي العربي في إطار سوق
مشتركة أو وحدة نقدية».

إلا أننا نجد وعلى صعيد القارة الأفريقية أن الجماعات والتجمعات
الاقتصادية تعدد، فهناك اتفاقية إرجا الخاصة بإقامة تجمع اقتصادي
افريقي ثم التجمعات الإقليمية مثل السوق المشتركة لجنوب
وشرق إفريقيا COMESA، جماعة التعاون لدول شرق إفريقيا



(EAC)، ثم اتحاد المغرب العربي (AMU)، جماعة التنمية للجنوب
الافريقي

(SADC)، ولخيرا الاتحاد النقدي والاقتصادي لدول غرب إفريقيا،
والذي يولج إيمكاسات القضايا التقليدية على صعيد إفريقيا، إبتداء من
مشاكل المصعد والدول المظلة وأثر ذلك على الحصيلة الضريبية ونمو
المصناعات المحلية، وعدم إنطواء نيجيريا تحت مظلة هذا التجمع الذي
يستند على «الفكر» في تعاملاته التقنية والمالية.

وإن كان حظ إفريقيا لا يختلف كثيرا من المنطقة العربية، نتيجة ميراثها
من الانقسام والقبلية. إلا أنه يذكر للاخيرة سعيها القوي في مجال
المحاولات لاقامة هذا التجمع أو ذلك.

□ تحالف ثلاثي لمنظمة التجارة

يأتي في إطار دعم دور منظمة التجارة العالمية، الاتفاق الذي تم التوصل
اليه في شهر ديسمبر ١٩٩٦، مع صندوق النقد الدولي، والذي ركز على
ثلاث نقاط أساسية .

(١) وضع الاسس اللازمة لإضطلاع للجلس الوزاري لمنظمة التجارة
العالمية، بمزيد من السياسة الاقتصادية العالمية ، من خلال التعاون مع
صندوق النقد الدولي، وكذلك البنك الدولي .

(٢) ايجاد قنوات للإتصال بين المنظمين، وبما يتيح لهما للتأكد من
اضطلاع الدول المعنية بمسئولياتها وحصولها على حقوقها ومتطلبات
منظمة .

(٣) إعطاء منظمة التجارة العالمية وضع المراقب في إجتماعات صندوق
النقد على صعيد المجلس التنفيدي في حالة النظر في موضوعات
تجارية، وذات الوضع يتاح للصندوق على صعيد كافة الاجهزة التابعة
لنظمة التجارة العالمية يضاف الى ما سبق قلحة مصادر المعلومات
الخاصة بكل منهما أمام الآخر، وبما يؤدي الى تجنب الانزواجية
ويرتبط بهذا التطور، الاتفاق الموقع بين للنظمة العالمية للتجارة والبنك
الدولي، سعيها نحو ذات الهدف، وإن كان الاتجاه قد يجعل العديد من
الدول تشعر بأنها محاصرة من جانب ثلاث مؤسسات اقتصادية دولية



المصدر: الأرقام التقديرية.

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٦ • يناير ١٩٩٧

وزعامة الولايات المتحدة التي استخدمت ذهب للمعز وسيطة، من أجل دفع الدول إلى الانطواء تحت هذه الهيئات والمؤسسات.

□ وفي مجال المفاوضات والقضايا الشائكة المطروحة على صعيد منظمة التجارة العالمية، سوف نجد أن عام ١٩٩٦ حمل مع خيوطه الأخيرة التوصل إلى الاتفاق في مجالين أساسيين،

أولهما قطاع الاتصالات والثاني خاص بتكنولوجيا المعلومات. وفيما يتعلق بالقطاع الأول، فقد اتفق على تحديد ١٥ فبراير.

لإستكمال المفاوضات حول التحرير النهائي لهذه الأسواق وما يرتبط بها

شكاوى أمريكا لشمال على
المنظمة العالمية للتجارة

| تاريخ التوقيع | صفحة |
|---------------|------|
| ١٩٩٥ | ١ |
| ١٩٩٥ | ٢ |
| ١٩٩٥ | ٣ |
| ١٩٩٥ | ٤ |
| ١٩٩٥ | ٥ |
| ١٩٩٥ | ٦ |
| ١٩٩٥ | ٧ |
| ١٩٩٥ | ٨ |
| ١٩٩٥ | ٩ |
| ١٩٩٥ | ١٠ |
| ١٩٩٥ | ١١ |
| ١٩٩٥ | ١٢ |
| ١٩٩٥ | ١٣ |
| ١٩٩٥ | ١٤ |
| ١٩٩٥ | ١٥ |
| ١٩٩٥ | ١٦ |
| ١٩٩٥ | ١٧ |
| ١٩٩٥ | ١٨ |
| ١٩٩٥ | ١٩ |
| ١٩٩٥ | ٢٠ |
| ١٩٩٥ | ٢١ |
| ١٩٩٥ | ٢٢ |
| ١٩٩٥ | ٢٣ |
| ١٩٩٥ | ٢٤ |
| ١٩٩٥ | ٢٥ |
| ١٩٩٥ | ٢٦ |
| ١٩٩٥ | ٢٧ |
| ١٩٩٥ | ٢٨ |
| ١٩٩٥ | ٢٩ |
| ١٩٩٥ | ٣٠ |
| ١٩٩٥ | ٣١ |
| ١٩٩٥ | ٣٢ |
| ١٩٩٥ | ٣٣ |
| ١٩٩٥ | ٣٤ |
| ١٩٩٥ | ٣٥ |
| ١٩٩٥ | ٣٦ |
| ١٩٩٥ | ٣٧ |
| ١٩٩٥ | ٣٨ |
| ١٩٩٥ | ٣٩ |
| ١٩٩٥ | ٤٠ |
| ١٩٩٥ | ٤١ |
| ١٩٩٥ | ٤٢ |
| ١٩٩٥ | ٤٣ |
| ١٩٩٥ | ٤٤ |
| ١٩٩٥ | ٤٥ |
| ١٩٩٥ | ٤٦ |
| ١٩٩٥ | ٤٧ |
| ١٩٩٥ | ٤٨ |
| ١٩٩٥ | ٤٩ |
| ١٩٩٥ | ٥٠ |
| ١٩٩٥ | ٥١ |
| ١٩٩٥ | ٥٢ |
| ١٩٩٥ | ٥٣ |
| ١٩٩٥ | ٥٤ |
| ١٩٩٥ | ٥٥ |
| ١٩٩٥ | ٥٦ |
| ١٩٩٥ | ٥٧ |
| ١٩٩٥ | ٥٨ |
| ١٩٩٥ | ٥٩ |
| ١٩٩٥ | ٦٠ |
| ١٩٩٥ | ٦١ |
| ١٩٩٥ | ٦٢ |
| ١٩٩٥ | ٦٣ |
| ١٩٩٥ | ٦٤ |
| ١٩٩٥ | ٦٥ |
| ١٩٩٥ | ٦٦ |
| ١٩٩٥ | ٦٧ |
| ١٩٩٥ | ٦٨ |
| ١٩٩٥ | ٦٩ |
| ١٩٩٥ | ٧٠ |
| ١٩٩٥ | ٧١ |
| ١٩٩٥ | ٧٢ |
| ١٩٩٥ | ٧٣ |
| ١٩٩٥ | ٧٤ |
| ١٩٩٥ | ٧٥ |
| ١٩٩٥ | ٧٦ |
| ١٩٩٥ | ٧٧ |
| ١٩٩٥ | ٧٨ |
| ١٩٩٥ | ٧٩ |
| ١٩٩٥ | ٨٠ |
| ١٩٩٥ | ٨١ |
| ١٩٩٥ | ٨٢ |
| ١٩٩٥ | ٨٣ |
| ١٩٩٥ | ٨٤ |
| ١٩٩٥ | ٨٥ |
| ١٩٩٥ | ٨٦ |
| ١٩٩٥ | ٨٧ |
| ١٩٩٥ | ٨٨ |
| ١٩٩٥ | ٨٩ |
| ١٩٩٥ | ٩٠ |
| ١٩٩٥ | ٩١ |
| ١٩٩٥ | ٩٢ |
| ١٩٩٥ | ٩٣ |
| ١٩٩٥ | ٩٤ |
| ١٩٩٥ | ٩٥ |
| ١٩٩٥ | ٩٦ |
| ١٩٩٥ | ٩٧ |
| ١٩٩٥ | ٩٨ |
| ١٩٩٥ | ٩٩ |
| ١٩٩٥ | ١٠٠ |

من تجارة، عسى أن تطيب الأمور لوافين على ساحة القارة الآسيوية والقطاع الثاني فقد تم الاتفاق على إزالة الرسوم الجمركية على أجهزة الكمبيوتر وأشباه المواصلات، والتي تقدر قيمة تجارتها الدولية بحوالي خمسمائة مليار دولار.

ولكن ظلت قضايا العمالة والاجور وظروف العمل، معلقة، كما أن احاديث الاستثمار الاجنبي وسياسة المنافسة مازالت متصلة. إضافة إلى الزراعة والخدمات المستعدة من قطاع التامين

والبنوك، إلى تجارة التجزئة.

وقد كان الاستثناء الوحيد ممثلاً في الاتفاق الأمريكي الياباني، في نهاية عام ١٩٩٦، على فتح أسواق الطرف



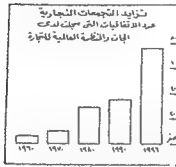
الإعتماد الاقتصادي

المصدر :

٦ • يناير ١٩٩٧

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الثاني، في مجال
التأمين لاسم
الشركات المالية.

وتبرز أهمية هذه الخطوة إذا علمنا أن اليابان تمثل ثاني أكبر سوق عالمية
بعد الولايات المتحدة الأمريكية وقد قدرت قيمة الانسحاب بأربع مائة مليار
دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٠١

وسوف تكون البداية بتحرير قطاع التأمين على الحياة بحلول يوليو
١٩٩٧ على أن يسمح للشركات الأمريكية بالمشاركة في نشاط القطاع
الثالث الذي يضم التأمين الطبي والمخاطر .



المصدر : العالم اليوم

٥ شباط ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :



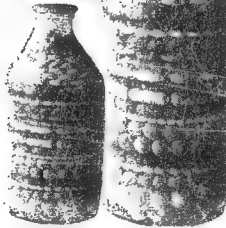
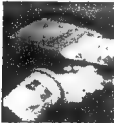
يقدمه : محمد حنفي - خالد حسن

2 مليار جنيه الإنتاج السنوى سيرتفع إلى 12 مليارا بعد الجات!!

سوق الدواء المحطى .. فى الميزان

بشهود سوق الدواء حاليا العديد من المخارقات والظواهر السلبية التى تضر بمصلحة المستهلك وشركات الادوية معا. ويوجد الآن فارق كبير بين سعر الادوية فى الشركات المصرية والادوية المماثلة من انتاج الشركات الاجنبية والمستوردة يصل إلى 300٪.

بشهود سوق الدواء حاليا العديد من المخارقات والظواهر السلبية التى تضر بمصلحة المستهلك وشركات الادوية معا. ويوجد الآن فارق كبير بين سعر الادوية فى الشركات المصرية والادوية المماثلة من انتاج الشركات الاجنبية والمستوردة يصل إلى 300٪.



ومناصاة الادوية فى مصر من اكثر الصناعات المهددة بالتقلص مع تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية الملحقه باتفاقية الجات. ومن ثم فإن شركات الادوية المصرية، بدأت تستعد جديدا لتطبيق اتفاقية الجات والدخول فى منافسة شديدة لتصنيع مواد اخرى فعالة، ومنهج نهائى جديد حتى لا تقع تحت طائلة حقوق الملكية فى اتفاقية الجات بعدد 8 سنوات، وبما يعود بالنفع على المستهلك.

واشار تقرير للخبرة التجارية حول اثار اتفاقية الجات على اسعار الدواء أن الاسعار ستشهد ارتفاعا كبيرا نتيجة لانهاء التيساس بين الشركات الوطنية المنتجة والشركات العالمية التى تستورد بالسوق كمشتركة.

وصرح الدكتور احمد ابو العينين رئيس شركة «سيد» للادوية أن قيمة الانتاج السنوى من الدواء تصل إلى 2 مليار جنيه وفى حالة تطبيق بشود اتفاقية الجات المتوقعة بمنع استغلال



العمالء المصريين

المصدر :

١٩٩٧ يناير

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التصنيع محليا للدواء وهو ما سيؤثر بيليا
على المستهلك.

واكد ان صناعة الادوية المحلية توفر 93٪
من احتياجاتنا الفعلية ويوجد ما يقرب من 30
شركة منتجة للدواء منها 11 شركة قطاع أعمال
عام و16 شركة استثمارية و3 شركات عالمية.

ويؤكد الدكتور منتصر محسود مدير عام
الصيغليات الكبرى بالقاهرة أنه خلال الفترة
الآخيرة بدأت بعض الشركات المصرية تستعد
لهذا الطولان القادم لمثلًا تنتج الآن إحدى
الشركات الخاصة البيكو دراه اثنين معادل تماما
في تركيبة المادة الفعالة لدواء من انتاج شركة
اجنبية وبكمية مضاعفة في العبوة ولكن
بانخفاض قدره 260٪ عن سعر الشركة
الاجنبية.

كما تنتج شركة خاصة أخرى T3A دواء
كورادوان للاطال بسعر 4 جنيهات للعبوة في
حين يصل سعر نفس الدواء من انتاج شركة
اجنبية إلى 13 جنيهات للعبوة.

وأوقفت إحدى شركات قطاع الأعمال العام
لحد منتجاتها الضرورية لمرضى السكر
وجلو كوفاج وكان يباع بـ 55 قرشا ثم أعادت
انتاجه مرة أخرى وبنفس التركيبة ولكن تحت
مسمى جنيد هيدوفاج بسعر 155 قرشا
للعبوة بالإضافة إلى التخصان الشديد في حقن
الانسولين لمرضى السكر حيث خصصت
الشركة المستوردة لهذا الدواء الشركة المصرية
لتجارة الادوية 3 زجاجات شهريا لكل صيدلية
على حين ان المريض الواحد يحتاج عادة إلى 6
زجاجات كل شهر!



المصدر : الإحصاءات الاقتصادية

التاريخ : ٣٠ يناير ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



حدث في البرلمان

بند البوابة على



الصناعة المصرية في مفترق طرق

تشكل قضية حماية الصناعة الوطنية وتطويرها جزءا كبيرا من اهتمام نواب الشعب. لأن الصناعة الوطنية هي الركيزة الهامة في المرحلة القادمة لحماية الاقتصاد الوطني عندما يتم التطويق الكامل لقطاع حرية التجارة العابرة (الجات) بعد انقضاء فترة السماح الحالية الممنوحة للدول النامية ومنها مصر وتنتهي عام ٢٠٠٥ ثم تدخل بعدها مصر مجال حرية التجارة على أوسع نطاق ومما تكتسب هناك صناعة وطنية قوية تقدر على المنافسة من حيث الجودة والسعر الأقل. فإن الحصار سيكون خطيرا إذ يؤدي الأمر إلى القضاء نهائيا على الصناعة الوطنية.

ولقد فصلت لجنة الصناعة برئاسة الدكتور أمين مبروك مسئولية الخوف من الحدث عن المخاطر التي تواجه الصناعة المصرية وقضية التطويق على ذلك. وخلال المناقشة برز التحايل متعارضان أحدهما يدعو إلى توفير الحماية عن طريق وقف الاستيراد أو بالوسائل الأخرى مثل فرض رسوم جمركية على المستورد حتى يكون الإنتاج المحلي أقل سعرا في المنافسة بالأسواق، أما الاتجاه الآخر فإنه يدعو إلى التخلص من الحصار بفتح السوق أمام صناعة مصر.

وأكد هؤلاء حرصهم على استشرار المنافسة في السوق لأنه المجال المهيمن لتطوير الصناعة لأن الإنتاج في الماضي كان سببا رئيسيا في تطور الصناعة المصرية. وهو ما يجعلها تعاني الآن من المنافسة أمام الأسواق الأجنبية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر

التاريخ: ١٣ / ١٠ / ١٩٩٧

وفي بداية المناقشة يقول الدكتور فيصل الشراوى وكيل لجنة الصناعة البرلمانية إن المصانع المصرية تعاني الآن من تكس المزخزين الانتاجي، لأن الأسواق لم تعد قادرة على استيعاب هذا الانتاج بعد وفورها تحت ظل الاغراق السلمي من الخارج سواء بطريق الاستيراد المشروع أو التهريب كما أن المصانع الوطنية تعاني من زيادة تكلفة الانتاج بسبب الرسوم والضرائب التي تتحملها حتى أصبح سعر الدولار كقيمة انتاجية يعادل سبعة جنيهات ونصف الجنيه، فكيف يتم طرح سلعة رخيصة في السوق للمنافسة وهذه الاعباء المالية والتسويقية تثقل كاهل هذه المصانع... مع ملاحظة أن السلع التي تأتي إلى مصر من الخارج هي من الدرجة الثانية أو الثالثة وبعضها مغشوش وهو ما يحد استنزافا خطيرا للاقتصاد الوطني، ومع ذلك تجد هذه السلع تصريفا سريعا في السوق لرخس ثمنها وأصبح التجار فيها يعطون مكاسب عالية جدا حيث الجنيه يكسب عشرة جنيهات بدون أن يدفع التاجر من ذلك أي رسم أو ضرائب للدولة لأن معظمها سلعا مهربة فلماذا

لا تنضم مصانعنا للوطنية من

الاغراق الخطير؟

مواجهة التهريب

أما لويس بشارة - صاحب مصنع قطاع خصاص - إن اغراق الأسواق

بالسلع المهربة بلغ نحو عشرة مليارات دولار في السنة وهو رقم كبير وخطير على الاقتصاد الوطني، وقد اضير انتاجنا كثيرا بسبب هذا الاغراق، وأشار إلى أن المستهلكين في مواجهة التهريب خطر على الاقتصاد الوطني، لأنه سيؤدي إلى إغلاق المصانع المحلية ويقتص من فرص العمل أمام الشباب ويؤيد من حجم البطالة التي تعد خطرا على الاستقرار والتنمية، كما أن التهريب يمنع الدولة من الحصول على عوائد مالية من المصانع

الحلية تتمثل في صورة ضرائب موجبة التهريب السلمي من الخارج حتى تقوى الصناعة الوطنية في مواجهة تحديات اتفاقية الجات.

ويقول سيد رستم - عضو مجلس الشعب - إن أول حماية يجب توفيرها للصناعة الوطنية هو حمايتها من المنافسة الأجنبية لأن الصناعة الوطنية تسمى الاقتصاد من الانهيار وتوفر فرص العمل وتحمي القرار السياسي من التأثير بأي عوامل خسفت تأتي من الخارج، وقال: بأن يتم تشجيع المصنعة القانونية على تهريب السلع الأجنبية إلى مصر، وأن يصل التشديد في ذلك إلى درجة الاضداد، لأن التهريب هنا فيه لمصالح بالأم القوي في جانب الاقتصاد، لأنه من غير المعقول

أن يكون هناك من يهرب الانتماء الوطني ولتواجههم بالشدة والردع اللازمين، لأن التهاون أدى إلى أن تبلغ مستويات قطاع الغزل والنسيج نحو ٤ مليارات جنيه سنوياً، فتره على تصريف نتيجة في الأسواق المصرية لهذه اغراق السلع الأجنبية لهذه الأسواق، فكلمة قويت للصناعة الوطنية زاد الوباء قوة في مواجهة التحديات وعوامل السيطرة الأجنبية وهو ما طغى طغت حرب عندما أقام اقتصادا وثقيا نادرا أساسه الصناعة لمواجهة الاستثمار والتخلص من سيطرته على البلاد.

حرب القصاص

لكن صلاح عبدالجواد عضو مجلس

الشعب يؤكد على ضرورة توفير كل الحماية للصناعة الوطنية حتى تكف على قدميها وهذا يحتاج إلى اتخاذ إجراءات جمركية للحماية وهو حق أقرته اتفاقية الجات للدول النامية ومنها مصر حتى عام ٢٠٠٥ حتى يتم ترقية الصناعة الوطنية في مواجهة التطبيق الكامل لاتفاقية الجات بعد هذا التاريخ، وإن هذا الأمر يحتاج إلى الشجاعة في اتخاذ القرار لحماية الانتاج الوطني، ونحن أمنا بدعم في ذلك وأكّن الدول الكبرى جميعا بدعم على توفير الحماية الكاملة لصناعاتها الوطنية في مواجهة للمستورد وأن أول على ذلك من حرب القصاص التي شنتها أمريكا على الانتاج المصري فحدثت لحصر حصة معينة من توريد القمح إلى السوق الأمريكية حتى لا يحدث اغراق يؤثر على الصناعة الأمريكية.

ويقول صلاح ضلالم - عضو مجلس الشعب - إن التهريب من الخارج على أشده، وهو يحد من قدرة الدولة، ولم يعد التهريب يتم بالطننة، بل أصبح يتم بالكرتير (أصاويات)، وهو يدخل إلى البلاد وطريق غير مشروعة سواء من تريب الصمغاء أو باستخدام الرخصة للعبور من المنافذ

التجسسية، وطالب المصنوع بأن يقدم اتعاض المصانع بغير سهم في التصدي لهذا الخطر لحماية الصناعة الوطنية من خطر الاستيراد، ولأنه أن يكون اتعاض الصناعات قدوة في هذا المجال، وقال: كفى تقاعسا وتهابنا ومبالغة اللزاد أو من أجل مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة والاضرار بالاقتصاد الوطني، فمن نريد أن تنمو الصناعات الوطنية من خطر الانهيار حفاظا على الاستقرار والأمان الاجتماعي.

عقيدة الخواجة

ثم يشن فتحي بيبوي - عضو مجلس الشعب حملة مجسدا ضاريا على أصحاب مصانع قطاع القصاص الذين كانوا المصنوع في غزو السلع المستوردة أو المهربة للسوق المصرية لأن أصحاب هذه المصانع ركزوا كل منهم على تحقيق التهربات الطائلة في أقل وقت ممكن قبل الفنا في أسواق متجانته ولم تعد هناك سلع شعبية



المصدر: المجلد الثاني، العدد الثاني

للمنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٣٠٠ يناير ١٩٩٧

وخمسة في الأسواق للفقراء ومحدودي الدخل ومن هنا وجدت السلع الأجنبية الرخيصة جدا طريقها إلى المستهلك المصري الأمر الذي أغرى بالتوسع في الاستيراد واللجوء إلى التهريب لسد الاحتياجات الملوية للمستهلكين ولقد بلغ الإغراق مداه فائز بالسلب أيضا على إنتاج شركات القطاع العام فتكسدت المنتجات بالخازن وأضربت هذه الشركات حتى أصبحت شركة كفر الدوار لصناعة اللباس غير قادرة على تصريف أكثر من ثلاثة ملايين قميص تم إنتاجها على مدى فترات.

وأشار المصري إلى غياب الوعي لدى المواطن في أهمية الحفاظ على شراء الإنتاج الوطني، يحمل المستوردين عن نشر الوعي الوطني في أجهزة الإعلام وقطاع التعليم عدم بث الروح الوطنية في هذا المجال واستدل على ذلك بأن ثلاثة أرباع (٣/٤) القيادات الاقتصادية والسياسية ورجال الأعمال والأغنياء يرتدون ملابس مستوردة، وهم القدر، فكيف يعد ذلك تطالب البسطاء والوطنية والقندية أساسهم بمعينة عن هذا الطريق تماما، والناس

على دين قياتهم؟؟؟؟. وقال فية ناس بتليس قميص ثمنه ألف جنيه مستورد من الخارج ويشيله المصري موجود بخمسين جنيه، ولكنها عدة للخارجة التي لاتزال تعيش في وجدان هؤلاء الناس.. وطالب بالحسم في مواجهة الاستيراد ووضع حد له حماية للإنتاج الوطني. كما طالب بتوفير السلع التجميعية الرخيصة للمواطن العادي لأن هذا هو للدخل المواجهة

رأي معارضين

لكن سمعد شلبي كان له موقف مختلف عن كل الآراء التي قيلتة فأكسار، وهو يتحدث بحدة وحماس كبيرين، إلى أن الذي أضرر بالصناعة المصرية هو الانفتاح، لأنه لو كانت هناك منافسة أساسها في السنوات الماضية لامتكتها أن تطور نفسها ولكنها وجدت في ظل الانفتاح أنها للمعكر الوحيد للسوق فلم تطور الإنتاج بل تدهور ببطء لأن السلعة مثل جهاز البروتاجاز الذي تم إنتاجه في اربائل المستينات كان أكثر جودة وأفضل كثيرا من نفس الجهاز الذي تم إنتاجه في

أربائل التسمينات أو أولمخز الشمانينات، لأن الانتاج يدل أن يتطور تدهور، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى سوء الإدارة وممارسات سلب ولهب أموال القطاع العام تحت مسميات عديدة. فمن النظم أن تحمل الاستيراد مسئولية تدهور الصناعة المصرية ويجعله المشجبه الذي نطلق عليه للفشل وخيبة الأمل

وقال: إن المنافسة عامل مهم للتطور الصناعي، ويجب البحث عن الأسباب الحقيقية لأغراق المستورد للإستوراد المصرية والعمل على علاجها بحيث تجعل صناعتنا الوطنية قوية وقادرة على مواجهة أي منافسة داخلية أو خارجية

ويقول الدكتور أحمد بهجت. صاحب مصانع قطاع خاص: نريد الانفراج الاقتصادي ولاتريد الانغلاق، ونحن قاضون على المنافسة، لأنها محبطة المنتج والمستهلك على السواء لأن المنافسة تدفعنا إلى التطوير في الإنتاج ويوسع اقل وأن رجال الصناعة الحقيقيين لا يخافون من المنافسة ولكن الذي يخاف منها هم الموظفون المستقيون من القطاع الصناعي.

وطالب بأن ترفع الدولة للصناعة الوطنية وتخفف الأعباء التي تثقل كاهلها من حيث الرسوم الجمركية والتأمينات وأن تضع حدا للتهريب الذي يضر بالصناعة الوطنية ويهزم الدولة من تحصيل الرسوم الجمركية لصالح الخزنة العامة لتوفير الأموال اللازمة لدعم مشروعات التنمية القوية وقال: إن حجم البضائع المهربة إلى مصر بلغ نحو عشرة مليارات دولار أمريكي، وهذا غراب للاقتصاد المصري، ومثل هذا البلب كان يمكن الاستغناء به في تطوير الصناعة المصرية ولذا للتكويرجيا الحديثة، وأن القطاع الخاص لا يمكن أن يعمل وحده لأنه في حاجة إلى مساندة من الدولة حتى ينمو ويتطور باستمرار.



المصدر: الأمانة العامة

١٩٩٢ سنة

التاريخ:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التعاون مع الصناع

المناخنة مع التعاون

السيد /
بعد توقيع إتفاقية الجات
ومبدأ العولة وأشرأكة
الأوروبية يجب أن ننشأ إلى أنه
لا يكون هناك وجود لتكاملات
الصغيرة والهشة خاصة أنه بعد
عشر سنوات ستصبح بلاد
العالم بلا حواجز ولاجماعة.
وقد بدأ بالفعل أن قامت بعض
الأنشطة المملاكة بالاتساج
والاتحاد والشعون ليجعل
كليات قوية عملاقة لمجابهة
رياح التغيير القائمة وعلى
سبيل المثال فقد قامت بعض
البنوك بالاتساج وكذلك بعض
شركات الأدوية والمزيد من
الأنشطة الأخرى.

وانتشر على سبيل المثال أن
شركة بريستون مايرز انضمت
مع شركة هولسمان روث
المسويسرية وتنتج عن هذا
الاتساج وفر في يده واحد فقط
وهو بند البحوث والتطوير قدر
ه مليار دولار سنوياً.
انكر هذا بمناسبة أن صناعة
الإلكترونيات لدينا في مصر بدأت
في عام ١٩٦٠ بإحدى شركات
القطاع لتمام وللا ذلك بعض
شركات أخرى قطاع عام وقطاع
خاص وللأسف حتى الآن لم
تستغل هذه الشركات للتشجيع
على إتاحة صناعات مغنية أو
تطوير إنتاجها طبقاً للتطورات
الحديثة في مجال هذه الصناعة
والتي يحدث فيها تطورا
شورياً علاوة على الاستيراد
ولأنه أن عجز التمويل
والسيولة وعدم مواكبة أحدث
التكنولوجيات الحديثة هي
الأسباب الجوهرية لعدم
التطوير.

وانشأ كذلك في الستينيات
ومركزاً للبحوث الإلكترونية
الحق بإحدى شركات القطاع
عام ولم يظهر لهذا المركز أي
نتائج سوى إستغلال ميزانيته
في الأجور والمرافق وبالقى
للمصرفيات الإدارية.

ويوجد الآن في صناعة
الإلكترونيات عشرات الألوف من
العاملين لماذا أعدنا لهذه
الصناعة الهامة في مصر
يوجه كاتب أوروبى طبعاً
كتاباً وأبدى فيه بحق أن على

الشركات المناخنة أن تتعاون
مع بعضها ولا إنهاك أنشطة
هذه الشركات وإخترع تعبيراً
لطباق وهو Co - petition
Competition , Cooperation
أن تحديد مستقبل هذه
الصناعة يحتاج إلى دعمها من
خلال تخصيص مراكز للبحوث
لتشارك جميع الشركات في
تمويلها أو قسم الإنتاج على
سلع معينة أو تخصيص سلع
معية لكل مصنع.

أحمد عبد السلام زكي
رئيس شركة ضمان
مخاطر الائتمان

عبد الرحمن عقل



المصدر : الإختراع الهستائى

التاريخ : ١٣ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البراءات

تفوزو.. براءات الاختراع

والتي تشمل
براءات الاختراع
وحقوق الطبع
وحقوق الأداء
العلنى والعلامات
التجارية
والجغرافية
والتصميمات
الصناعية
وتصميمات رقائق
السيكون الخاصة
بالحاسبات الآلية
إلى أخرى من تأثير
الجات.

النظرة الواقعية
لمطبعة الاقتصاد
المصرى أنه يدخل
فى عداد
الاقتصاديات
النامية التى تتسم
بأنفتاحها على
الاقتصاد العالمى
فى مجال التجارة
الخارجية خاصة
بالنسبة للواردات،
لذلك فإن
التطورات العالمية
الاقتصادية
وغيرها لها
تأثيرها المباشر
على الاقتصاد
المصرى سلبا أو
إيجابيا ولا يمكن
تجاهل هذه
التطورات، ومن
أهم هذه التطورات
اتفاقية الجات
التي أثرت تأثيرا
كبيرا سواء
بأسلب أو
الإيجاب على
جميع المجالات
والقطاعات، ولم
تنج الملكية الفكرية

باستخدام

ببراءته

توسيع نطاق

الحماية لتشمل

المنتج وطريقة

التصنيع من

أبرز

السلبات

احتكار

صاحب البراءة

لحقوق

استيراد

المنتجات

المصنعة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تعمل طرورها طرقا لخدمات هذا السلام الجديد.

قابل للتطبيق

وفيما يتعلق ببرامج الاختراع اشارت اتفاقية لجات . والكلام الدكتور حمدي عبد العزيز مرسى رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا . إلى أنه سوف تنتج براءات الاختراع لأي اختراع ينطق بالبراءات الاختراعية إذا ما كان جديدا ويشتمل على خطوة ابتكارية قابلة للتطبيق الصناعي، وهذا على

وتضمن اتفاقية التجارة الدولية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية . كما يقول الدكتور علي حبيش . رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا السابق ونقيب المعلمين . ٧٢٠ يبدأ تنظم جميع مجالات حقوق الملكية الفكرية التي ترتبط بالمنتجات والسلع والتجارة . وتشمل اللائحة الرئيسية لهذه البراءات مبادئها ، وأحكام عامة تتعلق بدعم الأنشطة التي تخدم التنمية والاقتصاد ، والتكنولوجيا على النحو الذي يتواءم مع حق المؤلف .

ملاحق الاتفاقية

ومن أهم ملاحق اتفاقية لجات المرتبطة بالملكية الفكرية . والكلام

أزال الدكتور علي حبيش . الاتفاق بالاعتماد على قوة الاتفاقية في مجال والمعادن الدولية لللائحة في مجال حماية الملكية الفكرية مثل اتفاقية

لحماية المصناعات الانبعاثية واللينة وتعمل الاتفاقية ملاحق مرسى لحماية الملكية الصناعية وتحتفظها وللغاية واللائحة لمصناعات الدوائر المتكاملة . ويضع إجراءات كفاءة تكلل حصول صاحب الحق على حقوقه مع ضمان عدم إساءة استخدامها لمصلحة وعلى صرافات أمام الأجهزة المشروعة ويشتمل ذلك الإجراءات الدورية واللوائح واللوائح والتجارية ، وبالأضافة إلى حق الدولة في حماية الصحة العامة والتغذية ومن ثم عليها

في فرض نظام لمصنع أسعار السلع المتصلة ببهين الجاليين مع السماح لها باستيراد الدواء وتوزيعه فيها بطريقة شريعية أي بتخصيص من صاحبة .

التخصيص الإجباري

كما نصت الاتفاقية . كما يقول الدكتور محمد سمادة نائب رئيس أكاديمية البحث العلمي . على حق الدولة للتأميم في تطبيق نظام الترخيص الإجباري إذا ما تصف صاحب البراءة في استخدام الحقوق المخولة له أو مارس أعمالا تخالف المصلحة . كما نصت الاتفاقية على أنه يتم تسوية المنازعات التي تتعلق بتطبيق الملكية الفكرية في إطار النظم الدولية وذلك لتكاملها في المفاوضات ثم بالمصلحة وإذا لم يتم فيعرض الموضوع على هيئة تحكيم تشكل من ثلاثة أعضاء للفرق في الخلافات التي تقع من أحد الطرفين . كما نصت الاتفاقية على أن تقوم الدول المتقدمة بتقوية الاتفاقية خلال عمل من بده سرافها أما الدول النامية لا تكن ملزمة بتطبيق أحكام هذا الاتفاق إلا بعد مرور سنوات من مديته حتى يتيسر لها أن

قيود جديدة

ومن القيود الجديدة التي تفرضها اتفاقية لجات على الملكية الفكرية . والكلام الدكتور علي حبيش رئيس أكاديمية البحث العلمي السابق . اتساع نطاق التكنولوجيا التي يستوجب حمايتها ومنها حماية المنتجات وطرق الإنتاج في كل من مجالات التكنولوجيا وأسواق الحماية على اختراعات المنتجات الكيميائية والبيولوجية والمستحضرات الصيدلانية والكيماويات للغذاء والتي كانت لا تسمى في القانون الحالي ١٢٢ لسنة ١٩٩١م .

ومن بين السياسات احتكار صاحب البراءة لحقوق استيراد المنتجات . وهذا يهدف المرسى في استيراد المنتج موضوع الحماية من أي مصدر خارجي والرائع الوحيد الذي يمكن أن يمنع من وقوع هذه الأضرار هي أن ينص قانون براءات الاختراع الجديد على حقوق الامتياز للمخترع للاستفادة من الاختراع بتفصيله من خلال الاستخدام أو التطبيق في الإنتاج بما يحفظ سلامة بسلم الترخيص الإجباري وما يتفق مع الاتفاقية .

كما نصت الاتفاقية على حماية المنتجات التي يحصل عليها المخترع باستخدام طريقة الإنتاج المصممة . وذلك بمنع مالك براءة الاختراع التي تنظم طريقة إنتاج حقا لمخترعها . للعرض للبيع وإيداع ، وكذلك استيراد المنتج الذي يكون الحصول عليه بطريق مباشر نتيجة تطبيق طريقة الإنتاج موضوع الحماية .

ومن بين سياسات الاتفاقية توسيع نطاق التطبيق التي تتناول أصحاب براءة الاختراع وذلك بمنح حقوق الحماية لأصحاب براءات الاختراع دون تمييز مكان الاختراع أو موضوع التكنولوجيا وما إذا كانت للمنتجات مستوردة أو منتجة محليا وهذا يتفق باب الحماية داخل مصر

في مصر مع ما وكلفنا ذلك من آمهات مالية بأهمية احتكار هؤلاء المخترعين لتطبيقهم ذلك لائحه عنه . فترة الحماية كما نصت اتفاقية لجات على مد فترة حماية براءات الاختراع . كما يقول الدكتور سامر حويش نكلا أسدلا الجيوبويجا بطريق القاهرة . إلى ٢٠ عاما من تاريخ تقديم الطلب على مجالات الاختراعات وهذا على عكس الحالة المعمول بها حاليا في مصر حيث يفرض قانون براءات الاختراع رقم ١٢٢ لسنة ١٩٩١ بين مدة الحماية للاختراعات المتعلقة بطرق صنع الأغذية والعقاقير الطبية والركبات الصيدلانية فعملها ١٠ سنوات من تاريخ تقديم الطلب ولا تجدد بعد انتهائها أما بالنسبة للاختراعات الأخرى لمدة حمايتها ٥ سنوات قابلة للتجديد لخمس سنوات أخرى بشرط خلاصة .

فترة الحماية

كما نصت اتفاقية لجات على مد فترة حماية براءات الاختراع . كما يقول الدكتور سامر حويش نكلا أسدلا الجيوبويجا بطريق القاهرة . إلى ٢٠ عاما من تاريخ تقديم الطلب على مجالات الاختراعات وهذا على عكس الحالة المعمول بها حاليا في مصر حيث يفرض قانون براءات الاختراع رقم ١٢٢ لسنة ١٩٩١ بين مدة الحماية للاختراعات المتعلقة بطرق صنع الأغذية والعقاقير الطبية والركبات الصيدلانية فعملها ١٠ سنوات من تاريخ تقديم الطلب ولا تجدد بعد انتهائها أما بالنسبة للاختراعات الأخرى لمدة حمايتها ٥ سنوات قابلة للتجديد لخمس سنوات أخرى بشرط خلاصة .

وخارجها أمام كل المخترعين وما يخدم المصلحة الوطنية في مواجهة كذا قيد هو استخدام فترة السماح للتخصص عليها في الاتفاقية وفي فترة الجلسات سنوات .

إيجابيات الاتفاقية

و كما أن الاتفاقية لجات في مجال الملكية الفكرية سياسات عديدة إلا أنه لها في نفس الوقت بعض الإيجابيات كذا . كما يقول الدكتور حمدي عبد العزيز رئيس أكاديمية البحث العلمي . ومنها أنها سوف تؤدي إلى رفع مستويات الحماية للمخترع للملكية الفكرية في مجال من المجالات



المصدر: الإذاعة الحرة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٣ أيلول ١٩٩٧

والحقوق المرتبطة به، والتسوية لمصر
سواءً بخلق مزايا إضافية لها في
مجال الأعمال الأدبية والمخالفات
والكتب، إضافة إلى الأعمال الفنية
المسجلة في الشرائط والاسطوانات
والأفلام السينمائية والفيديو والتلفزيون
والتي تملك حقوق مزاياها في كثير
من أنحاء العالم دون أن يكون هناك
وسيلة حماية لها بالإضافة إلى ذلك
فإن الاتفاقية تنص على استمرار
الاستفادة من المزايا التي تستحقها
ملحق اتفاقية برون، لحماية
المصنفات الأدبية والفنية فيما يتعلق
بالأحكام الخاصة بالقررة الأولى
للتنمية.

كما شهدت اتفاقية اليونسكو
القائمة الحق في أن تفرض نظاماً
لصيد الأسماك بالقضية للدول في
إطارها في حماية المصيدة العامة،
كما شهدت الدول الثمانية كذلك الحق
في تطبيق نظام الترخيص
الاجباري، إذا ما تم تصفص مصالح
البراعة في استخدام الحقوق الممنوحة
له أو مارس إجراءات غير تنافسية.
كما أعطت الدول الثمانية سلطاناً
جديدة شكلها من أخذ بعضها ببدء
من هيئة وسلطة الدول الكبرى.
كما شهدت الاتفاقية على توفير
الشرائط الأساسية لحماية حقوق
اللكية الفكرية بما يسمح إلى حد
كبير في جذب الاستثمار الأجنبي
ونقل التكنولوجيا وحماية المصنوعة
المصاحبة لها، وكذلك عملت الاتفاقية
على تعزيز الدول الثمانية لوضع نظام
رقابي يمكن لوارثتها وتحديد
أسعار منتجاتها حماية للمستهلك
المطعم.

ومن بين إجراءات الاتفاقية أنها
سواءً تساعد على دفع أجهزة البحث
المطعم والجامعات وجهات الإنتاج
في الدول الثمانية عن طريق دعمها
إرساء قاعدة وطنية تكنولوجية تنفي
في جزء كبير من الاستثمار من
الخارج، كما ستجذب الدول الثمانية
على البدء فوراً في إعداد القوانين
الوطنية من القوانين القادرة على
مكافحة الخصومات الضخمة أمام
لوائح التحكم للمصنوع طبقاً
ضمن أحكام نظام المنظمة العالمية
للتجارة.

سلامة حريمي



المصدر : العالم اليوم

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ جمادى ١٩٩٢

في سوق السيارات

المشترون في انتظار الجات

لانبالغ إذا قلنا إن سوق السيارات في مصر
في حاجة الآن إلى جراحة عاجلة. فالمستعمل
أصابه الركود والكساد. والجديد في انتظار تحرك
المشتري للحصول على سيارة منخفضة السعر.. أو
الفوز بتخفيضات جمركية أفضل من المطروحة حالياً
في ضوء اتفاقية الجات خلال المرحلة القادمة.

ورغم أن البنوك والمعارض دخلت هذا المجال بكل
طاقاتها وإمكاناتها. ومنحت قروضا لهذا الغرض.
واتبعت نظام التقسيط بالفوائد. إلا أن سوق السيارات
لم تتعش وتجه البعض إلى البحث عن السيارة
المستعملة في ضوء تهديداتهم المادية.
ومستويات دخلهم.

□ القاهرة: سيد عبد الفضيل



المصدر: المساهم اليوم

١٣ يناير ١٩٩٢

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تقديم تسهيلات إلا أنها مرعان ما ترحلت،
والآن تسود حالة من الركود المومس والواضح
في سوق السيارات. فالتعريفات الجمركية أحدثت
نوعا من القلق.. وملاك السيارات.. في انتظار
الأوضاع الجديدة القادمة. والراغبين في شراء
سيارة جديدة ينتظرون قدوم اتفاقية الجات أملا
في الحصول على تخفيضات كبيرة. وبالتالي هناك
فقر في القوى الشرائية.

وفي رأيي.. فإن السيارة الجديدة أفضل من
الجديدة فقط عبارة عن الفرة.. وخاماتها جديدة.
وهي على الأقل ماركات تثبت كفاءتها ورغم أن
المدلات الجمركية الحالية جيدة.. إلا أن الجميع
في انتظار المزيد.

التصدير مهم

لكن الدكتور محمد كمال مصطفى مستشار
الاتحاد التصانوي للإنتاج المركزي يقول: إن
الارتفاع في الأسعار له عدة مبررات. منها
إضطراب أسعار العملات.. أو أن هذا الارتفاع
يكون في بعض الأحيان متعمدا.. ومنطقا بين
منتجي السيارات. والتزام مصنعي السيارات
منذ فترة كبيرة من الزمان بمواصفات معينة
لايستطيع اختصارها. كما أن التسهيلات التي
تطرح على عملية التصنيع من حيث الكماليات
والرفاهيات ومتطلبات العمالة في ضوء المناخ
التنافسي بين شركات صناعة السيارات التي
تسمى لجذب العملاء تساهم في رفع أسعارها.
وبينما تنضم السيارات المستعملة بميزات
كثيرة إلا أن.. مصنعي.. صاحب معرض
سيارات مستعملة يحن من مخاطر شراء
السيارات المستعملة وهو ما سيلزم مرافعة
أساسيات السيارة قبل شرائها. والتأكد من
سلامة الشاسية وهو الأمر في السيارة.

الحل الآن هو زيادة نسبة التصنيع المحلي من
خلال تخفيض تكاليف الإنتاج وفي ذات الوقت
زيادة معدلات الجودة. وحيث أن السيارات
القادمة من الخارج يشعر المستهلك بأن أسعارها
منخفضة. الأمر الذي يستلزم الاتجاه نحو زيادة
معدلات الجودة للقبض على إمكانية التفرقة بين
السيارات المصنعة محليا.. والأخرى المستوردة.

موديلات قديمة

وفيما هذا ذلك شهدت الأسواق المصرية
في الآونة الأخيرة طاعرة استيراد لسيارات
الركوب المستعملة ذات موديلات قديمة ومخالفة
لشروط العمر طبقا للقواعد الاستيرادية وترد
هذه السيارات إلى ميناء الإسكندرية من إيطاليا.
والأرقام تؤكد أنه في ديسمبر 1995 دخلت إلى
السوق المصري 57 سيارة وفي يناير 1996

الآن أصبح سوق السيارات بين أمرين.. الأول
ملاك لديهم سيارات يمتطون بها.. ولايسعون
إلى تغييرها أو تبديلها. والثاني آخرون لديهم
الرغبة الملحة لشراء سيارة جديدة لكنهم في
انتظار رياح الجات التي تهب فتعثر الخريطة
الجمركية. وتخفض سعر الملتفات وتصبح
السيارات بأسعارها الجديدة. وفي ظل
التخفيضات القادمة مع الجات أقل من الأسعار
المطروحة حاليا مما يجعل القلق والركود
يسكنان سوق السيارات المستعملة أو الجديدة.
في السوق القادمة تروى التفاصيل.

نظام التقسيط

سوق السيارات المستعملة حاليا.. والكلام هنا
للمهندس نبيل عبد الكريم صاحب معرض
السيارات.. يسيطر عليه الركود والكساد نظرا
لانخفاض الجمارك على السيارات الجديدة
وتعدد المصانع المنتجة والجديدة واتساع نظام
التقسيط عن طريق البنوك أو المارص
والنسبة للموديلات الحديثة في المستعمل فإن
أسعارها مرتفعة غير أن السيارة طاشا حلت
لوحات معدنية وقرم مالمها ببعضها فإن سعرها
ينخفض بشكل كبير. فإحدى السيارات الحديثة
موديل 95 سعرها بالمبلغ 52 ألف جنيه. وبعد
استعمالها لمدة شهرين فقط أصبح سعرها الآن
40 ألف جنيه ولا تزال تبحث لها عن مشتر.
أما الموديلات التي يرجع تاريخ إنتاجها قبل
عام 90 فإن التداول عليها ضعيف نسبيا. وتقبل
عليها فئات محددة في ضوء إمكاناتها
الاقتصادية. وهي كلها سيارات جيدة. وتنضم
بانخفاض أسعار قطع غيرها سواء الميكانيكية أو
الأجزاء الأخرى.. وطالما أن أساسياتها سليمة

ولم تعرض لحوادث أو انقلابات. وطالما لم
يتأثر الشاسية الخاص بها فإنها بهذه الحالة
تكون جيدة. وتصلح للاستعمال وتشكل
خطوة يمكن السيارات الجديدة التي تضمن
تحسينات معينة. وتكون لوجيات عالية ترفع من
سعرها.

حالة ترقيب

والآن تسود سوق السيارات حالة من الترقب
والحذر لتوقع انخفاض الجمارك أكثر من
المدلات الحالية في ضوء اتفاقية الجات.. فتصبح
أسعار السيارات أكثر انخفاضا عن الفترة
السابقة!

السيولة اتجهت للألون

غير أن المهندس حسام بدوي صاحب معرض
آخر يغير قضية مهمة بقوله: إن السيولة اتجهت
الآن إلى اللون الفزاعة. والبنوك رغم إعلانها عن



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٣ يناير ١٩٩٧

للشور والخدمات الصحفية والمعلومات

دخلت 64 سيارة و 85 سيارة في فبراير و 70 سيارة في مارس و 132 سيارة في أبريل، و مايز ارتفع عدد السيارات إلى 263 سيارة وهو ما أدى بالجهات المعنية إلى دراسة جميع الحالات الخاصة بالسيارات المستعملة الواردة بالمخالفة للقواعد الاستيرادية، ويحث تحريك الدعوى القانونية ضد المخالفين.

موقف هذه الحالات المخالفة.. يمكن أن يتم التصالح معها وفقا لأحكام المادة 15 من القانون 118 لسنة 1975 بشأن الاستيراد والتصدير

على أساس سداد المخالف للقواعد الاستيرادية تعويضاً يعادل مثل القيمة وفقاً لتقدير مصلحة الجمارك، ولكن بعد استئصال هذه الظاهرة تبين أن هذه الحالات تحمل شبه الاتجار، ومن هذا المنطلق صدرت تعليمات بوقف التصالح لمحى دراسة القضية.

وإن إحسان كثيرة كما يقول السيد أبو القمصان وكيل وزارة التجارة يتم في حالة المخالفة الاستيرادية إحالة القضية إلى النيابة وتكون الغرامة المقررة بين مائة إلى ألف جنيه ومصادرة السلع محل القضية.

القانون ينص

وفقاً للقانون فمن حق وزير التجارة الإفراج على أساس دفع المخالف لتعويض يعادل قيمة السلع المخرج عنها حسب تقدير مصلحة الجمارك وهو ما كان يؤخذ به على أساس أن ذلك يتيح حصول الجمارك على حقوقها إلى جانب تعويض مثل القيمة، فالسلع التي كانت تتم مصادرتها كانت تباع بأسعار متدنية للغاية، ولا تغطي قيمة الجمارك ولا التعويض.

وعندما تطور الموقف بشأن المتاجرة في السيارات المستعملة من الخارج تمت مناقشة هذه القضية مع رئيس مصلحة الجمارك الذي قرر إحالة القضية إلى صفة المتاجرة واقتراح عدم

المصالحة لأحد من هذه الظاهرة.

وبالنسبة للسيارات الواردة والتي تخص بعض القيمين بالفسادج وهى مخالفة للقواعد الاستيرادية يتم التصالح معها طبقاً للقواعد والإجراءات التي حددها القانون بفتح القيمة للماتة للسلمة. وبالنسبة للسيارات الواردة المقيمين بالداخل والتي تتم عن شبهة الاتجار يتم تحريك الدعوى ضد المخالفين بشأنها.

وبالتالى تتم مصادرة السيارة.

التخفيضات الجمركية أفضل!

وعلى الجانب الآخر، فإن التخفيضات الجمركية على السيارات الأكثر من 2000 سى سى ستكون لها آثار إيجابية كثيرة. وكما

يقول الدكتور عبد المنعم سمودى رئيس مجلس إدارة شركة سوزوكى إيجيبت فإن هذه الإجراءات التي أقرتها الحكومة برئاسة الدكتور كمال الجنزورى ستساهم في تشجيع صناعة السيارات في مصر وإزالة العقود بهدف إتاحة الفرصة للمنتج المحلي للمنافسة.

وإن ظل الاتجاهات الجديدة نمو تطبيق اتفاقية الجات لتحرير التجارة الخارجية وتخفيض الجمارك تدريجياً أسلم تسدق السيارات المستوردة فإن هذه الاتجاهات تستلزم التحرك لوضع مواصفات مصرية للمنتجات الصناعية ومواصفات قياسية لقطع الغيار. وذلك ضمن أساليب وإجراءات مكافئة الإغراق التي لا تستهدف حماية الإنتاج المحلي فقط بل القضاء على كل محاولات الإضرار بالأسواق.



المصدر : الألماني

التاريخ : ١٥ يناير ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجات تهدد صناعة البترول

انتقد المستشار د. إبراهيم على حسن- نائب رئيس مجلس الدولة- الاقتراح التشريعي في مصر، وقوضي القوانين التي لا تتواءم مع خطر تطبيق اتفاقيات (الجات والعريس) مستميرا إلى ضرورة إعادة النظر في قوانين عديدة وسريعة إنجاز قوانين أخرى قبل قانون التشديد الذي وافق عليه المركز على إصداره منذ عام ٨١ وأم يصدر لآلة واضاف أن مشروع قانون تواجه العراق يجري إعداده حاليا في وزارة الشؤون لتعالي الخطر لعدم والإسراع الذي تهدد بخفض صادرات الاتحاد الأوروبي بنسبة ٢٢٪ حسب الولايات المتحدة ٢٧٪ حسب دراسة لجان شؤون البيئة. وفي تعليقه قال د. حسين عبد الله مستشار وزير البترول- إن الجات تهدد صناعة البترول المصرية بخلاف ما يظن، جاء هذا في ندوة الجات والتشريع التي عقدتها الجمعية المصرية للاقتصاد السيوم الماضي.



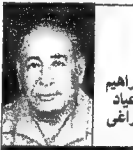
المصدر: العالم اليوم

٢٩ يناير ١٩٩٧

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التزامات مصر الإيجابية والسلبية في اتفاقية «الجات»



إبراهيم
عياض
المراعي

إيجابية في المدى البعيد على الاقتصاد المصري حيث أن ارتفاع الأسعار العالمية نتيجة إزالة الدعم من شأنه زيادة فرص التوسع في إنتاج المحاصيل الزراعية مثل القمح والحبوب الزيتية والتي كان إنتاجها غير اقتصادي نظراً لانخفاض أسعار استيرادها كما أن من شأنه إضافة مساحات زراعية جديدة من الأراضي المصرية لاستزاعها والتي كانت تكاليف إصلاحها مرتفعة.

اتفاقية المنسوجات:

في إطار هذه الاتفاقية تم الاتفاق على فترة انتقالية مدتها عشر سنوات لإلغاء جميع القيود على المنسوجات والتصنيع حرة شأنها في ذلك شأن جميع المنتجات والمواهب وتم الاتفاق عليه لتعظيم الإيجابيات وتقليل السلبيات لا بد من اتخاذ العديد من الخطوات لإرجاع الموقف مقبلاً:

تطوير الصناعات النسيجية مع الأخذ في الاعتبار التطورات الفنية واستخدام التكنولوجيا الحديثة وكذا تقديم جميع التسهيلات للمصدرين. ضرورة الارتقاء بمستوى المنتجات من حيث الجودة ومطابقة المواصفات القياسية العالمية.

اتفاقية الملكية الفكرية:

لا شك أن هناك بعض الجوانب الهامة بالنسبة لمصر في هذه الاتفاقية حيث أنها تتضمن حماية حق المؤلف وحقوق أصحاب الفكر ونظراً لأن مصر لها نشاط كبير في سوق الكتاب والأفلام وفطرا الكاسيت في الدول العربية ودول المهجر

انضمت مصر إلى الجات عام 1970 وتعتبر مصر من الدول الرائدة والتي شاركت بفاعلية ونشاط في مفاوضات جولة أورجواي من بدايتها حيث توكب ذلك مع برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر والذي يهدف في هذه المرحلة إلى إحداث طفرة في رقم الصادرات المصرية الأمر الذي كان يصعب تحقيقه دون المشاركة الفعالة في هذه المفاوضات.

الأبعاد الاقتصادية لنتائج

أورجواي على مصر

اتفاقية الزراعة

لا شك أن هناك مخاوف من زيادة «خفة» وارتباك من المواد الغذائية في مستقبل حيث أن مصر دولة مستوردة للغذاء وذلك نظراً لانخفاض الدعم على السلع الغذائية، ولقد تطلب المفاوضات المصرية إلى الآثار السلبية التي سوف تنجم عن إلغاء الدعم على السلع الزراعية بجميع أشكالها وقام بالتصديق مع الدول المتنامية المستوردة للغذاء وتم التوصل في المفاوضات إلى مبدأ تعويض الدول النامية المستوردة للحدود الغذائية ويكون هذا التعويض في شكل منح ومساعدات ومعدات ميسرة أو تقديم قروض من المؤسسات الدولية بشروط ميسرة لاستيراد المواد الغذائية وقد أقر في اتفاق «زراعة ألبه» معينة بحيث يقام مجلس إدارة في السلع في إطار منظمة التجارة الدولية متابعة تنفيذ هذا البند. كما أن اتفاق الزراعة الجديد له آثار

فإن مصر سوف تستفيد كثيراً من هذه الحماية ومن جهة أخرى قللة احتمال أن يرتب على هذه الاتفاقية ارتفاعاً مما في تكلفة الإنتاج بسبب ارتفاع تكلفة نقل التكنولوجيا.

اتفاقية التجارة في الخدمات

تتضمن هذه الاتفاقية قيام الدولة العضو بالتحرير التدريجي للتجارة في الخدمات حسب قدراتها وقبولها وإيضا حرية الدخول في اتفاقية التقييم وقام تكامل اقتصادي أو تبادل التفضيلات بين الدول النامية والسماح باتخاذ إجراءات وقائية مؤقتة لحماية قطاع الخدمات الوطني من المنافسة الأجنبية وكذلك حرية الدول الأعضاء في تطبيق أي إجراءات تراها ضرورية لحماية الأخلاق العامة والأمن والنظام والصحة العامة والقيم الثقافية والبشرية ولكن إذا كانت الدولة تقدم نوعاً من الدعم لبعض قطاعات الخدمات عليها إخطار الدول الأعضاء وبالنسبة لوقف مصر أثناء المفاوضات



بدء تنفيذ الاتفاقية في أول عام 1995 على ذلك يمكن القول بأنه ليس هناك تأثير جوهري يذكر على هيكل الحماية الفعلية نتيجة إلغاء القسود غير التعريفية أو تخفيف القيود التعريفية ومع ذلك فقد يحدث تغير في هيكل الحماية نتيجة لعوامل أخرى بخلاف الحواجز الجمركية وغير الجمركية مثل الضرائب غير للبشارة على الصادرات والواردات ومن قد دعم الذي يقدم في أشكال مختلفة لكافة الظروف ولا سيما المشروعات للشباب لقطاع الأعمال العام ويتطلب هذا وقتاً أطول نسبياً لأحداث تغيير في هيكل الجانب وحتى تكيف الصناعات المحلية على الوضع الجديد، وهذا الجانب محل اهتمام السلطات الاقتصادية منذ وقت مبكر نسبياً منذ أوائل عام 1991 حيث أصبحت إمكانية الحصول على الائتمان أرخص وسيلة للفاية نتيجة تحرر أسطر الفائدة وإنشاء الشركات القابضة التي أصبحت لديها السلطة الكاملة في إدارة الشركات التابعة لها دون أي تدخل من الحكومة بما في ذلك إمكانية تحويل الشركات إلى وحدات خاصة تابعة لقطاع الخاص.

وأياً كان الأمر فإن تحرير التجارة طبقاً لجات سيؤدي إلى تعرض قطاعات الإنتاج المحلية بما فيها الخدمات لقدر من المنافسة العالمية، الأمر الذي يعني ضرورة إصلاح هيكل الحماية الفعلية بما لا يتعارض مع مفهوم البيئة التنافسية التي تشجع بها بعض قطاعات النشاط الاقتصادي وبما يتفق مع متطلبات تحقيق التخصص الأمثل للواردات.

الخاصة بالتجارة في الخدمات فقد أعلنت مصر استعدادها للبديش لقبول الدخول في التنظيم الدولي للتجارة في الخدمات مع إعطاء الأولوية للدولة والبنوك الشامية في التطبيق كذلك أعلنت مصر استعدادها لتقديم التزامات أولية في قطاعات السياحة والتأمين وسوق المال والبنوك والتشديد والبناء والنقل البحري هذا وقد تم تحديد الشروط والقواعد التي يسمح فيها دون غيرها بدخول مورد الخدمة الأجنبي إلى السوق المصري والشكل الذي يسمح له بذلك وفقاً لما هو قائم فعلاً في القوانين الوطنية وبما يتشهي مع سياسة الإصلاح الاقتصادي.

بعض الآثار المتوقعة للاتفاقية الجديدة :

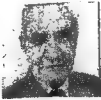
يشير تقرير لمنسوق للتد الدولي في عام 1992 إلى أن معدل التعريفية الجمركية على الواردات في مصر يبلغ في المتوسط نحو 25 ٪ من مايو 1991 كما أن معدل التعريفية الفعالة يبلغ نحو 13 ٪ في المتوسط، وهي معدلات تقرب من تلك السائدة في الدول الصناعية المتقدمة والتي تقدر بنحو ٪ على إجمالي وارداتها بعد جولة طوكيو (1973 - 1979) ثم إلى ٪ طبقاً لتقارير حديثة (1) كما أن الحوافز غير التعريفية في مصر سواء على الواردات أو الصادرات أصبحت منخفضة للغاية كما سبق الإشارة، ومن ثم فإنه يمكن إحصاء الحصول على التزاماتها التعريفية وغير التعريفية طبقاً لقرارات الجات بدون أي تأثير يذكر على هيكل الحماية الفعلية، وفي مدى سنوات قليلة للغاية بالمقارنة بالفترة المصرح لها وهي عشر سنوات من



المصدر: (العالم) إي. م

التاريخ: ١٩٩٧/ ١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



د. صليب
بطرس

الجنزوري.. والتجارة

باعتبار مصر أحد الأعضاء
القائمين في منظمة الجات انضمت
إلى منظمة التجارة العالمية
المعروفة اختصاراً باسم WTO
في منتصف عام 1995،
والمعروف أن مصر منذ انضمامها
سياسة الإصلاح الاقتصادي في
مايو 1991 قد ألغت كلية ما
سمى بقائمة السلع المحظورة
استيرادها، ولم يبق مفروضاً هذا
الحظر إلا على المنتجات
واللوازم الجاهزة المقرر إلغاؤها
بعد انقضاء فترة الثماني سنوات

التسوية
أباحتها
منظمة
التجارة
كما استمر
الحظر على
الطيور
الداجنة
بالمخالفة
لالتزام

مصر قبل قواعد منظمة التجارة.
والواقع أن مصر هيأت بالفعل
الاقصى للرسوم الجمركية من
70 إلى 55 في المئة ابتداء من
أكتوبر الماضي، وإن يناير من
نفس العام انتصت حكومة
الجنزوري معدلات الرسوم
الجمركية على 25 من السلع
الراسخلة إلى 10٪ ومع ذلك فقد
يؤدي هذا المنحى إلى رفع معدل
الحماية الفعل على
بعض الصناعات
المصرية، وبالإضافة
فإن الحكومة الحالية
قد عمدت في نفس
الوقت إلى توسيع نطاق
العوائق الإدارية من
خلال رسوم الخدمات
واستخدام قائمة
السلع الخاضعة

للتفتيش الإجباري
لقصد أدنى الخوف
النشأ عن الضغط
المتزايد على الواردات
وأثوره في الميزان

التجاري والافتقار بالأسهم
السياسي الذي قد ينشأ نتيجة
لفرض ضرائب تموض الحميلة
الجمركية المفقودة بسبب تحرير
التجارة، إلى استمرار الرغبة في
الاحتفاظ بالتميزة الجمالية،
ويرى بعض المراقبين الدوليين أن
تفويض الرسوم الجمركية لجراء
من شأنه أن يدفع حيلة الاقتصاد
من سلعية خفض الأسعار
والارتفاع بالجويدة وفتح المجال
للمنافسة التي تمتلجها الصناعة
المصرية، وثمة اتجاه إيجابي في
هذا المجال
التحت إليه
حكومة
الجنزوري
يشف عنه
اصداها
مشروع
قانون
محابية

الاحتكار
ومشروع قانون آخر لمصارعة
الإغراق ومن المتوقع أن يعرض
للبرلمان في دورته
الحالية.

والواقع أن هؤلاء المراقبين قد
أغفلوا نظرية معترف بها أكاديمياً
وعلمياً وهي نظرية حماية
الصناعة الناشئة - Infant
ry التي نادى بها الاقتصادي
الألماني فريدريك ليست - Fred-
ric List في القرن

التاسع عشر
ونجحت في حماية
الصناعة الألمانية
التي تجنى ثمارها
خلال القرن الحالي
وما زالت، ولكن
نجاح هذه النظرية
مشروط بشروط
عوامل بذاتها يجب
على مصر وبخاصة
القطاع الخاص
مراعيتها.



المصدر: **الأمم المتحدة**

التاريخ: **1992**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

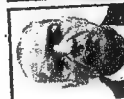


نقطة لا تشمل نيران أسرار الدماء تحت ضغوط أنصار التنازل التطوعي عن حقوق مصر الدولية

لا يمكن ولا يصح أن تتنازل الحكومة - أية حكومة - على امتداد القدرات العام عن هدف حماية المواطنين من غزو الأسرار الذي لا يشترط فقط، حتى لو أطن في الحياة، بل ياتهم حتى المجتمع في الاستقرار وحتى الاقتصاد في النمو والازدهار. والتهاب الأسرار والتفاتها يغير ضوابط وفي ظل مختلف السمات لابد وأن يؤدي إلى انهيار الدولة والتهديد المجتمع والتهديد للاقتصاد مما يجعل من ضبط الأسرار والسيطرة عليها وبيع جميع التضخم أولى حلقات الإصلاح الاقتصادي بكل صوره واشكائه وآلوه.



محمد البرادعي



عبد المنعم البرادعي



إبراهيم البرادعي



عبد المنعم البرادعي



المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : **١٩٩٢ - ٢٠ - ٢٠**

للتشاور والخدمات الصحفية والمعلومات

مختصر

أسامة غيث

انفلات الأسعار

يحول الانباء المسموعة ككبرى التي تشكك في حاشية أدواء للبرلمان المصري يوضح الدكتور أحمد بدران أمين اسماعيل رئيس شعبة صناعة أدواء باتحاد الصناعات المصرية ورئيس لشركة المصرية الدولية للصناعات الدوائية أن انتشاراً عن القدرة الانتاجية التي فرضتها لتقليل أبحاث يحمل مخاطر خضعة في مجال الأسعار الدوائية ويصرح الأمين المصري من المصنوع على أدواء اللاتم بسعر معلوم، وإن انتشاراً في حد ذاته يخالف القواعد التي فرضتها أبحاث تمت غشاد الدول انسانية لنشيط خسانها ككبرى في تطبيق الأرواح الجديدة لتحرير التجارة العالمية

في السلع والخدمات والتي قدرتها منظمة التعاون الاقتصادي الدول الفنية في العام بنحو ٢٠٠ مليار دولار تمثل قيمة أدواء التي يحققها انباء، العالم وأسعار التقدم في العالم من تحقيق هذه القواعد وهي تمثل في مجملها أرباحاً اضافية يحصل فيها تمثل ارتفاعاً في أسعار السلع الانتاجية في حلقاتها المختلفة. ويوضح أن الدول الصناعية الجديدة قد كشفت عن حقيقة واقعة اقليمية تترس في حد كبير حدة الضغوط التي تدومها حكومات الدول الصناعية الكبرى لصالح شركات أدواء العملاقة حيث تشير دراسة نشرتها فينانشيال تايمز البريطانية في صيغة كتابي أن أن تناول الدول النامية عن القدرة الانتاجية لتعويض الكلفة الفكرية وبراءات الاختراع في مجال المنتجات الصيدلانية الكبرى كقدر أرباحاً اضافية للشركات الكبرى كقدر بنحو ١٠٠ مليار دولار سنوياً بخلاف ما تحقه بالفعل من أرباح بقيمة الضخمة ويمنى ذلك بكل بساطة أن يبلغ ٦٠٠ مليار دولار وهي تساوي نحو ٢٠٠ مليار جنيه مصري حسب في موزان ذات العالم والشركات وتخسر من جهود انباء العالم الثالث وخسائر مصر في هذا القطاع يمكن أن تقل عن ٥٠ مليار جنيه سنوياً في الأول القصير وهي تكافئ يمكن أن تقضي دعائم نظام لبرامية الصناعية المصري العام والخاص على السواء مما يحرم المواطن من حق رئيسي ويحرم من حقوقه التي تعرض الدولة على تحريرها وتحتل في ذلك ميزاناً سلباً بالهزات لا في كل الاحتياجات ويوضح الدكتور أحمد بدران أمين اسماعيل إيمان مشكلة ارتفاعات الأسعار المصرية ككبرى لأدواء في حالة الدول المتأثرين عن القدرة الانتاجية على التصنيع العالي

الطبية ترتبط بقاء واحد بنور في ثقافة أسعار أدواء حيث يتم التسعير في خلال أبحاث مسبوقة تكلف في الاستثمار لتكاليف وبراءات الاختراع للدواء الجديدة وتضع ضوابط ارتفاع أسعار الأدوية القديمة بمعدلات محدودة لتضيقها على مدى فترة زمنية معقولة للأدوية بين متطلبات دعم الصناعة الدوائية وبيع مواردها لأغراض التحليل والتجريب وبين متطلبات تجنب الارتفاع للمخاطر والكثير للأسعار

ويؤكد الدكتور جلال غراب ٢٠٢٠

رئيسية ترتبط بقاء مصر من أدواء دول العالم التي تبنت حماية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع ولذا للادوية السارية قبل اتفاقية أبحاث الأخيرة حيث يرى القانون المصري حماية مدتها عشر سنوات الانتاجين عن حقوق الفسفرة الانتاجية بقاء في دفع الحماية للفصل لتصبح عشرين عاماً بكل ما تنهين من تأثيرات سلبية وإيجابية كبيرة تتحملها صناعة أدواء ويندم المتأثرين في النهاية تكاليفها يمكن أن الزيادة في لتكاليف انتشاراً عالمياً في السنوات

ويوضح الدكتور أحمد أبو العياد عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية ورئيس شركة سينكو الدوائية في أن التطبيق الدولي للقواعد الانتاجية حماية الحقوق الفكرية في ظل أبحاث والسمعة بالدور في الدول الصناعية الكبرى أدت في ارتفاعات كبيرة في فواتير العلاج وتضيق في مشتاكل لنظم العلاج والتأمين الصحي على الرغم من ارتفاعات متوسط الدخل الفردي في هذه الدول الأكثر من ٢٠٠ ألف دولار سنوياً ويؤكد ذلك التقارير الصادرة عن الأجهزة المشورة والمتضعة وعن الخبراء في كندا حيث ارتفعت تكلفة أدواء بملحقات الأدوية كرات وحصى داخل سنوياً الولايات المتحدة الأمريكية لأن حاشية أدواء بملحقات ارتفعت سنوياً بمقدور ٢ مليار دولار نتيجة لارتفاع حدة المنافسة للمنتجات الدوائية على عشرين عاماً على الألف في الانتاج من حدة المنافسة في أمريكا كانت من أعلى مدد الحماية على مستوى الدول الصناعية الكبرى وتصل في ١٧ عاماً نتيجة لارتفاع لثة اللاتل سنوات فقط تضيق لظروف لتكاليف والأسعار بما يساوي ٦٠٠ مليار جنيه مصري في عام واحد مما دفع إلى التفكير في دولة غنية يدفع أرباحاً محدودة لا متوسط الدخل الفردي سنوياً بقيمة ضخمة بالمقارنة بالبرلمان للمصري الذي يتراوح أرباحه الفعلي على أدواء وبراءات لصناعة صمياً أن يرتفع الأرباح بمعدلات كبيرة في ظل استمرار سعره حتى لا تقوم الزيادة في الأسعار الزيادة في الانتاج

وتكرر الحديث عن قبل مصر طرابعه الانتاجين عن حدها الذي تفرقه اختلافية أبحاث لكل الدول انسانية ويتضمن مدها عشر سنوات كفترة انتاجية لتطبيق القانون الجديدة التي تضمنتها الاتفاقية فيما يخص حقوق الملكية الفكرية الانتاجية يمكن أن يمثل في حالة حدوث صدمة ضخمة للمجتمع المصري تبرز استقراره وتقدم الكثير من التواعد ببقائه. لأن الانتاج الوطني من حق القدرة الانتاجية سيؤدي إلى ارتفاعات حادة ودورية في أسعار أدواء ويحكم الشركات العالمية الكبرى متعددة الجنسية في سوق أدواء المصرية وتعرض عليها الأسعار التي تفرض ليس فقط للدواء الجديدة ولكن أيضاً للدواء القديمة حيث يرى الانتاجين في الشركات العالمية أهد الحلول والكملة الأولى والأخيرة في سعر الدواء. ولأن من ذلك المصيبة أن انتشاراً الوطني عن القدرة الانتاجية سيؤدي إلى تهيؤ دور صناعة وطنية تكاد تكون في حقيقة التي نجحت في تحقيق درجة عالية من الاكتفاء الذاتي لاسد احتياجات الاستهلاك المحلي حيث تضاعف بنسبة ٧٢٪ من جملة الاستهلاك وأسعار المنتجات الدوائية التي عشر وبسعر في السوق المتداول من الخارج. وهي أسعار بالرغم من انخفاضها تمثل مدياً على أراضي المصري الذي يمكن أن ارتفاع تكاليف ورعاية العلاج في درجة لتصلها ميزانيتها الصغيرة وخطه الانتاجية

ضبط الأسعار

يحول عقده مصر أدواء يوضح الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للدواء وشعب مجلس الشورى أن أدواء سلعة حساسة على امتداد دول العالم ويحكم في الانتاج والأسواق عدد قليل من الشركات الدوائية متعددة الجنسية وتحتل للمنتجات الطبية ظهر تجلده بين هذه الشركات الكبرى لانتاج فيما بينها بما يعظم ظاهرة الاحتكار للدواء على المستوى الدولي وهو احتكار أدى أن يتحكم في سعر أدواء وبالطاش وشبورة الحركة على الأخص في إسرائيل وفي العالم الثالث التي تكتل تعتمد بصورة شبه كاملة على منتجات شركات أدواء العملاقة وتمثل الحلة المصرية استثناء من هذه القاعدة في ظل انتاج التي تحققت صناعة أدواء المصرية وتوليدها للتسليم العالمية من الانتاج المحلي والبالغ قيمتها نحو ٢ مليارات جنيه سنوياً والأسعار الحالية وارتفاع في ١٧ مليار جنيه سنوياً بالرغم عدم لتأجيلها واستمرارها في التكاليف من الخارج

ويوضح في أن اقتصاديات السوق وازدواج الحرية لتحديد الأسعار في السوق



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١ - ان القبول والتأثير بالغ الخطورة لانه يعبر الرخيص العادي من العمود على حدة من الاستشفاء من الادوية الجديدة لخدمة الاكثر تطوراً حيث يستحيل انتاجها محلياً بأسعار معقولة ورخيصة . ويرجع ذلك الى انه بالرغم من ارتفاع عدد الادوية المسجلة عالمياً كبريات اختراع اولي نمو عالمي كان صنف فإن استهلاك العالم للدوائي كان يتركز في ١٥٠ صنفاً فقط تمثل ٧٠٪ من جملة استهلاك الدواء عالمياً ومن بينها ٥٠ صنفاً فقط تمثل ٥٠٪ من جملة الاستهلاك العالمي وهي ادوية متقدمة اسمعياً بالغة الارتفاع ويرجع ارتفاعها الى ان شركات الدواء العملاقة تحقق ربحاً في كل صنف منها لا يقل عن مليار دولار سنوياً ويرجع في بعض الاصناف الى ملياري دولار بحكم استهلاكها لحقوق الانتاج وبراءة الاختراع .

٢ - وفي ظل الأوضاع الحالية والمقترعة الانتقالية فإن شركات الدواء المصرية تفكك القدرة قانوناً على تسجيل هذه الاصناف الجديدة والتقدمه وإيداعه على انتاجها محلياً السوق الوطنية والتصدير للخارج وتوزيع جميع التوزيعات الى ان الصغر المحلي يصل الى عشر السعر المحلي دون انتاجها مما يضر المريض اصناماً الدواء التي تفقد السوق للقدرة السلاح الحديث للنظر والذي لا تمكنه ظروف المالية من الحصول عليه الا

مستحراً عشر سنوات من الرخيص من الدول المتقدمة . ويعني فقدان الحكم بالحرمان المستمر والدائم للقاعدة المرضية من المواطنين من الاستفادة من هذه الادوية المتقدمة

٣ - ولا تقتصر المشكلة المصرية على الاصناف التي تمثل العمود الفقري للعلاج الحديث والتطور بل ان الاجيال الاكثر حداً وتطوراً من الادوية والتي تنتجها شركات الأدوية في مصر بالتفاني مع الشركات العملاقة وتمثل نحو ٧٠٪ من مبيعات الدواء في مصر سترلحق اسمعياً وايضاً ويشكل فجوة . ففي ظل الأوضاع الحالية يتم دفع ٥٠٪ في صورة اثاره لشركات عالمية و٥٠٪ مقابل خدمة المالية للدواء لحد خمس سنوات او لعين انتهاء الفترة الزمنية للفترة لحماية حق الاختراع وهي عشر سنوات في الاصناف الأساسية على الجاهز . ومع الاوضاع الجديدة والتأخرات مستعمل لشركات العملاقة من شربها وترفع من حوافها بما لا يقل عن ٧٠٪ او ٢٥٠٪ من استيراد هذه العقاقير طوال فترة زمنية أطول بكل عام ويذهب من تكلفة إضافية لابد وان يحملها المستهلك بشكل مباشر ولا توافد الشركات قريباً من الانتاج .

٤ - ان الأوضاع الحالية تسهم في حماية حقوق المستهلك وتخفيض الاسعار بصورة كبيرة حتى في نطاق اسعار

الاستيراد واسعار البيع في الشركات القائمة في مصر والمركبة للشركات العملاقة في ظل التنافس لتأثير حالي ويمكن سريلحق تلك من خلال الواقع الطبي لأسعار الادوية العالية ومثل ذلك لحد ادوية القرحة القائمة سعر المستورد ٦٠٪ جنبها وتتم تصنيعه محلياً بسعر ٤٢٪ جنبها بما أدى لخسار المستورد الى ١٦٠٪ جنبها فقط ومع استمرار الوضع قامت الشركات العالمية بتصنيعه محلياً وبسعر ٦٠٪ جنبها وهناك دواء علاج الجذام-اسمعي الذي يستورد من الخارج بتكلفة ١٦٪ جنبها الاربع حبات دواء ومنتجته لشركات لوكيما وبنية للحكومة بسعر ٦٦٠ قرشاً فقط وايضاً هناك المضادات الحيوية التي تبنيها الشركات العملاقة بسعر ٢٠٠ جنيه ربع تصنيعه محلياً يتم بيمه مبلغ عشرين جنبها فقط

حاجة لثقل الاستثمارات

يركز الملاحظون بتأثير مصر من الفترة الانتقالية التي فرضتها لتفاني الجاهز على القول بان التنازل مسموذي في نطاق الاستثمارات المالية الى سوق المصرية ويرجع من جدولة مصر في العلاقات الدولية للبلية ويطلب القصور الاخصر لشركات ادوية العملاقة كقواتية وغيرها للاستثمار المباشر في مصر . وحول هذه القطة يوضع محمد فريد خيس رئيس اتحاد الصناعات المصرية ان هذه القصور لا اساس لها من الصحة في ظل الأوضاع الدولية واتجاهات تدفق الاستثمار العالي وليس ادل على ذلك من ان الصين التي تعتبر في مقامة دول العالم التي لا تطبق قوانين

صارية في مجال الملكية الفكرية وبراءات الاختراع بل تقوم على مستوي كبير بتقليد المراكات المالية وفي غيرها من دول جنوب شرق اسيا الصناعات والمعد الاستثمارات تمثل اكبر مناطق جنوب الاستثمار المالي . وفي ارقام من كل الف دولار التي تمارسها اسرعة على الصين لهذه الاسباب وتلويها بالعقوبات في الصين تأتي حالي على رأس الدول التي ستدفع اليها الاستثمارات الدولية و١٠٠ مليار دولار في مصر استثمر مباشر خلال العام الماضي بما يؤكد عدم صحة القول بالارتباط بين التنازل للصناعات التكنولوجية وبين تدفق الاستثمارات الخارجية .

وشير محمد فريد خيس في ان الاستثمار المباشر للشركات الدولية العملاقة في مصر استثمار متوقع على الرغم من جميع التغيرات وأزاليا التي قدمت لهذه الشركات منذ الستينات وفي ظل القوية الجديدة التي فرضها الدولة على الاستثمارات الخاصة حتى للصناعات منها وان هذه الشركات تحقق ارباحاً

غير مباشرة للشركات الدولية الام وفي ارباح ضخمة تنقل في تلكه ارباح الختام التي ستؤديها لتسليم الادوية وبسعر مرتفعة بالمقارنة بأسعار استيراد تلك هذه الدوا من الاسواق الدولية الفتوحة على الرغم من حديث هذه الشركات عن الخسائر او الربح المتواضع ان القائدة لشركات الدولية تحقق بهذا الأسلوب كما ان استثمارات هذه الشركات نالت متواضعة استيراد طولة وهي بالفعل بدأت في الارتفاع خلال السنوات الأخيرة في ظل القوانين والارتفاع المصرية الجديدة لجميع الحصصات تقول ان السوق المصرية تأخذ كبيرة للاستثمار والارياح الزائدة . وتتطلب حماية المستهلك في مصر الامور على الاستفادة للقوة الانتقالية لكل المنتجك وعلى الاخص صناعة الدواء مع توفير جميع الظروف اللازمة لاعادة تفعيل وتحديث صناعة المصرية لتصبح قادرة على البقاء والقدرة على المنافسة في سوقها الدولية والتصدير في مواجهة حدة وتعرضه المنافسة على المستوى الدولي .

لتتخصص مشكلة نماهي التنازل الطوعي من حقوق مصر الدولية في الفترة الانتقالية التي فرضتها الجاهز على جوانب انذالات الاسعار ومعالجة المستهلكين من اهلين التفتيش في سلع حيوية وفيها لتتخصص الجاهز على الدواء .

ولكن القضية لعين من ذلك بكثير انها تسمى دور مصر ايرادي والقائد الذي تنال الدول العابرة والذين عليها باعتبارها مركزاً ثقل في قطاع من الحقوق المصرية لتتخصصا وتبنيها للعالم الثالث وابتعايرها مركزاً ثقل في الدولة في الاقتصادى العالمى الجديد بكل ما في من علم وخسوط الجاهز من جانب الانباء ومواجهته للقرار واليات زيف الضمان قريب لصحة الدول زيف على حساب الدول الاقل تقدماً والتي تقدر تباير الامم المتحدة ومنظمة للتخصصه ببرنامج لثقل لثقل ٢٥٠ مليار دولار سنوياً بكل ما في من تنظيم زيف حاد ولم السور والقياد والميهر والذليل



المصدر: 

1994.12.3 69

النشر والخدمات الصحفية والبيانات

بعد مرور عامين على الفترة الانتقالية لاتفاقية الحجات:

تعديل قوانين الدواء وبراءة الاختراع ضروري لمواجهة متطلبات الجسات

كُتبت . صفاء جمال الدين :

من بداية عام ١٩٩٧ ونحن نقدر من القرن ٢١ إلى مصر باعتبارها من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية التي وقعت على الاتفاقية الخشافية لمفاوضات التجارة الحرة ضمن ١٢ دولة في العالم كمنظمة للتبديد الاقتصادية والتجارية. اتفاقية تسعى إلى إجهاضها في الحاصل من الاقتصاد، إلا أن من بعض الدول ومن بينها مصر ترفض الاتفاقية في التبديد لتجارة مابين أربع الأعضاء (التبديد الاقتصادي بصفة عامة) مع سنوات تطبيق الاتفاقية وكما ترون في الرسم التخطيطي والتشريحي، والذين في مصر هم دولة ما قبل الفترة الانتقالية وما في التغييرات المطلوب تنفيذها أو القوانين التي قد صورها لتكون الانتظام كامل من التزامات مصر والدولة النافذة القانوني، هل هي؟

بداية يقول الاستشار الدكتور إبراهيم علي حسن نائب رئيس مجلس الدولة إن اتفاقيات الجات تسعى إلى تعزيز نمو الاقتصاد العالمي من خلال عدة محاور أهمها التزام المولة بحصة التجارة داخليا ودوليا في سياساتها فلا تقدم عوائق إزاء تبادل السلع والخدمات أو تحريم تفرقة بين المنتج المحلي والسلع المستوردة أو بين دولة وأخرى والأساليب القويضة للصنوع به هو بمثابة عدم الحمكية.

كما تقوم مبادئ هذه الاتفاقيات على فلسفة الحرية للتنسيب بمعنى أن تشييد كل دولة بما حكاما الله من عزايا خاصة صوا على ذلك لافراد لتكنولوجيا في العمالة للحرية او لتكنولوجيا المتقدمة وغيرها من المزايا وتقوم كذلك على مبدأ لتفاسد بحيث تسمح لتفاسد في القانون الحاكم في الاسواق الداخلية والخارجية.

وصيغ أن لحكام الجات تخضع
لنظام موحد للفازات الدولية
ينظم التجارة بين الدول
مؤسسي هو منظمة للتجارة العالمية
التي بدأت أعمالها في عام ١٩٩٦،
والممثلة للانظمة القانونية التي تربط
بإتفاقيات الجات في مصر هي تلك
التي تتصلق بقطاع الهواء، وإرمات
الاستخراج والرسوم والنفذات
الصناعية والبيئية والحاصلات
التجارية وحماية حق المؤلف والبيئة
وأثرها على تداول السلع
ويقول عنها المستثمر إبراهيم على
حسن إن قطاع الهواء يعتبر من أهم
القطاعات الاقتصادية في مصر

مکاتیب

سزیه اصدار

قوله فيم يكافئة

المجلس الأعلى للثقافة

الشركة العامة

الأقسام الثلاثة

7/21/21

خاصة بعد ان وصلت نسبة الاكتفاء ذاتي من انتاج الدواء المستخرج

٢٠٢ لسنة ١٩٩١ بشأن شركات قطاع الأعمال لعام فلن هذا القطاع يدير العديد من التسهيلات حول مدى توافر القوانين المذكورة مع احتكاك النخبات العامة للدولة لاستيراد الأدوية مع فواصل الجسات ومدى تعرض احتكاك توزيع الأدوية على منظمات عامة للوقاية وهو الأمر الذي يستلزم إعادة تنظيم قطاع الدواء انتاجا وتوزيعا وتسييرا وبأسلوب يتفق مع الواقع والتطبيق الجارى في مصر وما لا يتعارض مع اتفاقيات الحام.

والتجسسية لبراهات الاختراق والتي
معهما شهبوتا (التي وقم ١٩٨٢ سنة
١٩٩١ في مصر حيث في البحث عن
مصر) تعرضوا لاعتقال اثنان اسارى
الحاكم عبد القادر علي بن زعيمته
التي في الاتفاقية لتفصيح بالكتابة
المعاصرة. يرمي ان يبحث في شروط
المعقول في البراهات الاختراق والى
التي هذه البراهات المعقول والى
على التعميم لهما وهذا المعايير
التفصيلية من المعقول في هذه
البراهات والاشتقاق هذه المعايير
كما في البحث في شروط المعقول
المعقول ومنها والعقود الترتيب
عليها فيما يخص الرسوم والنماذج
المستعملة والعلامات التجارية حيث
في البحث عن خلال هذه المعايير
والتي بالقياس للرسوم والبراهات
التي جاءت في هذه الرسوم.

وخاصة بعد ان وصلت نسبة الاكتفاء الذاتي من انتاج القنواء المستخجم محليا الي اكثر من ٩٠ /١٠ وقد حصل هذا القنطاع على مهلة قدرها ١٠ سنوات لتطبيق الاتفاقيات فين هذا القنطاع يستمرز لعانة تنظيمه انتاجا وتوزيعا وتصديرا بسلوب يتفق مع الاتفاقيات المبرمة الجارية وبما لا يتعارض مع قواعد الجات.

ورغم صدور العديد من القوانين المنظمة لتجارة الأتربة والكيماويات والمستلزمات الخيرية في مصر السنوات ١٩٦٠، ١٩٦٧ والقانون رقم



المصدر :

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٩٩٧

مقتبل الدواء في مصر

بقلم :

الاستشاري الاقتصادي
صلاح مامون

وفي ضوء الإجراءات العامة المبالية باتت هناك سبيل الإصلاح الاقتصادي برنامجاً يهدف إلى مكوناته الإجماع إلى تخطي الدولة عن إدارة قطاعات الإنتاج ولتحل المجال أمام القطاع الخاص وهو موسم بالخصخصة وهي توجه إلى تحسين ظروف الإنتاج وتوسيع قاعدة الملكية ولتحقق فرص عمل لولي لتحقيق الأمن البطالة وتخفيف الضغط عن الموازنة العامة لتفوق آثاره إيجاباً لتسهم من مواردها الحيوية لشراء وخسائر متزايدة للقطاع العام ولقد بلغت العام الماضي وحده نحو ١٤ مليار جنيه . هذا علاوة على أن حرية السوق والمناخ الاستثمارية في أسس الاقتصاد الحر الذي لا يفرق ولا يميز عنه لذلك وبسبب الوضع الاقتصادي وزيادة دخل المجتمع والفرد وتحقيق التنمية الاقتصادية للمواطن .

ولقد اعتنى هذا البحث بالارتباط إلى توصيات محددة في ضوء

كل المعطيات المبالية لوضعها في الإتي :-
أولاً : لماذا قد تحدث الاتجاه العام بالعامة الأخذ بنظام الخصخصة وتخفي الدولة عن ملكية جميع القطاعات الإنتاجية إصلاح النظام الاقتصادي في مصر أمكان تحقيق معدلات مناسبة للنمو الاقتصادي وتماثل في فصل إلى مدن ٦ - ٨ سنواته فسان الأمر بالخصخصة للصراحة بأنه ومع الوقت سوف يستثمر الدولة في ملكية أي نظام إنتاجي حتى ولو كان الدواء ويكفي أن نأخذ على شركات الدواء المصرية لم تأخذ فرصتها الحقيقية بكل المعايير الاقتصادية لتحقيق الربحية والتقدم فقد اكتسبتها بعض السياسات والبرامج الاقتصادية الكلية للتحقق منها تحقيق مصلح فربح الأعمال واقتصادها بسياسة الحرية والنمو وسياسة التسعير الحكومي ففكرتها فرصة النمو والانتقال وفي الوقت الذي تشهدها فيه رغبة شركات الدواء الاستثمارية والخصخصة مناهياً نظام صيانة الدواء الحكومي الذي تدناوى في ألبه خسائر إحصائية كبيرة فثبتت على أمكانات الدول ، وحتى فرض إصلاح هيكله الاقتصادي ، وبفضل هذه السياسة الخاطئة فرصة قيمة مضمونة ، ويكفي الشروح التي امر بيع شركات الدواء المصرية ليرجى على أي مثاليين للشؤون الاقتصادية واتاحة الفرصة للقطاع الخاص لمرارة هذا القطاع الضيق وسوء تحقيق المنافسة الحرة لصالح المستهلك المصري والدواء والاسعار والمخاض وخضوعاً لمناخه الاقتصادية صححة في حالة تلتزم العرض والطلب وان تلتزم حقوق العمال للبعد الاجتماعي

يتحدث هذا البحث عن مستقبل صناعة الدواء المصرية في ظل سياسة التحرير الاقتصادي والمناخ العالمية للقطاع دولياً لتتألق بالجاهد في مراكبي بالغرب في فبراير ١٩٩٧ .

ولقد كانت نتيجة مناقشات عديدة على مختلف المستويات الاقتصادية ومختلف الدواء في مصر . كما عقدت مؤتمرات موسعة ساهم في ورش العمل بها كثير من المهنيين من صناعة الدواء من القطاع العام وشركات الاستثمار إلى دولي نخبة من الاقتصاديين والمهنيين بسياسة تحرير برنامج الإصلاح الاقتصادي ولقد اشترى عدم كغير من الكفء للخصخصة والمهنيين بهذه الصناعة الحيوية بكتابة ونشر العديد من هذه الكتابات التي تلتقي لتفرد على هذا الموقف القائل والذي التفتت ملامحه بعد العام مصر بالواقع على العالمية لجات في شهر فبراير ٩٤ بمراكبي بالغرب ولقد جاء ترتيب مصر محاسناً وبعد دول عربية سبقتها منها الأردن وتونس إضافة إلى إسرائيل ، وما سوف تعرضه في هذا الفصل هو خلاصة هذا الجهد التي يثقت في هذا المجال العام .

ويمكن القول أنه في ظل عالمية السوق العالمية وكسر الحواجز الجمركية بين أغلب دول العالم للولعة على العالمية لجات والتي تجاوزت مائتي دولة اليوم فإن لذلك عليه أن هذه الخطوة تعني ختمه لملوكه الأخير في كافة أرجاء الجمهورية ، ولكل إتاحة جميع السلع والخدمات لتكون بين يديه من انتشاء العالم وعليه هو وحده أن يتشاور مايقام من السلع والخدمات التي توافر فيها فبرطان أساسيان وهما الصهر الأفضل والوجود الأصغر .

ولم تكن جهود اتفاقية الجات منظمة التجارة العالمية الحرة ونيجة الصفة لما جاءت بجهود الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية وأن هذه الدول المتقدمة عاشت كثيراً من ظروف هذه الحرب والتأثير الاقتصادي والتجهت إلى إحياء أشكال مستحدثة من التعاون الدولي بلصمد توسيع قاعدة السوق للحرية والعامة إمام متجانسة للخدمة والمستهلك ، ومع بداية عام ١٩٩٧ بلغت هذه الدول جهودها لتحقيق إمام متجانسة لفرانعاتها وخدماتها المتماثلة أسواق العالم كله وقد وكب هذا الاتجاه تكوين التكتلات الاقتصادية وتآكل اتفاقية الجات في مراحلها المختلفة تكتلات القوة الجديدة الجديدة ، تدخل دول العالم بها دائرة المحافل القوية لبروزة في ظل ثورة الاتصالات الحديثة التي ردت بين كل أنحاء العالم لما من دخل يث في أي مكان من هذا العام وما تشهده والاتالات الأربعة في دقائق معدودة .

ولقد بات مهما أن تصارع مصر بالتحول في الآتي هذا التحول الدولي وأصبح لزوماً على مكانتها وتاريخها وموقعها الجغرافي الجديد في وسط العالم أن تلحق بهذا الاتجاه لتكون رائدة فيه لاجل خيرها وسعيها ورفدها ، ومن ثم خطت مصر خطواتها نحو التحول لتتألق بالجاهد في مراكبي بالغرب ولقد اشترى عدم كغير من الكفء للخصخصة والمهنيين بهذه الصناعة الحيوية بكتابة ونشر العديد من هذه الكتابات التي تلتقي لتفرد على هذا الموقف القائل والذي التفتت ملامحه بعد العام مصر بالواقع على العالمية لجات في شهر فبراير ٩٤ بمراكبي بالغرب ولقد جاء ترتيب مصر محاسناً وبعد دول عربية سبقتها منها الأردن وتونس إضافة إلى إسرائيل ، وما سوف تعرضه في هذا الفصل هو خلاصة هذا الجهد التي يثقت في هذا المجال العام .



المصدر :

للتنشر والخدمات الصحية والاعلومات

التاريخ :

1977

ثانياً : ماكام أعمال للقيامية الجات بنموذج التعاون الدولي الجديد قد سرى منذ عام ونصف العام والمجلة الجديدة لاسمها كدولة نامية يعبر سنوات أصبح يتناقص معدلها الزمني فمن الضروري ان تضع شركات قطاع الدواء وفقاً للواعد المتعاين والكمال الاقتصادي لتخلق كيانات اكبر من الحالية مما يمكنها من تحقيق وفورات الإنتاج الكبير ويساعدها بالتوفيق أمام التزايد القادم من خارج مصر وينطوي على منافسة جادة لتعرف اتصال الحلول وسنقوم بتصميم المصطلحات للشركات العالمية العملاقة بالدخل متجانهاً من الأروية والمعدات الطبية وتنويع التصاميم أيضاً بالتشياء شركات أجنبية لصناعة الدواء والمستلزمات الطبية للجميعاً للاستثمار الغربي والأجنبي .

ثالثاً : من شأن الدول قناعاته ان تركز دورها في الخدمات العامة كالصحة والتعليم والثقافة والأمن للدائمي والخارجي وإن لمصر للقطاع الخاص المصري وغير المصري للاستثمار والتنمية ، وقد بات مخططاً عليه أن تبحث العلمي توليه كل الدول المناهضة للاممية القوي لتخلق أوبى الجديد والحديث والإلتزام والإحترام ويصر فيها خبرات عالمية وتؤكد احدي الاحصائيات ان حصة المتكوراه يصل عندهم إلى أكثر من ١٦٥ ألف فرد وأن حصة للمصريين وبيانات للأخصص العالمية يصل عندهم إلى أكثر من ١٢١ ألف فرد وأن الجامعات المصرية الثلاثة عني يتخرج فيها كل عام ما يقارب ٤٥٠ ألف فرد ، وليس من سيبل إلا ان نرصد الدولة من ميزانيتها ما يتناسب هذا الكوئف لتخضير مراكز البحوث العلمية التي همها أبناء هذا الوطن من شكري بامس الامكانيات .

رابعاً : يتبلي على الدولة أن التزم بأصول الاقتصاد الحر وتكف يدها عن إدارة شركات الدواء للصورة في مرحلة ما قبل تمام التخصصية ولله وإهداء أساليب كرفلية للقيمة حالية واجبرتها للتعبيد .

خامساً : من التعلق طيبة ان الدولة وهي التي تتلزم برعاية مواطنيها وتحسين مستوى الخدمات الصحية وهي تفلن بتقديم العلاج للمواطنين غير القادرين ، والدواء كخدمة يحكم لتقدمه ونمو كبريائه معاهين في علم الاقتصاد وبناء عليه أفنداً لتخشي من أمدان اضطلام الدولة بالقديم هذه الأربعة من علاج ودواء للمواطنين غير القادرين من اصحاب الدخل المحدود اعتمداً على مولريها السعيدة من غير أكث ورشوم وعوائل مختلفة وباشطل الذي يحد من قطاع صناعة الدواء وتكون مساس بالخصائيله وليتمكن من المنافسة العالمية القائمة سواء ربيتها أو لم ترش .



المصدر: الأهرام اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والاعلاميات التاريخ: ١٩٩٢

خبراء الحاسب الآلى:

الانضمام لاتفاقية تحرير تجارة التكنولوجيا سلاح ذو حدين

أكد خبراء الحاسب الآلى ان اتفاقية تحرير تجارة التكنولوجيا التى اقرها المؤتمر الاول لمنظمة التجارة العالمية فى سنغافورة مؤخرا.. هى سلاح ذو حدين بالنسبة لتأثيرها على السوق المصرية.. ففي الوقت الذى ستجعل فيه هذه الاتفاقية الحصول على أحدث تكنولوجيا المعلومات فى العالم متاحا وميسورا وبأسعار رخيصة نظرا لالغاء الجمارك كلية على البرمجيات وغيرها مع حماية حقوق الملكية الفكرية، الا ان الاتفاقية ستضر بالدول النامية، ومن بينها مصر، حيث ستحد الصناعة المحلية مواجهة منافسة شرسة لكل منتجات العالم المتقدم، وقد تفاوتت ردود فعل خبراء الحاسب الآلى تجاه انضمام مصر الى هذه الاتفاقية التى وقعت عليها حتى الآن 28 دولة بالاحرف الاولى، وستوضع موضع التنفيذ عام 2000.



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والاعلاميات : التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٢

□ تحقيق: حسن القمحوي

في البداية يؤكد د. معتمد قناح مدير مركز خدمات المعلومات والتنمية التكنولوجية بمركز المعلومات التابع لمجلس الوزراء أنه تم عقد العديد من الاجتماعات بين الوزارات المختصة وأصحاب الشركات وهناك اتفاق على أهمية دخول مصر في هذه الاتفاقية بغض النظر عن الآثار السلبية الجبيلة التي تترتب عليها مشيراً إلى أهمية ذلك في تخفيض تكلفة هذه التكنولوجيات وسهولة الاستفادة منها وإيجاد بيئة المنافسة من أجل تطوير المنتجات الوطنية.

في البداية يتم المهندس شريف الرئيس شاذلاً من تأثير الاتفاقية على مصر قسماً، بل نحن متجهين لتكنولوجيا المعلومات أم مستهلكين لها، وهل لدينا قدرة على المنافسة العالمية أم لا؟

ويجيب على ذلك مؤكداً أننا مستهلكون لما ينتجه الآخرون وما نتجته غير قادر على المنافسة في معمله ومعنى ذلك أننا سنضرب به في حالة حمايته وفي هذه الحالة من الأفضل الحصول على سلة جيدة أما إذا كان البعض يرى أن ما نتجته قادر على المنافسة العالمية فلماذا نخاف إذن من رفع الجمارك وتحرير التجارة؟

ويضيف أن مبدأ فرض الحماية على المنتج الوطني بالقيود الجمركية انتهى من العالم كله وحتى نغضماً تغطي الدولة الحماية لصناعة ما ثم لا تقوى على المنافسة بعد فترة فلا بد وأن ترفع عنها.

بل أننا عندما نرفع القيود الجمركية للفروضة على تكنولوجيا المعلومات سيؤدي ذلك إلى انخفاض الأسعار وبالتالي قرب المنتجات من المستهلك النهائي، وعلياً لا تفرض ضرائب محلية عند رفع القيود الجمركية حتى لا نقلل من القدرة التنافسية للجماعات.

ويشير الرئيس إلى أن لدينا نوعيات من المنتجات قادرة على المنافسة الفنية خاصة في مجال البرمجيات ولا داعي للخوف عليها لأن مصر لها سبق

والريادة فيها خاصة البرامج العربية. بل على العكس فإن إلغاء الجمارك على الأدوات الانتاجية قد يؤدي إلى خفض أسعارها وبالتالي تسويق هذه المنتجات ذات ميزة تنافسية.

أما البرمجيات غير القادرة على المنافسة فأنها ستوت وسيكون ذلك أوفر لمصر ومن بين مزايا الاتفاقية أنها ستوفر لنا للمعدات والأجهزة التي لا نتجها بسعر أرخص بنسبة 35٪ على الأقل في قيمة الجمارك المفروضة عليها حالياً.

ويرفض الرئيس أن تستخدم الجمارك كإداة مادي على انتقال الفكر ويؤكد أن الاتفاقية لأصلاح ولإمادة الشعب المصري.

ويطالب الدولة بتوفير الدعم لهذه الصناعة من خلال إنشاء المجلس الأعلى للتكنولوجيا وصنادير القوانين للظنية لهذا النشاط وتوفير التسويق الجيد وحماية حقوق المنتجين من القرصنة.

حقوق الملكية

ويتفق زكريا عيسى رئيس الجمعية المصرية للمصناعات برئيس شعبة الحاسب الآلي بالفرقة التجارية بالقاهرة مع المهندس الرئيس في تأكيد الاتفاقية مؤكداً أنها ستقلل التكلفة بالتصنيع المنتج للمصرى والمستورد لأنها تقوم على إزالة الرسوم والقيود الجمركية والشريبية.

ويقول أن حصيلة الجمارك الخاصة بالكمبيوتر ليست كبيرة ولا تعطي منفعة شريفة حيث يتم التخلص في فواتير الاستيراد بحيث لا تعرف الأسعار أو التجهيزات المحلية. وعند رفع الرسوم بالكامل ستكون المنافسة على أساس السعر العالمي الحر بالإضافة إلى جودة المنتج لأن من يبحث عن الجودة ويروج لها لا يفكر في التخلص، يعكس من قبل السعر في الدول.

ويضيف زكريا عيسى بأن الاتفاقية تسمح بالمصنوع على أحدث الفرز في العالم في نفس الوقت وفي كل الدول.

ليرد رفع الجمارك كن مستغرق دخولها وقتاً طويلاً خاصة أن الوقت

يصل عصرها مهما في هذه الصناعة والذين فيها يقاس بالثانية. ويرى أن من يقول أن الاتفاقية ستساعد على تسويق المنتج الأجنبي على حساب المنتج الوطني نظريته قاصرة لأنه ليس لدينا منتج محلي جيد ينافي على قدم المساواة مع الأجنبي وبالتالي ليس لدينا ما ننافس عليه

وإن نخصي منتجاً وإلياً. ولو حصلنا على التكنولوجيا بسرعة نستطيع إعداد كوابل وقواعد بيانات كبيرة تسمح بإخراج منتج جديد ينافس وهي فائدة تتحقق على المدى البعيد.

ويؤكد أن الفائدة التي ستعود على مصر كبيرة نظراً للثقل السكاني للعالمية، تتمتع بها لخصلاً من التنمية الكبيرة من التامين وهذا ما لا يتوافر في بلاد أخرى كثيرة.

والتعليم والتدريب يمكن الوصول إلى ما وصلت إليه الهند في تصنيع البرامج وإجراء الكمبيوتر وكلما سرعنا في الانضمام إلى الاتفاقية ستحصل على موقع متميز عن البلاد الأخرى مع



المختلفة مشيراً إلى أن إلغاء الجمارك على نظم التشغيل والأدوات الانتاجية التي تعامل ماكينات الصناعة سيكون مفيداً، أما التطبيقات غير العربية فلا مانع من تخفيضها إلى 75٪ بدلاً من 35٪ وليس القامدا.

أما التطبيقات العربية فلأبد من إلغاء الجمارك عليها بنسبة 35٪ كما هي لعمليتها من المنافسة الدولية. ويطلب العمارة أيضاً إلغاء ضريبة المبيعات على المنتجات التكنولوجية لخفض اسعارها مؤكداً أنه ليس ضد تخفيض اسعار أجهزة الكمبيوتر وتخفيف من المستهلك النهائي.

سلاح ذو حدين

ويؤكد د. مصطفى كامل مدير برنامج التنمية التكنولوجية بمركز الدراسات ودعم اتخاذ القرار في الاتفاقية سلاح ذو حدين وهي لتزيد منها تفتح الأسواق العالمية وتحمي حقوق الملكية الفكرية لكنها من ناحية أخرى ستعزز في البداية القدرة الذاتية لأنها ستزحف الحماية عن الصناعات المحلية.

ألا أن لهذا الأمر شقة الإيجابية الذي يتشكل في محاولة قيام هذه الصناعات بتطوير نفسها للدخول في المنافسة ملقاً حدثت في السنوات عندما فرضت الحماية على الصناعة فغابت الجودة وعندما ولعت هذه الحماية مؤخراً أصبحت هناك جودة عالية جداً وأصبحت تصدر ولم تفلت شركة واحدة لأن الشركات طورت نفسها.

ويطلب د. كامل بعدم المبالغة في تقدير مساوئ الاتفاقية، مشيراً إلى أنها ستكون مفيدة على المدى الطويل. ويعتقد أن الدول المشامية ستمنح فترة انتقالية أخرى قبل إلغاء الجمارك تصل إلى 3 سنوات مما يمثل حافزاً جديداً لصير ليد العمل جدياً لانتالو لم تلحق بكمثرى عصرية في آخر قطار للتكنولوجيا يخرج من القرن العشرين سيولتها القطار وتصبح عبيداً لمن يمتلك التكنولوجيا.

الملكية الفكرية حيث أن سوق الكمبيوتر يصل حجمه إلى 300 مليار دولار سنوياً منها 135 ملياراً تخصص للبرمجيات وإلغاء الجمارك سيؤدي إلى توافر البرامج الأصلية منها وبسر مناسب مما يقضي على القرصنة.

بل أن إلغاء الجمارك سيكون له تأثيره الإيجابي على السوق المحلي حيث أن هذا الإلغاء سيخفض الضريبة 35٪ فضلاً عن إلغاء 10٪ ضريبة المبيعات مما يعني أن النهاية انخفاض سعر المنتج النهائي بنسبة 45٪ تقريباً هذا بالإضافة إلى أن الدول النامية يمكن أن تطلب بأسعار خاصة ومهصة محددة من المنتج خلال السنوات الأولى.

وحتى تستطيع المنافسة يطلب المهندس زهران بتويلة مناهج للاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات وأيجاد جيل بطلاة متكاملة تبدأ بتطوير التعليم ومطاعيم وإصلاح الحاسبات في جميع مراحله وإعادة هيكلة الأبنية والقضاء على التباين بين القوانين وإنشاء المجلس الأعلى للحاسبات ومنع فترة إعفاء من الضرائب للشركات المصرية تصل إلى 5 سنوات مع توفير الرقابة الصارمة.

حماية الصناعة

على الجانب الآخر من النهج يقل المهندس علاء العمارة رئيس الجمعية المصرية للبرمجيات وهو يرفض تماماً إلغاء الجمارك وتحرير تجارة تكنولوجيا المعلومات مشيراً إلى أن هذا الإلغاء يمكن أن يكون في مصلحة دولة تصدر أكثر مما تستورد.

لكن في مصر العكس هو الصحيح ويؤكد أن لديها صناعة محلية تحتاج إلى دعم وأن كل صناعة نمت في مصر تمتعت بحماية لئلا يفقد البلد القدرة طويلة ولما انتقلت أوتزت.

ويرى أن الاتفاقية الجديدة تختلف جوهرها عن اتفاقية الجات حيث أن الأخيرة تدمج إلى تخفيض الجمارك وليس الإلغاء مع عدم التمييز بينا الاتفاقية الجديدة تطلب بإلغاء الجمارك كلية. ويطلب العمارة بالتفكير عند تحديد الجمارك بين ترميمات البرامج

التركيز على البرية التنافسية لنا وهي أن 95٪ من صناعة البرمجيات في الشرق الأوسط تقسم على عناصر مصرية، وبالتالي فلا حاجة لنا لفترة انتقالية.

لا منافسة

ويؤيد نفس الاتجاه من الاتفاقية المهندس حاتم زهران رئيس إحدى الشركات وعضو شعبة المناسبات الأكاديمية، مشيراً إلى أنه لن تكون هناك منافسة "الأساس ويبدأ على ذلك بأن هناك برامج تنتج للاستهلاك المحلي مثل برامج المخازن والمترجمات والحسابات العامة.

وهذه البرامج لا يوجد منافس لها من الخارج أما ما نستورده نحن لا تنتجه وبالتالي ليس هناك تعاضد من قبل سيجد تكامل بين المحلي والأجنبي وبأسعار أقل ويرى أن رفع الجمارك عن البرامج مهم جداً لأنه سيساعد على تطبيق قوانين حماية



المصدر : الأمانة العامة للتجارة

النشر والخدمات الصحية والإعلاميات : ١٩٩٧ فبراير

الجات . مالها وما عليها

بمقام
صلاح مامون
المستشار الاقتصادي

يتوقع أغلب دول العالم على هذه الاتفاقية فقد أصبح العالم وبعد ثورة الاتصالات يعيش في قرية واحدة، وأصبح أيضاً أن تذهب ليس وقواعد هذه النمط الجديد من التجار الدولي الذي أصبحت مصر جزءاً منه بعد التوقيع في فبراير ٨٥، وعليها أن ترتب أوضاعها الاقتصادية بما يحقق أكبر فائدة ممكنة لصالح شعبها من هذا الاتجاه الجديد، وسوف نعرض في هذا المقال لجوانب هذه الاتفاقية ومآلها وما عليها فيما يلي من سطور لنقطة المرجوة تحقيقها إن شاء الله .

١- قيام المنظمة WTO

بعد مضي حوالي نصف قرن على تأسيس المنظمات المالية الدولية كمنشوق النقد الدولي والبنك الدولي تم تشكيل منظمة التجارة العالمية والتي بدأت أعمالها من أول يناير ١٩٩٥ حيث صارت للتجارة الدولية مؤسسة عملية خاصة بها ، ذات سلطات واسعة وتحتل محل الأمانة العامة للتجارات والتجارة ، الجهات والتي كانت قد تشكلت كهيئة مؤقتة للتجارة الدولية في عام ١٩٩٧ . وبإني إنشاء هذه المنظمة تتوجها لجهود دولة أوروغواي وبالثاني ستكون مسكونة عن مرالية وحصر التجارة الدولية وتشرط على تنفيذ القوانين الخاصة بها والاتفاقات الموقعة في إطار الجولة وعندما ١٢٨ اتفاقية .

٢- تعريف الاتفاقية العامة للتجارة والتجارات ، الجاه The General Agreement on Trade and Tariffs (G.A.T.T) يابر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٦ إلى دعوة الدول لمعد مؤتمر دولي لبحث التجارة والتجارات التجاري. في ظل أوضاع ما بعد الحرب العالمية الثانية ولقد اجتمع ممثلو سبع وأربعين دولة في هالانتا عام ١٩٤٧ وتم توقيع ميثاق «الملتاء» الذي نص على إنشاء ما عرفه بمنظمة التجارة ولقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في يناير ١٩٤٨ .

وكانت أهدافها:

- ١- إلغاء جميع أشكال القيود على حرية التجارات التجاري .
- ٢- الإخذ بمبدأ الحوار والتفاوض على أية مشكلات في نطاق العلاقات التجارية والمالية .
- ٣- تطبيق مبدأ المساواة التامة وتعميم مبدأ الأولى بالرعاية على جميع دول الأعضاء .

ومن المعروف أن الاتفاقية الجات هذه قد دخلت منذ عام ١٩٤٨ حتى ١٩٩٥ بمقتضى قواعد لتطبيق التجارات التجاري بين الدول الموقعة ولم تتحول إلى ما يشبه المنظمة المؤسسية إلا في منتصف الخمسينيات حيث تم إنشاء مركزية دائمة لها بجنيف يرأسها أمين عام هو بمثابة الرئيس الأعلى الذي يدير العمل الدولي لهذه المنظمة ، بالإضافة إلى المؤتمر العام الذي يرضع ميثاق كل الدول الموقعة على الاتفاقية وهو الهيأت التي تعام ١٢٨ اتفاقية .

أما مهمات العمل لمنظمة الجات فكانت أساساً من حصص لدول الأعضاء ولقد حصص كل دولة على أساس نسبة مئوية من تجارتها الخارجية . ولقد بدأت مفاوضات جولة أوروغواي ، الاتفاقية العامة للتجارة والتجارات المعروفة باسم الجات G.A.T.T. منذ سنة ١٩٨٦ م واستمرت لمدة سبع سنوات شاركت فيها ١١٧ دولة قد انتهت بالقرار ٢٨ اتفاقية لبرية . ٣- الدور السابق للجات :

وفما يتعلق بتقييم نشاط الجات في مجال دعم وتيسير التجارات التجاري بين الدول فنجدر الإشارة إلى أن هذه المنظمة لم تقوم على أساس من مبادئ الاقتصاد الحر لم تلجأ إلى اليوم في الظروف إلى جانب دول العالم الثالث والدول الفقيرة عموماً أعلى سبل المال وعلى الرغم من أن المنظمة قد أصبحت عام ١٩٩٦ مركزاً دولياً للتجارة ههه الأساسي مساهمة الدول النامية على تنمية قوتها الاقتصادية بأن الدول الغنية لا تزال تخضع بعرض الحائط كل لبريات والاتحاد التي قد عليها عام ١٩٩٧ .



المصدر :

٢٩ أبريل ١٩٩٧

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وقد ترتب على ذلك عدة نتائج سلبية من منظور دعم مساهمة التجار التجاري الدولي لعملائه ولجس تدفقات أرباح تجار أنفسهم من أرباح التجارة الدولية خلال العامين ١٩٨٦، ١٩٨٧، يلاحظ أن معدل التبادل التجاري الدولي قد انخفض من ٢٩ عام ١٩٨٦ إلى ٢٧ عام ١٩٨٦، ولعل هذا يفسر لنا تمدد المؤشرات التي عقدت في السنوات الأخيرة مناقشة موضوع التبادل التجاري خاصة بين دول الشمال ودول الجنوب في إطار ما عرف بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الاكتفاء، أو في حوز الشمال والجنوب أو سواء فيما بين دول الشمال وخاصة لدول الصناعية السبع الكبرى وذلك في ظل تنمية مباديه الجات وأهدافها جانباً ومن ثم ركزت دول العالم الثالث في ملفاتها مع دول الشمال الغربية على إعادة التفر في النظام الاقتصادي العالمي.

ودعت إلى نظام الاقتصادي عالمي جديد وإلى إعادة التفر في شروط التمويل والأراض والتم والمساعدات ومناقشة مشقة الديون ووضع الحلول السليمة لها ، وهذه تعد مؤشرات على عدم نجاح الجات في تطبيق مبادئها وأهدافها التي تم الاتفاق عليها في ١٩٧٧ خاصة مع صغر حجم اعضائها، ومن ثم كان من الضروري الدعوة لجولة أورجواي من المفاوضات حول التجارة والتعريفات الجمركية للتغلب على العديد من الصعوبات.

وقد تفرق نجاح مفاوضات جولة أورجواي لتحرير التجارة الدولية مع حقل نظام التجارة القديم الذي كان العالم فيه يقسم إلى سوقيين مختلفين جغرياً في طريقة الأداء وقواعد المعاملات وتنشأ على انقاض النظام القديم نظام آخر جديد تقدم فيه كل اسواق العالم تقريباً بما فيها الاقتصادية الدول الاشتراكية سابقاً . ورغم أهمية الدور الذي قامت به مؤسسات بريتون وودز منذ نشأتها في توفير الاستقرار النسبي للنظام النقدي الدولي سواء بصوريل جهود للتنمية ومعالجة الاختلالات المالية الخارجية لدول التنمية إلا أن دول هذه المؤسسات في معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية العالمية رغم ما أحل عليها من تطوير كبير خلال العقود الماضية وظل يعتمد بدرجة رئيسية على سياسات مالية ونقدية وما من شك فإن إنشاء منظمة للتجارة العالمية سيسهم في سد الفجوة ومواجهة التحص القائم في مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي بما يكفل النظرة المتكاملة للمصالح المتبادلة الخاصة بالنقد والتمويل والتجارة والتنمية.

١- المفاوضات وتجارة الخدمات : يلعب الكثيرون من مقيمي جولة أورجواي اليوم إلى التأكيد على أهمية التجارة في الخدمات بعد من أهم نتائج الجولة ويستنتجون في ذلك إلى ما حققته الجولة من نجاح في وضع إطار متعدد الأطراف ومتفق عليه للتجارة في الخدمات يشمل قواعد هذه الأهر الذي يعني بمعالجة أخرى لخصائص التجارة والخدمات التي مرة في قواعد ومبادئ الجات وما تتضمنه في طبيعتها من التزام الدول بفتح أسواقها أمام تلك النوع من التجارة وهو التطور الهام في النظام التجاري الدولي خلال الخمسين سنة الماضية فالمنعاهم هو التنامي السريع لطعام للخدمات لاسيما في الاقتصادات الدول الصناعية والذي أصبح يشكل نسبة ٢٠ تقريباً من العمالة والإنتاج القومي الإجمالي ليهما بل يلعب البعض إلى تقدير أنه خلال الثلاثين سنة الماضية منخفض نسبة العمالة في القطاع المصنعي بالتول للخدمة إلى ما يقارب ٢٠ من العمالة الكلية وذلك يدل على الأهمية المتزايدة لقطاع الخدمات

مستقبلاً وذلك بسبب تلك الدول بالتالي ميزة نسبية في تجارة الخدمات التي أصبحت تمثل اليوم أكثر من ٢٠ من التجارة العالمية . وهذه الاتفاقية مهمة لقطاع أخرى أكثر تعقيداً وتعد نتاجاً لمبادرة أمريكية في أوائل الستينيات وعقود دفع من الإدارة الأمريكية بإتاحة مفاوضاتها مع شركائها من الدول المتقدمة، الموسوعة الأوروبية واليابان ثم تكتلوا معاً للتفاوض حولها في الدول النامية وتم تحقيقها في ثورة أورجواي في صورة اتفاقية مبدئية حيث أن هناك العديد من القضايا لتحرير صعوبات سوف يتم معالجتها من خلال منظمة التجارة العالمية والتي تعد من الموضوعات الجديدة . وتمكنت جولة أورجواي من معالجة هذه الموضوعات الجديدة إذ تم الاتفاق في إطار هذه الجولة - على قيام كافة الدول بتقديم عروض وطنية في مجالات الخدمات التي ترغب في تحريرها وفتحها أمام الشركاء الأجانب مع منح كفاية تحرير الخدمات في بعض الخدمات منها "خدمات المالية - النقل - كفاية تحرير الخدمات في بعض الخدمات منها "خدمات المالية - النقل - انتقال العمالة المؤقتة - إلا أنه من المقرر أن تنتهي عملية التفاوض حول هذه المجالات لترسيم صورة متكاملة لا بدائه جولة أورجواي . ولعل أكثر المشاكل التي شغلت بال المفاوضين هي تعريف جدد لنطاق الخدمات والمشاركات الأخرى الخاصة بالتبادل مقدم الخدمة أو من خلال التواجد التجاري والمشاركات الأخرى أرض المستهلكة والذين وضعه يتسارون في المعاملة مع مقدم الخدمة في المواطنين أيضاً والعديد من القضايا ومنها ما يتعلق بانتقال العمالة العاملة في الخدمة وكيفية الاستعانة عن التربة الجبرية في مجال الخدمات مع نحو ما يتم في أسهل حيث أن التجارة في الخدمات لا يتم التحكم فيها عند حدود الدولة ومعالجة القيود الوطنية على التجارة والخصائص كقوانين



المصدر: الأمانة العامة

١٤٩٩٩٩

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والظريعات الداخلية... الخ
ومن ملاحظ أن هذا الاتفاقية سوف تفرض تحديثات تبرز أركان مفهوم السيادة الوطنية نفسه بحيث تجوز أن تتمتع في الشؤون الداخلية وخاصة فيما يتعلق بالقوانين والقواعد الداخلية في مختلف الخدمات وهذه الاتفاقية هامة لأنها تخطط تحديد بولاجه الدول الأساسية في كافة المجالات الخمسية وخاصة المالية والبنكية والسياسية والمالية.
٥- الدول المتولقة للمنظمة باتت إنشاء هذه المنظمة لتتوجها لجهود موزعة أوروغواي والمالي ستكون مسؤولة عن مراقبة وتحرير التجارة الدولية وتشرف على تنفيذ القوانين الخاصة بها والاتفاقات الموقعة في إطار الجولة وعندما ٧٨ اتفاقية ومن أهم أهدافها إزالة العظم والتوترات التجارية السائدة على الساحة الدولية خاصة للمؤسسات غير العاملة التي تمارسها الشركات متعددة الجنسيات في التجارة الدولية وبالتالي مستحضرها فعالية المنظمة على

الاطراف حول المواضيع التي لم ندرج في إطار الاتفاقية مثل البيئة والحقوق الاجتماعية وحركات القوى العاملة.

وتبلغ عضوية المنظمة حاليا ١٢٥ دولة ومن المتوقع أن تنضم دول أخرى حيث ستشهد الفترة المقبلة قيام العديد من دول الأعضاء السابقة باتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة التي تكفل وضع نتائج جولة أوروغواي موضع التنفيذ مع الالتزام بعدم اتخاذ إجراءات تقليدية تتعارض مع روح ونصوص هذه الاتفاقية وسوف يشهد نوع من التماثل والتنسيق بين المنظمة الجديدة والمنظمات الدولية والوالات الاقتصادية المتخصصة الأخرى مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بما يحفل وجود تريب بين المحاور الثلاثة للاقتصاد العالمي وهي التجارة والتمويل والتطوير.

ومن المتوقع أن يؤدي إنشاء هذه المنظمة إلى تنسيق الاقتصاد العالمي والتأثير إيجابيا على معدلات النمو والتنمية الاقتصادية ولتحقيق اتفاق جديدة للاستثمارات والعمالة ونقل التكنولوجيا بما ينعكس إيجابيا على القضايا ذات الأولوية ومنها على وجه الخصوص على دول العالم الثالث عبر المشاركة الإيجابية في أعمال هذه المنظمة بكية تحديد المسار وإيجاد آية محاولات غربية لتسريع بها بما يقدم مصالح مجموعة معينة دون أخرى أي أنها يجب أن تكون متشقة عالميا للتجارة الدولية بهدف إلى تسهيل انتقال حركة السلع والخدمات والخدمات بين الأعضاء المختلفة دون بفرقة خاصة في نقل عنصر التكنولوجيا الاقتصادية والتخصصية المتعددة ولي ظروف الدول الأساسية التي هي مشكلة باليونان. ومن ثم فالامر الجديري هنا هو ضرورة النظر إلى تحرير التجارة الدولية باعتبارها نتائج عملية إعادة بناء النظام الاقتصادي العالمي.

٦- أسس إيجابية للتفاعل مع المنظمة:

تعمل مصر بجدية من خلال إدراك الواقع العالمي الجديد في عملية إعادة بناء هيكل وقواعد النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال اشتراكها في جولة أوروغواي وطرحها المسويات العالم الثالث ومن خلال محاولتها الاندماج مع التكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد المغاربي ومن خلال إجراءات داخلية مثل عملية تصحيح وإعادة هيكلة هيكل المؤسسات الاقتصادية اليوناني المصري أو الدول في اتفاقيات تتعلق بالأنشطة التجارية، الاستثمارية، ونقل التكنولوجيا مع القوى الاقتصادية الكبرى في العالم ومنها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال العديد من الاتفاقيات مثل بروتوكول للتعاون العلمي والتكنولوجي... الخ. ومع البابان والصين بالإضافة إلى محاولة الاستفادة من خبرة وتجربة شعور الأسواق.

ومن ناحية أخرى تؤكد مصر أن العام الحالي سيشهد بدء مفاوضات اشراك بين مصر والاتحاد الأوروبي الذي سيمر عن اتفاق تعاون اقتصادي وفيه وقد تؤدي هذه المفاوضات إلى إنشاء منطقة تجارية حرة بين مصر والاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى طلبها عضوية اتحاد المغرب العربي.

أما على مستوى الاستعدادات الداخلية فتؤكد وزارة المالية على انتهاء مصحة للجمارك من إعداد الأليات النهائية لتبسيط الإجراءات الجمركية التي سوف تطبق خلال شهر يناير ١٩٩٥ وتشمل هذه التعديلات الحد الأقصى للتعريف الجمركية بواقع ٧١٠ لتصبح ٧١٠ بدلا من ٢٠ كما من النظم لتبسيط تعديل الفئات الجمركية على المصارف حتى يؤولوا للقائم والإبقاء على بعض الفئات الجمركية كالسكر بتناوعه كما هي.

حتى أنه من المحتمل تخفيض التعريف الجمركية على السلع الرأسمالية بهدف تشجيع العملية الإنتاجية ونتيجة من محاولات الاستثمار المختلفة من التنسيق بين مختلف الجهات سواء كان الاتحادات أو الغرف التجارية والوزارات المعنية وشركات قطاع الأعمال العام والخاص والمشترون واتحادات الصناعة... الخ.



المصدر: الوزارة

١٦ فبراير ١٩٩٧

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ارتفاع أسعار الأدوية

بنسبة ١٠٠٪

شركات الدواء تستغيث برئيس الوزراء لمواجهة

الضغوط الأجنبية

نقابة الكيماويات تكشف مخالفات مالية جسيمة

في الشركة القابضة



المصدر : **الشرق الأوسط**

١٦ فبراير ١٩٩٧

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كتب محمد عبد الجواد:

أكد رؤساء شركات الأدوية أن أسعار الدواء سوف ترتفع بنسبة ١٠٠٪ خلال الأشهر القادمة بسبب استمرار الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية على إلغاء حصة السماح التي منحتها للجهات الحكومية المصرية. تكررت مشكلة -اعتلتها شركات الأدوية وتم رفعها لرئيس الوزراء- كبريات شركات الأدوية الأوروبية والأمريكية تمارس ضغوطاً مكثفة لاجبار مصر على تطبيق اتفاقية الحماية الفكرية في مجال الدواء خلال العام الحالي دون استفادة مصر من المهلة الممنوحة لها من قبل الجهات وتبلغ خمسة سنوات. الشارات المذكورة إلى أن تطبيق هذه الاتفاقية في الوقت الحالي سيؤدي إلى رفع تكلفة صناعة الدواء في مصر بمعدلات لا يمكن لتغطية تكاليف الحصول على الحقوق الفكرية للتمثلة في براءات اختراعات وتركيبات الأدوية من الشركات الرئيسية المنتجة لها في الدول المتقدمة.

طلبت الحكومة من رئيس الوزراء الإسراع باتخاذ إجراءات لمواجهة هذه الضغوط التي تهدد صناعة الدواء في مصر وإعادة النظر في أسلوب خصخصة شركات الأدوية التابعة لقطاع الأعمال أساعمتها في مواجهة المتغيرات العالمية ومناقشة لشركات الأجنبية. من جانب آخر كشفت مصادر مطلعة بمجلس الوزراء عن وجود خلافات بين المجموعة الوزارية المعنية بعمليات الخصخصة حول عدد واسلوب بيع شركات الأدوية حيث طلبت وزارة قطاع الأعمال بيع أكثر من ٧٠٪ من أصول الشركات قبل نهاية العام الحالي فيما عارض بعض الوزراء هذا الاجراء الذي وصفوه بأنه سيؤدي إلى رفع أسعار جميع أصناف الأدوية بالأسواق. وفي تطور جديد للإزمة كشفت النقابة العامة للكيميائيين عن وجود

مخالفات جسيمة بالشركة القابضة للأدوية لتضمين لهدار مبالغ كبيرة من ثلث العام. أكدت النقابة أن مجلس إدارة الشركة القابضة للأدوية يرفض تقييد العمالة المؤقتة بالشركات التابعة والتي يصل عددها إلى ١٠ آلاف عامل يعملون بهذه الشركات أكثر من عامين مما يعد مخالفة صريحة للمستور. ولكن لتقرير اللجنة المختصة التي شكلتها النقابة برئاسة عاتقة عبد الهادي سكرتير المرأة العاملة والطفل بالتحديد العمال أن التدخل لضمهم من جانب الشركة القابضة في شئون العمل والعمال بالشركات التابعة يؤثر سلباً على العملية الإنتاجية وقالت عاتقة عبد الهادي نائب رئيس نقابة الكيماويين أن الشركة أصدرت قراراً بتعيين ٢٢ مستشاراً بواقع مستشارين في كل شركة من الشركات التابعة يتقاضون أجوراً تصل إلى ٥٣٠ ألف جنيه سنوياً مشيرة إلى أن هذا المبلغ كحبل بل مشاكل ٧٠٪ من العمالة المؤقتة بشركات الأدوية أو توفير فرص عمل لحوالي ٧٠٠ من خريجي الجامعات.

وكشفت عاتقة عبد الهادي نقابي عن أن معظم هؤلاء المستشارين تم تعيينهم مباشرة لمصالح الأشخاص الذين كانوا يشغلون مناصب حساسة في مجالس إدارات سابقة وأعلنت النقابة العامة للكيميائيين في تقريرها أن أحد كبار المسؤولين بالشركة القابضة يتقاضى مكافآت في نهاية الخدمة بشركات مقبولة للبالغ باسمه شخصياً على اعتبار أنه ممثل لأحدى شركات الأدوية التابعة بخلاف منصبه في الشركة القابضة حيث بلغ إجمالي المبالغ التي حصل عليها حوالي ٥٠٠ ألف جنيه مبالغاً بشكل نسبي المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ٨٣ الذي يوجب تحويل هذه المبالغ للشركات التابعة باعتبارها مالا عاماً.



المصدر : السياسة اليوم

التاريخ : ١٩٩٧ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية لـ الأمم المتحدة

9 دول عربية أعضاء بمنظمة التجارة و 4 أخرى في الطريق !

□ كتب - يوسف هلال :

بلغ عدد الدول النامية التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية والجات حتى نهاية العام الماضي نحو 70 دولة منها 27 دولة إسلامية و 9 دول عربية هي الإمارات والبحرين وتونس وجيبوتي وقطر والكويت ومصر والمغرب وموريتانيا وهناك أربع دول عربية أخرى تتفاوض - حالياً - للانضمام إلى المنظمة العالمية وهي السعودية والأردن والسودان والجزائر.

ويشير الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية إلى الدول العربية أعربت عن شكوكها تجاه قيام الدول المتقدمة بفتح أسواقها أمام صادرات الدول النامية بدلاً من التركيز على وصول صادراتها إلى أسواق الدول النامية. حيث اشتكى عدد من الدول الصناعية إلى منظمة التجارة العالمية عدداً من الدول النامية لعدم احترام حقوق الملكية الفكرية ومخالفة الاتفاقيات الخاصة بإزالة القيود الكمية وتطبيق القيود بصورة تقدم على التفرقة وذلك بفرض قيود كمية على مجموعة كبيرة من منتجات النسيج والأقمشة.

كما قامت بعض الدول للصناعية برفع بعض منتجات الدول النامية من دخول أسواقها على أساس أن هذه الإجراءات ضرورية لحماية حياة وصحة البشر والحيوان والنباتات.



المصدر: **البيان والبيان**

١٩٩٧

التاريخ

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



حازم هاشم

● أحوال حقوق الملكية الفكرية في وطننا العربي لا تسر، ولا تطمئن أحدا ممن يبتذلون أموالهم وجهدهم وإرهاق أنفُسهم حتى يخرجوا إلى الناس بإبداع جديداً، أن نعتزف بأن دول العالم العربي قاطبة ما زالت متخلفة عن الركب العالمي في مجال حماية هذه الحقوق في مختلف المجالات الإبداعية، وفي داخل وطننا العربي ما زالت الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلفين التي وقعت في إطار الجامعة العربية عام ١٩٨١ تتعثر، وهذا يوضح الحالة العربية في مواجهة القوانين والاتفاقيات الدولية المبرمة في هذا الشأن كقانون الاتفاقية العالمية المعدلة في باريس عام ١٩٧٨، واتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية عام ١٩٧٢، ومن الغريب أن العرب في غابر تواريخهم كانوا أشد الأرقام حرصاً على رعاية الإبداع ورصد كل من يسطو أو يتنحل لنفسه إبداع غيره، فنحن نرى اهتمامهم بتوثيق المؤلفات والتفتيق في نسبها ومواطن وضعها ثم التمييز بينها بدقة متناهية، فما لنا الآن - وقد تعطلت عمليات الإبداع ونشره وتناقله في عصرنا الحالي - نهمل حقوق الملكية الفكرية للغير كما نهمل هذه الحقوق داخل وطننا الكبير وداخل الوطن الصغير؟، لقد تشعبت قضية الملكية الفكرية في العالم كله، وأصبح وطن الإبداع شريكاً للمصير في حقوق هذه الملكية، وقد تحركت كل الدول لإقرار هذه الحقوق وصيانتها داخل الحدود وعبر البحار وما وراء، وتشهد الساحة العالمية معركة حامية الوطيس تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الصين حتى تنزل على أحكام الاتفاقيات والقوانين الدولية لحماية الملكية الفكرية، بعد أن أصبح العالم بشورة المعلومات قرية صغيرة تتناقل الأفكار والإبداع من الأقصى إلى الأقصى في سهولة وبساطة، وتبذل الاتصادات والروابط العربية للنشر جهوداً مستميتة لدى الحكومات لسن القوانين والتشريعات التي تمنع تزوير الكتب وسرقتها وردع كل الذين يستطيعون جهد المؤلف وحقه في استثمار إبداعه، وتهم كذاك حقوق الناشر الذي يحول إبداع المؤلف إلى كتاب متداوله وفوق كلفة الطباعة والإخراج والورق تضاف كلفة الإعلان الدعائي لهذا الكتاب بما يضمن له الراجح والنير، لكن بعض الحكومات العربية ما زالت تنظر إلى جريمة السطو على كل ذلك وكل هؤلاء نظرة عدم اكتراث كأن السرقة هنا ليست جنائية بكل المقاييس، بل قد عرفت مؤسسة حكومية عربية للنظر لا تتعطف عن تزوير بعض الكتب المنشورة في أقطار عربية مجاورة، وترك وقائع ضبط الكتب المزورة في معظم أقطارنا العربية للصفحة البيضاء، فإذا كان هذا هو الحال بالنسبة للكتب المنشورة فماذا عن حقوق الملكية الفكرية



المصدر : **البيان التليفزيوني**

التاريخ : **١٩٩٧** النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المخترعات الحديثة والتطوير العلمي لكل ما اعتدنا استعماله
لأزمنة ١٩٩٧، العالم اليوم يصر على أن للإبداع الإنساني حقوقا مهما
تتبع صور هذا الإبداع وتحدث أقطاره، الحقوق التي تضمن
لأصحابها العائد المجرى ممن يستخدمون هذا الإبداع أو
يستمتعون به، ولم تعد قضية الملكية الفكرية موضوع أخلاق فقط،
بل هي في صلبها تجارة واقتصاد، وجما - كمال يقول المثل
الشمسي - أولى بلحم ثوره سواء كان جحا هذا من مواطنينا أو
من الأجانب.



المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ : ٧٧٩٩٩٩

في مصر ..

بشارة والدواء ..

طف النانو ..

بقسم : منقوشة الأنصاري

حديث اليوم .. أتوجه به للرئيس مبارك ..

فهو وحده القائد والراعي ..

.. في أن يحول آمال الكبار .. والأفكار الجديدة .. إلى حقيقة

واقعية ..

.. هو القائد .. على أن يلبي رجاء المتطلعين اليه .. الوائين في

قيدته .. بقرارات فاعلة وأجبة التخاذ ..

.. وهو الذي يستحق منا كل الدعم والشكر .. كل التكدير

والأكبار ..

والحديث الذي أتوجه به للرئيس بنور حول عناوين

ثلاثة ..

١ - العنوان الأول .. الدواء والفقر .. ومستقبل صناعة

في مصر ..

٢ - والثاني .. عصر التكنولوجيا .. وبنائها .. صناعة

وتجارة .. علم وتعلم ومنهج حياة ..

٣ - والثالث .. المطامع حول السلام .. بمشاكله

وبتحالفاته .. وصراعاته .. ومصالحاته المصدرة إلى

مصر .. ومركزه التي تلخصها كلمة كوبنهاجن ..

وبكل الصراحة .. لم أكن جاهزاً - نفسياً وبهنية - اليوم إلا

للحديث عن التكنولوجيا .. عن عصر الفضاء والاتصال

والمعلومات .. و« الأحاج .. » من أجل دفع مصر بخطوات

أسرع .. وأكثر « عصبية .. » على هذه « المسكة .. »

المتجهة .. والفاعلة الموصلة .. إلى أفاق مستقبل بلا حدود ..

لكن .. ما باليد حيلة وليس أمامنا إلا الانصياع

والاستجابة لنوعاي الواجب .. ولتطلعات المهنة في جربها

وراء الساخن من الأحداث .. والقضايا ..

١٢ الدواء المصري .. ومصانعه ..

الصناعة من رجال القطاع العام .. ورجال القطاع الخاص ..

من العلماء .. ومن الممارسين ..

واليوم نعود لنفص « القضية المشككة .. »

١ - « المناسبة .. » .. وصول مجموعة من ممثلي

الشركات الدولية العابرة للقطارات .. والمتعددة الجنسيات ..

للعاملة في صناعة الدواء .. والمحتكرة لأكثر من ١٠ تجارته

ومصانعه في العالم ..

وصول هذه المجموعة لمصر - لاقباصه ما يسمى

« بمنظرة .. » .. مع عدد من رجال الأعمال المصريين حول

الدواء .. مصانعه .. تمويله .. حقوق الملكية الفكرية .. وفترات

السماح المطاة والمفردة في اتفاقية الجات ..

٢ - الهدف .. اقتاع مصر .. بالتنازل .. عن حلفها في « المهنة

القانونية الدولية .. » المفردة في اتفاقية الجات .. والتي تضي

بالمساح للدول النامية .. ولمدة ١٠ سنوات بعدم الالتزام بنود

الاتفاقية .. خاصة المقتطع « بحقوق الملكية الفكرية .. »

وسبب هذه المهنة أو الاعطاء .. هو ..

اعطاء الدول النامية والفكرية لفترة سماح .. لترتيب

أوضاعها .. » .. و « تنظيم أمورها .. » .. وتأهيل

صناعتها .. » .. وأعداد كوادرها .. و « تجهيز معاملها .. »

لتكون قادرة على المنافسة .. حتى وإن كانت محدودة .. حتى وإن

جرت على سوقها المحلي فقط ..

لم يكن المجتمع الدولي .. يلعب .. » .. أو « يهزج .. »

لم يكن « أبلة .. » .. ولا غلاباً .. أو كريماً لنجد المسكة

« الوسيط .. » .. وهو يضع هذا الأمر بنذا أساسياً في صلب

الاتفاق ..

كانوا مقدرين لخطورة الأوضاع في العالم .. ولعشائتها

وحساسيتها في الدول النامية ..

كانوا متركين « للأهمية الاجتماعية .. » .. و « الأهمية الأمنية .. »

وعلى المستويات المتعددة .. الوطني .. والاقليمي .. والعالمي ..

تقضية الدواء .. وكيف يلقى عدم توفره .. أو عدم القدرة على

شرائه .. إلى مشاكل والفجرات ..

وهو ما أبرزته المادة رقم ٨ في اتفاقية الجات .. ونصت عليه بعد أن

فطن المتفاوضون لأهميته وخطورته ..

فبعد كل « المحرمات .. » .. وكل « الجزاءات .. » .. وكل

« الموانع .. » .. التي تُمكن الشركات والدول الكبرى من التحكم

ولسيطرة والهيمنة على هذه الصناعة الأمر ترجية للضعمة ..

بعد كل مواد العقاب والردع « حافلاً على حقوق الكبار .. »

المادة ٨ مستكركة لنقول - متعارضة مع ما سبق من مواد ..

لقد سبق وأفريت « الجمهورية .. » صلباتها لمناقشة هذه

القضية الحيوية مرات .. ثم عانت بعد اتفاقية الجات ..

وجمعت حول مائدة حوارها الأسبوع على كل العاملين في هذه



«يجوز للدول الأعضاء اعتماد التدابير اللازمة لحماية الصحة العامة والتغذية، ولخدمة المصلحة الوطنية في القطاعات الحيوية للتنمية الاقتصادية، الاجتماعية والتكنولوجية...»
وتصنيف المادة - وقد تكون هناك حاجة لاتخاذ تدابير، - من جانب الدولة - لمنع حائزي حقوق الملكية الفكرية من إساءة الاستخدام - ويقصد هنا الشركات المتعددة الجنسيات...
● تعود «الوفود العابر للحدود» ، للخدمات إلى مصر والمناظرة «والاتفاق» «التفريط» في حقها الممتد حتى عام ٢٠٠٥...
هذا الوفد القادم من أجل وقف تقدم صناعة الدواء المصري، بل أو تسقط على «نقوس» تتطلع إلى «وكالة» كثر أرباحا والقضاء على هذه الصناعة...
و«الجزء» ، «الشفقة لنا» «وعد» «فارغ من أي مضمون» وفي هذا المجال أحب أن أفكر، أن سوق الدواء العالمي، تبلغ بلبل «تكنولوجيا الدواء لمصر»... وتحديث صناعته فيها.. وذلك من خلال دفع الاستثمارات العلمية في هذه الصناعة نحو مصر...
وتأكيدا لفساد هذا الزعم تقدم نيلين...
- الأول، من صلب اتفاقية «التريپس» ، أو الملكية الفكرية ذاتها.. والتي تنص المادتان ١٦، ١٧ منها على أن الدول المتقدمة سوف تقدم لشركاتها الدولية الكبرى «حوال» «وتسهيلات، نظير أن تقوم هذه الشركات بمد الدول النامية والفقرية، بالمعونة الفنية» ، وينقل التكنولوجيا الحديثة إليها.. وتزويدها بالنظم الإدارية الحديثة.. والنظم القضائية لمصاعدها على التكلم في هذا للمبيل...
وهذا النص موجود جلبا إلى جنب مع فترة السماح الممنوحة للدول النامية مثلا.. والأقل منا كذلك ١٠ سنوات... بل إن الحكمة من فترة السماح، هو إيجاد حقبة زمنية مناسبة لتطوير هذه البلدان من خلال المساعدة التي تقدمها الشركات المصلاة والدول الكبرى...
وهذا يعنى أن أى تدخل من أجل إلغاء وحرمان الدول النامية من الصنعة، يعد بمثابة «خرق لاتفاقية» لصالح الاحتكارات الكبرى...
- الدليل الثانى - من مصر.. وهو هذه الحقيقة الثابتة والتي تؤكد أنه لا توجد محظورات ولا موانع على إنشاء شركات أجنبية كبرى، سواء كانت متعددة الجنسيات، أو أمريكية، أو يوربية أو بريطانية في مصر... وأن شركتى جلاكسو، واسكويث العالميتين يصلان في مصر منذ الستينات.. دون حظر أو عاقلة ولا «تأميم»... فضلا عن إنشاء ٣ شركات دولية، ضخمة في السهونات والثمانينات والستينات هي فايزر الأمريكية.. وهو كست الألمانية.. وموسيس فارما السويسرية، والكلى يعمل بحرية ولا قيود.. وبالتالى لا موانع للاستثمار والتحديث، إذا رغبوا هم أو غيرهم، ولما حسنت النوايا...
أما ما خبر ذلك، فهو نابع عن سوء قصد ونية، وقائم على انتهاك صارخ للاتفاقى الدولى- الجانب- الذى هو فى الأساس موجف بمصالح الدول الفقيرة..

وأعتقد أن قراءة بسيطة لنصوص اتفاقية «التريپس» أو الملكية الفكرية، تكشف بسهولة، مدى الظلم والاحجاب...
وأمل أن يقرأ الجانب المصرى في هذه المناظرة مع الشركات العابرة للحدود، للنصوص... قبل الجلوس على مائدة التفاوض والحوار أو المناظرة...
حتى لا تسقط الوعد... على «عقول»... تجهل الحقائق...
بل أو تسقط على «نقوس» تتطلع إلى «وكالة» كثر أرباحا طائلة...
وفي هذا المجال أحب أن أفكر، أن سوق الدواء العالمي، تبلغ مبيعاته السنوية، مايقرب من ٣٠٠ مليار دولار...
مقسمة كالآتى :-
□ ٢٣٪ للشركات الأمريكية المنيع والأصل...
□ ٣٠٪ لشركات الأوروبية- دول الاتحاد الأوروبى ١٥-...
□ ٢١٪ للشركات اليابانية...
□ ١٩٪ الباقية يقسمها أكثر من ١٥٠ دولة في العالم من الدول النامية والفقيرة...
□ وحصة مصر من هذه القصة أقل من ٠,٣٪...
نظرة أخيرة في حديث اليوم حول الدواء وصناعته- هي أن إنتاج الدواء في مصر وسوقه الآن يقل عما قيمته مليار دولار سنويا- ويخطئ أكثر من ٩٢٪ من حاجة مصر... وليسعار تنقل ومستويات الدخل- رغم شكوى الملايين من البهر عندا... والتفريط في هذه الصناعة، تحت اغراءات «الجزرة المعلقة»... التى أتى بها ممثلو الشركات المصلاة لمصر بدعوى التحديث والاستثمار... وتحت اغراء الوكالات التى ستتوزع على المحاسبين... يمكن أن يؤدى إلى كارثة وطنية... فلا حق لأحد أن يلعب «بصحة المواطنين» مهما كانت مصالحة... ومهما ذهب الشطط بالبعض...
حقيقة.. لقد عجزنى الدكتور «جلال غراب» - رئيس الشركة القابضة لصناعة الدواء بملاقات اتفاقية التريپس، والتي سهرت عليها بضغ لبال- فضلا عن أحاديث متصلة وواسعة مع رجال هذه الصناعة من القطاعين الخاص والعام المصريين، ومع تقيب الصبالة الدكتور زكريا جاد...
إضافة إلى الملفات التى بحث أبى بها اتحاد الصناعات المصرى، حول ندوة دولية عقدها حول هذا الموضوع فى العام الماضى...
وتكشف خطورة هذه القضية...
وخطورة الاستجابة لطلبات الشركات المتعددة الجنسيات...
وكان موقف اتحاد الصناعات مع مصر والاتمان المصرى-جنبأ إلى جنب مع ممثلى كندا والأرجنتين، والهند، ولبنانوسيا وغيرها..



المصدر : **الجريدة المصرية**

التاريخ : **٢٧ فبراير ١٩٩٧**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وهنا أحب أن أشير أن هذا الموضوع هو أحد أهم القضايا، التي يجري حولها النقاش والبحث في مؤتمرات دولية متعددة، بعد أن كشفت مخاطر التطبيع، حتى قبل الاستجابة إلى مطالب الماييرين للقرارات، بإلغاء مهلة السماح، فما بالنا لو استجبنا واسقطنا المهلة ..

ولهذا من واجب «المناظرين ..» من المصريين أن يكرأوا ويطلعوا على مناقشات وبيحوث الدول التي تلعب مثنا في نفس الخلل .. قبل أن يبنوا مواقفهم وأراهم على أساس حسابات الاحتكارات الكبرى ومسالمتها المتعاطفة ..

وبسب هذا كله ..
أتوجه بالحدوث للرئيس مبارك .. لأنه قبل غيره المدافع عن مصالح أبناء هذا الوطن .. الساعى إلى رفاهته .. العامل من أجل توفير الدواء والمستشفى، والمدرسة، والغذاء، وفرص العمل للامتنان المصري البسيط ..
فهو شاغله .. وهب مشروع نهضته .

□ **التكنولوجيا .. والنشر :**

قد يكون من غير الجائز تكرار القول حول ، أن العالم يعيش عصر التكنولوجيا المتطورة .. عصر المعلومات والنضاء والاتصالات .. لأننا نعيش هذا العصر وتلمس بأيدينا وعيوننا ، وعلولنا ، وقلوبنا هذا العصر بأبواته .

لكن العودة للتذكير بهذا كله .. هي تأكيد لحديث سبق للفضول فيه ، قبل ذهاب الرئيس مبارك لدافوس .. وبعد عودته من ملتداه . فلي هذا اللقاء العالمي ، برزت ويشكل غير مسبوق أهمية هذا العصر ، وتكنولوجياه ، وأدواته ، وعلومه وأسواقه .

وفتح سوي «عكاز» .. على آخره ، في جلسات عامة .. وفي لقاءات جانبية .. وصقلت كثير .

وكانت الأرقام من بين المسميات والدوافع التي أخذت الجميع إلى هذا المجال بقوة .

فإذا كان سوق الدوام العالمي ، بلحتقارة يصل إلى ٣٠٠ مليار دولار في العام .. فمبيعات سوق تكنولوجيا المعلومات ، والاتصالات ، قد وصلت عام ١٩٩٦ إلى ٦٠٠ مليار دولار ، لتصل في مطلع القرن الجديد إلى تريليون و ٣٠٠ مليار دولار .

ومع التضخم المالى الموجود في خزائن الغرب للنقى .. ومع «التضخم التكنولوجي» .. الباحث عن أرض جديدة للاستثمار .. انطلقت الدول المتوسطة ، والزامية المتقدمة ، نحو إنشاء وديان جديدة للتكنولوجيا .. تستوعب وتحضن هذه الصناعات الطارئة بحظا عن فرص .. وكانت للصين سبالة ، وكذلك ماليزيا ، وإندونيسيا ، وأستراليا وغيرها .

انطلقت الدول بمشروعاتها التطبيعية ، والطمية والفنية ، تريسى لكوادر القادرة على الاستقبال ، والاختراع والابداع ، وعلى التعامل مع هذا الجديد .

ولاشك أن مصر .. وإن كانت قد استوعبتها مرحلة الإصلاح المالى والاقتصادى .. ومرحلة إقامة البنى الأساسية اللازمة . فهي اليوم مؤهلة ، ومن فوق هذه الأرضية الهامة التي بذل مبارك في بنائها جهدا خارقا .

مصر مؤهلة ، للهدم الفورى ، وبنو نهضة ، للفسول في هذا العصر .

ليس فقط كمستفعدة ، لأنواته وتكنولوجياه .. بل ومصمنة ، بل ومنجدة ، بل ومبدعة في هذا المجال .

والقاعدة العلمية والفكرية والتكنولوجية الموجودة الآن ، وإن كانت متواضعة .

الآن أنها مع مشروع النهضة .. مشروع الانطلاق ، الذي انتمتته مبارك بالنتائج الجيدة قادرة على السباق وعلى السؤل .

● وهذا يتطلب الانتكال بأفكار وديان لتكنولوجيا ، من حيز التفكير ، إلى حيز التنفيذ ..

● يتطلب تأهيل واعادة وتدريب «جويون» .. هذه المعركة ، بعلمائها ، وفنيها ، و«المبرمجين» .. المبدعين .

● يتطلب التوسع في المعاهد العلمية والفنية ، بارتباطها ، بالمؤسسات الكبرى في الخارج .

ولا أحد غير الرئيس بقادر على أن تتحول الأفكار إلى برامج ، وخطط عمل ومشروعات .

لقد سبق وتحققنا عن واد للتكنولوجيا بموجينا ب٦ أكتوبر ، وتم تخصيص الأرض ، ووضعنا البرامج .

لكن المشروع طواه التسيان .. والأرض ذهبت للمضاربين على العكرات وعلى تجارة الأرضي .

●●●●●

□ **الذاتى .. وحلف السلام :**

ربما كان هذا هو أكثر أحاديث اليوم حساسية .. وكنت حريصا على عدم الخوض .. وذلك عن قناعة كاملة ، بأن «القضية» .. «مزقوة» .. علينا ، أو مصدرة لنا في مصر .

● فلا أحد يستطيع أن يزيد على مصر في موضوع السلام .. هي المبادرة .. وهي المتمسكة .. وهي الداعية لسلام شامل عادل ، يغطي المنطقة وشعوبها .

ومصر هي واضحة «المبادلة» .. المعلقة للنموذج .. البانية للمساعدة الشرعية لهذا السلام .

سلام بعيد الأرض .. ويحفظ حقوق الجميع .

في الأمن والاعتراف .. وفي الأرض والتكافل .

وهذه السابقة هي التي كانت أساس تقوم مبدأ : الأرض .. مقابل السلام .. التي ظهرت من مؤتمر مدريد .

● لا أحد أيضا يستطيع أن ينهم مصر ، بأنها تنكرت «للاتزامات السلام» .. أو أنها أخذت يبنود الاتفاقية الموقعة بينها ، وبين إسرائيل .



١٩٩٧

التاريخ

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- وبكل صراحة ، حتى فيما يتعلق بما اطلقوا عليه اصطلاح التطبيع .
- فهناك تجارة بين مصر واسرائيل .
- وهناك مساحه بين البلدين ، للفرجة أن بعض التقديرات تقول أن ٢٠ ألف سائح اسرائيلي يدخلون مصر سنويا .
- هناك كذلك تعاون في بعض المجالات ، خاصة في الزراعة .
- هناك - كما تقول الانباء - مصريون يعملون في اسرائيل .
- هذه وغيرها حقائق وضع قائم معلش .. ولا يمكن إنكارها ..
- لكن .. قد يتحدث البعض عن «الفرجة» .. أو عن «الحجم» .. أو عن «المزاج العام» .. والنفوس المعياء .. والحديث ربما يكون صحيحا .
- إلا أن هذا الأمر لا يتوقف على المزاج المصري .. ولا على «الرفض المصري المطلق» .. أو غير المبرر .
- لأنه ، لا يمكن السلام وعصيانته ، ولا يؤثر فيها .. أو بمعنى أصح بمضمون السلام والالتزام به .
- إنما هو مرتبط ، ومتوقف على السلوك الاسرائيلي وممارساته ، على باقي المعاملات .
- هو وبذلكه مماثل ، وتابع للمزاجات الاسرائيلية والمساومات والاستنزافات ، ولتتكرر اسرائيل لما وقعت عليه من اتفاقيات ومعاهدات .
- إذا تركنا هذا الجانب .. وذهبنا إلى الجانب السيفي ، وإلى العلاقات المصرية .. الاسرائيلية .. والزيارات ، واللقاءات والجهود التي تبذلها مصر .
- إذا ذهبنا إلى هذا الجانب .. لنجد .
- أن الرئيس مبارك رضي أن يلتقي برئيس الوزراء نتانياهوا وهو في قمة «حزبيته» .. بعد أن فاز في الانتخابات ، وملا الدنيا بتصرحاته الراضية للسلام .. وللمؤكد على استمرار احتلاله للأرض العربية .. ودعوته لمرجعية جديدة .
- وكان قبول الرئيس واجتماعه بنتانياهوا في القاهرة ، تأكيداً على التمسك العربي بامسئولية السلام للزأما بقرار القمة .. ورضية مخلصه من مبارك أن يضع أمام رئيس الوزراء الشباب ، صورة الواقع في المنطقة ، بعيداً عن أوامره للتصعب الفئوي ، وبعيدا عن ملطق القوة .
- ودائما من أجل الإبقاء على نافذة للسلام مفتوحة .
- تحدث معه كثيرا بعد ذلك في التلفزيون .
- وعاد والتقى به في المنتجع السويسري في دافوس .
- وها هو نتانياهوا يستعد لزيارة قريبة للقاهرة .
- الرئيس أيضا لم يفلح بانه أمام «اسرائيلي» .. يريد أن يتحدث في قضية السلام .
- التقي بالرئيس الحالي عزرا وايزمان .. والرئيس السابق اسحق رافوف .
- فضلا عن عدد لا يحصى من المسؤولين الحاليين والسابقين من امثال العربيه .. وميخا لها في العاصمة الاسرائيلية .
- اسحق مردياش وزير الدفاع الحالي .. وشيمون بيريز ، وأبيابان .
- ويعد أن وقعت اتفاقيات للغاز ، والمشاركة وغيرها .
- القريب في هذه الحقائق اعلان :
- بدأت بعد أن أصبح مسموحا لرئيس وزراء اسرائيل وزير خارجيته ، أن ينزل ضريفا على أكثر من دولة عربية وزعيم عربي وتحط طائرتهما ، من شواطئ المتوسط ، وحتى شواطئ ام الخلوخ .
- بدأت بعد انعقاد المؤتمر الاقتصادي الأول لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا في الدار البيضاء بالمغرب .. والمؤتمر الثاني ، بالعاصمة الاردنية عمان .
- بدأت بعد أن فتحت مكاتب تمثيل اسرائيل في عدد من العواصم .
- وميخا لها في العاصمة الاسرائيلية .
- وبدأ أن وقعت اتفاقيات للغاز ، والمشاركة وغيرها .
- القريب في هذه الحقائق اعلان :
- الأولى : أن اجتماعات لوزيانا ، لم تستمر رغم هذا الجو متكررة لها .. وأنها في حاجة إلى فتح الأبواب والشبابيك لتثبت المفتوح والمتطور والمتنامي في اتجاه السلام .. والسبب كما اخلاصها للسلام !!



المصدر: الجريدة

٢٧ فبراير ١٩٩٧

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من أجل السلام» مستحلبا مع راين ثم بيريز .. الأمر الذي أوقف لقايات «لويزيانا» وأعلان كوبنهاجن حتى يأتي «المهدى المنتظر

نتائها» ..

كنت أتصور العكس ..

وأظن .. أنه كان الأولى بنا أن نكره .. أن «نترك الأزمة» .. بنقلاتها ، نعمل فطها داخل المجتمع الامر البلى .. مثلما كان الحال مع راين ، أكثر رجال العسكرية السياسية الامر البلى تشبدا ..

● قويم أفرك راين أن تكلفة الأمن ، يدفع ثمنها رجاله في الجيش تغير واتجه نحو السلام ..

● ويوم وجد نتائها أن تكلفة الأمن باهظة ، يدفع ثمنها الاقتصاد الامر البلى تغير ، وتحرك في اتجاه «بروتوكول الخليل» ..

أما أن نتركهم يصدرون الأزمة إلى مصر .. ويخلل المعلقون المصريون معركة «وهمية» ، تحت مسميات غير حقيقية ..

● من مع ..

● ومن ضد ..

أو للتطبيع ، وعدم للتطبيع ..

فهذا ظلم للأمناء وظلم لمصر ..

كلمة أخيرة .. تتعلق بالذاكرة العربية .. والذاكرة المصرية ..

فالوثائق تقول : أن «المرجعات» بأسولها ومبادئها قد وضعت في نوفمبر ١٩٦٧ بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ .. خاصة فيما يتعلق بالمنطقة

المثارة في كوبنهاجن وأهمها «السلام بالأمن لأميراليل» والسلام بالحق للعرب ..

فالقرار ينص على حق الدول الموجودة بالمنطقة في الوجود داخل حدود مضمونة وأمنة ومعترف بها ..

إلى جانب عدم جواز الحصول على أراضي الغير ..

هذا السيد المرجعي ، المتعلق بحق إسرائيل في الأمن المضمون والمعترف به داخل حدودها - حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ .. تؤكد في القرار ٣٣٨ في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ ..

وتؤكد في مدريد بمرجعياتها ، وأوراقها وخطبات الضمان الامريكية ..

فهل معقول .. بعد كل هذا التاريخ .. وبعد كل الحروب والمآسئ نذهب إلى كوبنهاجن ونفاوض من جديد على المرجعيات وأمن السلام ؟!

ما هو إذن دور الحكومات .. وتأثير للصراعات .. ومواقف الدول الكبرى الفاعلة والضامنة ؟

وإذا كانت القوى الحريصة والمجبة للسلام غير الحكومية ، سوف تتفاوض على الحدود الدنيا .. أو تسامح على الحقوق خوفا من

السلطة القائمة .. فأى إضافة يمكن أن يقدمها هؤلاء ، إذا كانت متطلقاتهم هي نفس منطقات ، وحسابات ، نتائها وإدراكه ..

فإذا أضفنا إلى هذا ، الاتفاق الذي جرى مؤخرا بين البكود الحاكم والعمل المعارض على ضوابط السلام الإسرائيلي» مع العرب

وعلى حدود نجد النفسا في النهاية وكأننا تكامل نتائها ، والمتطرفين السياسيين واليمينيين ، ونشجعهم على المضى في

طريقهم .. وكأننا نقول لهم «مزيد من الضغط علينا .. نلنن للامر الواقع الذي ترضونه وتصنعونه ..» في القدس .. وفي كل الأرض

«قرأنا» التشدد الامر البلى ..

□ الثاني .. أن الحكومة أو

الإدارة التي وقعت اتفاقات

السلام مع الأرمن ، ومع

الفلستينيين .. انارة حزب

العمل ..

قد أصابها «طاعونان» ..

- الأول قتل رئيس الوزراء

اسحق راين عاليا له ، على

مسيرته في اتجاه السلام ..

وعلى مرونته ..

- والثاني .. «جنون» أصاب

خليفته بيريز ..

جنون القوة الذي دفعه لوقف

مفاوضات السلام على كل

الجهات .. ودفعه إلى حصار

الأرض الفلستينية وأمن ..

بدعوى ضرورة التخلص من

«الارهابيين» ..

الفلستينيين» ! وهو يحتم

قبل غيره أن من قتل راين هم

أنفسهم الذين أشعلوا احتيل

القبض والعنف في صقلان ،

وتل أبيب والقدس ، بسلسلة

الإغتيالات التي قاموا بها ..

امتد جنون القوة مع بيريز إلى

أبعد من هذا ، حينما ضرب

لبنان ، واستل الأطفال

والشيوخ والنساء العزل في

قانا ..

هل بعد هذا يمكن أن يدعى أحد

أننا نحن الذين تركنا ، محبى

السلام في إسرائيل وحدهم ..

وأننا نحن المصلولون عن تعثر

السلام ..

وهل يمكن التناهم مع

نتائها .. بينما كان هذا

التناهم أو «التناهم



المصدر:

٢٧ أيار ١٩٩٧

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المحتله ..
وفي النهاية .. لا أرى لماذا نكرني «حلف السلام بكونهاجن ..»
والمعارك الدائرة حوله ..
«حلف الأطلنطي ..» والتوسعات المطلوبة له ..
فالمساعدون لتوسيع نطاق حلف الأطلنطي، بحيث «يجزم ..»
ويحاصر روسيا، وفي «اللحم الحي ..» لأول مرة في تاريخها،
دون منطقة عازلة .. تحزيمها يتوابعها القدامى، التشيك،
والمجريين، والبولنديين .. يريد هؤلاء أن توافق روسيا على هذا
الحصار .. على هذا الطوق .. على هذا الأسر .. وفي عصر منقط
فيه الأحلاف .. حصر الصداقة والتفاهم بين موسكو وواشنطن في
قمتها، بعد سقوط الامبراطورية السوفيتية ..
المساعدون لـ «حلف السلام ..» أيضاً يحاولون اقتاعا به .. ونحن
لا نعرف ضد من هذا الحلف .. ولماذا يقدم .. ماذا فعلنا لتشعب
معاركة عندنا .. لكن ليس هناك أسلم من «طى ..» أضابير هذا
الحلف .. الذي وجهت سهامه لمصر دون غيرها .. رغم كثرة
المشاركين فيه .. ولأحب أن أعود إلى هذه القضية .

محفوظ الأنصاري



المصدر : الأمانة العامة للصحة

٢٧ فبراير ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحية والمعلومات

رئيس الشركة القابضة للأدوية للأحرار :

طوفان الأدوية المستوردة يهدد صحة

المواطن المصري

الاستجابة لضغوط الدول المتقدمة بتطبيق الجات

سيضاعف أسعار بعض الأدوية بنسبة ٧٠٠%

مستقلة ولتمثل الضوابط وضع شروط لتسجيل الأدوية وتحديد عدد البائعين المسموح بتسويقها للدواء وشروط دولة المنتسب في حالة الدواء المستورد حتى لا تتعرض إلى الأسواق المحلية أدوية من دول غير متقدمة في صناعة الدواء وهو ما من شأنه الإضرار بصحة المواطن المصري. ويشير إلى هذه الشروط يجب أن تصد إضمارا الحدود القصوى لسعر الدواء حتى لا تلجأ المواطن من الأدوية التي يبلغ سعر كل منها بضع مئات وقد تصل إلى بضع آلاف من الجنيهات دون أن تكون لها ضرورة ملحة. ويجب أن تكون أدوية الصيدلانية لجنة حماية تمثل كل الأطراف ذات المصلحة أو ذات العلاقة بالوضع بما فيها المواطن المصري صاحب المصلحة الأولى. على أن يتم تشكيل اللجنة بصفة دورية كما يجب ألا يسمح بتسجيل الأدوية إلا للشركات مرخص لها بأنواع الأدوية ولا يسمح للأفراد بتسجيل الأدوية

مخاطر عديدة تتعرض لها صناعة الدواء في مصر إذا لم تتخذ فيها من الآن وتستعد لمواجهةها فالمواطن المصري قد يجد نفسه مضطرا لتجرب أدوية مشكوك في صلاحيتها أو على الأقل لا يجد بإمكانه شراء الأدوية وإذا لم تستعد لمواجهة طوفان الأدوية المستوردة وضغوط الدول الصناعية لمرض الحماية على منتجاتها التي ستكون بإمكانها غزو أسواقنا دون أن يكون لنا حق تصديرها أو انتاجها فإن هربا مغلقة ستضيقها الدول الصناعية على صناعة الدواء في مصر من خلال الضغوط التي تمارسها هذه الدول لحرم مصر من الاستفادة من فترة الحماية التي قررتها الاتفاقيات الدولية والاستجابة لهذه الضغوط معناه أن ترتفع أسعار بعض الأدوية إلى ٧ أضعاف المعدلات الحالية فهل يمكن أن نستمتع إلى جرس الانذار الذي يدق أنه سيكون جلال غراب رئيس الشركة القابضة للأدوية في هذا الحزب وتستعد لمواجهة هذا الطوفان ؟

● مع تحرير التجارة العالمية والسماع لمنتجات الدول الأخرى بالدول إلى الأسواق المحلية دون قيود ظهرت الحاجة إلى حماية المواطن المصري من مخاطر دخول منتجات غير موثوق في صلاحيتها خاصة في مجال الأدوية التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للجميع لما هي الترتيبات اللازمة لحماية صحة المواطن المصري من غزو الأدوية الأجنبية.

● الظروف والمتغيرات الدولية التي يمر بها العالم من تحرير التجارة العالمية وضغوط الدول الأجنبية لتطبيق اتفاقية الملكية الفكرية أوميطق عليها والبريس تتطلب بالفعل تطبيق عدد من الإجراءات التي يجب أن تتخذها وزارة الصحة لصناعة صحة المواطن المصري وأهم هذه الإجراءات تسجيل الأدوية التي لا بد أن تخضع لضوابط يبرمها وزارة الصحة أو يبرمها هيئة



المصدر :

٤٧ ٢٩٧٧

التاريخ :

للتشر والخدسات الصحفية والمعلومات

حماية للملكية الفكرية أو ما اصطلح على تسميتها بداتريس، حتى ان عددا كبيرا من الخبراء لمصرين قد جثروا من ان تطبيق هذه الاتفاقية سيؤدي الى تضاعف أسعار الدواء فما هي حقيقة الخلافات بين الدول النامية والمتقدمة حول تطبيق الاتفاقية وما هي رؤيتكم لانها

● حتى نوضح امل هذا الخلاف بين الدول النامية والمتقدمة اريد ان نعود قليلا الى الوراء حين كانت تحكم التجارة العالمية اتفاقية الجات التي تم التوقيع عليها عام ١٩٩٧ يشتمل ٢٢٨ دولة ومنذ هذا التاريخ جرت العديد من المناقشات حول الاتفاقية في جولات طوكيو وجنيف والامم المتحدة في جنيف في هذه الاتفاقية عام ١٩٩٧ وعلى الجانب الاخر جرت العديد من المحاولات لتنظيم التجارة العالمية تحت ايها المنظمات التي تمثل الدول النامية الا ان هذه الجولات لم تسفر عن نجاح لم بدأت جولة اوجواي والتي اسفرت عن تغيير شامل في الاتفاقية عام ١٩٩٦ والوصول الى اتفاقية جديدة تضم ١٦ مادة تم بموجبها انشاء منظمة للتجارة العالمية

كما انشئ المجلس الوزاري والمجلس الدائم ومجلس التحكيم كما تم الربط بين الاتفاقية والمؤسسات المالية العالمية لأول مرة مثل البنك الدولي وصندوق النقد لضمان تنفيذها وفي آخر مرحلة من مراحل الاتفاقية تم اضافة عدة ملاحق اهمها الملحق الخامس

بحقوق الملكية الفكرية او ما يطلق عليه اختصارا «داتريس» الذي جاء بقاء على اقتراح من مؤسسات حماية براءات الاختراع في اليابان والولايات المتحدة ولم يتم التفاوض بشأنه مع الدول النامية.

● نعلم من ذلك ان اضافة هذا الملحق الخاص بالحماية الفكرية لم يؤخذ فيه رأي الدول النامية

● هذا الملحق لم يتم التفاوض بشأنه رغم اجماله للدول النامية حيث طالبت الدول المتقدمة التوقيع على الاتفاقية بملاحقها دفعة واحدة وابتعدت انه لا يجوز الفصل بينهما الا انه نظرا لثقل العبارة التي ستلحق بالنص التامية والاراء المبدية ٦٥ اضافة فقرات سماح للدول النامية بتخص ٤ سنوات للدول النامية والاقتصادية المسافة مع حق الدول النامية في طلب «سنوات اخرى وتم التوقيع على الاتفاقية بالقرب عام ١٩٩٤



جلال فراب

بأسماهم لخطورة ذلك على صحة المواطنين كما ان السماح للأفراد بتسجيل الأدوية وبأسماهم يمثل خطورة على أوضاع الشركات القائمة التي ستواجه منافسة سحرية تمنعها من الاتفاق على الاحداث التي تحتاجها. ويشير د. جلال فراب الى ملاحظة مهمة وهي ضرورة حماية المواطن المصري من أي منتجات قد تكون ضارة من الأدوية التي تنتجها فروع الشركات الأجنبية التي تسيطر ببراءات الاختراع في مصر. هذا فيما يتعلق بضرورة تسجيل الأدوية فما هي الضوابط الأخرى لحماية صحة

المواطن المصري من طوفان الأدوية المستوردة الاجراء الثاني هو التسعير وهنا اود ان اشير الى ان اسعار الدواء يجب ان تضعها لجنة تشمل الاعراف ذات الصلة بموضوع التسعير وهو ما ينص عليه القانون رقم ١١٢ لعام ١٩٦٢ على ان تضم هذه اللجنة ممثلين عن وزارة الصحة وتقارير الاطباء والصيادلة ووزارات التموين والصناعة والمالية على ان تعتمد قرارات اللجنة من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير التموين طبقا لنص القانون على ان يتم نشر التسعير بصورة علنية وتوزع نسخ منها على جميع الاعراف ذات المصلحة وكذلك يتم توفير نسخة من التسعير لكل من يطلبها.

ويؤكد على أهمية الالتزام بهذه الاجراءات لتسعير الأدوية بحيث لا يتمكن فرد او مجموعة من الافراد في التسعير دون الالتزام بالضوابط التي وضعها القانون مشيرا الى اهمية تغيير اعضاء اللجنة بشكل دوري وكذلك توفير كل الامكانيات التي تتيح للجنة الاعلام على جميع المستويات المتعلقة بتطوير واتخاذ بمالي ذلك التحقن من سعر انصاف البادئة في تركيب الدواء وفي كل الحالات يجب الاتجاوز متوسط سعر الدواء المسجول بتسعيده فترة المواطن المصري على الضوابط.

ويضيف ان الاجراء الثالث لمواجهة هذه التسعيرات الخطيرة هو الاهتمام بالاحداث والتطوير وتخصيص ميزانية لكل شركة توجه للبحوث حتى تتمكن الشركة من تسجيل براءات الاختراع ومواجهة طوفان براءات الاختراع القائمة من الخارج وفي هذا الخصوص لابد من التنسيق مع الجهات المحلية المختلفة القائمة في مصر وليس هناك ما من قيام شركات كوك

مومها الرئيسية تطوير الشركات الأخرى. ● كل الجدل في الآونة الأخيرة بشأن اتفاقية

اجري الحوار

كمال ريان



المصدر :

١٤٩٧ هـ / ١٩٧٦ م

التاريخ :

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التصحيح الاتفاقي سارية المفعول من يناير ١٩٩٥
ويكون ملحق الملكية الفكرية جاهزا للتطبيق
اعتبارا من يناير ١٩٩٦ أما النول النامية فقد
منحها الاتفاق مهلة حتى سنة ٢٠٠٥.

●وما الموانئ السليبية التي تثير مخاوف
الدول النامية في هذه الاتفاقية ؟

●● لقد نصت المادة ٢٧ من الاتفاقية على
شروط المواد التي ستحصل على براءة الاختراع
ومنها الخصائص الدوائية والمسحوصات
الصيدلانية ونصت المادة ٢٣ على أن مدة الحماية
٢٠ عاماً وتختلف هاتان المادتان باختلاف تامة عن
الاتفاقية بين لبرامات الاختراع حيث أن مدة
الحماية في هذه الاتفاقية كانت ١٠ سنوات فقط
كما أن اتفاقية بين لم تعرض للخدمة الدوائية
أو المستحضرات الجاهزة باعتبارهما ملكا لكل
البشرية ومن الشروط المحفلة في الاتفاقية أيضا
أنها لاقت عدم اثبات عدم الاعتماد على حق براءة
الاختراع على المعنى عليه وهو ما يخالف للقواعد
الساكنة في العروبة وبذلك يكون من حق أي
صاحب براءة اختراع أو أي مستحضر ينتج
في مصر بمرقعة أي طرف ويكون عدم التكتيب
الاعاء على المعنى عليه. ومن ضمن أنصوص
المحفلة أيضا أنه في حالة قيوت القيمة العدي
على براءة الاختراع أن يمر قاضي المحكمة طبقا
لنص المادة ٤٦ بمصانة للعدلات والمواد التي
استخدمت في الإنتاج وليس مصانة السلع
نفسها فقط.

● فما هي الآثار المتكثرة لتطبيق الاتفاقية على
مصر ؟

●● أولا يجب أن نوضح أن عسده الأدوية
للمداولة في مصر يبلغ ٢٠٠٠ نوع من الدواء
وتبلغ جملة الاستهلاك ٢,١ مليار جنيه ٨٪ منها
يمثل أدوية خاضعة لبرامات الاختراع بما يمثل
قيمتها نحو ١٥٠ مليون جنيه وعدم تطبيق هذه
الاتفاقية سترتفع على الفور أسعار هذه الأدوية
من ٥ إلى ٧ أضعاف أي تصل إلى نحو ١٠٠٠
مليون جنيه وهو ما يمثل تغييرا أوليا عن الآثار
التي يمكن أن نتج عنها الشعب المصري عند
تطبيق الاتفاقية. ويضاف إلى ما سبق أن هناك
٥٠ دواء جديدا لتخل أسواق مصر سنويا
ستخضع جميعها لبرامات الاختراع حيث يتم
تداولها بالسعر الذي يحدده صاحب براءة
الاختراع دون أي منافسة من أي طرف آخر وكيف
تواجه جميع هذه الآثار بالإضافة إلى الإجراءات
التي تم إتخاذها من قبل والتي يجب تطبيقها
فورا ولتؤكد أننا بذلك في إنشاء شركة براسم
٣٠ مليون جنيه لتطوير شركات الأدوية المصرية
بشارك فيها للطعام الخاص إلى جانب الشركة
تقاضي الأدوية وتلك حالي خطة شاملة لتطوير
صناعة الدواء في مصر.



العدد ١٩٩٧

المصدر

١٩٩٧ مارس

التاريخ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قضية الملكية الفكرية رجب البنسلا

كان نوعها .. وكانت الفاعلية برز تجعل مدة الحماية للاختراعات عشر سنوات ويصعب صبح الاختراع ملكا للبشرية تستطيع أي دولة أن تتلصق بون قبود أو التزاحم فاصبحت مدة الحماية لأي اختراع عشرين عاما في الاتفاقية الجديدة ومعنى ذلك أن تظل الدول الكبرى صاحبة الحق الوحيد في إنتاج واستغلال كل الاختراعات والمخترعات الجديدة لمدة عشرين عاما بدلا من عشرة وتضاعف فترة الحظر على الدول النامية فلا تستطيع التفكير في أخذ هذه الاختراعات وانتاجها وليس اسمها الا ان تقتصر المنتجات. وبالنسبة للدواء ليكون امنا بالنسبة لكل دواء جديد الا ان تقتريه وينفع فيه السعر الذي يحدده المنتج الأصلي وهو سعر سوف يؤدي الي زيادة اسعار نمية كبيرة من الأدوية الحالية التي تقتنيها الشركات المصرية ويتوقع خبراء الدواء ان يزيد السعر خمسة اضعاف الاسعار الحالية لأن الشركات المصرية تعتمد علي انتاج أدوية تم اختراعها في أمريكا وأوروبا ومشت لفترة السنوات

خلال العام الماضي شهدت السلطات الأمريكية على الدول النامية .. ومن بينها مصر .. لكي تتنازل عن فترة السماح الممنوحة لها في اتفاقية التجارة العالمية وقبول تنفيذ القيود والالتزامات عليها فوراً وتتخذ هذه الخطوة ابتكالا متعددة، مرة بالتهديد، ومرة بالإعارة بان قبول هذه القيود سيؤدي على الدول النامية بخسارة الاقتصادي كبير.. أو بترويع فكرة أن قبول المخضرة هي التي تقلل القود، ومصر يجب ان تثبت انها دولة متحضرة.

وفي كل اجتماع لمجلس الرئاسة لرجال الأعمال المصريين والأمريكيين تثار هذه المسألة ويشتد الضغط لكي تتنازل مصر عن فترة السماح، مع ان هذا التنازل يعني اعفاء علي المستهلك المصري لاطلاق بها، ولا قدرة له علي تحميلها، كما يعني ضرب صناعات محلية مازالت في مراحل النمو الأولى وتحتاج الي حماية ورعاية خاصة ولا تقدر علي المنافسة مع عواصف المنافسة من الشركات الأمريكية والأوروبية العملاقة عالمياً القارات. وذلك لأن الانحتاج الي دفع جدد للفضية قبل اتخاذ قرار بد كلكتا الكيفية وبخاصة في صناعة استراتيجة نفس حياة كل مصري هي صناعة الدواء.

للفاتية التجارة العالمية وقعت في ابريل ١٩٩٤، واصبحت سارية من يناير ١٩٩٥، وفيها ثلاثة ملاحق أهمها اتفاقية الملكية الفكرية التي يطلق عليها اختصاراً بالانجليزية «اتفاقية التريس» وببدا تنفيذها عام ١٩٩٦، أما الدول النامية فإن الاتفاقية تخضع فترة سماح أربع سنوات للاستعداد وتعديل أوضاعها للتدقيق مع النظام الجديد، ووفق ذلك فإن الدول النامية من حق كل دولة خمس سنوات أخرى للتدقيق مع النظام الجديد، وفيما يخص مصر، بمجرد انقضاء فترة السماح الحالية نود حاجتنا الي موافقة منها.. وأخذ من ذلك فإن الدول الآن نود لها فترة سماح عشر سنوات، وهذا كله محمود به تقبل الدول النامية للفترة القصيرة التي ترضها الاتفاقية عليها والالتزامات التي تكبل اقتصادها وتهدد صناعاتها الوليدة وتكرس تفوق الدول الكبرى بحيث يستمر تفوقها وامتيازها ولا يتأني للدول النامية الا أن تدفع وتحصل الي سوق لشراء المنتجات والتكنولوجيا، ولا تجد فرصة لإقامة صناعة أو تكنولوجيا جديد.

وعلي سبيل المثال فإن هذه الاتفاقية تسحب الحماية علي براءات اختراع أي مادة، أو دواء جازم، أو تكنولوجيا مستخدمة في الإنتاج أيا

المستهلك المصري.. ونحن في موقف الضعيف. فإن هذا التصرف يستند الي منطق مقنع. ويعيش رجال الأعمال المصريين محتسبون للاسراع في توقيع الاتفاقية والتنازل عن فترة السماح، وبوتقهم في ذلك ان يصبحوا وكلاء للشركات صاحبة الاختراعات ويطلقوا لربابها طائلة وان كان ذلك علي حساب الصناعة المصرية.. وهم يدورون حواسهم بدعوى غير مقنعة.. ويقولون ان مصر يجب ان تكون مع الدول الكبرى فصارم بالتوقيع مثلها ولا تقلل ان تكون مع الدول الصغرى: ويستفيد من المنة .. ويقولون ان الاقتصاد المصري عي يحافظ الانشاج في الاقتصاد العالمي يجب قبول القواعد السائدة في هذا الاقتصاد العالمي.. ويقولون ان ارتفاع الاسعار للمنتوج امر طبيعي يجب ان تقبله كنتيجة للانضمام الي الاتفاقية العالمية.. ويقولون ايضا ان الصناعة المصرية سوف تتأني لأنها مختلفة .. ونحن نصنع مهنه بالاراض مستعمل بكل قوة لتطوير نفسها في ظل المنافسة العالمية التي اترجم ونصل الي اسدوي العالمي.. ويقولون أكثر من ذلك ان قبول تنفيذ هذه الاتفاقية الآن واننازل عن المنة سيخطي مصر الحق في طلب حقوقها في الملكية الفكرية عن البلاد والأغاني التي تراء وتعرض في دول كثيرة ولا تدفع عنها ثمنها لأنها لاستفيد من حماية المصنوعين عامة.

وفي باقى ان الحقوق الي جهنم مغرورين بآليات الخدعة. ويأخرات الضمان للمستهلك. وعن كل ما نخففه من فوائد لا يعوض شيئا من حجم الخسارة التي ستتحملها .. ويكفي أن العامان في صناعة الدواء ينتظرون الآن ان تصاب صناعاتهم بالخداع والالتفاف. المهتمون بصناعة مهنه وصناعة المصريين يدفعون بالحق الشدائد في مضاعفة اسعار الأدوية المنة خمسة اضعاف اسعارها السابقة بالنسبة للمواطن المصري مستخدم. وكيف يتحمل المواطن الدواء بأسعار مستحيرة الصافي مغرورين في خمسة اذا كان غير قادر على تحمله بغير المنة ويتكبر مغر. لذلك الآن بأن القضية تحتاج الي نظر.

المعشر علي اختراعها واصبح من حقها انتاجها، فانا ولقنا اتفاقية الملكية الفكرية الجديدة لمسرف بصبح منظورا علينا انتاجها بالبحان وتتوقع بقول استيراد هذه الأدوية من الشركات العالمية بالسعر العالمي أو ان تشتري حق الانتاج بسعر مبالغ فيه. والقضية المارة الآن هي: اذا كانت الاتفاقية دفنا تحميها الحق في فترة سماح .. ولذا كانت الدول النامية كلها لاتتردد في الاستجابة بهذه الفترة كاملة، وحتى آخر لحظة للتدليل بقدر الامكان الاعياء والخاظر القائمة من تنفيذ هذه الاتفاقية فلماذا نتطوع نحن وتوقع بالملفستنا تنسأنا عن حق أو ميزة مغرورة لنا في الاتفاقية

المغروض ان مصر ليست ملزمة بالقيود التي ترضها الفاتية الملكية الفكرية حتي عام ٢٠٠٥، اي ان اماعتا ثمان سنوات تستطيع خلالها ان تعيد ترتيبها لوضعها. نعيد ترتيب مراكز ومؤسست البحث العلمي لصالح أكثر فاعلية وقدره علي مساهمة الصناعية علي اساس علي نفسها، والقارة علي الجديد والمختصين وتطوير الأجهزة والآلات بايدي المهندسين والعلماء والخبراء المصريين. اما ان تقلل تطبيق الاتفاقية الآن وفورا، وتتطوع بامعاء الشركات الأمريكية والأوروبية سلاخا لغرض اربائها وتحقيق ارباح خيالية علي حساب

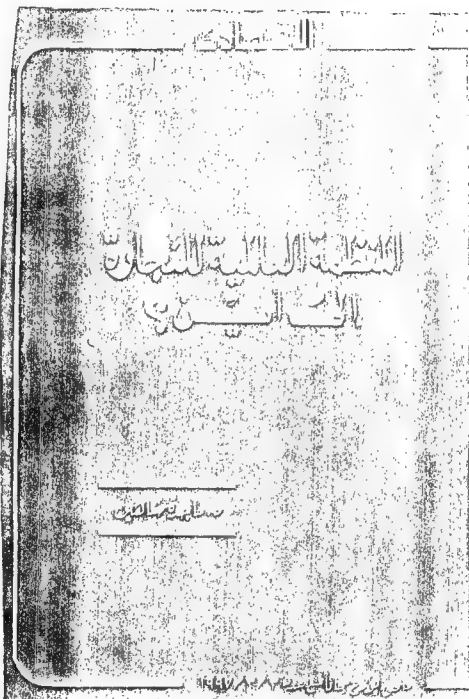


المصدر: المصراع الاقتصادي

٣ • مارس ١٩٩٧

التاريخ:

للنشر والخدشات الصحفية والمعلومات





المصدر : **المعالم الاقتصادية**

٢٠ مارس ١٩٩٧

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

منه الدراسة اعتمدها الوزير المفوض الدكتورة ماجدة شاهين والتي تعتبر من كبار المتخصصين في شؤون الاقتصاد الدولى . وذلك عن مؤتمر سنغافورة وهو المؤتمر الوزاري الأول للمنظمة العالمية للتجارة بعد انشائها منذ عامين . ولا شك ان هناك صعوبة بالغة للكتابة في مثل هذه الامور فضلا عن عمق وشدة تخصص هذا الموضوع . وقد بذلت الدكتورة ماجدة شاهين جهدا كبيرا من اجل تبسيط الموضوع للقارئ مع الحفاظ علي خصوصية الموضوعات وتبسيطاتها . ولا شك ان هذه الموضوعات بل عمل المنظمة العالمية للتجارة ذاتها أصبحت تعكس حياتنا اليومية وواجه نشاط القطاع الخاص قبل حكومات الدول الاعضاء

وتشغل الدكتورة ماجدة شاهين كوزير مفوض بالخارجية المصرية وتعمل حاليا نائبا لمتنوب المصري الدائم في المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف .

وليس التهرير



المصدر:

الإسلام في الاقتصاد الدولي

التاريخ :-

۴. مارس ۱۹۹۷

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

[illegible]

بدأ التفكير المتناظرة من بضعة أشهر ولم يكن أحد يتوقع حدثاً من هذا النوع. من أجل ذلك، كانت القصة من العالم - على الأقل لدى القاطنين بالعالمين من الدول القليلة - هي أن الأمر "أمر" - إلا أن المصداقية القليلة تتناقص. وبعد عامين فقط من اكتشافه سوف يصبح ضرورياً على الناس أن يتعلموا وأن يفهموا أن هذه الحادثة هي في الواقع التلصص على تطويع عدو، وكيفية التعامل مع هذا التطويع المتناظر.

وإن كان ذلك في منصور غير ذلك بعد الشك في حاشيتها الأولى المتقدمة والناحية الثانية، استبعاد
التي أوردوا بها سبع منجزات والتي اعتبرها خبراء الحيات وبحق أصعب الجولات وأقربها شمسولا مثل
من من المعتاد في يكون آخر الجدول لهذا الترتيب.

وعلى كل حال فإن من يتصور أن يذهب مؤتمر ستالين إلى أي قيد من تقييم مدى تنفيذ المنظمة
الأممية، ستعجزه للقيام المؤكدة إليها في وقت ملائم لتدول القامية كبيرها وصغيرها تشكيباً لتأخذ ما
تريه من عمل وحديث تشبهتها وللا لثاقبات المبرمة في المخر الدولة، بل وأن الدولة هي
التي لا تستعمل في رد عليها التزماتها.

ثم ذهب مع عمر بن الخطاب إلى نجد من ثياب منسجعة وثاردا ومداها لطيفا
مداها عذوبة .

المنظمة العالمية للتجارة

تتمت الخدمة محل على الاتفاقية العامة لتجارة وخدمات - الجات التي تم في ٩ أغسطس ١٩٩٠. مما أدى إلى زيادة فرص العمل في القطاع العام. وفي ظل الانضمام إليها - و، تمت إزالة حصة من الدولة في الممتلكات بغض النظر عن المدة. الجات التي وافق عليها في وقت لاحق.

في عام ٢٠٠٤، تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك. أدى هذا إلى زيادة فرص العمل في القطاع الخاص. وفي ظل الانضمام إليها - و، تمت إزالة حصة من الدولة في الممتلكات بغض النظر عن المدة. الجات التي وافق عليها في وقت لاحق.

في عام ٢٠٠٤، تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك. أدى هذا إلى زيادة فرص العمل في القطاع الخاص. وفي ظل الانضمام إليها - و، تمت إزالة حصة من الدولة في الممتلكات بغض النظر عن المدة. الجات التي وافق عليها في وقت لاحق.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :-

الصحف الاقتصادية

التاريخ :-

٢٧ مارس ١٩٩٧

لقانونية أكثر قوة legal entity ويجب ان تستقدم اقارعهما من جميع الدول الاعضاء بها لاتفرقة بين الدول المتقدمة والنامية فيها . اللهم الا بالنسبة لبعض فترات السماح الفرجية التي منحت لها فيما يمسرف بالمجالات الجديدة التي ضمنها المنظمة وهي المنظمات الخاصة بالوجه التجارة المتصلة بمضيق الملكية الفكرية والتجارة في الخدمات أو بالنسبة لإزالة الدعم .

واعتبر من أهم الجائزات جولة أوروبا أو إتشاء نظام قوى للفرض الجائزات يتسم بالشفافية والحياد والشفافية assembly . وبالمثل استطاع هذا النظام ان يثبت خلال ذين المصين - ورغم حدته انه آلية لمعة وقوية للفرض المتأخرات . وفيه أثار مشجع ان تستمر الدول اعضاء المنظمة العالمية للتجارة صغيرا قبل كبيرها . بالمثل تجاه استخدام هذه الآلية لحماية نفسها من الإجراءات القارية المنظمة التي كثيرا ما تلجأ اليها الدول الكبرى . فليعرض النظام متحد الأطراف تركه الدول الاعضاء على معناها في نظام قائم على القواعد وتعمل على دعمه وهو ما حدا بالتشويين للتغلب عن الانهاء المثقلة على عائق اقتصادياتهم في سبيل المدة والاحصاف وتلبية تطبيق الحكم الصادرة عن جهاز الفرض المتأخرات .

هذا . وفي الثاني في مرفئ عند عقد المؤتمر الوزاري المستمر للمنظمة على عقد مؤتمر وزاري كل عامين تباحثا لما هو جارٍ بالنسبة لكل من البنك والمصارف الدوليين اللذان يهدا اجتماعاتهما سنويا على المستوى الوزاري . غير انه هذه الاجتماعات لمؤتمر سننظورة ظهر القدر الاكبر ممثلا لهما يكون الدور المنوط بهذا المؤتمر . بل يجب اعتبار مؤتمر لسرد الاحتفال كل عامين بالمنظمة ولجانب الانظار اليها ام ان من شأنه الاعتراف الفعلي على اعمال المنظمة واعمالها قوة الفلج السياسية اللازمة والمناسبة لاستمرار التقدم المتسارع في مجالات تحرير التجارة الدولية وتمكين المنظمة العالمية من معالجة نفسها مع التطورات العالمية السريعة من حولها خلقا على مسؤولية المنظمة بل وجدواها . وما يكون دور ومهام هذا المؤتمر الذي ينعقد على المستوى الوزاري في اللقاء الاول

والظهر خلافات حادة طوال المفاوضات التي دارت في جنيف ومنذ الوهلة الاولى حول شكل ومضمون الاعلان الوزاري لمؤتمر سننظورة واستمرت هذه الخلافات حتى سننظورة . وشكلت بصفة اساسية فيما أطلق عليه الموضوعات الجديدة والتي تضمنت معايير العمل والاستثمار والمنظمة والمستويات الحكومية . وظهر الجدل عما قد تطلب المنظمة كقوة زبد عامين من تشاها طسى تضمين موضوعات جديدة في جدول اعمالها . واخذت الدول النامية يابروا أهمية ان يولى هذا المؤتمر اهتمامه ببدء تنفيذ الدول لالتزامات التي تعهدت بها من جراء اتفاقيات جولة أوروبا أو إتشاء بدلا من البحث عن موضوعات جديدة وتحميل المنظمة وهي في سنواتها الاولى اعباء اضافية تنقل على كاهل دولها . والاباح للمؤتمر كذا يجب نقادى لمواجهة بين الوزراء في سننظورة . وجاء ذلك من خلال التأكيد ومنذ العمل بالاعراض الاخرى من المفاوضات على المساعدة التقنية لعمل المنظمة وهي انها تعمل على اأسس ترانسكس الاراء بين الدول اعضاءها . ولما عاد ذلك لايمان التوصل الى رقة نتيج في توصيات لعمل المنظمة . واعتبرتنا هاشين التعطين - ضرورة نقادى المواجهة وتوافق الاراء - دعما لمواقف الدول القارية وقوة لاسها لسي افسار التحضير سننظورة لما يطبقها من حق لسعود : لا . الا لم يتفق ذلك ومساحها .

وحاولت الدول المتقدمة التي طرحت مفاوضاتها التسي نحو تقارب وجهات النظر فيما بينها وبين الدول النامية توصلا الى توافق في الاراء . واستمر واحد مجموعة الدول القارية التي تشكلت في مصر - الهند بنوميسا ماليزيا باكستان . والتي كانت تشكل بالدرجة الاولى توسيع نطاق عمل المنظمة



المصدر: الصحاح الاقتصادية

٧ • مارس ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ:

١- تدرية تلك أمة في مجالات الفلل جديدة كبحر ، عيشة بط ويدا بناني عليها من أحياء . . . نزاعات لثانوية
أر . . . إلى لم يدره مد من نهاية الترابية في ذبوت بها
و سواء أثار من إلى عدا تمال إلى ما أنقى على تسمية بالدموع عات الجديدة ، التلوصات قس
زوب جوالها والنتائج التي تم التوصل إليها أن سفاورة ومولف الدول قشامية "أدعت" وكيفية التماسل
أر . . . ذلك ما لا يشك في كل من موضوع التجارة والصفة الذي أصبح من الموضوع التي تحمل أروية
أر . . . على سمل المنظمة والتفاهة المنسوجات والدماسن والتي تفسر معال اهتمام الدول قشامية بالفرصة
في . . . إلى أي مدى تدمت الدول قشامية ليس
بأنج من مصلحتها وموظفها .
وأخيرا نعرض إلى العلاقة بين التجارة والإة والتفاهة المنسوجات بشكل يرمها إلى الدم شحات
وأخيرا نعرض أربع موضوعات على نحو ما يمتاز عليه .



المصدر : الإحصاء الاقتصادي

٣٠ مارس ١٩٩٧

التاريخ :

للتنشر والخدشات الصحفية والمعلومات

العلاقة بين التجارة والبيئة

سوف نتناول في هذا الجزء عرضاً عاماً للنتائج والتوصيات الصادرة بالنسبة للموضوعات التي تم بحثها في هذا الإطار. ونأمل من الأهمية أن نذكر الكثيرون أن موضوع ربط التجارة بالبيئة كان يحسب مضيعة عتس من الموضوعات التي يجب عقد بالموضوعات المحددة والدر قارسة الدولي التنميه ورفضت الفاعه الربط بين التنميه والتجارة حسيه من عولم ذلك على صغارها . ومع ذلك فقد علق في مؤتمر موالفث التورثي (ديسمبر ١٩٩١) على تنميه نخنة على خفض المنظمه تحت كلمة جواتب. هذا الموضوع. ونسم الاتفاق على دراسة موضوعات مثل العلاقة بين النظام التجاري الدولي والتكاليف البيئية متعددة الأطراف و موضوع تنمونه البيئية (Environment) و سائر الإجراءات البيئية على التتار "الانواق لاسيما بالنسبة لاصدار الدول التنميه وتشول اذكل نمو". وكلها موضوعات صعبة ومعقدة للغاية وموضوعات كان للدول التنميه غيره معقدة ألقها . وسوف نعرض هنا لأمم عناصر هذه الموضوعات الفرعية الثلاث ومستقبل موضوع العلاقة بين التجارة والبيئة ككل في إطار المنظمه على اعكاسه سيسبق جزء بحث به عن عنصر والمعاد الوفود في المرحلة القادمة . ولتت على النحو التالي:

١ في إطار إيجاد التوازن بين التكاليف البيئية والمنظمه التنميه لتجارة نال ثلثها مطولا حيث عيجت الدول المنظمه التي تلحق بضرورة اعطاء الإجراءات التجارية وهي بمثابة اجراءات تنميه علعنه من خلال تعاليد وافدت الدوله التي لا سعده المعايير البيئية الكلية والاقتصادية على مجموعة لاسيما من الاقوى والتي تعرف بالاعراف الاجلبيه والمنتمية في المساعدات المالية الاضافية وتقل التكنولوجيا النظفيه على افس ميسرة وبماه الخفارت في الدول التنميه [التنميه والموسمية] لمساعدتها على حمايه تنميه . وفازت الدول التنميه هذا الاتجاه . وعلقت على ان الاجراءات التجارية وتوقيس المعايير لاجب ان تسمح الاداء التي تنجا اليها الدول بغية تحقيق التنميه البيئية بمرور فها لاجراءات سهله فكل تنكفد تنك الدول بالاصالة التي مدتها من وقع وتظهر على الصعيد الداخلي في الدول المنظمه



المصدر : **الصحف الاقتصادية**

٢٠ مارس ١٩٩٧

التاريخ : **النشر والخدمات الصحية والمعلومات**

١٠٠٠ : مناهة وحمل سياسية ، وأخذ منتظر الدوران القلبية على ضرورة الحملات على محاسبة التي يتم جلبها إلى إطار التظاهرات البيئية والتي تضمن التعاون الإيجابي الدولي لعملية بيئية .

وكذلك بعودة الحملة تم تناول المدى المسموح به ولما للواتد المنظمة الدولية للبيئة للتجارة لتطبيق الإجراءات التجارية في إطار الاتفاقيات البيئية . وفرضت الولايات المتحدة وحدها أن هذه السوق التي أن تكون مدفوعة للاستثمارات المتاحة في إطار المنظمة ووللا تمكينها الضرسين الشخصية بالاستثمارات المسموح بها لحماية صحة الإنسان والحيوان والبيئة على أساس أن هذه المادة تجوز للدولسة لتطبيق الإجراءات لفرعية environmental measures لمعالجة مشكلات البيئة حتى وإن ولت خروج لتساق حدودها الوطنية . وهو ماأول بالرئيس من قبل جميع الدول القلبية والمنظمة على حد سواء ، وإزاء موقف الولايات المتحدة للمنظمة واعتبر مثل هذه الإجراءات خطأ من حقوق القلبية إلى الفجة لم تتمكن من التوصل إلى أية نتيجة يتم بمقتضاها منع أو حتى الحد من استخدام الإجراءات القربية . هذا من ناحية .

غير أنه من ناحية أخرى وأهمها من الدول القلبية بمدالة وإسقاط نظام لمن المنظمات إلى مجلس المنظمة - على الأقل ولما لها من مصادم حتى الآن - فقد رفضت الدول القلبية أن يكون المصهور هو الذي نحو لمن المنظمات في نطاق الإيجزة المتاحة في الاتفاقيات القربية وعند أخذها لحظ يجوز لها ذلك ، كماأول الغير إلى المنظمة العالمية للتجارة . وكانت الدول القلبية على أميتها في القربى إلى جهاز لمن المنظمات في المنظمة العالمية للتجارة دون أية شروط ملقما أن الموضوع يدخل إلى نطاق فصل المنظمة أو متصل بأي من المجالات المتعلقة بها . وإن موضوع التجارة والبيئة لعدو ذلك الموضوعات . وعلى هذاالأول أن دور القدي المنظمة وأحداثا الضغوط السياسية التي قد تمارسها الدول للمنظمة خارج نطاق المفاوضات الثنائية . وقد نحدث الدول القلبية بالمثل إلى ذلك .

أما موضوع العنونة القلبية Violating فقد حظي بنصيب كبير من صدقات . وجاءت تلك بصفة خاصة إزاء الدلق والإغتيال الكبير لكل من الولايات المتحدة وكندا على وجه الخصوص من جهة سياسية من المجموعة الأوروبية والجمهورية الإسلامية بالنسبة للمواصفات لاسمارة التي تار منها الأمان على أراضيها . أن بعارة الخرو وكأن الموضوع في الأصل لتربية صيدليات فيما بين الدول المنظمة دون اعتداد بما يكون له من أثر على الدول القلبية . وكان تكبير من الدول القلبية مواقف واضحة إزاء ما موضوع موزة سفاقيا مما قد يكون له من أثر على صلاتها في الاستقلال إذا ما استخدم لأخر من عملية مستمرة . وتار الخدو مصفاة لمدية حول ما إذا كان يبيع ضمن الخصائص المنظمة القائمة للتجارة أن تتناول ما عرف بسميات الانتاج ومخلفات القزمية والتي يكون لها تأثير على شكل وعاء المنتج القلبي أو أنها القصد على تلك قدمخلات في طرق الانتاج التي يكون لها هذا التأثير وعلى نحو ما حذر عليه الحرف بالنسبة لأجالت مسببا وأخروا لفرز سوبقها كاتفاقية على مدى الأربعين عاما

الناشئة . وجاءت تقارير الولايات المتحدة على في تناوم المنظمة العالمية للتجارة من خلال اتفاقية الموايز الحموية بمعالجة عمليات الانتاج بشكل شامل وإيمان متفارقة بين تلك العناصر وعمليات الانتاج التي يكون لها أثر على المنتج القلبي وأخرى بنعدم تأثيرها على المنتج . إلى صلية الانتاج في إطار العنونة القلبية



المصدر: **المحامي الاقتصادي**

٢٠ مارس ١٩٩٧

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ:

حلقة متكاملة ، واعتبر الموقف الأمريكي هذا كأثر الموقف نظرياً ورفضته الدول الثمانية ورفضها قطعياً ، حيث ترى أن المنظمة العالمية للتجارة باعتبارها ما تفتقر بتأثيرها التجاري فيما بين الدول يجب أن تقتصر دورها على ما يكون له تأثير فعلي على شكل وموصفات المنتج ويجب ألا تمنحها الامتيازات التي لا تمنح لها على المنتج النهائي والتي تخلق ما تتميز ضمن الكيانات وأولويات السياسة الداخلية للدول ، ومن ثم فقد رفض عدد كبير من الدول الثمانية فكرة دخول العنونة الجديدة من جانب المجلس للمنظمة والمخاطرة التي قد تتعرض لها بالمواقفة على دعم الامتيازات وصلاحيات الانتاج التي لا تملكها على المنتج النهائي ضمن إطار المنظمة العالمية للتجارة بما يعنى ذلك استغلال من فتح باب أمام شعير الإنتاجية مثل معايير العمل وصلاحيات الطفل وحقوق الإنسان لجعلها جزء لا يتجزأ من تقديم الانتاجية العالمية للانتاج بأفضلها ، وإزاء هذا الجدل وتوسع كل من الفريقين بموقفه فقد اعتبر هذا الموضوع مسائل متكررة للمفاوضات خلال الفترة القادمة ، ويبنى لنا ترقب الموقف المعركة في أين نلجأ صافية الشد والجذب لهذا الموضوع الحيوي ذو الأبعاد التي يصعب التنبؤ بها وإن كان يمكن الجزم بأنها سوف تسهم بآثارها السلبية المصنوع به الآن وتفتح المجال أمام التفتت في السياسات والتفضيلات الداخلية للدول وأوضاع المعايير كدورهم تحكم شكل ومكونات المنتج البعض التفتت عن الآثار السلبية على البيئة وإن تمسكوا بمسائل لاجراءات حماية جديدة مستقرة .

٣- أما الموضوع الخامس بالترتيب الإجراءات البيئية على التلوث في الأسواق واسمها بالجمعية اصغرعت الدول الثمانية والدول الاربعة عشر من الموضوعات الهامة بالنسبة للدول الثمانية والتي تسمى من خلاله أن تكتسب أولويتها وموقعها السجدة وكذلك مفاوضاتها مع الإجراءات البيئية واستعداداتها لاجراءات لحماية أسواقها ، ومراقبة اعتمادات الدول المتقدمة والتي لغت بها بقوة لاسمها بالنسبة للتجارة الخاصة بالتفضيلات البيئية متعددة الأطراف والعنونة البيئية على نحو ما أوضحت ، ولجعت الدول الثمانية في تصنيف النقاط الرئيسية التالية :

(أ) اعتباراً من صيغة التنمية في المنطقة للتجارة بين التجارة والبيئة والتنمية ، فضلاً عن الضغط لتناول مظاهر التلوث المزمنة في التدوير البيئي في الدول الثمانية والتي كثيراً ما تفضل الدول المتقدمة تناميها ، وكان على الدول الثمانية قطع بشدة لتناول هذه العلاقات التجارية في تقريرها الخاص ورفضها ما سبقت إليه الدول المتقدمة وهو فرض نوع من الحالة الطارئة للمبادرة بين تحرير التجارة وحماية البيئة متقدمة بذلك الحالة الخاصة بالتنمية والتدوير .

(ب) كما تطرقت الدول الثمانية في اطار تفاعلها هذا الموضوع في ما تواجهه من تدهور في النظام التجاري الذي لا يملك القدرة التي تحد من قدرة هذه الدول على تحقيق التنمية المستدامة وتحميها من الموارد اللازمة لذلك .

(ج) كما طالبت بخروج لوائح تجارية مستتبضة للتدخل على حلقة العلاقة الثمانية بين تدهور التجارة وحماية البيئة بالنسبة للطاعات مثل المنظفات والملاصق وصناعات الجلود وغيرها من الطاعات التي تهم الدول الثمانية وتمنع على الجزء الأكبر من صادراتها والتعرف على الآثار السلبية على تلك الطاعات من جراء هذه العلاقة وما إذا كانت الضرورة إيجابية على نحو ما تنبع به الدول المتقدمة مستوعدة لشفافة مشروطية جديدة للتلف إلى أسواقها .



المصدر :

الأرقام الاقتصادية

٣٠ مارس ١٩٩٧

التاريخ :

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وعلى الرغم من الاختلافات الجديدة التي وجدها جامعات الضغط البيئية بتوافع المنتج قس
مما دلت عن تناول موضوع العلاقة بين التجارة والبيئة في المنظمة العالمية للتجارة في نظرها فانه يمكننا
ايران في الدول القائمة نجحت في الحفاظ على مصانعها على الرغم من حدة الموضوع مالمسها فيها ،
تعدت الى الدول المتقدمة التي قامت بما الدول المتقدمة باستثناء الامارات القارية لاخرى من بيئة
ويرة متلفة من قواعد ومبادئ المنظمة ، وكذلك بالنسبة لاهد ثلاث خاص بالخرية البيئية ، وليس
لدت خلفا ولم يلبث المتعددة بل المتعددة للفتح الباب أمام تضمين اتفاقية الجوانب القارية للتجارة
لتجربة البيئية بما تشمله من صلاحيات الانتاج بصورة منتظمة ، وما يكون ذلك من آثار جيدة على
معارف الدول القائمة ، وبما ان الدول القائمة ان تحتاج معايير البيئية في نظام عمل المنظمة كسبب مستقل
مستقلا كمنعها للتسويقها معايير العمل والحفاظ على الانسان الى غير ذلك مما يوجب قبة الدول المتقدمة للتقدم
الفتح لسيولها بطرق جديدة مكتوبة ومستقرة بما ان فطرت الى خفض التكلفة الجبرية على المنتج
تسماحية الى كل المستويات ولما بالقرارات الى دولة اورو جوا .
وعلى الرغم من نجاح الدول القائمة في الهند الخاص بالذلا في الاسواق الى تضمين للتنمية كساحه
الارتان الرئيسية في جانب تحرير التجارة للحفاظ على البيئة ، فإن هذا الموضوع سوف يتطلب مزيد من
تجديد من جانبها لاصطاء اعترفت التنمية الاهتمام اللازم في نظام تناول اللجنة مستقبلا لمشروع التجارة
والبيئة ، خاصة فراء العازمة للخدمة من قبل الدول المتقدمة ورفضها تضمين الاعترفت التنموية ليس
تأثر المنظمة العالمية للتجارة .

هذا ، ومن المتشاور أن تتناول اللجنة في عملها من مرحلة المشاورات ومساخرت بالـ
educational process الى مرحلة التفاوض والتأثير الى مدى علامة الفراد والمبادئ المعمول بها في إطار
المنظمة العالمية للتجارة مع المنظمات البيئية للمنظمة ومن ماحير لندى الأكبر للدول القائمة في إطار
عمل اللجنة خلال المصين التامين وحتى إنشاء المؤتمر الوزاري القادم عام ١٩٩٧ .

التأثيرات المتوقعة والمخاطر

استلزمات اتفاقية المتسويات والمخاطر بمناقشات مطولة في إطار الاجتماع المؤتمر سنائفة ، حيث
لجعت الدول القائمة المتسويات للمنتجات (اسوما بالستان والهند وتونس كونسج) ليس فروع كغالبية
المنتجات القائمة المتسويات للمنتجات (اسوما بالستان والهند وتونس كونسج) ليس فروع كغالبية
دون فاعديا أكثر منه موضوعا ، حيث أن نجاح تلك الدول في طرح هذه الاتفاقية شمس أفرويات حصل
سماقورة وإقرار الدول المنظمة المتسويات بمنظمة الموضوع لم يأت بالنتائج المرجوة منه من حيث ليس
الأكسرة بتغيير سياساتها التنموية والتنموية في فتح لسيولها أمام صادرات الدول القائمة من المتسويات
والمخاطر أن اداء بعض الدروة فيما نأوم به في إطار إدماجها المحدود للذات التي تضعف للنظر والأياد
احصية على نحو ما سوف نشاهده .
وشكلت دول مثل الهند وباكستان وتونس كونسج وتأثيرات في مناقشات حادة مع الدول المتسويات
على المبادئ المتقدمة والمجموعة الأوروبية وكندا مثالية فيما بالفتح لسيولها وفقا لما تلتزمها الاتفاقية ،
اعلمت الدول المتقدمة على المبادئ المتحدة والدول الأوروبية فيها وإن كانت التزمت بتقليص لمصون



المصدر

الإسلام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ

١٩٩٧ مارس

الانطلاقة حرجيا لا أنها لم تحترم روحها ولم تنفذ موه الانطلاقة على النحو الذي يحق للسيف الفرنسي و هو فتح أسواقها أمام مسكرات الدول القامية . وحاولت الدول القامية المصدرة تفسير الدول المتقدمة المستوردة مفررا ومردرا أن هذه الانطلاقة بعد انتشار الوحيد - إن جاز هذا التعبير بعد أن شنت الانطلاقة انشيا في فتح الأسواق - الذي قدمت عليه الأخيرة في سبيل حق الدول القامية على المولفة على خلافات جولة أوروجواي . في كانت بجارة أخرى لعدم الذي خدمته الدول المتقدمة لكثير الدول المصدرة على أساس أن القامية للمستورجات والملابس ستعمل على موازنة نتائج جولة أوروجواي وتحقق لسيها مقلصا طلة من خلال تمثيلها من غزو مزيد من الأسواق في الدول المتقدمة . غير أنه بسكت وانحسا أن هذه الانطلاقة أصبحت تمثل بالنسبة للدول المصدرة كبيرة وصغيرا سريها أن تعمل اليه حتى بعد عشر سنوات وهي الفترة الانطلاقة المشتاق عليها .

لذا علينا نظرة سريعة على تطبيق الانطلاقة من قبل الدول المستوردة نلاحظ مدى نجاحها ليس بهذه طرق مختلفة لتحميل على الهدف المنشود من هذه الانطلاقة . وذلك على النحو التالي:-

١ بالنسبة لمرادف الدمج الأربع:

- * على الدول التي ترفض حصص على وفرتها من المستورجات والملابس أن تزيل هذه الحصص تدريجيا وتدمج السلع المستوردة بنسب ١٦% - ١٧% - ١٨% من الحجم الكلي لوردها في بداية كل مرحلة من المراحل الثلاث الأولى للدمج وفي أعوام ١٩٩١ و ١٩٩٨ ثم ٢٠٠١ على فترة ويبحث دمج النسب المتبقية أي ٤٩% في المرحلة النهائية عام ٢٠٠٥ أي بقاء فترة تطبيق الانطلاقة ومداها عشر سنوات . ويجب أن تقدم الدول جدول دمجها إلى الجهات المتفرقة على تطبيق الانطلاقة .
- * وكان واضحا ولذا للاختلافات المتعددة أن الدمج من قبل الدول للمستوردة الرئيسية للمستورجات والملابس لم يكن سوى إجراء ظاهريا حسب بالنسبة للمرحلة الأولى . حيث قامت الدول بالمثل بالدمج ولما تنسوى المطلوب وهو الالتزام بـ ١٦% من وفرتها مقارنة بسنة الأساس . ومع ذلك لم يكن برنامج الدمج لم يقدم للدول المصدرة أي فرص تجارية إضافية في مجال القلا في الأسواق . لأن الدول المتقدمة المستوردة قامت بدمج سلع لتعمل ضمن القامات التي كانت خاضعة للحظر سابقا وفي ظل ترتيبات الأكراف المشددة (Multifibre Arrangements - MFA) التي كان معها بها حتى جدول الانطلاقة الخامسة بالمستورجات والملابس في إطار جولة أوروجواي حول التخليط . والحال يبدو كذلك بالنسبة لمرحلة الدمج الثانية بنسبة ١٧% والتي مؤثرت الدول المصدرة تجري تحليلا دقيقا للسلع المعجمة فيها . وإن أصبح من الواضح أن الدول المتقدمة المستوردة تمسك الجوانب الأكبر من سلمها الوالمة تحت الحظر تدريجيا ليس المرحلة الخامسة .

- * وازاء ما تقدم فإن الأمر لم يعد مستبعدا من موجهة لخصائص تهرب الدول المتقدمة من التزاماتها في نهاية المرحلة الانطلاقة على ضوء القبط الذي تنتهجه نحو تلبية التزاماتها بمقتضى الانطلاقة وإسما فيما يتعلق بدمج السلع المستوردة التي تمحدث به . وتلك كبر الدول القامية المصدرة لقيام الدول المستوردة باستخدام الثغرات الموجودة في الانطلاقة . وإليات توفيرها السيلة في تلبية التزاماتها . فمثلا قامت هو لابت المتقدمة بالمثل بتكميد جدول لدمج سلع في المرحلة الأولى بنسبة ١٦% تمثل إلى ٢٧٨ منتج مستوردة من المستورجات والملابس . ولكن لا يوجد منتج واحد مما أجمعه كان مستوردا . أي أن الولايات المتحدة في السنوات الأولى من تطبيق الانطلاقة لم تقدم أي تتناول فصالح الدول المصدرة ولم تلتزم أسواقها



المصدر : **البيان الاقتصادي**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : **٤ مارس ١٩٩٧**

خمس من الدول المصدرة وخمس من الدول المستوردة . وكانت الدول النامية قد هاجمت هذه الاجراءات بتدء على اعتبارها لاجرايات حمائية بحتة . ويبقى على الولايات المتحدة بعد الحكم المسار ضدها لسي قضيتي الهيد وكوستريكا أن تزيل الاجرايات من على وفريقها من منتهيات القوانين خلال سنة لتتبر .

٣ قواعد الميثاق :

وتوجه الدول النامية والمتنامية اقتصادات الولايات المتحدة لتتبريرها لقانون جديد في مجال تحديث منشأ المنتج داخل حيز التخليص في يوليو ١٩٩٦ ، ومن شأنه أن يؤثر على صادرات السلوك بصفة عامة ويجدها بشكل تصفي وبما يتفق وعملية الاقتصاد الدولي وتحاييل التكتل والتكامل العشر لمنتجات الانتاج بما يحل محلها التخليص عن التخصيص وتقسيم العمل بشكل أكبر ولصالح الاقتصاد وفراصة الدولية عامة . والمصوبت التي قد تنجم عن تحديث منشأ المنتج النهائي بشكل منفرد . ولذلك فإن المفاوضات جارية في إطار المنظمة العالمية للتجارة ومنظمة الجمارك العالمية في بروكسل توصلا إلى اقراء ومعايير محددة ومتعددة الأطراف يتفق على تعريفها أطراف النظام التجاري الدولي ككل ومنها لاجراء الدول في وضع اقراء منفردة لأخر من حماية بحتة . والقانون قواعد المنشأ الأمريكي الجديد يتعارض والاتفاقية دولة فورويسوا الخاصة بقواعد المنشأ والتي تقوم بالتعارض حول قواعد محددة ومعلق عليها في إطار متعدد الأطراف والآ تعرض بشكل منفرد . بل وأن المادة الرابعة من اتفاقية المنسوجات والملابس نفسها تضم على الدولة التي سوف تكفل تدابير على قواعد المنشأ أن تركز بالتشاور مع شركائها من الدول المصدرة اليها - والتي سوت تلتزم بشكل هذه التفسيرات . وهو ما لم تقم به الولايات المتحدة ، بل في الواقع تقوم بمكن ذلك تلتزم وتطلب أن تقوم الدول التي أشرت من تحويل القانون الأمريكي بالتحول في مشاورات معها فورا - ليس فترة التفاوض تسمح لها بالتكلم مع القانون الأمريكي المعدل ، الذي في الواقع يهدف إلى استخدام اقراء منشأ كاجرايات حمائية مستمرة .

ويجدر ملاحظة أنه بينما تسعى الدول إلى موازنة قوانينها الرقابية مع التزاماتها الدولية التي تعتمد بها في إطار الاتفاقيات التي أبرمها ، فإن الولايات المتحدة على العكس من ذلك في حالة تعارض قوانينها الرقابية مع التزاماتها الدولية فإن لقوانينها الرقابية يسود .

وبما تكلم بلاحق أنه على الرغم من الجهد الذي بذلته كبار الدول المصدرة للمنسوجات والملابس لاسترخاء الالتزام إلى تعاون الدول المتنامية في تطبيق التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية لكنها لم تنجح من قريب أو بعيد في التفاوض في حتى مقاضيتها على تلبية ذلك صلا والمساواة لأحكام وروح الاتفاقية ، أضف إلى ذلك ما تتكبدته الدول المستوردة من لاجرايات تجارية أو كادورية من تحريكات Investment Protection and Trade Disputes . وكثيرا ما تضطر إلى التنازل عن هذه التحريكات - والتي قد تكون - دون أن تجد أي أساس لافزع ضرر . الأمر الذي يكون له تأثير سلبي على تعلق التجارة وعلى الدول المصدرة ، على سبيل المثال ما تقوم به المجموعة الأوروبية ضد مصر وغيرها من الدول المصدرة مثل أندونيسيا والهند وباكستان بحجة اقتصادي لما تتكبدته هذه من سيئات الخفضة للقانون والمنسوجات والملابس .



المصدر :

الإمام الاقتصادي

٢٠ مارس ١٩٩٧

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزراء ما تقدم جاءت للفترة الممتدة بالمشروعات والمجلس في تبيان الوزري - ورغم الجسود
المنظمة التي يملكها الدول الثمينة - مفرقة تماما من أن التزامات على الدول المتنامية لتصديق لشيخ
وتعتمد الاتفاقية بما ينسج روح الاتفاقية ومزاجا ومنه للتصديق القوي لهذا القطاع الجسود بالنسبة
الدول الثمينة ، بل واتجاهها إلى الانتهاء من إجراءات حماية استضافة مثل الأطراف في إجراءات التغطية
الاستثنائية والمرفقة في إجراءات اتفاقية وتزويد ضد الاغراق والتي من شأنها وتسليم السجل للتجارة
وبغداد الدول الثمينة لأسواقها ، هذا بخلاف المتطلبات الدولية الجديدة التي أصبحت هي الأخرى مجايدا
للمعاهدة المستمرة على نحو ما نطرقها اليه .

ويعد عرضنا لموضوع المشروعات والهيئة وإبالية تناولهما في ملف مؤثر سنالفترة والتشجيع
التي تم التوصل إليها في هذا السياق تتنقل إلى مجموعة المشروعات المسماة " بالمشروعات الجديدة " ،
وفي تلك المشروعات التي لمعت بها الدول المنظمة لهذه تعرفها ، وأر بصله مبدئية ، وتعتبر هذه
المشروعات جديدة من حيث تناول المنظمة لها ولأوجه الصلة بينها وبين التجارة . وقد سجلتها ليس هذا
المشروع موضوعات مثل التجارة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية - والتي كانت تعامل متفكلا على
إعتبار أنها موضوعات جديدة - ثم تم دمجها ضمن موضوعات جولة أورو جواي وأصبحت ضمن الفصلة
الدرية - والأآن رفع الخيار على موضوعات الاستثمار والمالية ومعايير المعاملة والمشروعات الحكومية ،
وسوف نتناول هذه الموضوعات على حدة مبينين الحجم العمود لجعلها ضمن جدول أعمال المنظمة
والمدارس الأساسية التي أهدتها بعض الدول ثمانية وتبالية تناولها مستقبلا . وذلك كما يلي :

المشروعات الحكومية

الاشتراطات الحكومية موضوع طامبا سعت الدول المتنامية إلى تضمينه في جولة الجات المسجلة
وطامبا سعت للدول الثمينة وألغته ، وهو الأمر الذي ، هذا بعد من الدول المتنامية (٢٥ دولة) على عقد التلال
ليما بينها حول المشروعات الحكومية في ظل جولة طريق . وقال هذا الموضوع مقلدا تماما من قبل الدول
البارمة لسنوت طويلة فستمر الدول المتنامية في محاوراتها دون يلى . وجاءت محاوراتها الاستمرارية
فأمر حولة أورو جواي (في الجولة الاتحادية على جولة طريق) حيث سعت نحو توسيع نطاق الاتفاق
المبرم . مرة أخرى جاءت محاوراتها بالمثل . وقالت المشروعات الحكومية مستقلة من الجسات ثم من
المنظمة العالمية للتجارة ورأيت الدول الثمينة أن تخضع مجال مشروعاتها الحكومية لأية قواعد متقدمة
الأطراف . وترك للحكومات الحرية كاملة لاختلاف الإجراءات التي ترتبها متفانية ليس إلا - أرواقتها
وسماستها وشركاتها الوطنية . وبجانب نظم المشروعات الحكومية في نطاق السياسات الوطنية وثلاث حقا
من حوافر المساعدة ٧ بوضع موضع مساهمة من قبل الحكومات الأجنبية أو شركاتها عبر الوطنية .

غير أنه إزاء الشروط الصارمة والتعهدات المستمرة التي فرضتها ولقود الدول المتنامية ليس
سنالفترة وأنها قد نجحت في الحصول على موافقة الدول الثمينة على إنشاء مجموعة عمل لدخل المنظمة



المصدر : الإجماع الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ مارس ١٩٩٧

دراسة نظم المشتريات الحكومية بالنسبة للسلع والخدمات بغية التوصل إلى رؤية مشتركة يمكن البناء عليها ويمكن أن تشكل أساسا لاتفاق في المستقبل .

وإن تبادر هذه النتيجة غير متبادرة في المرة الأولى على أساس أن الموضوع مقلد معكوما ، وإن الأمر لم يخرج عن مجرد إبراء دراسة . فإنه إذا علمنا ماضي دولها الخفية لدى الدول المتقدمة والسيما الولايات المتحدة ودول المجموعة الأوروبية للوضع قد يختلف تماما ويجب أن تكون حريصين كل الحرص ، وترغب هذه الدول من وراء تصميم موضوع المشتريات الحكومية في إطار المنظمة وعدم الدول التابعة اليه تحقيق خصيصين أساسيين : أولهما . جعل الإجراءات الخاصة بالمشتريات الحكومية تنسج بالشكلية سواء كان ذلك بالنسبة للاعتناء عنها أو المديرة التي تدور بالحكومات في رؤساء العسا على شركة دون الأخرى . أما ثانيهما فهو حتى لجوء أية شركة للسياسة القضاء الوطني بل وحصل حكومة قديمة المعنية طرح النزاع في إطار المنظمة العالمية للتجارة . في حالة اعتقاد شركة أنها لم تنصل في مفاوضاتها من قبل القضاء الوطني . وتوضيح الولايات المتحدة وتبلغ علنا بأن غرضها الأساس من وراء هذه الإجراءات هو محاربة الرشوة والفساد في المعاملات بين الحكومات والقطاع الخاص والشركات الأجنبية متعددة الأطراف بالدرجة الأولى . خاصة تلك التي تسمح لها حكوماتها بتقديم الرشوة بسل والسماح لها بالخطاها من الضرائب . وإذا كان الأمر كذلك فاد يكون من الصعب مفرضة ، ولكن ملغى كان أعظم .

ولما لا يكون الهدف الأساسي هو فتح الأسواق للشركات الأجنبية وتشجيعها على الشركات الوطنية حتى في مجال المشتريات الحكومية . ومما يكون الوضع إذا طلبت الدول المتقدمة تمتعت سيطرة تشاكية وفروض إعطاء ذات الحقوق الوطنية للشركات الأجنبية ، أي مجرد مظهرها بتطبيق أحد المبادئ الأساسية وهي المادة الثالثة الخاصة بالمعاملة الوطنية national treatment في هذا المجال الصوري أي على المشتريات الحكومية . ويكون الهدف مفرحا أساسها لتقديم المساعدات في أي مجال مثلها في ذلك مثل الشركات الوطنية . دون تمييز في المعاملة .

غير أنه يقع على عاتق الدول التامة أن تعمل - وبكل قوة - على الفصل لتمام برهن خصموري تشاكية والجهود في القضاء من ناحية وتقلد ذلك كسائر فتح الأسواق أمام الشركات الأجنبية في لفسر المشتريات الحكومية من ناحية أخرى ، وأن يؤكد على تطبيق سياساتها وقوانينها الوطنية في هذا الشأن ، ولا يتغذى ذلك كسجل جديد لتكامل المنظمة في الشؤون الاقتصادية للدول وتغيير تسييراتها وقوانينها الخاصة نوايا وأهداف ليست بالضرورة تصالح الوطني ، والتأكد قبل الدخول في أي اتفاق إذا مكنت ذلك حاجة بالمثل على مثل هذا الاتفاق ومداد ، وضرورة توكي الخطر إزاء التباينات المعقدة بالمثل من قبل مجلس الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية عقب انتهاء المؤتمر حيث أوصوا بما لا يدع مجالاً لشك أن الاتفاق حول تشاكية وحل الجهود في القضاء الوطني أوطرح للنزاع في إطار نظام لخص المتنازعات بالمنظمة ليس سوى بمثابة اتفاق وسيد interim agreement لاستخدامه كخمس الهدف النهائي أو أرو وضع الواعد متعددة الأطراف خشنا فتح الأسواق للمشتريات الحكومية بيناتين الدولت للشركات عبر الوطنية . وتكر حجم سوق المشتريات الحكومية في المتوسط ما بين ١٥ و ٢٠ ٪ من الناتج القومي .



الاستثمار والتجارة

استلزم موضوع الاستثمار ومدى الحماية في القمة العالمية للاستثمار متعددة الأطراف في إطار المنظمة العالمية للتجارة على غرار الاتفاقية الجارية التفاوض حولها فيما بين الدول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على منظمات مطولة واحدة فيما بين دول نامية مثل مصر والسودان والبرازيل واليونان من ناحية ودول منظمة مثل المجموعة الأوروبية وكندا واليابان من ناحية أخرى (وبالإضافة عدم دخول الولايات المتحدة في هذه المنظمات حيث كانت تفضل هو إرجاء الموضوع إلى حين يتم التوصل إلى اتفاق في إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يقوم على منحيز وسكوتات حماية عالية ، غير أنها لم ترطب في معارضة الدول الحظوة لها ، خاصة وأن الأمر لم يترجى على نحو ما سوف نوضحه عن مجرد مطالبة المنظمة العالمية للتجارة إلى القيام بدراسة في هذا المجال ، وهو ما كان يتلقى بطموحات الدول النامية في هذا الموضوع .

لجهدت الدول المنظمة بالدفع بالزيادة الفعالة التي طرأت على تكتلات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي ارتفعت بمقدار ٣٠٠ بليون دولار أمريكي أي بنسبة ١٠% عام ١٩٩٦ عنها لسي ١٩٩٥ ، وفقاً لدراسة أجراها البنك مؤخرًا ، بل وقام في التفاوض زيادة هذه التكتلات بدرجة كبيرة على الأصوام القائمة في ضوء مخططة جولة أوروغواي من التكتل في تحرير التجارة ، وبالمثل هذه الدول ، تحفظاً لتأثير أحر من الاستفادة من الآثار الإيجابية لمرجوة لزيادة التجارة والاستثمار الدوليين ، بشروطه توافيق الصلة بين خذين الضميريين أي الاستثمار والتجارة اللذين أصبح تراكبهما منسب المعامق الأساسية لمواصلة الاقتصاد الدولي ، وإرتقاء أن يتم ذلك من خلال اتفاقية متعددة الأطراف للاستثمار في إطار المنظمة العالمية للتجارة معطين موافقهم بأن المنظمة تشمل بالفعل عدد من المواد التي تكتمل الاستثمارات الأجنبية لإسماء إلى اتفاقيات مثل اتفاقية الخدمات والتجارة في الاتفاقية الخاصة بلجنة الصلة بين التجارة ومعارف التجارة الفكرية في تلك المنظمة بالمبادئ الاستثمار المنظمة بالتجارة وغيرها .

بينما قامت مفاروق الدول النامية بالتنسيق لطرح موضوع الاستثمار في المنظمة العالمية للتجارة وفي هذا التوقيت - وإن بحجة دراسته على بنية التعرف على توجه الربط بينه وبين سبل التجارة - على أنه سيؤدي إن أوجلا لم يحلها إلى التفاوض حول اتفاقية للاستثمار متعددة الأطراف في وقت تكسرون فيه الدول اتفاقية غير مستعدة بعد بينما تكفى الدول المنظمة بكامل حثتها بعد أن تكون قد وضعت بالفعل أسس ونموذج ومعايير اتفاقية متكاملة في إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وهي منظمة الدول المنظمة ، ضامنة بذلك كغاية أولى معييز الحماية للاستثمار دون الاعتصام بموازاة ذلك بمصافية حقوق الدول والمعلومات المنظمة من منظار الاستثمارات الأجنبية المتكاملة وهي واضحة عديدة ، وأيضاً جهاد تمسك الكثيرين من الدول اتفاقية بشروطه أن يترافق الاتفاق (مؤثر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) فيستخدام إجراء مثل هذه الدراسة دون أية التزامات مسبقة من جانب أي من الدول أن تتحقق مثل هذه الدراسة لمفاوضات مطروحات من شأنها وضع أسس وآليات متعددة الأطراف لحماية الاستثمارات الأجنبية ، بل وعلى الاتفاق أن يقوم بدراسة جنوى إبرام مثل هذه الاتفاقية أصلاً والحاجة إليها في ظل تقسيم السهل من التكتلات



الأصل:

۳۰ • مارس ۱۹۹۷

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

[illegible]

وعدت مولفة البند الثانية - وبعد جدل طويل على نحو ما بيّنا - على بدء تناول المنظمة العالمية للتجارة موضوع الاستثمار وروبطه بالتجارة في إطار دراسة وبالتزامن مع الألفاظ جاء ذلك نتيجة لاتساعها بأن هذا المسكك وفي الظهور الحالية يتغير بشكل الدليل المعكلة وحتى لا تكون عيسى نفسها فرصة تناول هذا الموضوع بجديّة وفي تلك الحال يعدّ لفة مغلوّضات بشأنه وفي حاشية آتية إن ألاماً

[illegible]



المصدر: **الهيئات المتخصصة**

٢٠٠٧ مارس ١٩٩٧

التاريخ:

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لقد تم بهذا العرض أن أوضح أن هذه القائمة للاستشارة متعددة الأطراف في إطار المنظمة العالمية للتجارة كما تكون مائدة للدرول القائمة إذا عرفت بالمثل الأبناء والقيود والمجالات التي يمكن التفاوض عليها والاستشارات والمزايا التي يجب الحفاظ عليها للاستشارات الوطنية . وأن الأمر - أي نظري - يتوقف على إمكانية الاستفادة من الفترة الانتقالية ومدى استخدام وتهيئة الدول القائمة لتأسيسها للدرول في مفاوضات يدها .



المصدر: **المهام المتخصصة**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: **١٠ مارس ١٩٩٧**

التجارة الدولية وسياسات المنافسة:

طرح هذا الموضوع من قبل المجموعة الأوروبية ابتداءً ، وسرعان ما وضحت الحاجة الشديدة فيما بين المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة واليابان ومن خلفها دول الاسيان بالنسبة لمسهوهم كسل منها للموضوع نفسه ولتبعاده . كما ظهرت أيضا أوجه الخلاف الشديدة بين هذه الدول ومجموعة الدول الثمانية بالنسبة لتوقيت تناول هذا الموضوع في إطار المنظمة بصفة أسلمية وبما يدعم جدول أعمالها ويجعل مثابة الدول الثمانية لجميع هذه الموضوعات الجديدة في أن واحد سعيها بل وبكاد يكون مستحيلا فضلا عن الإصاء والاتصالات الإنسانية . حتى أنه بلغها على عائق الدول الثمانية . وظهرت التوجهات المختلفة لكل منها في كيفية تعريف سياسات المنافسة وكيفية تناولها . ودعا لاشك فيه أن هذا الموضوع سيحتل فواروة متقدمة على الجدول المستقبلي لأعمال المنظمة ويصبح مسرعا تتصاعدت بين الدول المنظمة بعضها قبض من ناحية وبين الدول المتقدمة والثمانية من ناحية أخرى .

وظهرت المشكلة الأولى بالنسبة لتطابق الدول لسياسات المنافسة وكيفية مراقبة وضبط ما يعرف بالمعلومات التجارية التقليدية التي تصورها الشركات عبر الوطنية . فبينما تسعى الولايات المتحدة في القوقين والتشريعات الوطنية للدول هي التي من شأنها أن تقوم بتنسيق المنظمة الحرة ومنع الاحتكارات على المساعدة الوطنية والتربوية حتى حد سواء والتمسك بمبدأ التنزيهات الوطنية . ومراقبة وضبط محاسبات الشركات عبر الوطنية داخل حدود الدولة أو خارجها . ترى المجموعة الأوروبية وتلك تأييدا من قبل الدول الثمانية أن مراقبة وضبط المعلومات التجارية للشركات عبر الوطنية يجب أن يكون من خلال أسلوب فرستوية أو حتى قواعد تنظيمية محددة الأطراف يتم التفاوض عليها في إطار المنظمة العالمية للتجارة وتصبح لازمة على الجميع . والتمسك من شأنها أن تحد من مثل هذه المعلومات وتكسب الأسواق فيما بين المؤسسات عبر الوطنية صلا لمصلحتها وبغض النظر عن قواعد المنظمة الحرة وخبرة التجارة فيما بينها ومن أجل رفاهية المستهلك .

أما الدول الأسبورية ومنها دول مثل اليابان وفرنسا وكولومبيا ودول الاسيان فهي هي جانب تأييدا هذا الرأي ليقاها ترى أيضا أن سياسات المنظمة يجب أن تشمل إقامة المنظمة الثمانية والصحية فيما بين الدول بعضها البعض من خلال الاستعداد للصحيح لقواعد النظام منحه الأطراف لاسيما في مجالات السياسات المتشابهة للأغراض والإجراءات القومية أو سياسات الدعم وقواعد المنشأ . وعدم استخدام تشك

التي يمكن استخدامها كإحدى طرق الحماية من الحرائق في المباني السكنية.

وأشارت مونت كوك، نائبة الرئيس التنفيذي لـ "موتورولا" في العراق، إلى أن العراق قد أصبح الآن "مركزاً دولياً للابتكار". وأضافت أن "موتورولا" ستستثمر في العراق، حيث ستقوم ببناء مصنع للهواتف الذكية في بغداد، وهو المشروع الذي تم الإعلان عنه في شهر كانون الثاني/يناير الماضي.

وقد عدا الفوارق الواضحة في التفسيرات المختلفة بين سياسات المؤسسة تكن واضحا في الأمر
سواء سبها إهدر الفوارق حول أداء الفروع في المؤسسة . فبالفارق الثاني نجد أن المؤسسة
كانت قد وجهه الاهتمام الأول حول تعريف أداء الفروع والاختلاف بينها وبين الأداء الكلية . وسواء
أداء في الحرة أو المقارنات في هذا الشأن . لا يتوافق أفراد جميع الفروع الواضحة . وهو ما يعبر عن مشكلة
الفروع التي تمنحهم بين الفوارق الواضحة في الأداء داخل الفروع الواضحة . وكان طيفا من الفوارق
الفوارق الواضحة في الفروع . وقد يعبر عن الأمر بعد ما يعتاده المؤسسة .

الإتقان الخاص بتكنولوجيا المعلومات

[illegible]

وتحتل الولايات المتحدة وحدها ٥٠% من السوق الدولية للتكنولوجيا المعلومات، والولايات المتحدة هي بأكبر قدر من المكاسب من خلال إنتاج الأسلاك لبدء التكنولوجيا التي ما زالت تحتفظ فيها بغيرتها المالية. في إطار المنافسة فوجه التجارة المتصلة بالقرن الحادي والعشرين من شأنها إزالة الحمائية



المصدر : **الأمم المتحدة**

٣٠ مارس ١٩٩٧

التاريخ : **النشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

التيه لصال هذه التكنولوايا ، فإن الولايت المتحدة متكول لسنوات طويلة رائدة في هذا المجال تلتها الدول الأوروبية واليابان .

وعلى الرغم من اعترافنا بالأهمية البالغة التي تتسمها بتكنولوايا المعلومات في عالمنا اليوم بسل وأهميتها في مختلف مجالات الاقتصاد القومي ، وبحلول الدول صسر بتكنولوايا المعلومات سميج بمثابة المحار الذي يلقى به مدى تكلم الدول ونمو ورفاهية شعوبها ، وعلى الرغم من اعترافنا بأن المشاركة في مثل هذا الانفتاح سبيلنا لنا محاللات ولهمة ويوجب هذه التكنولوايا في متناول كبر عدد ممكن إلا أن الأسر ويتطلب منا دراسة متأنية للموضوع للتعرف على آثاره السضلة قبل المتكول في مثل هذا التقا ، والسؤال يوهف في الأساس إلى دعم التكهول التجاري في المجال العلمي والفهمي من خصال تعمير التجربة لسي بتكنولوايا المعلومات ، لصلنا صا سبيلهم تعمير التجربة في هذا المجال الحيوي من تمسين مستوى البيت العلمي والتتمية من خلال تكميل المعلومات .

ومن الجدير بالذكر أن المتكول عليه بصفة مبدئية هو الاتكاد التكنولوجي لأى ترويسة جومكية أو غيرها من الترويسة غير الجومكية أمام هذه المتكولات التي سوف تتكول في تعلق الاتكاد والاد من المتكول في ينتهي التفاضل وشكله خلال الفترة من ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠٠ ، ولكه على أربع موانل تسمى خلالها الدول الأعضاء إلى تعمير مالاتك عن ٢٥% من كصص في لقمة المتكولات والتي يتم شمسها بتوافر الازام في كل مرحلة وعلى أن يتم التعمير للتي خلال الفترة المحددة والمتكول عليها . وقد يكون في صالح الدول القائمة فطح أسوأها أمام هذه التكنولوايا والتي يصعب تصور دخولها محاللات قضاها وأن نللك سيكون المجال الوحيد أمامها للحصول على مثل هذه التكنولوايا اللازمة لتطوير اقتصادياتها والتكول بسيا في القرن الـ ٢١ .

معايير الصل

واسمدرت الدول القائمة في مافومتها للتخطوط المتكولة التي مافومتها عليها الدول المتكاملة والاسما الولايت المتحدة إلام ضرورة تضمين فترة حول الصالة إلى البيان الختامي استضافورة ، مستندة في للك إلى أن الموضوع لا يدخل ضمن اختصاصات المنظمة وأن منظمة العمل كولة بالمحافظة على حقوق العمال ومحتلتيها من خلال الحد من الاتكادات السبيرة في هذا الشأن ، وبالمابا مبرحت السول القائمة لسي ماولاتها لتولوايا الخافية من وراء ربط الصلة بالتجارة الدولية والتشكوك في الترض منن السسمي نحو ادماج هذه الصلة في تعلق صصل المنظمة العالمية للتجارة في وجود منظمة مخصصة تمل في هذا المجال وتكثير من فهم المنظمات الدولية على الاتكاد .

وذهبت الولايت المتحدة إلى هذا السوال إلى حد التهديد بالمعولة دون إصدار المؤتمر السوزري لأى بيان إلا أن يتم تضمين لفترة خاصة بمعيار العمل والقة التماز بين المتكولين لضمان تطبيق حقوق العمل . وإزام للك رقت مجموعة الدول القائمة لنفسها أمام الأمر الواقع ويكن عليها صصلة اشتراط لحدارم معيارين أساسيين كشرطين مسجلين لقة مناقشة تجرى حول معيار العمل وريطها بالتجارة ، ألا واما : عدم العمل بالمعيارين القومية للدول لقت التكهول المتناقضة .



المصدر: الإسلام سؤال وجواب

النشر والخدمات الضمنية والمعلومات

التاريخ: ٢٠ مارس ١٩٩٧

٣٥٠ استخدام معايير الفصل لأغراض حسابية مستقرة .

[illegible]

« ما يسترعى الانتباه في النطق حول هذا الموضوع لمستر على يد في الظان المؤسّس كرويه،
بذلك أصبحت الحياة تظهر في تصورات الزوار في أعقاب المؤسّس مقدّرة في الاتجاهات التي أفلى فيها
الزوار ورواية المؤسّس في الهيكل الاجتماعي. كل يوم يتغير تكتيك المؤسّس وإلا لا دور هو التفسير
لماذا منظر المصطفى، وأدبته وقصة الفرد المرموق في الحياة ما يحمله واحدنا من نجاح بالنسبة
لأحد منظرين على التوالي، وهذه الناحية الاجتماعية لا تجعلنا نرى دور كبير في تحقيق التامل لتفسير جزء
منه. نحن في الممارسات حول الثقافة، ونؤكد بصورة الفول التي تتزامنها الفوليت مستخدمة والترويج
في فرنسا حتى أنها أصبحت بالأف في ضمن خبرات الدول، وبالعلاية بين الدول والفرقة في إطار خضانتها من
أغلب الفوليت التي غشت بين بين الثقافة لا لتجارة منظمة كالفوليت، وفي الثقافة السعيدة من
التيه، الفوليت لا يملكه الأشخاص الذين يستمعون إلى موضوع في المنظمة العالمية للثقافة ».

[illegible]

الإمامة:

و بعد هذا السرد لأهم المرحلات التي تتألفها مؤتمر سفلة البرة الوزراء يبين علينا أن نأخذ عهد
 من الأوقات التي أسعدت ، وذلك على النحو التالي:

- ١- ياد الأعمال بمسألة أساسية في إطار المنظمة على ما يعرف بالديناميكية وهي من خلال طرق
الرجوع والفرج المتعددة والمتنوعة في تنقلها من الفشل إلى النجاح وسد ما لا يمتثل لمتطلبات
الآن إلى ما بعد تحقيق الوسط في الترتيبات المتخذة قبل التي ترجع لأزمات سيادت الدول المتقدمة، ولا
يوجب، في تلك، أن استمرار الدول التنامي في التقلص من مراكب وإستراتيجية التثبيت لها أمرا فيجوزة؟ إنبعا، وبمعلما،



المصدر : الإجماع الاقتصادي

٥٤ مارس ١٩٩٧

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فلا مناص من أن تقوم الدول الثمينة وبالتنسب فيما بينها بوضع أولوياتها على مقدمة المفاوضات وبشكل أكثر إيجابية ، ولعل ذلك هو أولى الدروس التي يجب أن نتعلمها ونتقنها ، ويجب أن نتعلم أنه في مواجهة ما يعرف بسياسات القوى power politics ليس موصفاً أن نترك السيرة ، فهي ماضية بنا كـ بولتنا ، فإن المنظمة أُنشئت وتصل من أجل التحرير الكامل للتجارة ، وقد وافقت على ذلك ، وليس في مكان أحسد التراجع الآن .

٢- ولا ينكر أحد أن ما نشاهده اليوم بالسياسة تعدد من الأمور يعتبر في صالح المنظمة ويسود من مبادئها ، ونحن بالذات ما صدر من أحكام ضد الولايات المتحدة في ثلاث حالات حتى الآن مما حدا بها إلى التراجع بالفعل عن الإجراءات القارية والتمسكية التي كانت فرضتها دون وجه حق ، وكلها أحكام لمصلحة الدول الثمينة التي لم تتراجع أهم استخدام النظام وتكوين شركى ضد تصرفات الولايات المتحدة زعمها ، فإن كل من كوستاريكا والهند كميتا قضيتهما ضد الولايات المتحدة في مجال المنسوجات ، أما إثيوبيا وبنين فقد نجحا في مكافحة الولايات المتحدة لسياساتها التمييزية ضدما بالنسبة لصادراتهما من الجازولين وقامتا برفض معيار لنتال أعلى من تلك التي فرضتها على تنقلها المصطى ، وهو ما يعتبر مثافا للمادة الثالثة من الجات الخاصة بالمعاملة الوطنية ، وللي تأخر ذات المعاملة بالنسبة للسلع المتعلقة سواء كتحت محمية أو أجنبية ، فضلا عن قيام الرئيس كلينتون بتأجيل تطبيق القانون المعروف باسم Helms-Burton مرفوض حتى الآن ولأى سبيل أن أقره الكونجرس الأمريكي ضد شركات الماملة في كوبا مستندا إلى المادة ٢١ من الجات وجمعة " حماية الأمن القومي " ودون الحصول على التفصيل الموضوع فإن ما بدأ بالرئيس كلينتون في تأجيل تطبيق القانون للمرة الثانية هو لا شك السبب الذي تشه دول من قرب المقربين للولايات المتحدة في المنظمة العالمية للتجارة مثل كندا والمكسيك والجمهورية الأوروبية والمطالبة بإلغاء فريق تعميم في إطار نظام أفض المزاكات للظفر في أحمية الولايات المتحدة إلى الجاهز إلى مثل هذه المادة والقرواف التي خلعت بها إلى ذلك ، لعل هذه الحالات تصب لصالح المنظمة وليس عليها .

٣- ويصلي علينا غشا ما نؤكد ما للمنظمة من دور وتأثير خطي على الأصدقاء الوطنية ، فهي مستظم وبالضرورة كافة أجهزة الدولة بالتنسيق فيما بينها ، وإن يكون هناك أي مجال من الأنشطة لمبدأي هن تدخل المنظمة ، فهي المفضي لتصور دور الجات على التفاعل التجاري للسلع دون الخدمات ودون الاستثمار ودون الملكية الفكرية ودون البيئة ، وكان دوره الإيجابي بتأخير التجارة عند الحدود ، إلى أن الوضع يختلف تماما اليوم ، وأرد في هذا السياق أن أثير إلى الانضمام المتزايد التي توالي الدول بحريها وسيلها بهذه المنظمة والتي تتعامل دورا بد آخر ، فبموجبها لها أجهزة مستقلة أو وزارات أو لجان أوروبية مضية بالمنظمة ومتعلقة أصليا والتنسيق بين الجهات المعنية إلى هذا الشأن .

ولقد على الدول الثمينة عامة وعلى مصر بمسلة خاصة العمل على كيفية الاستفادة من المنظمة إلى أقصى درجة وما يتبعه تفضيها لنا من إيجابيات وما تكون الاستثانات المنفعة لسي قراصد المنظمة والتي تسمح بالتدخل إجراءات وإن كتبت مزاكاة محلية لعمليها وصناعة صناعاتها ، وإيجاد المبررات والجمع للقانونية الخاصة بخدمة ذلك ، ويمكن علينا التفرقة بين الاستراتيجية القارية والجمع القارية وليس الأخيرة أن تسفر لخدمة الأولى .



المصدر : الوقف

التاريخ : ٥ مارس ١٩٦٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في المتنوع

في إعلان مدفوع الأجر.. نكشف
التكوير حمدي السيد رئيس
اتحاد اللين لطبية.. الدكتور جمال
الجندي رئيس الوزراء وكبار
المستشارين في الدولة، كتمسك
بالوظيفة للصري.. وهو الاستضافة
من فكرة السماح والفرما عشر
سنوات قبل تحقيق اتفاقية
الاجات على صناعة قنوار
مصر.. طلب بمقايمة كافة
الضغوط التي تقوم بها جماعات
الضغوط وأصحاب المصالح.. دون
أن يمنع أي استسليم.. وهم
بالخروج من مستورد قنوار من
الخارج رفض رخصتهم في
التطبيق للقرى الانتاجية الاجات
على صناعة قنوار.

ولذلك الفكرة الانتاجية في
حمية للصناعات الوطنية في كل
دولة على حدة. وتكون موضوعها
خلال هذه الة قبل إلقاء الجمارك
على السلع المستوردة وإزالة كافة
العوائق والمقبات أمام أيوب
الاستيراد.

الدكتور حمدي السيد في هذا
الإعلان الذي يحمل تكاليف نشره
اتحاد اللين لطبية ويزيد على
عشرين ألف جنيه، تحدث باسم
أعضاء الاتحاد وهو يضم قطاعات
الأطباء والأطباء المحترفين
والطباء الأسنان. ولأن الدولة أن
تتجهز قبل أن تتفاه الأمور.
وقبل أن يضطر قطب الأطباء إلى
الاجوء إلى المصالح للتحسين من
مخاطر ما يحدث ومناقشة
المستشارين للتدخل لوقف الضغط
الذي تمارسه بعض الجماعات
وأصحاب المصالح.

هذا ولأن الدولة قبل أن يكون
دور اتحاد اللين لطبية. وأصبح
الدكتور حمدي السيد يطلب
تحمل وزارة الداخلية للتحسين
على جماعات الضغط إذا تقاعست
الحكومة عن القيام ببنورها. وإذا
رفضت الاستجابة لنداء الأطباء
مصر ورفضت حماية صناعة
قنوار الوطنية. إذا إذا وزارة
الداخلية. فذلك لأنهم في الواقع
بها حل للمشاكل والأزمات شعبة
عن الدولة بعدة من العمل بقانون
طوارئ ٢ سنوات قادمة.

وجدي وهذا



المصدر:

المصدر:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

٦ • مارس ١٩٩٧

ضغوط أمريكية وأوروبية عنيفة على مصر لتطبيق اتفاقية الجات، محاولات لرفع أسعار الدواء المصري وخفض السلع المستوردة

كتب - جمال شوقي:

أخذت مصادر مطلعة بالقاهرة وجود ضغوط أمريكية وأوروبية على مصر لتسريع تطبيق بنود اتفاقية الجات، خلال الشهرين القادمان. تهدف الضغوط إلى إلغاء الميزة التفضيلية المخصصة لتفويج الوضائع الاقتصادية المصرية طبقاً للاتفاق المبرم منذ فترة على أن تكون ٧ سنوات. تسعى الدول المضاعفة لتقليل الفترة التفضيلية إلى ٧ سنوات، ويهدد التطبيق أوائل العام القادم أو أواخر العام الحالي. تتركز الضغوط على سرعة إزالة الحواجز الجمركية والفكرية والاختراعات ويؤدي استجابة مصر إليها إلى خفض إلى سوم المصرية بنسبة ١٠٪ على معظم السلع بالإضافة إلى فتح الأسواق المصرية أمام السلع والخدمات الأجنبية والشركات المتعددة الجنسيات. وعان وقد من مزايا الشركات الأمريكية العمالة العاملة في مجال الدواء والصناعات الطبية قد وصل إلى القاهرة في الأسبوع الماضي، وجرى الاتصالات مع بعض كبار المستثمرين بالحكومة، وطلب سرعة تطبيق الجات، وإلغاء الميزة التفضيلية لتفويج الوضائع الاقتصادية المصري. وعرضت الحكومة وجهة نظرها

وأبقت تخوفها من حدوث ارتفاع كبير في الأسعار وتقرر تأجيل البت في طلب الشركات إلى الأسابيع القليلة القادمة. وأكثت المصادر حدوث ارتفاع هائل في أسعار الدواء فور تطبيق الجات، بسبب تحويل الشركات الأمريكية والعمالية لبيع بأهظة مقابل صفوق للملكية الفكرية وتخفيضات الأدوية الحديثة ١٠٪. توافقت المصادر أن يشمل الارتفاع أكثر من ٩٠٪ من أصناف الدواء بتمتع تحصل إلى ٢٠٠٠ ١٠٪.



المصدر: البيان

١٠ مارس ١٩٩٧

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

**انقلاب أمريكي على «الجات»
وضغوط هائلة على مصر**

لإلغاء خطة الـ ٧ سنوات!

الضغوط معناها ارتفاع هائل لأسعار العلاج الطبي

الحديث وتخلف الصناعة الوطنية!

٦٥٠٠ جنيه سعر حقنة لعلاج الذبحة

الصدرية.. في الأسواق المصرية!

**١٦٨ صنف
دواء اعادها
فوق ١٠٠
جنيه بسبب
الاكتشافات
الحديثة**



المصدر : ٩٠ و ٩١

التاريخ : ٩٠ و ٩١

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

تقرير : جمال شوقي

الاضراب التي تصيب المجتمع المصري في الانتفاع بالوسائل الاسعاف وخاصة في الدوا حيث يتم انتاج حوالي اقل من نصف الدواء ستخضع جميعها للرسم الهادف التي عندما تشرك الشركات الامريكية بكل حرية بدون تعبد سلف نهائي لها كما تتركز في جميع انصاف الدوا والابتكارات التكنولوجية والاكشفاات الحديثة التي تعالج الامراض والتي تصل تكلفتها الى مبالغ باهظة. وتقسيد وصلت بواور الاكتشافات الطبية الحديثة الى مصر وتم طرح عقار جديد لعلاج الذئبة الصدرية في ثوان معدودة وباع سعره ٦٥٠٠ جنيه للعلقة الواحدة كما تبين من الاعصافيات الدوائية الحديثة لانصاف الصناعات بجوهر ١٦٨ صنفا دوليا حيثما يزيد سعر كل منها على ١٠٠ جنيه. كما ان هناك اكثر من ٧٠ صنفا حيثما تعالج الامراض بفعالية اتيارواح اسمها بين ٧٠٠ و ٨٠٠ جنيه وكلها ادوية لاكتشافات حديثة لتجسيها الشركات العالمية خلال العامين للخبين فقط وهي ادوية تغطي بالمثل ادوية اخرى قديمة كانت تعالج ببطء وبفعالية محدودة. ويؤدي تطبيق العجلة بدون اللولة

لثارت الضغوط المفجعة التي تمارسها الشركات الامريكية لعملاقة على مصر لالقاء مهلة تطبيق العجلة ببدء فعل واسعة في الارساط الصناعية. تهدف الضغوط الى التعجيل بتطبيق التقنيات والعجلة خلال السنوات القادمة بدلا من اللولة للصناعة الوطنية. تتركز الضغوط على تطبيق بروتقولين حماية الملكية الفكرية وتخفيض الرسوم الجمركية. يؤدي تطبيق بروتقولين الملكية الى زيادات هائلة في اسعار السلع التي تعتمد على الاختراعات والاكتشافات والتكنولوجيا الحديثة وخاصة صناعات الدوا واستعمالها في مصر بالملايات وتتبع ما قيمته ٦ مليارات جنيه دوا سخيا لها باقي الصناعات والأنشطة للاستيراد. هو الجاب الوحيد للمصريين. وتسمى الشركات الامريكية الى تحصيل مبالغ باهظة ولقد قدرها ٢٠ سنة من كل اكتشاف او اختراع لالة او مسادة او دوا يتم في الولايات المتحدة.

وتبيع شركات حماية الملكية الفكرية للشركات الامريكية تصد الرسوم التي يتم تحصيلها عن كل منتج يتم انتاجه بمعرفة الشركات الوطنية في مصر سواء في المجالات الكهربائية والايكترونية او الدوائية او صناعات البعد والات والاهجرة. وتتركز



المصدر:

١٠ مارس ١٩٩٧

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والغناء للهالة تمت حجب منها ممتلكات الشركات للمصرية (١١).

وتتلقى الشركات الأمريكية من مصلحة المنتج والمستهلك المصري في بقاء مهلة الـ ٧ سنوات وهي قد تكون كفيلة بتسببها بزيادة دخول المصريين لمواجهة الارتفاعات القائمة في الأسعار كما أن هذه المهلة قد تتبع الفرصة للشركات الوطنية ودعم من الدولة بالقيام بالأبحاث والاكتشافات العلمية الطويلة التي تستلزم عشرات الآلاف من الدولارات وأحياناً عدة آلاف من الملايين تعجز عنها ليس فقط الشركات الوطنية بل والشركات من معظم دول العالم باستثناء أعداد قليلة من الشركات الأمريكية والأوروبية العملاقة.

فليس للبلد على أي اكتشاف في مجالات الكهرباء، أو القدرة في الإلكترونيات أو الزراعة أو الصناعة والتشويق «الجيت» يساري بين مستحضرات التجميل الحديثة وأدوية علاج السرطان مثلاً والشركات الأمريكية بذلك تلحق بالمباراة المصرية والأجنبية وتحكم على الأمريكي باتخاذ بالخطأ.

وكانت مصر قد وقعت على الاتفاقية في عام ١٩٩٥ بمهلة ٦ سنوات للتطبيق من منها عشران تقريباً وتتبقى ٧ سنوات.. والخسوف ستكون للوطن المصري ما لا يقل حسب التقديرات عن ٢ مليار دولار سنوياً (١١).

والحكومة المصرية تلزم الصمت حتى الآن تجاه هذه الخسوف والتي حذر منها اتحاد الصناع المصريين وألم تطلق رايها علانية في هذه القضية المهمة والتي قد تجعل الصناعات محط انتظار السطر الصانع مثل محلات الجوهريات الآن.



د.الجنزوري

للخدمة لتوفير أوضاع الصناعات الوطنية إلى وصول الأسعار الطويلة في مصر للمعدات العالمية ويطلق المواطن المصري ١٤ دولاراً على قنود سنوياً بينما يتدفق للوطن الأروبي والأمريكي ما بين ٤٠٠ إلى ٦٠٠ دولار سنوياً ولا يزيد دخل المواطن للمصري عن ألف دولار سنوياً بينما يصل إلى ١٧ بل و ٣٠ ألف دولار سنوياً في دول أسبانية وأوروبية وأمريكية ومصرية. ويترتب على التطبيق السريع للاتفاقية زيادات هائلة في أسعار الأصناف التي تستهدفها الشركات الوطنية لن تقل عن ١٠٠٠٪ وستزيد على ذلك في أصناف عديدة كما أن الأصناف الحديثة ستحصل لأرقام فلكية يعجز عنها العامة وخاصة على حد سواء.

والشركات الأمريكية العملاقة كما يتوقع مسئولون مصريون على مستوى ربيع أن تتحرك فرصة زيارة الرئيس حسني مبارك الولايات المتحدة دون إثارة قضية «الجيت»



المصدر: **صباح الخير**

١٨ مارس ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ:

سعر الدواء

تسعى الحكومة لخفضه ٢٠٪

من يملك الدواء المريض؟!

اعتدنا بين الحين والآخر ان نرى إعلانات منشورة في الصحف اليومية يستغث أصحابها، يطلبون، وينشدون !! وسيلة جديدة ابتدعها أصحاب الحلجات، لم يثبت نجاحها، لكنها مستمرة.

آخر هذه الإعلانات كان بتوقيع د. حمدي السيد رئيس اتحاد المهنة الطبية، تلاه إعلانان .. الأول باسم غرفة الصناعات الكيماوية، والثاني باسم شعبة صناعة الدواء.

فهل يبحث د. حمدي السيد هو الآخر عن منقذ ؟!

وهو الذي يتطلع إليه الآلاف لينقذهم ؟!

أوضاعها - هل يوجد دليل أقوى من هذا - رغم ذلك يمارس «الجش» وإنتاج المستوردين بالتنازل عن فترة السماح، عندما طبقت كنشاً حقوق الملكية الفكرية - وهي دولة ليست ثائرة بالطبع - تكلفت ٧٥٠ مليون دولار، ونحن في مصر سنكلف لي السنة الأولى مليار جنيه، من مبيعاتها ١٢ بالطبع

الإعلانات الثلاثة تهدف لبناء واحد، وهو حيلة صناعة الدواء الوطنية، هدف وطني. ويضمون الإعلان يؤكد أن هناك مؤثراً قوياً لاح في الألق، جعل هؤلاء الحريصين على الوطن يتحركون ممداً لتحفيز المستوردين.

هذا المؤثر كما تقول الإعلانات هو: وضغط بعض الجهات صاحبة المصلحة على الحكومة لتحويل التطبيق القوي لامتيازات الملكية الفكرية على صناعة الدواء في مصر، والتنازل عن الفترة الانتقالية التي سمحت بها الاتفاقية ..

ورغم أن الجميع يعرفون أن الالتزام بتطبيق هذه الاتفاقية سوف يؤثر تأثيراً سلبياً على صناعة الدواء، بغض النظر أن الاتفاقية نفسها أعطت فترة سماح انتقالية للدول النامية عشر سنوات لتصبح

المرضى المصري الذي سيشتري الدواء بأثمان أقل، أسامره الحالية، أي أن الإعلانات التي تبدو مهمة للكثيرين هي في الحقيقة تفس كل مصرى.

ونعود لتساؤل: لماذا نناقش قضية تفس كل مصرى بإعلانات المدفوعة الثمن !!

● كان هذا هو سؤال الأول لنقيب الأطباء وعضو مجلس الشعب د. حمدي السيد.



شعار النشر

المصدر :

٢٣ مارس ١٩٩٧

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فاجب : « أنا قاهر عن طريق مجلس الشعب أن أقوم بتوجيه سؤال ، أو أطلب طلب إحاطة ، بل إنني أستطيع أن أخرج من التراسل الحزبي وأجد عضويين في الحزب ، وأتقدم باستجواب ، لكنني أهدف بهذا الإعلان إلى خلق رأي عام .

والقضية تتصلص - يسيف د . حتى السيد ببحس - في أن اتفاقية الجات أعطت فترة سباح حشر سنوات للدول الفاتية - التي يفل فعل الفرد لها من ألف دولار في السنة - عندما وجدوا أن هناك ضرراً وطلباً سيبلغ بيا ، خاصة في مجال الصحة والغذاء .

اللقرون الأصلي لبرامات الاعتراض أعطى حايه مدحا حشر سنوات لا يستطيع أحد خلالها أن يقرب من المنتج إلا إذا دفع ثمن برام الاعتراض ، فلو افترضنا أن شركة أدوية لديها دواء معين لا يستطيع أحد أن يتجه خلال العشر سنوات الأولى إلا إذا دفع برام الاعتراض ، وكان هذا يطبق على طريقة صنع الدواء وليس على المنتج النهائي ، أما لو استطاع أحد إنتاجه بوسيلة أخرى لا يدفع ، هذا ما يحدث الآن .

لكن يطبق اتفاقية الملكية الفكرية سيحدث تغييران ، أولاً العشر سنوات ستصبح حشرين عاماً ، وثانياً سيطلق هذا على المنتج النهائي . نحن عندما ٣٠ شركة دواء نتج ٩٢٪ من احتياجاتنا ، معظم هذه الأدوية لم نتخرجها ، لكننا نأخذ الأدوية التي سلطت عنها الملكية الفكرية ، ونتجهها بسر مطوّر ونصنّعها .

التطبيق القوي على صناعة الأدوية سيجعلها قسراً ، ويسبق المريض لمن هذه الحسارة - مليون جنيه سنوياً - .

وهذا التطبيق القوي .. خاصة أن الجميع يعرفون هذه الفلتاح ١١

يقول د . حتى السيد : منذ حوالي ٦ شهور لن تكون الدولة لدينا موقف واضح ، لكننا بلغنا جهداً لإقناع المستوردين ، وبالفعل بدأنا نجد استجابة من وزير الصحة ووزارة البحث العلمي ، وأكد كذلك رئيس الوزراء وتأكيدات من عدم التطبيق القوي ، ولكن منذ أسابيع ظهرت تصريحات وشتائم ومهجمات تقول : إن بعض الأعضاء المصريين في المجلس المصري الأمريكي سيضغط تطبيق الملكية الفكرية تطبيقاً طورياً ، خاصة أننا مستفيد من مخزون رؤوس أموال جليلة وتكنولوجيا ، ونحن نعلم أن زيادة الضغط في هذا الاتجاه ، لذلك استخدمنا الإعلان كوسيلة لتحرير الوطن ، وتوعية الجميع بأن التصك يحدث في

العشر سنوات سيخضع القرضة لدولة الحلول ، والتوصل إلى إجراءات قوية لمواجهة ما سيحدث ، لأنه لا بد أن يدفع أحد ما المقفورة ، والمريض البسيط هو أول المرشحين لدفع اللحن ، فسر الدواء سيرتفع ٢٣٠ بين يوم وليلة ، ليس هذا أمراً يستحق أن نحذر الوطن

● هل تعتقد أنه يمكن بالفعل خلق رأي عام ١٢

وإن هذا الرأي العام يستطيع أن يخلق ١٣

يجب د . حتى السيد : إذا كنت لا تصدقون أحب أن أترككم قضية الجاهات الخاصة ، وأن الرأي الذي خلق حول هذه القضية كان وسرلة ضابط تجمعت في دلع الدولة لعمل لائحة تطبيقية ، وكانت قد أنشئت أربع كليات بالفعل - في الرحا - أعطيت ثم ٣ سنوات لتوزيع أروضهم حسب

اللائحة ، نحن أثرا القضية في ٢٠ مئة ، و٣٠ جمية ، وكانت النتيجة أن التبع المستورون أن التسليم الجاهات لا يصبح أن يكون وسيلة للربح .

● الأثر في الأحزاب مثلاً تعتبر وسيلة لخلق الرأي العام الفصل من ، الإعلان ١٤

- الأحزاب ١٩ بدهشة يسامح د . حتى

السيد .. ويجب : الأحزاب كلها كسبة ، إما قوية ، أو راضية ، أو صالحة بلا قاعدة ، ونحن نذكر تلك أن لدينا حرية أن نبلغ ونشر إعلاناً ، لقد حدث من قبل أن رفضت جميع الصحف أن تنشر إعلاناً كنا نوجهه لإحدى الدول العربية ، ونحن معقولة وحكيمة ، ورغم أن أسلوبه كان شديد الرقة ، إلا أن الصحف رفضت نشره .

● إذا كنا لا نحول أمراً على الأحزاب .. فهل كان يمكن أن يكون للتلفزيون كوسيلة إعلامية

وسعة التلاوي دور الفصل من الإعلانات ١١

... يبدو أنك لا تعرفين كيف تدار التناوت في التلفزيون .. أنا في جبريتان حديثان - يقول

د . حتى السيد : قبل في تعال ناقش الجاهات الخاصة ، ونهيت وجلسنا أتناقش لمدة أربع

ساعات ، ولم يلع البرنامج ، وقيل في أن السبب هو أن الجاهات تعلم في التلفزيون ، ثم مضى

السيدة الفاضلة ملك إسمايل لتناقش مشكل مكبات الطعام والولون في أهلية الأطفال ، ونهيت

واجتمعت مع عدد من رجال الصناعة ، وفكرت مناقشات لوجه الله ووجه الوطن ، واتقنا

الإعلانات والإحراج على الأطفال ، ومر شهران ولم يلع البرنامج ، أهدف لنفس السبب ، وكنت أضيف

وجد جديد لخدمة من ١٢ لا أعرف ، هذا لا يحدث في أي مكان في العالم ، والنتيجة أن الناس تتكلم الآن عن المصالحات العربية القضاية .



المصدر: **صحيفة النشر**

التاريخ: **١٢ مارس ١٩٩٧**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ونحن في مصر لا نستطيع أن نقدم ماقدّمه هذه
للحطات، هل هذا مقبول؟
● سؤال أعرف إجابته مقدماً.. ماذا عن دور
مجلس الشعب؟

— مجلس الشعب تناقش فيه القضايا بطريقة
عسرية، كل شيء خطف له، من يتكلم ومن لا
يتكلم، وفق يتكلم.

الحكومة تستعمل مناقشة بعض القوانين،
لتقدم على غيرها من موضوعات، أما القضايا
الساحقة، التي تم الوطن فتحدث وتناقش وتنتهي
وتنتهي ثم يدورون مناقشتها في المجلس بعد شهر.
البرلمان في العالم في حالة انقضاء دائم، إننا حدث
أي شيء، في أي وقت ليلاً أو نهاراً، تتم مناقشة في
نفس الوقت، يجهر المسئول إليه ويطلق ياته، أما
هنا يظلمون منا الطرغ... فلذا ١٩ حتى نحضر
جلسات ونسمع كلاماً لا دور لنا فيه.

الدور الحقيقي لن يكون إلا بأن يكون كل عضو
مجلس متواجداً طوال الوقت تابع وناقش، وكلما
حدث قضية مهم الأمانة، يأتي المسئول للمجلس
ويناقشه ويستمع للأراء بحرية كاملة.

والوطن يحتاج لهذا الدور بشدة الآن، وإلى
ناخير ستكون حوائله سيئة، فبعداً الإصلاح
السياسي يجب ألا يسبق الإصلاح الاقتصادي، لكن
في الوقت نفسه يجب ألا يتأخر إلى هذا الحد،
والضمان الوحيد للإصلاح الاقتصادي هو أن يكون
محسناً بديمقراطية حقيقية، لأنه يوماً ما سيأت من
يفتح الدفاتر القديمة والجديدة، كما حدث في كوريا
● الإصلاح السياسي الذي نتحدث عنه هل
يصلح في ظل كل هذه الاحكام ببطالان

الانتخابات التي اصدرتها محكمة النقض؟

— هذه القضية لا بد أن تناقش حتى يتضح الخلل،
أليس من حقنا أن ندير انتخابات سليمة؟ .. هل
هي معجزة أو لا؟ ١٩ توجد بلاد ليس لها أي تاريخ
ليجعت في عمل انتخابات سليمة، ومصر يراقبها
وتاريخها لا تستطيع ذلك.

الحزب الوطني يستطيع في ظل عملية ديمقراطية
سليمة، في أحسن انتقاء أمثاله أن ينتج بنفس
النتائج والرقم للقوى سوله يسهل عملية إجراء
الانتخابات النزيهة.

● في ظل هذه الأوضاع كيف يمكن للمواطن
البيسوط صاحب الحق أن يحصل على حقه؟
منازل د. حمدي السيد ١٩

قال: أنا استقبل أسبوعياً حوالي ٦٠٠ مواطن
لديهم طلبات محلهم مشروعة، لكنهم
لا يستطيعون توصيل صوبهم، لكن الجهاز

البيروقراطي يعيقه وفساد بعض أرائه ليس المسألة
لفظ، وإنما المسألة الكبرى هي كيف يعمل المواطن
إلى حقه عن طريق القضاء، الإجراءات معقدة
ومكثفة، والأحباب المحظين تزايد، القاضي
الواحد مطلوب منه أن يفصل في ٤٠٠ قضية، ماذا
يفعل يعمل للثلاث وسهر حتى الصباح ويصاف من
الإرهاق، ويسمك عمل أعرف أن نسبة الإجابة
بأمراض القلب بين رجال القضاء هي نسبة غير
مسيوكة، ومنذ سنوات نسمع عن تحسين الظروف
والأماكن والمراتب حتى يستطيع القاضي أن يتنزه،
ولا شيء يحدث، إلا مزيد من تلاعب بعض
المحامين والمحضرين، وتضييق الحقوق، والتسبب
تسليم ولا تعرف ماذا تفعل؟

● مرة أخرى أسئلة: هل الحل إعلانات في
الجراند ١٩

— إعلان الجريدة يتكلف كام ١٩ (١٥) د. حتى
السيد، ١٥ ألف جنيه.. (مجب): من
يستطيع أن يطلع هذا المبلغ ١٩

يؤكد د. حمدي السيد أن الحل يبدأ من
الإصلاح السياسي، الذي يحقق الشفافية، فيظهر
الفساد ويعرّبه، هذه هي الخطوة الأولى، أما
الخطوة التالية فهي الثورة الإدارية، والتي تكفي
حل للفساد أيضاً، ثم طريق طويل خطواته
عسوية، قد يستغرق زمتاً، لكن لا بد أن تبدأ
الآن، ويشار د. حمدي السيد (وهو لا يمل من
التعليق)... يجادل من ثغر اليد، ويؤكد أننا
ستفعل من التغيير جيتا... كل حسب موقعه.

ونحن نعلم صوتنا لصوت د. حمدي السيد،
ونتصور أن نسمع أصوات اللين لا يملكون لمن
الإعلان في الصحف اليومية، رعا لدور مناقشة
جيتا.. نصل بعدها إلى طريق أكثر وضوحاً، لو
حتى إننا لم نصل فيمكن أن نتعلم الحمار... ويكفي
أن نسمع أننا معا.

نجل الأمل



المصدر :

١٩٩٧ مارس ٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حكومتنا .. وامتحان الدواء

لا بد أن كثيرين من قراء الصحافة المسماة بالقومية قد لاحظوا في

الأيام القليلة الماضية تعدد نساءات الاستقالة بالرئيس ويرئيس

الوزراء لإتلاء صناعة الدواء في مصر.

ويبدو أن الخطر الذي يستشعره المستفيثون هو من الشدة إلى الدرجة التي دفعتهم إلى تكرار نشر الاستقالات في الصفحات الأولى على مساحات كبيرة بالألوان في شكل إعلانات مدفوعة، كلقتهم عشرات الآلاف من الجنيتات، وقد تكثرت ميزانيات نقابات الصيادلة والأطباء واتحاد المهن الطبية وعدد من شركات صناعة الدواء هذه الأبطال. فحوى الاستقالة - إن لم يقرأوا - مناقشة القيادة السياسية التدخل لعدم الموافقة على تنازل مصر عن الفترة الانتقالية التي نصت عليها اتفاقية الجات بهدف قيام دول العالم الثالث بتوفير أوضاع صناعاتها الدوائية وغير الدوائية قبل فتح الأسواق في تلك الدول على مصاريعها (أمام المستور).

والقد أفت نظري أن رئيس تحرير جريدة الجمهورية الاستاذ محظوظ الأنصارى بحصة الوطني لم يها أن يترك مناصب الدواء وتجارة في مصر يفوضون حملتهم للتفرغ للقيادة السياسية، غير

بقلم:

حازم غراب

الرجل بمساعدهم بمقابل طويل شاهد فيه الرئيس مبارك التدخل لئلا يمدد الاستجابة لدعاء تنازل مصر عن حقها الذي أتاحتها لها

الجات، وأست أدري هل نسي الاستاذ الأنصارى أن القرى من طالب يتنازل مصر عن الفترة الانتقالية هو المجلس الرئاسي المصري-الأمريكي للأعمال، وهل صفحات الجمهورية نفسها منذ أشهر قليلة، فقد حاولت الجريدة أعضاء المجلس للذكور ولهمتهم إلى القراء أسماء وأذكر أن من بين ماضر على حلقين أن حضراتهم برروا مطالبهم الملح بأن مصر سوف تحصل مقابل تنازلها عن الفترة الانتقالية على التكنولوجيا المتقدمة في صناعة الدواء وغيرها من الصناعات.

إن السلطات المصرية تجد نفسها الآن أمام خيارين: أحدهما من، فهو إن استجابات لاستقالة الأغلبية الشعبية والمهنية الدوائية سوف تفتح على نفسها خير إن غضب المجلس الرئاسي المصري-الأمريكي، وما أدراك ما المجلس الرئاسي المصري-الأمريكي!!

وهي إن استجابات للمجلس للذكور جابت على نفسها حار الانحياز ضد الأغلبية المصرية التي تفتح بيوتها من صناعة الأدوية وتجارتها، ناعيك من للرئيس الذين سكتوهم أسعار الدواء أكثر مما تكويهم الأمراض..

إن الرأي العام الدوائي، والرئيس يل المصري كلهم في انتظار موقف القيادة السياسية، فهل تتحاز إلى الشعب ضاربة عرض الحائط بالمجلس الرئاسي المصري-الأمريكي؟ تمنى لك ذلك وإذ حصل فسنصفق ونمحو لك القيادة.



الشركات العالمية تستعد لاحتكار أسواق الدوا

116 دواء بعشرة أضعاف السعر فور تطبيق الاتفاقية

كلمة السرة : «الترخيص»

□ كتبت - أوسمة عبدالوهاب :
استحدثت الشركات العالمية لإحتكار
أسواق الدوا بصورة متسارعة اتفاقية حقوق
الملكية الفكرية في الدول الأقل تقدماً، حقوق
باعتها في نهاية السارة المصرية الضعيفة،
وتكافؤ تطبيق الاتفاقية قبل موعدها
والتي تدار من الفترة الانتقالية المحددة
للتنفيذ.

وتؤكد الشركات خلال غياب رخيص
الدوا في الأسواق المصرية أن سعرها لن ينخفض
والعالم اليوم من ارتفاع أسعار 116 صنفاً
من الدوا، من أجل أن يضمن أن غيره من الصناعات
التي لها صلة بالصيدلانية، سواء تطبيق اتفاقية
الترخيص، كما يظهر من ارتفاع أسعار
خدمات الأدوية المصرية بنفس النسب والذي
يؤدي إلى أن تفلت شركات الدوا المصرية
أرباحها من هذه الصناعات من دول جنوب
شرق آسيا والصين والهند. وكانت هذه

الدول قد تم الختام ببطء متزايدة جداً،
مطالبة بفتح أسواق الشركات العالمية المحددة
الجديدة.
والشركات الفكرية غراب إلى أن الشركات العالمية
تضمنت 116 صنفاً إلى اتفاقية الترخيص التي تمت التوقيع
عليها في 1994، مما يعني أن شركات الأدوية، ومن بينها 50
شركة، لم تخرجوا من أسواق الأدوية، وتضمن
اتفاقية «الترخيص» أيضاً حق طلب براءة الاختراع
على أن تكون مستقلة تماماً، دون اعتبار قبول عليه
حق احتكار. فستكون الاتفاقية (4)
وتضمن تطبيق الاختراع باسمه (4).
كما يشير تقرير في الاتفاقية الأوروبية إلى
تقلص أخرى قريبة من الاتفاقية الأوروبية في
مصر، مما يعني أن دواء آخر غير المادة التي تم
التوقيع عليها في مصر، والتي تم التوقيع عليها
تسجل براءة اختراعها وحمايتها من التقليل
من جوة أخرى، تستثمر الشركة الدوائية
الأوروبية والكنداويات لشراء أول شركة للإنتاج

وتشير شركات الأدوية المصرية إلى أن أسواق
الدوا أصبحت أرحل ما بعد تطبيق الاتفاقية
الترخيص، ويبلغ أسواق الشركات 30 مليون
جنية ومساهمة القطاع الخاص والشركات
الأجنبية.
وأكد الدكتور جمال غرب طبع 65٪ من
إجمالي الشركات لإحتكار أسواق الدوا في مصر
الأجنبية بنسبة 75٪ بينما تساهم شركات
الأدوية الخاصة والأجنبية لقطاع الأعمال بنسبة
710٪. تقدمت شركة سينيكرو والمصارف
لأدوية، للمساهمة أكثر من ثلثي ثلثي القطاع
الخاص، كما يتم اختيار شركتين من قطاع
الأسواق من بين 4 شركات مرشحة من قطاع
وغيره، والخاص للأدوية، ومصرفية والمالية
وسميه، ولكن على شركة الإنتاج في مدينة 6
لكثيرة لتتبع بالأعطال الأوروبية.

الترخيص الدوله سبيلهم : مصدر زيد ص 3
(تفاصيل أخرى ص 7)



المصدر: **الرائد اليوم**

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: **١٥ مارس ١٩٩٧**

حمدي السيد وغراب أثارا المخاوف على صناعة الأدوية

سر الضغوط المجهولة على الحكومة لتطبيق

«التريبيس» قبل موعدها

وزير الصحة: لن تتنازل عن فترة
السماح ونأمل سد الفجوة التكنولوجية

للإجابة على كل هذه التساؤلات التقت «العالم اليوم» بتقيب الأطباء وبعض كبار المسؤولين في شركات الأدوية. وقد طعنت «العالم اليوم» أن الضغوط تدور حول خفض الاستثمارات الأجنبية في صناعة الدواء في مصر، ووقف امتداد الشركات المصرية بالخامات الدوائية المستوردة، وفرض قيود على بعض الأدوية الحيوية التي يمثل نقصها مشاكل للعديد من المرضى في مصر.

الموقف الخطير

والموقف الحالي خطير كما يؤكد الدكتور حمدي السيد - تقيب الأطباء - حيث يشعر إلى أن هناك

□ تحقيق - يوسف سمير
فجأة امتلأت صفحات الصباحية بإعلانات مدفوعة الأجر من ضغوط مجهولة تمارس على الحكومة المصرية لتطبيق اتفاقية والتريبيس قبل موعدها، والتنازل عن الفترة الانتقالية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية. واللفت للنظر في تلك الإعلانات أنها لم تصدر عن شركات أدوية تسعى إلى الفخاخ عن قضية خاصة بها، لكن بعضها جاء من بعض النقابات المهنية كتقابة الأطباء والتي حذرت من أن هناك خطراً يهدد صناعة الأدوية في مصر وهي استجابت لتلك الضغوط.

والسؤال المنطقي الذي قد يثور للوهلة الأولى هو.. من الذي يضغط على مصر؟ ولماذا؟ وما هو حجم خسائره حتى يهدد دولة بحجم مصر؟



المصدر: العالم الجديد

١٥ مارس ١٩٩٧

التاريخ:

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والدكتور محمود عبد القصور الأمين العام لقطاع الصيدالة الذي يحذر من خطر سيطرة الشركات العملاقة على صناعة الدواء المصرية وما سوف تحصل مصر خلاله التنازل عن الفترة الانتقالية.

ويوقع في الرأي نفسه الدكتور ثروت ياسين - رئيس شركة أمون للصناعات الدوائية - ويقول لابد أن نأخذ فترة السماح لأننا لن نفلح أن نعرض علينا خامة دوائية بعد ذلك بأسعار عالية مفرقة. ويؤكد أن لدينا الفرصة لتقديم دواء باسم مصر وهو ما يجب أن يسمى إليه غيره مصر ومراكز بمصر لها كي تستطيع الفوز بأكثر مكاسب خلال الفترة الممنوحة.

لن نتنازل!

يؤكد الدكتور إسماعيل سلام وزير الصحة أن مصر ملتزمة بالاتفاقات التي وقعت عليها وأنها تتمسك بفترة السماح الانتقالية لتطبيق اتفاقية والترييس. ويشير الوزير في هذا إلى ثقة الحكومة المصرية في قدرة المصريين على سد الفجوة التكنولوجية من خلال العلماء والمراكز البحثية. ويشير الوزير إلى أن مصر ستستفيد من الفوائد التي ستحصل عليها من خلال الاتفاقية مع القرن 21 ومتغيرات أسواق ومنها ما نسمي إليه لنكون مبتكرين وليس متقلدين.

الدواء ستكون مضاعفة مما يجد من قدرة الدولة على علاج المواطنين وهو ما حدث في كندا كما يقول - فإنه وبالرغم من أن دخل الفرد فيها يزيد من عشرة آلاف دولار إلا أنها تعاني من هذه المشكلة حيث زاد العبء إلى 750 مليون دولار سنوياً بعد ما شريت شركات الدواء الكندية التي كانت تنتج الأدوية البديلة (منخفضة الثمن) وتنتج عن هذا أيضاً أن انفردت الشركات العالمية بالسوق كحجيرة وانعمت المنافسة. لقد كانت قد

استصدرت قانوناً رسمياً لكي يملكها الشركات الإيجارية التي كان يتيح للشركات الوطنية الكندية إنتاج أدوية بديلة، حيث فتح الباب للشركات الأجنبية بتقليد أسعار احتكارية مما أدى إلى تحمل كندا خسائر تقدر بنحو 1.7 مليار دولار بحلول عام 2010. وهذا ما قرره الدكتور ستيفن شونند ليباري - أحد رؤاء الاقتصاديات الدوائية - بكندا - والذي أكد في دراسة قام بها لصالح رابطة منتجي الأدوية الكندية أن الشركات العملاقة التي دفعت لتسائل كندا عن الفترة الانتقالية ستحقق أرباحاً طائلة من وراء ذلك.

وقد قدرها على النحو التالي: أن شركة ميرك فورست مثلاً ستحقق 1.4 مليار دولار، وجلاكسو 600 مليون، أريا 400 مليون، فايزر 400 مليون، واي. سي. أي. 250 مليون دولار.

ويضيف الدكتور ستيفن خيسلر آخرى وهو من القانون (C-91) الذي استصدرته كندا وتنازلت به عن الفترة الانتقالية لم يتضمن أي بنود تلزم الشركات الأجنبية أفعلاً بتوجيه استثماراتها داخل كندا.

ويشير الدكتور أحمد أبو العينين إلى أن الشركات الأجنبية التي احتكرت السوق في كندا بدأت بأسعار أقلية، وكانت هي الرابح الوحيد، والخاسر كان هو الصناعة الوطنية الكندية، لذا يطالب الدكتور أبو العينين بضرورة تسك مصر بحقها في فترة السماح. وهو ما يطالب به الدكتور جلال غربا

جها صاحب مصلحة مصلحة في تطبيق اتفاقية والترييس على صناعة الدواء والتنازل عن الفترة الانتقالية التي مضى عليها سنتان، مما سيوفر بصناعة الدواء المصرية وسكون له آثار سلبية وخطيرة على ارتفاع أسعار الدواء.

ويؤكد الدكتور جلال غربا - رئيس الشركة القابضة للدوائية - من جانبه أن أسعار الدواء سوف ترتفع إلى 10 أضعاف سعرها الحالي، وأن التنازل عن الفترة الانتقالية سيكلف مصر ما يربو من مليار جنيه مصري، هذا إلى جانب تأثير قطاعات أخرى مرتبطة بصناعة الدواء أهمها الاستثمارات في هذه الصناعة والخدمة العلاجية المقدمة للمواطنين.

ويصر غربا أنه لا يمكن مصر التنازل عن الفترة الانتقالية المثبتة نظراً لعدم استعداد الأجهزة الإدارية وللمحاكم المختصة بتطبيق الاتفاقية والتحكيم من مخالفة بنودها.

كما أن الأمر يستلزم وجود بعض التعديلات التشريعية، وقيل كل هذا وذلك كما يؤكد الدكتور غربا أن شركات الدواء المصرية غير مستعدة الآن لمجابهة الشركات العالمية العملاقة أو الدخول معها في منافسة غير متكافئة.

شركات الأدوية في خطر!

ويشير الدكتور أحمد أبو العينين رئيس شركة سيد للأدوية إلى أن هناك آثاراً سلبية ستواجهها مصر في حالة التنازل عن فترة السماح.

وأن هذه الآثار ليست مقصورة على صناعة الدواء فحسب وإنما تمتد إلى جوانب اقتصادية واجتماعية عديدة.

ويؤكد أن شركات الأدوية العالمية ستجد لها نفوذاً جديداً ويتنامى دور الصناعة الدوائية المصرية التي ستخاطر في دأرها بالاحتكارات العملاقة، وسوف يكون مصنعها إلى زوال وستعود مصر إلى استيراد الدواء من الشركات العالمية المحتكرة للتكنولوجيا.

وإن جميع الأحوال يؤكد



المصدر: **77 ملاحم**

10 مارس 1997

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ:

إنسانيات



اختراس الدواء؟

تواجه قطاعات صيدوية في السوق المصرية حاليا حرب شرسة بدأت مبكرا قبل الأوان بساوان.

حربا تقومها الشركات متعددة الجنسية التي لا تطلق شاجيل هوماتها على الإنتاج المحلي، قبل مرور فترة السماح حتى عام 2005 التي سعت مصر قبل بدء تطبيق اتفاقية التجارة الحرة العالمية وملفاتها التي اشهرت باسم اتفاقية الكاريبي.

لقد بدأت هذه الشركات العملاقة التي تكاد تغطي في كل غرة تأخرها قوة السوق القادرة. بدأت في ممارسة سيطرة مكثفة على قطاعات عديدة مصرية لإنهاء فترة السماح للمنتجة عالميا، وخصوصا أنها إلى بدء العمل فوريا باتفاقية والملكية المصرية التي تنص على التقليل في مختلف المجالات لتشمل حماية المزارعين والملاحة التجارية والمخازن الجغرافية التي تسيطر منها السليم، وكذلك التسميمات العشوائية وبراءات الاختراع إلى جانب حماية المعلومات السريرية والتصميمات التكنولوجية للوقود التكنولوجية التي أنها تكاد لم تترك مجالاً إلا وأسقط إليه.

ولا أحد يستطيع يمتنع أن يفرض على تاجيل العمل في صناعة أي من مجالات الاتفاقية. لكن الحاسة تتطابق بضرورة توافقي أمرين لوأما أهميتهما للمصري. أولهما: الترتيبات للشباب الدول للفترة على الاتفاقية لكي تبدأ تنهالهم. وثانيهما: إمكانية مساح للظروف والتغيرات للمنتج ببدء العمل بالاتفاقية. وأولها تشرت فترة السماح لمصر بعد من الدول النامية لبدء تطبيق اتفاقية والملكية المصرية حتى عام 2005 بينما اعتمدت سيطرة للمعمل عالميا من يناير 1996.

ودعم هذا الحق في التشجيع الذي لمثل لنا لفترة تسع سنوات تتمثل الشركات متعددة والمخلفين ويريز هذا الخطر بدرجة حادة في قطاع الدواء الذي يغطي منه الإنتاج المحلي المصري نسبة 793 من احتياجاتنا.

تستغل هذه الشركات بكل نكاية التلاعب مادة في المحاكم الانتقائية لتصل رقم 70 تطلي الحق لكل من يتقدم للحصول على براءة اختراع لدواء جديد في أن يلزم بتسويق لوائه في السوق المحلية وبالسعر الذي يحدده ويصوره احتكارية لمدة خمس سنوات متواصلة. وللمعاش حقا أن ثلاثة 70 تأخذ هؤلاء التناقل الأجنبي المبكر خلال فترة السماح الدولة وتكتفي فقط بمجرد إرجاء البيت في طلب حصول الدواء للسوق على براءة اختراع إلى ما بعد انتهاء فترة السماح. وبالمعنى هذا لإيهم الشركة للمستعدة الجنسية للمنتجة الدواء الفلازي مباحثات لتستطيع طرحه في السوق المصرية. ويتناقل غير معدود في ظل حماية الاتفاقية والمتنافسة الأحكام.

ولابد أن تكون النتيجة المتنبية أشد هذا الاستغلال الخطير الحكم المتناقص في الاتفاقية هي تعرض الإنتاج المحلي في الدواء مبكرا لضغوط الترميمات الأجنبية الاحتكارية من دواء الشركات متعددة الجنسية. لكن من الطبيعي أن تطرحه بما يروق لها من أسعار تستوفد تحقيق أكبر ربح، لا يراعى بقدر الضرر الذي يجتلبه الاجتماعي المصري وبالكال لابد أن يشار أصحاب الفشل المحدودة أحد القصور في التقادير لما يشهرون به من انخفاض أسعار الدواء المصري الذي يعتبر بحق أرخص دواء في العالم. ولم التعمال جوده بما لا يقل عن مستوى الأجنبي.

صحيح أننا لنستطيع أن نوقف بقرار طرأ على دواء أجنبي جديد في الأسواق المصرية ولم لنشأ لانزال في فترة السماح. لأنشأ في لحظة هذا تتناقص توفيقا من اتفاقية والملكية الفكرية. لكننا نستطيع بالقطع اقتطاع إيجابيات مشادة فورية. ما هي أريج أن نحاول هذا الاقتطاع. مثلا.

محمد زاهد



المصدر : المراسم

التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

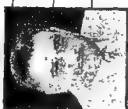
خخصة صناعة الدواء والحقن . السكينة والحل

العضو المنتدب

صناعة الدواء المصرية وإعادة وعملنا الاستعداد

لشركة النيل للأدوية

لاتفاقية الملكية الفكرية بتكنولوجيا مصر



د. أحمد السعيد

شركات الدواء المصرية تغطي ٩٣٪ من الاستهلاك

الذي وصل إلى ٢ مليار جنيه سنوياً

خخصة شركات الدواء خطوة نحو مستقبل أفضل

القيمة بألاف جنيه

تقديرات توزيع القفاص

| اسم | تقديرات | | معدل تغير النسبة المئوية الجديدة عن | القيمة | |
|-------------------------|---------------|---------------|-------------------------------------|---------------|---------------|
| | قفاص ٩٨/٩٧ | قفاص ٩٧/٩٦ | | قفاص ٩٧/٩٦ | قفاص ٩٦/٩٥ |
| المصرية الوطنية | ٧٥٠٠ | ٥٩٠ | ١٧٦ | ٩٦ | ١١١ |
| أفكار غير مملوكة مبدئية | - | - | - | - | - |
| أفكار غير مملوكة مبدئية | ١٣٩٨ | ١٢٠٠ | ٩٧ | ١٥٩ | ١٤٥ |
| أفكار غير مملوكة مبدئية | ٣٧٦٦ | ٣٨٠٠ | ٩٧ | ١٥٩٩ | ١٧٢ |
| أفكار غير مملوكة مبدئية | - | - | - | - | - |
| أفكار غير مملوكة مبدئية | - | - | - | - | - |
| أفكار غير مملوكة مبدئية | ٢٠٣٨ | ٢٠٣٨ | ١٠٠ | ١٥٩ | ١٧٢ |
| أفكار غير مملوكة مبدئية | ٣٣١ | ٣٣١ | ١٠٠ | ١٥٩ | ١٧٢ |
| أفكار غير مملوكة مبدئية | ١١٠٦ | ١١٠٦ | ١٠٠ | ١٥٩ | ١٧٢ |
| أفكار غير مملوكة مبدئية | ١١٢ | ١١٢ | ١٠٠ | ١٥٩ | ١٧٢ |
| أفكار غير مملوكة مبدئية | ١٥٨ | ١٥٨ | ١٠٠ | ١٥٩ | ١٧٢ |
| أفكار غير مملوكة مبدئية | ٣٧٥٠٠ | ٣٧٥٠٠ | ١٠٠ | ١٥٩ | ١٧٢ |
| أفكار غير مملوكة مبدئية | ٣٧٥٠٠ | ٣٧٥٠٠ | ١٠٠ | ١٥٩ | ١٧٢ |



المصدر: **الصحف**

التاريخ: **١٩٩٧ مارس ١٩**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وهذه التقارير الدولية لمؤسسات الاستثمار العالمية قطاع الدواء المصري بأنه قطاع واعد بربحية عالية خلال السنوات القادمة مشيرة إلى عوامل القوة الكامنة في هذه الصناعة ورفعتها في المستقبل.

ويلاحظ من أن الدواء من القطاعات الاستراتيجية إلا أن إقبال المستثمر المحلي والأجنبي على أسهم الشركات العاملة في هذا المجال يشير بوضوح إلى نظرة أكثر تفاؤلاً بربحية رأسمالية لهذه الأسهم. وفي إطار التوجه لزيادة من الخصخصة تقدر طاح شريحة جديدة من أسهم شركة النيل للأدوية بنسبة ٧٥ تمثل ١٥٠ ألف سهم، وشهد سعر السهم في إقبال الخميني الماضي ارتفاعاً ملحوظاً بلغ ٨ جنيهات ليصل إلى ٦٦ جنيه، ويعتقد أن سهم الشركة فإن مبيعاتهم في هذا المجال هو استثمار مستقبل هذه الصناعة واستغلال أحوالها بعد التطبيق الكامل لآلياتها وكان هذا الصوارم الدكتور أحمد إبراهيم العدوي العضو المنتدب لشركة النيل للأدوية والصناعات الكيماوية

ويبدأ الحوار بسؤال عن وضع الدواء المصري كمصناعة صامية مقومات النجاح والمستقبل؟ يقول الدكتور أحمد العدوي: وهو ما يعني أن الطلب دائم ومتجدد طالما أن هناك طباً وعلاجاً وصناعة الدواء المصرية بها كل مقومات النجاح فالناظر البصري يمثل قاعدة واسعة وإبداعاً وسهام الخبراء المصريين في هذا المجال في تطوير صناعة الدواء المصرية والأفريقية على سبيل المثال كان أدوية مصر وفشل إنشائها مصنع مسرور في العراق ومصانع الدواء في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية

وسوريا

ويتكون قطاع الدواء في مصر من ١٠ شركات قطاع عام منها ٧ شركات إنتاج أشكال صيدلانية، وشركة لإنتاج الخامات، وشركة لإنتاج المستحضرات وشركتان تجاريتان بينما هناك ١١ شركة تابعة لشركة أكديما وه شركات مشتركة وشركتان أجنبيتان وتطلى هذه الصناعة المصرية وهناك احتياجات الشعب المصري وهناك مجموعة أولئك فقط لا تصعب لهما في مصر لأنهما مثل البيان الأطفال استثمارات عالية مثل الأدوية والأنسولين، وأدوية الأمراض ولكن هل التسعير حجر عثرة في سبيل هذه الصناعة؟

التسعير سياسة لها جانبان الأول الاقتصادي والثاني اجتماعي ولا يجب أن ننسى أن الدواء لا يجب أن يكون حكرًا على القادرين فهناك قاعدة كبيرة من غير القادرين يحتاج الدواء وهذا من سياسة التسعير لا مفر منها، ولكن يجب أن نقدر هذه السياسة كسياسة في المجتمع لهما القدرة على القدرة في المجتمع لهما لا شك فيه أن قدرات الناس الشرائية في الخصائص تختلف من الآن وللاسف هناك أدوية مسممة منذ أن

كان الدولار يساوي ٢٩ قرشاً ثانياً لا بد من أن نحقق الشركات فاماشا يسمح بالرفع التدريجي في السعر لمواجهة ارتفاع أسعار الخامات والائتلاف حتى تستطيع هذه الصناعة الاستثمار لخدمة الشعب.

وهناك طرق وبدائل كثيرة فلا بد من الاهتمام بالتصدير وأبد من وجود نظام يسمح بأن تنتج الشركات وتبيع بالسعر الآتصمادي وتقوم الدولة بالنسب للمجود بالسعر المنخفض.

هل أثرت هذه السياسة على قدرات الشركات للمصير؟

شركات الدواء المصرية صناعة عريقة وهي لا تنتج فقط الأدوية الرخيصة، وهناك منتجات عديدة تطفئ رغبة لهذه الشركات ولكنها تبحث عن الألفاظ والدليل على نجاح هذه الشركات رجوة (مصولها) أسعار أسهمها في البورصة، وإقبال الجمهور على شرائها على سبيل المثال شهد الطرح الأول للمصير من شركة النيل للأدوية إقبالاً وصل إلى خمسة أضعاف الكمية المقررة للبيع. تمثل اتفاقية الجات بها مرفوع بحقوق اتفاقية الكمية الفكرية بدياً غول قائم في الطريق فهل استعدنا

لقد برزت حكمة وبراعة للفاوض المصري عند مناقشة هذه الاتفاقية حيث حرصت مصر على المطالبة بشرة السماح والتي تمثل



المصدر : العالم اليوم

للنشر والإذاعات الصحفية والإعلاميات التاريخ : ١٦ مارس ١٩٩٧

إفسيات



روشة

الخبيراء؟

لأنه كما يقول
التعبير الشارح من
وش اللغوي بيشار
الدكتور جلال غراب
رئيس الشركة
القابضة للأدوية

والاستثمارات الطبية إلى تحديد مسارات
والإمارة للمكتبة لهجة الشركات متعددة
الجنسية على الدواء المصري. وهو حين يطرح
رؤيته لتزلي الخطر فإنه بالطبع ينتظر ومعه
كل الحق أن يلقى كل دعم مستطاع لكي تحدث
الاجراءات التي ياترجمها تأثيراتها المرجوة.
وتتمثل أول هذه الاجراءات في ضرورة
اتخاذ خطوات فورية لانعامة آلية قادرة على منع
التسويق الاحتكاري للأدوية الواردة التي
جندت لها طلبات إلى مكتب الرهات للمصري
الحصول على براءات اختراع أثناء فترة السماح
وقد بلغ عددها المتزايد 718 طلباً من يناير 96
حتى الآن وتشمل إلى جانب الأدوية نوعيات
أجنبية من الخامات الدوائية.

ومفهوم بالطبع أن داية المنع المطلوبة لا
تعنى موقراً باللقه لا تلك أسفاره. وإنما
تعنى الاجتهاد بالصبي عاكسة للوصول إلى
وسائل ذكية لتحقيق المنع بغير قرار. وهو
تعد كبير للقرات غير أن لا أظن أنهم يحدون
عن كسبه.

وفي خطوة تالية في موازية يصبح واجبا
طوبى مراجعة أسعار المنتجات الدوائية
الأجنبية المتمتعة ببراءات الاختراع وليست هذه
بدعة يمكن تصورها أننا نلهم عليها ونحن نهور
أجرامه متبع في معظم دول العالم لكي يمكن
انتزاع ترخيص إجباري لانتاج هذه الأدوية في
حالة تصف صاحب البراءة الأصلي في
استخدام حقه وهذا حق تنص عليه وتكفله
الدول المؤلفة من اتفاقية والملكية الفكرية في
لثافة 37 منها ومن هذا الأجره يكتسبه
بالضرورة تسديم مكتب فحص براءات
الاختراع المصري بالخامات والأجهزة الحديثة
اللازمة للتأكد من استيفاء طلبات البراءة
المقدمة للدواء للمواد المحصول على البراءة
المطلوبة.

ومتاح لنا وميسور إلى جانب ذلك استثمار
للمادة الشاملة من الاتفاقية في اتخاذا صورة
أخرى فعالة من إجراءات الحماية للدواء
المصري من هجمة الشركات متعددة الجنسية
تتمثل في تشكيل لجان لتسهيل وتصميم
الأدوية مع وضع أسس للعمل من خلالها هذه
الجان لكي يمكن إثبات تسجيل أي طلب يغل
الأمن القومي أو يعضة المواطن أو بالتنمية
الاقتصادية الاجتماعية.

ومهم جدا في ذات الوقت من خلال رؤية
رئيس الشركة للقابضة للدواء تعميق وتوسيع
تأمين الصناعات المحلية للدواء مع المؤسسات
العلمية بالمداخل والخارج في دعم البحوث
وال تطوير وتوجيه الفكر الأكبر منها إلى زيادة
حجم لتلجأ الحل من الخصائص الدوائية
بأنات التي لا يغفل حاليا هذا الانتاج أكثر من
70٪ من احتياجاتنا وهذا ما يمثل فرصة
ممتعة على المبرور أمام الشركات متعددة
الجنسية لتفلسا وأكثر خالصة إلى مجال انتاج
الخامات الدوائية في مصر ولا نفس اتجاه
التحديث التي لا بد أن تنمى عليه في اتجاه
الحصر ينبغي أيضا أن نسمى حديثا إلى تصنيع
معائن انتاج الأدوية محليا وتطويرها لأن ذلك
ينعكس بالضرورة على تخفيض تكلفة الانتاج
مما يؤثر على القدرة التنافسية في سواقهنا.
ويتوج كل هذه الاجراءات فيما يرجوه الدكتور
جلال غراب بضرورة التحرك بالصبي سرعة
وأكثر طاعة لفتح أسواق جديدة لتصدير الدواء
المصري مع إقامة تحالفات استراتجية بين
الشركات المصرية للنتيجة للدواء وبين الشركات
الخارجية وذلك كتقل الكره إلى ملعب
الشركات متعددة الجنسية.

ولمنا نتصنع مرة إلى حكمة الخبراء ونعمل
بها

محمد زايد



المصدر: الوقت

التاريخ: ١٩٨٩ / ٣ / ١١ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هل ؟

تفرد الحكومة في حق مصر وتنازل

عن شركة تسويد الكابلات

التنازل يرفع أسعار الدواء لأرقام فلكية يعجز عنها المصريون

امام الحكومة المصرية الآن قضية مهمة وخطيرة.. هي في الأساس قضية وطنية تمس كل المصريين اما ان تتمدك فيها بحق مصر او تفرط فيه.

انها قضية التنازل عن الهلة للمنوحة لمصر لتطبيق اتفاقية «الجات» وبالتحديد «اتفاق حقوق الملكية الفكرية» الذي يطلق عليه اسم

«التريس».. والهلة منها ١٠ سنوات من منها ٣ سنوات وتهدف لتوفيق لوضع الصناعة المصرية والاستعداد لتطبيق الاتفاق العالمي والتفريط في الهلة ببساطة شديدة معناه حدوث زيادات هائلة في أسعار الدواء في مصر لا يقوى عليها المصريون.

واتفاق «التريس» يمنح اى شركة عالمية



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

تخترع نواب لعلاج مرض ما حق منح امتياز هذا الاختراع لمن تريد من الشركات ولكن بعد ٢٠ سنة كاملة تحصل خلالها على حقوق مالية.. فهي تحدد أسعار بيع الدواء بما تراه مناسباً (١٢) ومن يخالف هذا يحاكم نواباً ويصادر الانتاج بل والآلات والخامات ويسد غرامات مالية كبيرة (١٣).

هذه الامتيازات برئاسة مطولة لكل صف من اصناف الدواء على حدة وبكل مجموعة على حدة وبالحال يمكن معرفة حجم التكلفة المالية لتطبيق الامتياز ويحظر من انهم ان من تسيير الامور او من سرقة انتاج القرار لانه في جميع الاحوال سيكون انتاجاً واحداً بل وخدمة وتأثيراً على مختلف طوائف الشعب المصري سواء تكون على قدر عالٍ جداً من الخطورة وعندما تشجع لبدء الامتيازات لسمعة ان كل شركة عالمية تكتشف علاجاً جديداً فيبحثون فيها وتبهره والبشر الذي تصدعه وبذلك تقوم باحتكار هذا الدواء لمدة ٢٠ سنة دون ان تكون هناك اي فرصة لاتنتاج اي دواء مماثل في مقابله لهذا الدواء ولا على نسبة ٢٠ ٪ منه.

ونظراً لاجتماع الامور العديدة فيوجد ان هذه ١٨ صنفاً تقريباً بمرحلة في السوق المصري صدر كل عبوة منها بزيادة ١٠٠ ٪ جنية وبمضيقها بالآلاف وبمضيقها لانتاج والحقن الكروي والعلاج الكهربي للأورام الخبيثة وغيرها مما يشكل عبئاً على المريض ولا يمكن تصاله بأي حال من الاحوال كما انني اقدر من انهجهر صنفاته الدواء في مصر وفي صنفاته وطبخته تقط ٩٢ ٪ من امتيازات المصريين من الدواء واي تطويق في الدولة للخدمة لتزويد اوضاع الشركات المصرية ومراكز البحوث في مصر يراى لانتقامات كبيرة في المعنى من المصريين وبذلك تروى بامسلك تاتال ان دولة مكسب مصر يتم خلالها تطوير البحوث والشركات ابراهيم تداين الاتاق عام ٢٠٠٥ واي لتسريع في هذا الحق من تسريع في مصالح مصر الحيوية وايضا منها كانت الامم العربية التي تروى في الامراض المستعرة وايضا.

والفكتور زكريا جاد نقيب صناديق مصر يرى ان لا يجب التنازل لاطلاقاً من لفترة السماح بدون ان التطويق المصري سيقول وبمضيقها الامتيازات المصرية عليها كبريا وانه ان ذلك ان فكرة التجديرة فترة مثلاً وبمضيقها على صناديقها وسدق الجباب على الفوائد لكافة السلع والتطويق الكامل الامتيازات "التسريع" يعني التسريع الاستكثار على الاستكثار بالمعنى

الدوية حوالي ٩٢ ٪ من امتيازات الدولة حيث يتوافر الدواء وبأسعار أقل بكثير من مثيله في الخارج وبذلك الحظوة الاولى وبمضيقها طابقت الدولة بالاشتراك من فترة السماح وبمضيقها تطبق الامتيازات عام ٢٠٠٥ لان تطبيق الامتيازات حالياً يجعل السعر يرتفع بنسبة عالية جداً. وهناك أكثر من ٢٠ شركة تعمل في صناعة الدواء في مصر وبمضيقها بمضيق مثلاً وبمضيقها في اللدنية الاجتماعية والانتصافية والمصرية. ويوم بعض الفسيفساق لتسويق الامتيازات وسرقة التطويق وبمضيقها البقية من الدولة بمضيق ان ذلك فيوجد ومن مصلحة مصر ان تطلب التفتيش القوي وبمضيقها بمضيق ذلك الفصل في التفتيش وبمضيقها والاستثمارات وبمضيقها ذلك من خبرات دول طوق عليها هذا الامتياز مثل كندا التي خسرت ٧٥٠ مليون دولار في سنة واحدة وبمضيقها مصر من التفتيش من الدولة.

وانا في رأيي ان مصر لو قبلت هذا الفصل الاممكي لمستكون غسراتنا حوالي مليون جنيه على الأقل. وهناك شركات اجنبية ملوكة بالكامل تعمل في مصر وتتحقق لربها مائة في ظل عدم تطويق الامتيازات للكافة الفكرية حالياً وهذه الشركات تعمل منذ استحداثها وحتى الآن وبمضيقها مثلاً شركات اسريكية وصومرية والمالية وبارنسية وادابيزية ملوكة بالكامل الاجانب وتعمل في مصر فحين لا تحتاج لاستثمار لكن علماً بان الامتيازات في فرصة للمستغلة للمصريين لأن توافق لرواسمها فالملصوع خطير وحتاج للمثبات على موقفتنا لاجتناب

هذا للتصالح الذي ترويه الامم. اما الفكتور فروت وباسمى في جميع منتجات الدواء فيقول ان هذا للوضوح له أهمية بالغة وبمضيقها الامم جميع افراد الشعب المصري وبمضيقها طوائفه وبمضيقها مناقضته مثلاً طوية وبمضيقها وجهة وبمضيقها ان في خطورة وبمضيقها ان تسيير او تصديق الامور كما يجب ان تكون للامماتك وبين محاربة وبمضيقها كبير وبمضيقها لافظ في ما يمكن ان يترتب على استعمال تطويق

بالطبع الشركات العالمية مستعينة حق الانتاج لنفسها فقط حتى تستكر الامم المتحدة وهي ايضاً تدعى بنفسها تصيد الامم (١١). واستعتمد الشركات العالمية لذلك وقسمت خلالها العام للفلس طابقت لتسويق ١١٨ دواء في مصر ليس منها برادة لاختراع واحدة لمصر وانما تضيق الشركات العالمية لافلام للولة وتصديق لرواح مائة وبمضيقها ستنقل لها مرمياً وبمضيقها وتجاهل انها بالقليل تلك شركات لها فروع وتعمل منذ الاستحداث ولم تطود الصناعات المصرية (١٢).

وفي الاسواق المصرية دواء ثمة بالآلاف لعلاج الذئبة المصغرية والسرطان والقلب و ١٨٠ صنف دواء يزيد سعره على ١٠٠ ٪ منه وتصل إلى عدة مئات وعشرات من الامم وبمضيقها لوق الاف جنيه (١٣). وهذه هي عبء من الامم التي ستصبح سائلة في مصر اذا توافرت الحكومة عن مهلة تطويق الاممات وبمضيقها الدواء للمصريين فخرميس ثاماً من الاسواق رغم ان الان يغني ٩٧ ٪ من امتيازات شعب مصر وان الشركات الوطنية تنتج ما قيمته ٢ موارات جنيه سنوياً.

والسؤال: هل تطرق الحكومة في حق مصر؟ وهل حقاً قدمت وبمضيقها ذلك؟ ثم لا كسحت والملا لم تملن رواجاً حتى الان؟

والا لا تكشف عن فرصة الضافين (١٤) الدكتور محمد السيد توب الامام الاستحداث من فترة السماح الامم المستحدث المضر - من منها ٢ سنوات للمرضة للول المالية والتي تمر بمرحلة اقتصادية لتتلاقى لتزويد اوضاعها في مجال الصحة والتنمية. على مجال الصحة الامم صناعه الدواء التي تروى عليها حرمنا شعبنا حيث تطبق مستحقاتنا من



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر:

التاريخ: ١٩٩٢



شركات صناعة الدواء في مصر يؤكدها لا جيل في أن صناعة الدواء في مصر قد حققت خطوات هائلة خلال السنوات الماضية ونتيجة لذلك فقد تحقق اكتشاف دوائي وذلك لأن في أواخر يتصلق بهذه الصناعة الحيوية والأبحاثية لابد وأن تحصد دراسة مستفيضة ومثالية وأهم وأخطر الدراسات التي يمكن أن تؤثر على صناعة الدواء في مصر هي الاستراتيجية لخفض أسعار المصالح من الشركات متعددة الجنسيات في مطبقاتهم والانتقال من فترة السماح والبدء أولاً في تطبيق اتفاقية لجات واتفاقية الترخيص إحصائية للتكثيف الفكرية تحت مسمى جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتقليل التكنولوجيا الحديثة وغيرها من وسائل التفرغ في التنازل عن فترة السماح وإن هذا الأمر من صفة الاستجابة لهذه المصالح لا من مخالفة لا تستعمل نوع مثل مصر وتطورها الاقتصادية أن تتحمل تبعاتها كما حدث لبعض الدول والتي يزداد دخل الفرد لديها لتسارع نقل الفرد للمصر حيث سيطرت الشركات متعددة الجنسيات على سوق الدواء الكندي ولم تترك الشركات الكندية سوى ١٠٪ فقط من إجمالي المبيعات والتي ارتفعت الأسعار وأرباح اللوالبان الكندي الذي متوسط دخله أكثر من ٢٠ ألف دولار سنوياً وإنه أن تنصير ما سرف ويكون عليه الحال في مصر حيث لا يزيد دخل الفرد على حوالي ٧٠٠ دولار سنوياً وبالتالي لابد أن نضع في الاعتبار لبدء الإحصائي ونحن نتعامل مع سلطة في مثل محاسبة وجمهورية وأستراليا حيث يزداد دخل الفرد هنا لتأثير الرئيس مبارك الذي يحرس على البعده الإحصائي في أواخر مصره أن تتصالح مصر بفترة السماح للموتجة لها والتي تنهي عام ٢٠٠٥ وهي فترة كافية لتتصلق خلالها صناعة الدواء بتغير الواقعها والبدء أولاً في دعم الدور الذي تقوم به مراكز البحث وتطوير في الجامعات ووزارة البحث العلمي

برامد الاختراع ونعم جهاز لتسجيل وتصميم الدواء حتى يستطيع أن يحصل على الترخيص الإحصائي ويتناول الدواء أو الحصول عليه في حالة تصالح معالج الإبرامه في استغناء عنه الذي تكلفه بنود الاتفاقية وأما الشق الثاني المتعلق فهو عبارة عن الاستعانة بمجموعة أبحاث يسجل منها برامد الاختراع واعتباراً من يناير ٩٦ تقدمت الدول للتقدم بـ ١١٨ طلب تسجيل أدوية جديدة لا توجد من بينها برامد مصرية (١). وفي النهاية أكد الدكتور غراب أن متوسط سعر الدواء في مصر ١٠٪ من السعر العالمي وطلب بشورية تجميع الأبحاث والعمل الجماعي والتمسك بالفترة

الوقاية في المرحلة الانتقالية.

للتأكد الدكتور مصطفى إبراهيم لمجلس إدارة الاتحاد المصري للمنتجيين الانوية عن مصر أن مسؤولية الاتفاقية كثيرة فهي تؤثر على الصناعة الدوائية عامة حيث أنها

تتدخل في أدوية العام والتصنيع لمدة مخرجين عاماً كانت قبل ذلك خمس سنوات فقط. وهذا يعتبر احتكاراً وبالتالي فزيادة الأسعار حوالي سبعة أضعاف ومن مساوئها أيضاً أن شراء احتكار كل ما هو جديد في الدواء سواء ابتكاراً أو تصنيعاً أو تعديلاً لمدة مخرجين عاماً مما يعطي للمحتكر حق فرض السعر الذي يطلبه كما أن في الحق في منح هذه المعرفة كما أن يريده ومضجها عن يريده وتتضمن هذه الاتفاقية أن الذي يبتدع عن تطويرها يفرض للمساهمة الدوائية والمطابق العرب بالاتفاق لأن نالوس للخطر على الحروب ينق خصوصاً في الصناعة الدوائية لأن الدواء قبل الغلاء لحياتاً أما الدكتور لمسيد البنيوي شركة عضو الهيئة العليا للولد رئيس مجلس الإدارة والمعضل للشعب لأحد

المصري وبالتالي كانت نقابة الصيادلة تعارض شامساً أي تشريع في حق اللوالب للمصري في الحصول على الدواء بسعر مناسب والتي يمكن أن يتصالح منه مرأت لي طبقت اتفاقية الترخيص، تطبيقاً فورياً ويتطلب مزيد من البحوث لتطبيق صناعة الدواء وإنتاج أكبر عدد ممكن من الأدوية الحديثة لمساعدة الدواء تعتبر الأولى في مصر حيث تخلق الاكتفاء، بتسبب تكاد تكون كاملة ونطفي معظم احتياجات الشعب وهذه الاحتياجات تجاوزت ثلاثة مليارات جنيه والتي تستعمل في بداية القرن الواحد والعشرين إلى حوالي تسعة مليارات جنيه.

لا توجد برامد مصرية

أما الدكتور جلال شراب رئيس الشركة القابضة للأدوية ومعضل مجلس الشورى فيؤكد أننا نرفض التخليق المصري ونطلب بطلبه للجنة الأسباب جديدة تتصلق في التصرف الأموري في بنود الاتفاقية والتي يتصلق في أن مصالبي برامد

الاختراع إذا لم يكن أن شخصاً ما قام بصفة البرامد الخاصة به تكون البيئة على الدعي عليه وأهم الدعي والتي حالة الشورى يستطيع أن يأخذ إجراءات بالتصالح على المنتج محل الشورى وإذا لم يجدت مسحة ذكواه تحكم المحكمة بمصادرة المنتج محل النزاع والألات للتصنيع في إنتاج للنتج حتى لا تقوم بأي إنتاج لغير دفع تعويض مالي وقد وصل الأمر للمعسر والغرامة - كما أن الاتفاقية تضمن ثلاثة أرباحاً للنتج والمواد الخام والطريقة لتصنيع أدوية مخرجين عاماً في حين أن الاتفاقية يهين التي تحمل بها حالها لا تضمن سوى طريقة التصنيع فقط وبأداة عشر سنوات. ويضيف الدكتور غراب قائلان أن السياسات التي فرضتها الدول المتقدمة للدول النامية لم تحدث وهي كانت عبارة عن مساعدة من الدول للتقدمه تتصلق في إقامة قاعدة تكنولوجية للدول النامية والمساعدة في نقل التكنولوجيا وتكوين الأنظمة الخاصة بتطبيق أحكام الاتفاقية ولكن ذلك لم يحدث إما من الإجراءات التي تضمنت عليها إتباعها قبل تطبيق الاتفاقية فهي تتصلق في شقين الأول حكومي والثاني مدني أما الشق الحكومي فهو الحاجة إلى دعم جهاز فحص



المصدر :

١٩ أبريل ١٩٩٧

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ومصانع الانوية حتى
تتمكن هذه المراكز
من ابتكار
مستحضرات طبية
جديدة وايضا
تكوين شركة
مستقلة

للشركات للصناعة
للدواء في مصر لتصبح الداء العام
وطالب د. القوي اسحق القرار بأن
يبدلوا كل جهودهم للحفاظ على هذه
الصناعة.

مأساة

التي تكثر على جابر البصري
العضو للتدبير لأحدى شركات
الانوية يؤكد مشاورته للتدبير
القوي للاستراتيجية بل ويصر من
خطورة الاستراتيجية للشعب التي
تتأخر بذلك دون الاستفادة من الدولة
للحكومة من الجهات لأن ذلك
لأحد لصالح الشركات الأجنبية
فقط ويضيف أنه إذا كان ذلك سيؤدي
إلى تقليل حجم الانتاج من الدواء
للمصري وما يستتبعه من تسريع
العملية وزيادة أسعار الدواء إلى ارتفاع
المكافأة لا يلقى عليها الفاعلية المقصود
من القرار الضعيف للمصري الآن
الكارثة تتساقط في أنه لا توجد في
الوقت الحالي شركات يمكنها انتاج
مستحضرات خاصة بها مما سيؤدي
إلى انهيار محقق للصناعة الدواء في
مصر وفي الصناعة التي يتأخر بها
جميع أفراد الشعب إنها حقاً مأساة
مروعة تنتظر الشعب المصري لذلك
إنشاء المستشفيات وعلى رأسهم
الرئيس حسني مبارك للتدخل لعملية
هذه الصناعة بالاستفادة من الدولة
المتوجهة من أجهزته لأن الانتاجية
أصبحت هذه الفترة الانتاجية للقول
القائمة حتى يمكنها ترتيب أولوياتها
حتى لا يهدد لها انهيار مالي في
مصلحة الدواء ويتضح الآن يستمع
للمستثمرين لصوت الضغوط المالية
والتطبيق للقوى تمت شعيرات كاذبة
تخفي وراءها مصالح شخصية حتى
لو كانت على حساب شعب بأكمله.

عاطف خليل



المصدر :

التاريخ : ١٩ مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بيانات الحرب مبركة ضد
مناجمة الدواء المصري ..
الشركات الأجنبية الكبرى تريد
الاحتكار لأدوية المساح للموتجة
من أعضاء الاتفاقية العامة
للتعريفات والتجارة "الجات"
وهي ٨ سنوات ولزعم في
الحضار الشركات المصرية التي
لا تستطيع المنافسة وتقدم
إنتاج يساوي بالنتائج الحالية
وأسم الشركات المصرية تذا
طرق أما تطوير الأبحاث
الداخلية وإبتكار أدوية جديدة ،
أو الاستفادة من المثلثات
المحملة في التصنيع ، أو
الخصوص لاحتكار الشركات
الأوروبية والأمريكية المسيطرة
على سوق الدواء العالمي
وخطورة التهديدات الأجنبية
في أنها اختارت سياسة مصطنع
الاستثناء عنها أو تغيير بدائل
مزعومة .. وقد ظهر ذلك سر
الارتفاع الأخير في أسعار بعض
الأدوية ، وليس أيضا حالة
للوتر التي أصابت شركات
إنتاج الدواء في مصر سواء
المملوكة للقطاع الخاص أو
الشركات العامة الكبرى ..

اتفاقية الجات تمنحنا ٨ سنوات فرصة ولكن

الشركات متعددة
المنتجات تطلق
حرب الأسعار
في الدواء المصري



المصدر

١٩٩٧ م ١٤

التاريخ

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



جلال غراب

اسماعيل سلام

٢٥ شركة دواء مصرية معرضة للإهيار في حالة تطبيق الإتفاقيه

تحقيق: أحمد الدسوقي

والتحديث، وفي كلمته أمام المصانع في احتفالهم بيوم الصيدلي السابع عشر والذي شهدته القاهرة مؤخرا قال: أن الدواء المصري أصبح عالميا نتيجة للصورة والعلامة والأمان التي يتمتع بها وأن هذه صناعة عملاقة وفرت للمواطن الحماية وقت الأزمات، وفي محاولة للإصلاح يتم تحويل الأسعار بالزيادة بنسب قليلة جدا، وبالكفاية أيضا كما حدث مع ٣٧ دواء مستوردًا انخفضت بنسبة ١٢,٢٪ وأضاف الوزير أن المصانع المصرية تنتهج سياسات على أعلى مستوى وإنتاجها لا يقل عن المستورد بلوق بعضها.

تحذير

ويحذر الدكتور مصطفى إبراهيم مدير الاتحاد العربي لمنتجي الأدوية من التآكل السلبي للاقتصاد العالمي والمحاولات الأجنبية لفرض اتفاقية حقوق الملكية الفكرية والتي تعني باختصار أن المنتجات التي ستدخل الأسواق إذا لم تكن خاضعة للموافقة العالمية دون مراعاة للإنتاج المحلي وتلك تخلفها لا يسمى للمنافسة المفتوحة للجميع، وتنعكس السياسات التفضيلية أو للعلاقات الكفائية أو التكتلات الاقتصادية، وهي أهداف سوف يستفيد منها عدد محدود من دول العالم المتقدم التي تعمل من خلال الشركات عابرة القارات والتي لن تسمح للمصانع بالخامسة حتى داخل دولهم ومقيدون أن السوق العالمي ملك لهم وحدهم في جميع المجالات وخاصة في صناعة الدواء - واتفاقية الجات تمنع تقليد أو انتاج أي دواء جديد إلا بعد ٢٠ عاما تطبيقا لهذا حقوق الملكية التي نصت على أن مبدع نسخ وتقليد مواد ومستحضرات دوائية جينية أو معدلة - وفيما عدا

وحتى تكون الصورة واضحة للرأي العام فإن الدكتور محمد جلال غراب رئيس الشركة القابضة للأدوية يواجها بالحقائق والأرقام ويرسم طريقا للخروج من الأزمة الحالية:

أولاً: أن عدد الشركات المنتجة للدواء في مصر بلغ عيدها ٢٥ شركة منها ١٧ شركة مملوكة للأفراد والقطاع الخاص و٨ شركات عامة كبرى.
ثانياً: أن الشركات العامة تنتج أكثر من نصف الإنتاج المحلي وبالتحديد تنتج ٢٢٪ من الاستهلاك المحلي، وتضيق هذه الشركات للبيع بأسعار التكلفة أو أقل من التكلفة استجابة للبعد الاجتماعي في السياسة العامة للدولة وقد وصلت نسبة الإنتاج للبيع بخسارة حوالي ٢٠٪ وفي خسائر مقبولة ومخططة، ولذلك تم زيادة السعر بنسبة ١,٣٪ في محاولات جادة لاستكمال إصلاح الهياكل الاقتصادية للشركات.

ثالثاً: الشركات المصرية تغطي ٢٨٪ من إجمالي مبيعات الدواء في السوق المحلي بتكاليف ٢,٩ مليار جنيه، ويتم استيراد دواء بما قيمته ٣٠٠ مليون جنيه وبالتالي فإن إجمالي الاستهلاك المصري من الدواء يصل إلى ٣,١ مليار جنيه، لأن السوق كبير ويحتاج إلى استغلال الطاقات المحلية حتى نستطيع لمواجهة المستعدين على الشركات الكبرى التي تريد اختصار مهلة السماح قبل تطبيق اتفاقية انجات عام ٢٠٠٥ أن باقي ٨ سنوات علينا أن نلهم بجودة إنتاجنا ونمنسج بحقائق في فترة السماح وعدم الخضوع للاحتكار والإيثار

رابعاً: أن تطبيق اتفاقية الجات معناه ارتفاع الأسعار بشكل لا يتحملة المستهلك الفقير خاصة أن ٨٠٪ من إنتاج الدواء في مصر يتم من خلال عقود والتفاقيات مع شركات أجنبية كبرى تتحمل مسؤولية الإنتاج بأعلى أسعار العالمية من خلال الإطراف المتفاوض على خطوط الإنتاج، والشركات المحلية تنتج ٢٠٪ بمواصفات التكافؤ الحيوي... والخوف من هجوم الشركات متعددة الجنسية قائم، وعليها أن تواجه بكل قوة.

صناعة قوية

وقضية ارتفاع الأسعار يحسرها الدكتور ثروت ماسيلي رئيس جمعية منتجي الأدوية.. بأن الشركات الأجنبية هدفها إخماد الشركات المصرية والسوق المحلي لسيطرتها وفرض أسعارها حسب اقتصاد السوق، ومن خلال الاحتكار سيرتفع السعر بنسبة كبيرة جداً لا يتحملها المواطن، ولأن الدواء سلعة ذات طبيعة خاصة لا يستطيع المستهلك فيها المساومة أو الاحتكام إلى البية السوق أي العرض والطلب.
ويخشى الخوف من الهجوم الأجنبي على الشركات المصرية لأنها تلك صناعة قوية يمكنها زيادة طاقتها واستغلال خطوط الإنتاج المخطط، وفتح أسواق خارجية بتخصيص الفائض من حاجة الاستهلاك المحلي وبالتالي توفير فرص أكبر للأبحاث والابتكار والخمصول على جودة يمكنها من التنافس وعدم الخضوع للتهديدات الأجنبية سواء في الوقت الحالي مع انصرامهم على تطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية أو بعد أعاني سنوات بناء على الإتفاق الدولي والذي شاركته فيه مصر.

وقد أكد الدكتور اسماعيل سلام وزير الصحة على ضرورة الاستفادة من فترة السماح في التطوير



المصدر :

١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أدوية الأورام والانسولين فإن مصر تسمح نوعيات من الإصناف العالمية بكفاءة تفوق ٧٠٪ وهي أقل نسبة تلقيها الشركات الأجنبية صاحبة حق الملكية.

مبدأ أخلاقي

وفي اتجاه آخر يكثف الدكتور تيسير الصاوي ويكمل وزارة الصحة عن حق الملكية باعتباره مبدأ أخلاقياً أولاً ، فالشركات الأجنبية تبتكر وتطور وتقدم أدوية مسجلة باسمها ومن حقهم أن يربحوا ويبيعوا نتائج أبحاثهم .. والمشكلة ليست في اتفاقية "الجات بل في مجزئتها الذي ارتضى دور التقليد والنسخ لفظ ، ولم يقدم دواء واحد إلى السوق منذ بداية التصنيع في عام ١٩٣٠ وحتى الآن ، واكتفينا بتصنيع للمنتجعات الطبية بنسبة ٧٩٪ وتركنا للغرب مهمة الأبحاث والتطوير وتقديم المواد الخام

وفي حالة تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية فإن العالم المتقدم لن يبيع المواد الخام دون حماية ، وبالتالي لن تستطيع مصر تقليد الأدوية وبيعها في السوق المحلي وسيكون الأمر صعباً لأنه مضطر لشراء المنتج من صاحبه بالصبر الذي يحدهم ، والمخترع لا يرأس البعد الاجتماعي والفكر الإنساني ولأن يهيم الربح... فهي دائرة في المجتمع للتقدم رجال الأعمال والأثرياء يقدمون مئات الملايين إلى مراكز الأبحاث والجامعات وتملك منهم ابتكارات جديدة ثم يجدوا عملية التصنيع وبيع حق الملكية والمواد الخام لن يشتري وهذا تدور العجلة بحيث يستفيد صاحب رأس المال والعلماء والمصانع والمجتمع كله فإذا أرادت الدول النامية اختراق الدائرة لسوق تغلق وعليها أن تبدأ من مراكز الأبحاث وكليات الصيدلة .

وليس عيباً أن نطرح مشكلتنا على مقدمة البحث ونناقشها بصراحة مطلقة إذا أردنا الخروج من قلب الأزمة فلا يصح أن ترصد شركات الأدوية مبالغ لا تدرك في خاتمة الأبحاث ، ولا يصبح أن يتشغل علماء المركز القومي للبحوث بأمر صافية مثل المكافآت والمحوافز ويتروكون المهمة الأساسية فهم العمل للفكر والمبتكر وإذا وفرت للعالم والخير حياة مناسبة ورواتب تكفل له الراحة النفسية سيولد ابتكارات ومستودع العجلة ومن حققنا عليهم في تلك الدولت أن نطالبهم بأبحاث تطبيقية نأبهم من مشكلتنا ولا نكتفي بالأبحاث النظرية مجرد الترقية والحصول على مؤهلات علمية .. ونطالب الدولة بالربط بين مراكز الأبحاث وكليات الصيدلة وشركات الأدوية .

وكما أننا نبذل عن حلولنا ومعالجتنا فإن الشركات الأجنبية تبحث في الأخرى عن مصالحها وحقوقها ومن حقهم المطالبة بتقليد "التريسي" حالياً دون انتظار ٨ سنوات ، ومن حق شركائنا أن تتمسك بفترة السماح خاصة أن ٧٠٪ من الأدوية المصرية للنسخة تمت بالاتفاق مع الشركات الأجنبية والمشكلة الجادة يمكن طرحها في سؤال مهم هو : هل تستطيع شركات الأدوية المصرية الاعتماد على نفسها وتوفر مصادر للأدوية الخام خلال فترة السماح ؟ .. وللأسف إجابتنا تعرف الاجابة ونأمل ونذكر أن الشركات الأجنبية ستفرض اسمها وطرق التصنيع والأسعار التي تحقق أكبر عائد .



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٩ مارس ١٩٩٧

صناعة الدواء المصري.. والضغوط الأجنبية

تشهد الساحة الوطنية في الآونة الأخيرة ضغوطاً إقليمية متزايدة تهدف إلى قبول مصر التطبيق الفوري لاتفاقيات الملكية الفكرية على صناعة الدواء (أي التنازل عن الفترة الانتقالية المتاحة لصناعات دواء كان رجال الصناعة القومية المصرية يتكلمون بالاحتفاظ بها في الفترة الانتقالية تجنباً لارتفاع أسعار الدواء، لأن هناك أسسها أخرى أراها أكثر خطورة، ويهمني في هذا الصدد أن أجيب الانتباه إلى ما يلي

د. محمد رعوف حامد

استاذ القرية والبحوث الدوائية
مستشار عام الاتحاد العربي لعلم الأدوية

الصناعة
٤- إيفال إدارة التجهيز التكنولوجي إلى
الصناعة الدوائية المصرية
٥- تطوير إدارة القيمة المضافة في الصناعة
الدوائية من خلال التنسيق بين استراتيجيات
البحث، وإيضاح من خلال
تعليم كفاءة الربط بين
سلسلة القيمة العلمية
والصناعية والاقتصادية
٦- استيعاب المتغيرات
الحالية في إدارة
والاقتصاديات الصناعة

الدوائية (مثل العلاقة والتحاليف وشبكات
البحوث) واستحداث تعديلات مؤلدة أو مناصرة
لها

٧- الاتفاق الإقليمي حول قانون حماية الملكية
الفكرية في اللغات وذلك بواسطة استراتيجيات
التطويرات البسيطة للصناعة، والتي يمكن من
خلالها تطوير المنتجات والعمليات الإنتاجية إلى
الحد الذي يحدد اختراعات في الملكية الفكرية
ويؤدى إلى المشاركة في التناقصات الاحتكارية
والتي كسب أسواق جديدة

٨- التوصل إلى الاتفاق مع المزارع للحلولة
والاقتصادية الخاصة (خاصة الصناعات
البيروكيميائية والتدوية والزراعية، وكذلك
للتنجيات العلمية من نباتات ومكونات في البر
والبحر).

٩- استخدام التعليم كآلية رئيسية في تطوير
التكنولوجيا الدوائية وذلك من خلال:
توجيه إحدى الكليات الجديدة المسجلة إلى
تخريج الباحثين للتكنولوجيا الدوائية (لقد بدأ
الانتقال إلى جامعة القلبيّة منذ ٤ سنوات)
التحالف بين برامج الدراسات العليا
للمستشرقين والتكنولوجيا في بعض كليات الطب
والصيدلة والطب والزراعة والهندسة من جهة
وشركات الدواء من جهة أخرى.

١٠- تعزيز الإدارة الدولية بين الكليات العلمية من
ناحية وشركات الدواء من ناحية أخرى.

١١- إنشاء شركة مصفاهة مصرية (إطاع
خاص) في شكل مركز بحثي علائقي يتخالف في
إقامته البنايات وشركات الدواء والمستثمرين وتكون
مهمة بناء دوائر بحثية تتمكن من احتراز
التطورات العلمية والتكنولوجيا وتقديم منتجات
وعمليات إنتاجية جديدة تحتكمها الشركات
المصرية (الأرقام ١٩٩٦/٢٧).

١٢- التنسيق مع صناعة الدواء التقليدية في
الخطوة بحيث تستفيد هذه الصناعات من الخبرة
المصرية بينما تركز صناعة الدواء المصرية
جهودها النوعية في اختراق حدار العالمية.

١٣- إنشاء مجلس أعلى للدواء يجمع بين
مسؤولي الحكومة وممثلي وخبراء الصناعة
وعلماء الدواء والاقتصاد ويكون هدف إدارة
تطوير وتحفيز وتشجيع الصناعة الدوائية
على المدى الطويل (الأرقام ١٩٩٦/٢٧).

١- إن نجاح هذه الضغوط يعني عرلة أمة
لإطلاق إمكانيات عظيمة كاملة في صناعة الدواء
المصرية، ويمنى أيضاً التخلي عن فرصة عظيمة
محتضها الجهات لمر من أجل ترشيد صناعيتها
الدوائية لتكون في موقف تنافسي أفضل عند
نهاية الفترة الانتقالية (ثمان سنوات من الآن)
٢- لن انكسار صناعة الدواء المصرية وبجهد
فرصة التقدم العلمي عندما يعني انكسار
فرصة استغلال صناعة الدواء في كل المنطقة
(العربية)

٣- إن صناعة الدواء للمصرية قادرة فعلاً على
الانتقال بعد حوالي ثمان سنوات إلى الممار
العالمية، والذي يهدف به التوصل إلى إنجازات
يمكن احتكاكها وأسواق يمكن الاستمرار عليها
وعدم مخالفة عالية ثلث سنوات لذلك التناقص
عن الوضع القائم غير أن الانتقال بهذه الصناعة
الوطنية إلى الممار العالمية له شروطاً أساسية، من
الشرط الأول هو الاتفاق الإقليمي بقصر فترة
الانتقالية سمكة بخصوص تطبيق اتفاقية الملكية
الفكرية، وأما الشرط الثاني فهو الانتهاء إلى
ضرورة تنفيذ «جزء» من الوسائل الكفيلة بنقل
صناعة الدواء الوطنية إلى الممار العالمية
هذا، وتورد فيما يلي - بإيجاز شديد - ١٢
وسيلة (أو البنية) يمكن من خلال الاتزان
والتوافق في تطبيقها إدارة تحول صناعة الدواء
في مصر.

١- تصميم معايير تطبيق للصناعة الدوائية،
للمعيار الرسمي المسند وهو نسبة تغطية
الاستهلاك للحظ معيار خاطئ تماماً (ملاحظة)
تصل هذه النسبة في بعض الدول النامية مثل
مصر والكويت والسعودية وسوريا إلى ٧٠ - ٨٢٪
بينما هي لا تتعدى ٤٠ - ٨١ في دول مثل
سويسرا وإيطاليا والتي لها في نفس الوقت
أصعب البند في السوق العالمية

٢- تصنيف الصناعة القائمة إلى مستويين:
أولهما خاص بصناعة الأدوية التي زالت عنها
براءات الاختراع، والأخر صناعة تقوم على
التطوير الطبي والتكنولوجيا البشري

٣- استحداث دور إقليمي للحكومة كهيئة
تتولى تطوير الصناعة الدوائية حيث يحتاج نمو
الإطاع الخاص الدوائي إلى تشريعات وإجراءات
تحميه وتحمي بخصوص الاستثمار في البحوث
والتطوير والتي هي المحصب الرئيسي لهذه



المصدر: المسار

التاريخ: ٢٢ مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ رئيس الشركة القابضة للأدوية في تصريحات خطيرة

مواجهة .. لألعاب مدبر اتفاقية .. «الملكية الفكرية»

الشركات متعددة الجنسية تمارس ضغوطا مكثفة لإنهاء فترة السماح لمصر وإجبارنا على بدء تطبيقها فوراً .. ولابد من اتخاذ هذه الإجراءات لمواجهةها

فترة السماح ومع ذلك فإن الاتفاقية وبحكم نفس المادة إذ أعلنت لصاحب هذا الطلب الحق في تسويق بواله بأسواق المحلية وبأسعر التي يحدده وبصورة احتكارية لمدة خمس سنوات متوالية.

ثانياً : إجراءات ادارية وتنظيمية : وتشمل تشكيل لجان لمراجعة أسعار المنتجات المشتقة بالبراءة وهو إجراء متبع في معظم دول العالم حتى يمكن الحصول على ترخيص لإجراء الجارية بالبراءة حال تصف صاحب البراءة في استخدام حقها وذلك طبقاً لنص المادة ٢١ من أحكام الاتفاقية وكذلك تشمل الإجراءات تدعيم مكتب فحص براءات الاختراع بالمختبرات والمراجع والأجهزة اللازمة للتأكد من استيفاء طيات البراءات لطلبات الحصول على البراءة طبقاً لنصوص الاتفاقية وخصوصاً المادة ١٧ منها وإيضاً تتضمن الإجراءات تشكيل لجان التسجيل وتسليم الأدوية مع وضع الأمن التي ستعمل من خلالها ، والتي يمكن من خلالها أن يطلب للتسجيل إدخال الأسماء القوي أو يمسحها المواطنين أو بالتقصية الاقتصادية والاجتماعية وذلك طبقاً لنص المادة ٨ من أحكام الاتفاقية.

ثالثاً : تشكيل البحوث والعلوم غلايين من دعم البحوث مع تمثيل التعاون بين الصناعة المحلية والؤسسات العلمية في الداخل والخارج خاصة مع الدول التي لها نفس ظروفنا ونفوذها في السوق إلى خدمات أو مستحضرات تقدم منها طيات براءات اختراع داخل مصر وخارجها وتشمل البحوث تطوير صناعة واختراع الأدوية والتي يغطي الإنتاج لشلي منها أقل من ٦١٠ من الاختراعات.

أما التطوير فيجب أن يشمل المنشآت الإنتاجية والمعدات مع السعي في تطوير التكنولوجيا المستخدمة في إنتاج المواد التي سيأتي إحداث انشغال العاملين خاصة أن الدواء صناعة ذاتة الدول من حيث الأشكال والاستخدام وفي هذا المجال لابد من السعي حثيثاً لتصنيع معدات الإنتاج وتطويرها محلياً لا ليكت من أثر على الصناعة وعلى تخفيض تكلفة الإنتاج الأمر الذي يؤثر على القدرة التنافسية.

رابعاً : التسويق المحلي والعالمي : ويعني ذلك ضرورة فتح أسواق جديدة لتصدير الدواء المصري مع السعي إلى إقامة العلاقات إستراتيجية بين الشركات المصرية وبعضها وإيضاً بين الشركات المصرية والشركات الأجنبية في الخارج وهذا تتمكن الشركات المصرية من المصمود. أسماء الشركات العاملة.

رغم أن مصر أعطيت مع الدول الثمانية فترة سماح حتى عام ٢٠٠٥ لتنفيذ اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية التي تشمل حقوق المؤلفين والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية المبررت والتصميمات الصناعية غير براءات الاختراع وحماية

المعلومات السرية والتصميمات التخطيطية للدوائر الإلكترونية. رغم هذه الميزة التي لا تزال سارية توليها قطاعات عديدة في مصر في مقدمتها قطاع الدولة ضغوطاً شديدة من الشركات متعددة الجنسية لإنهاء فترة السماح وبدء تطبيق الاتفاقية فوراً.

وتتطلب هذه الشركات في ضغوطها بعدة أسباب مصطنعة بعضهاها لأول مرة الدكتور جلال غرب رئيس لشركة القابضة للأدوية والمستلزمات الطبية منها الإغواء بأن الجميع المستثمر الأجنبي في صناعة الدواء بمصر يتطلب ذلك ومنها تحسين صورة مصر كدولة تحترم الملكية الفكرية وغيرها من الأسباب التي لا تستند إلى واقع ومعها. وتنبئ النشاط أكثر ببعض مؤيدى التنازل عن الميزة من هؤلاء والعاملين بالشركات المتعددة الجنسية إلى درجة الإغواء بأن مصر أن تفعل شيئاً أثناء فترة السماح فإماذا تفعلها بعد؟ إن في موقف قوى فاعداً تنتظر، بل منهم من ادعى أن سعر الأدوية المتداولة حالياً لن يتأثر وبإلغاء فترة السماح. والغريب أنهم يقولون ذلك وهم يقولون أن المخاطرين من رجال الصناعة المصرية لم يقرروا الاتفاقية جيداً وإن كانوا قد قرأوها فانهم لم يستوعبوا خاصة وإن الاتفاقية تضمن الكثير من المعايير المرنة والمعاني الخاضعة ولا سيما عند عقد المقارنة بين النص الأجنبي والنص إلى العربية.

ولم يواجهه تلك يرى الدكتور جلال غرب ضرورة لمواجهة المعالجة بعدة أمور:

أولاً : إجراءات فورية بإقامة آلية تمتع التسويق الاحتكاري للأدوية التي قدمت لها طلبات لبراءات الاختراع في مكتب البراءات المصري أثناء فترة السماح الحالية وأد بلغ بعد هذه الطلبات من أول يناير سنة ١٩٩٦ حتى الآن ١١٨ طلباً وتشتمل أدوية وخدمات دوائية ومن المعلوم أنه طبقاً لنص المادة ٧٠ من أحكام الاتفاقية لفئة من حق من تقدم بطلب للحصول على براءة اختراع لدواء جديد في أثناء فترة السماح فإن هذا الطلب لا يلغى، ولا يتم ألبيته معاملة مكتب براءات الاختراع إلا بعد انتهاء



جلال غرب



الصدر : ٢٢٩٩٧

٢٢ مارس ١٩٩٧

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

البات وصناعة الدواء

تتميز صناعة الدواء في الفترة القادمة بمولات جشيرة كثيرة تتلخص في أن تحقيق انتاجية البات سوف تفرش بالضرورة لوضعا كثيرة خاصة بما يتفق مع حقل الملكية الفكرية وحرية التجارة العالمية ولا كانت صناعة الدواء في صناعة استراتيجة بالدرجة الأولى ليس فقط لأنها تنسج صحتها وحماية الإنسان ولكن أيضا لأنها صناعة تحتاج إلى تقنية عالية واشترطات خاصة ومرود اقتصادي كبير. ولا كانت صناعة الدواء المصرية في الحقيقة المضيئة قد أدت دورها بناطية وكفاءة نحو توفير الدواء الأمن والفعال وبسعر مناسب يتفق مع متوسط الدخل للمواطن المصري، لأن الخوف كله يصب على الفترة القادمة في أن صناعة الدواء لن تستطيع أن تزيى الذي كانت تزيى من قبل، حيث أن احترام الملكية الفكرية وتطبيقها في تسجيل وإنتاج الدواء من أول يلود هذه التكلفة، مما سوف يؤثر على الإنتاج الكبير لأسعار الدواء.

والشروع من هذا الملق يازم أن يتبع عدة حلول.

١. تسجيل أكبر عدد ممكن من المستحضرات الصيدلانية في خلال الفترة الزمنية المتبقية على تطبيق اتفاقية البات في صناعة الدواء، وذلك حتى يتكون لها ذخيرة أو مخزون من المستحضرات الأساسية داخل مصر تكفي لأجل فترة ممكنة.
٢. تشجيع الإبداع الخاصة بصناعة الدواء، واكتشف عن أسرارها حتى تصبح لديها ملكيتها الخاصة في هذا المجال، واعتقد أن البحث في الصابور القدرات العزى والشعبي سوف يكون يوليا طية في هذا الطريق.
٣. تشجيع نظام التجميع والقطعة للغير خلال الفترة القادمة أيضا، حيث أن هذا النظام له عدة جوانب.

١. الجانب القانوني: هذا النظام يتعارض مع قانون مزاول مهلة الصيدلة حيث أن القانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ لم يذكر أي شيء بخصوص هذا النظام وفي غياب النص فإن الاجتهاد وارد وعليه فإن الجانب الفنية المخطلة الخاصة بتصنيع الدواء عليه دور كبير في وضع شروطها كخطوة أولية للخطوة يراضى جميع الأطراف المشتركة في هذا النظام.

ب. الجانب الاقتصادي: إن هذا النظام سوف يؤثر الدواء بأسعار تلى كثيرا عن مثيلاتها الأجنبية كما أنه أيضا سوف يقوم باستغلال كفاءات البشرية والفنية والمادية المتوفرة لدى شركات الأدوية، مما يساعد على الإنتاج، باقتصادياتها، وخلق لها روحا إنسانيا.

ج. الجانب الفني: إن مصر حتى الآن مارلت دولة مستوردة للتكنولوجيا وأن هذا النظام سوف يساعد على إدخال عناصر فنية جديدة لازمة لتطوير وإنتاج صناعة الدواء. خلال الفترة القادمة.

وإذا كان عنصر الزمن حموها له فبسته، فإنه في هذا المجال له فبسته، وبفرضه، وعليه فعليا التشارك نحو هذا المجال بكل سرعة وفرة حتى يتطرق لنا الاستقرار والأمل.

د. محمود محمد غربا

استاذ بكلية الصيدلة - جامعة القاهرة



المصدر: الاتحاد الصحفي المصري

للتشريع والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٣٠ مارس ١٩٩٧

مؤامرة لضرب صناعة الدواء المصري

٢٠ شركة أجنبية

تحاول اختراق السوق

حالة من الفزع تجتاح مصانع الدواء المصرية لداعات متعددة على صفحات الجرائد تاشد الدولة موقفها صلبا تجاه اتفاقية حماية الملكية الفكرية . وفرد من ٢٠ شركة متعددة الجنسيات تضغط وبشدة . وراء الكواليس أيادٍ كثيرة تمبث في الظلام . صناعة الدواء في خطر !!

التحرير



زينب عبد المنعم تصوير : محمد سامي

التي كانت تعرض على صناعة الدواء المصرية من الجانب الأجنبي مثل عدم الوفاء بالتعهد وإنتاج الكيماويات الدوائية في مصر بعد فترة من بدء التشغيل ، والاستمرار في استيراد هذه الكيماويات من الشركات الأم ، أو فرض شراء الكيماويات من الشركة المانحة تراخيص التصنيع وقد تصرف هذه القيود أيضا إلى تقييد الحرية في شراء أو استخدام بعض الأجهزة والمعدات اللازمة للإنتاج ، وكذلك فرض لود على حجم الإنتاج ووزعت التصديرات وتفاق ترويضها بما لا يسمح بصناعتها وتسويقها خارج مصر ، بل كان من ضمن الشروط المبيضة اشتراط نقل أية تحسينات يوصل إليها الجانب المصري إلى الطرف الأجنبي دون وجود شرط نقلي على الاتهام المكسي ، بل فرض تقديم التكنولوجيا في هيئة خدمة متكاملة ، وإقامة الصناعة بطريقة تسليم القطاع ، والقصور التكنولوجي المفرطة على خطوة واحدة (الأخيرة) من سلسلة المعلومات المنقولة على الجانب الفني والعملي التي تخص التشغيل بشكل مباشر دون الكشف عن المعلومات العلمية التي تدخل السبق الخلفي للتكنولوجيا ، وهي تمكن الطرف المستقبل من استيعاب التكنولوجيا ومضمونها .

هنا قليل من كثير ما تعرضت له صناعة الدواء المصرية حتى يتم ترويضها عن ملاحظة السوق المحلي الذي يتزايد بنسبة ١٠٪ سنويا والذي من المتوقع أن يصل عام ٢٠٠٠ إلى ما يقرب ٣٢٠٠ مليون جنيه .

أما ما حدث مؤخرا فهو عارضة حقيقية لعدم صناعة الدواء المصري .

وفود متعددة الجنسيات

التي جاءت منذ عام قريبا حينما بدأ عدد

وحي يتضح أمام القارئ خطورة ما تصعدت عنه يجب أن نعرف أولا أن صناعة الدواء ليست كأي صناعة ، إنها تحمل الميزة الاستراتيجية الثانية بعد صناعة السلاح ولذلك فقد تصدعت صور هذه أنشأت طغمت حرب أول شركة مصرية صميمة لصناعة الدواء ، ولذلك ظلت حتى أوائل الخمسينيات وكل ما توفره للسوق المحلي لا يزيد على ١٠٪ من الاحتياجات والقصر دورها في أغلب الحالات على تهيئة المستحضرات الجاهزة المستوردة من الخارج وأهمدت السوق على الأدوية المستوردة بمختلف أنواعها ، وفي أثناء حرب ١٩٦٧ استخدم الدواء كورقة ضغط لدرجة أن للوطن كان يمتن من الإكستروني حتى أسوان ليكمل الرطوبة ، ولذلك أولت الدولة قطاع الدواء اهتماما كبيرا خلال الثلاثين عاما الماضية حتى أصبح الدواء الصنع المحلي يمثل الآن ٩٨٪ من احتياجات السوق وزاد عدد الشركات حتى أصبحنا نملك ٨ شركات تبيع القطاع تمام ٢٠ شركة قطاعا خاصا يبلغ أرباحها جميعا ٤ مليارات جنيه .

وقد وضعت الأمم المتحدة نصيحا للدول المتبعة للسلع الدوائية يشمل خمس مراتب ولحق درجات أدائها التكنولوجي ، أفضاها مرتبة هي إعادة تهيئة المستحضرات الصيدلانية وأفضلها هي التشكيل الدوائي من الكيماويات الدوائية المتبعة محليا ، ولحق مكانة مصر على هذا السلم فيما بين المرتبتين الخافضة والمرتبة التي تشمل إنتاج الكيماويات الدوائية من مواد أولية أو وسيطة مستوردة ، وهذه الطريقة الكيرة كان يمكن أن تصع أكثر وأكثر أولا كثيرا من القيود التي تفرضها الشركات العالمية على عقود الترخيص الممنوحة لهم ، وقد رصد الدكتور إبراهيم بدران وزير الصحة السابق في كتابه التكنولوجي الجديدة والمستقلة في مجال الصحة والدواء ، والذي أصدرته أكاديمية البحث العلمي في عهد رئيسها السابق الدكتور علي حبيب تقيب العلمين عددا من السياسات

من الوفود الأجنبية للسلطة للشركات مصادرة الجينات في زيارة مصر وعينها على الدكتور جلال غراب رئيس الشركة الناجية للأدوية والكيماويات ، ورئيس السابق لمجلس إدارة شركة مجلس للأدوية ، وطرا أن الطغاش هذه سيكون مهلا فهو عضو الجمعية الإكلينيكية الأمريكية وعضو أكاديمية نيويورك للعلوم ، وهو محرم بالعمارة الكيماوية الإكلينيكية الأمريكية ، وكان سر هذه الزيارة هو محاولة إقناع المسؤولين في مصر بضرورة البدء في تطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية ، ولأنه يهدف عبثا ذلك فقد رفضت مروت ومروت حتى استجاروا ، بالله من وأصلوا في إقناع مجلس الأعمال المصري الأمريكي للتدخل ، وأضفة هذه البصيرة الكثرة وحكامة الملكية الفكرية وعطورتها على مصر هو موضوع جدنا مع الدكتور جلال غراب .

قول : تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية في مصر منذ الآن سيكون خطرا جديا خاصة في قطاع الدواء ولكن تصور المسألة جديا نفوذ إلى الوفاء بنوع سنين للتجارة العالمية كان يمكنها اتفاقية الجات منذ عام ١٩٦٧ وكان عدد الدول بها عددا (٢٧ دولة) ومنذ ١٩٦٧ ، وحتى بداية جولة أوروغواي عام ١٩٨٦ حدثت عدة جولات مثل جولة طوكيو وجولة كيندي ، وهناك أيضا محاولات لمجموعة أخرى من دول العالم تصل هي أيضا لتطور التجارة العالمية وتسهيلا وإلغاء القيود عليها كان أهمها مجموعة من مجموعة الأمم المتحدة للتجارة والتجارة ومجموعة ال ٧٧ في الجهود دول عدم الانحياز ، ولكن كل هذه الجهود لم تسر في شيء ، بل قامت مجموعة كبيرة من دول العالم في الغالب في جولة أوروغواي وكان من بينها مصر التي اشتركت في الجات منذ ١٩٧٠ . واستمرت للمباحثات ٧ سنوات حتى ضموا الاتفاقية للمرحلة بالجات ، والاتفاقية الجديدة كان عليها تمرير التجارة ولكن في آخر فترة من الاتفاقية سنة ١٩٩٣ أدخلت الجلبان



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ

١٩٩٧ م
٢٢ جمادى الأولى

بواقع ٢٠ مليون عبوة مطعومة لدوية أورام وأندول، وإلزام أطفال وبني أدوية القلب وهي تشمل في استهلاكها المثل ٧٢ من جملة الاستهلاك ولي القيمة ٧٢ لأن الدواء الأجنبي أغلى بالبيع، أما النسبة الباقية ٢٩٨ فهي صناعة محلية.

ويظل الذكور جلال غراب الحديث عن اتفاقية حماية الملكية الفكرية وعلاقتها بها، يقول: رغم أنها ملحق للاتفاقية الأصل فإنها تنحصر على ٧٣ مادة، كل مادة فيها تحتاج إلى دراسة، وقد تم في العالم منذ يناير ١٩٩٦، ومنه منتصف ١٩٩٦ بدأنا نلاحظ أن هناك وفودا تتردد على مصر من الشركات متعددة الجنسيات، وهذه الشركات مؤسسات علمية عملاقة بعضها حجم أعماله في السنة ٢٥ مليار دولار، ٢٠ شركة أرسلت وفودا إلى مصر، أقل واحدة فيها حجم أعمالها ١٠ مليارات دولار، كان ما يطلب واحد هو إنشاء لائحة هي أعطيا الاتفاقية للدول الغاية وبالتالي منها حوالي ٨ سنوات، سالتهم: هل كل لكم أحد أنا، خاضعون، ٢٠ وبذلك حولت من نوع: أن ذلك في مصلحتكم وهي تكون مصلحتكم طيبة وتكون كفولة لا شكل محرم، قلنا: شكرا لا نريد هذا البشان منكم، يعود القناوس ليقول: ألقى اللائحة وسوف نطبخكم نكروبويا حليجة ونشتر لمرافا عذرك، قلنا: أرونا يان، يا خنصر كان كله كلاما مرصلا لا غير.

- هل جاورا كل فرد كل شركة مفصلة؟ يقول د. جلال غراب: هناك اتحاد يجمع

الشركات متعددة الجنسيات في صناعة الدواء يسمى (فارما) - خطر الاتحاد مع الذين جاورا وقد قللهم أكثر من مرة، عطفنا مناظرنا - هذه المناظرات بعضها كان بالاشتراك مع اتحاد الصناعات، نحن نرفض وهم يقولون، ورفض الصناعات، ومن وراء الكواليس بعض التوكلاء من المصريين وهم يعملون لديهم، يعيشون معهم، كان الواحد يقف ويقول: عليهم يا أمي يدخلوا والاستشارات للدخل، وإسحا كنزة بقى في موقف قرقى وتقدر تطلب، لم أتمم تحليلي مهلة له؟ إسحا حاككين مش مصمولا بيها حليجة.

وتوقفت الأمور لم جاورا مرة ثالثة أيام المؤتمر الاقتصادي في نوفمبر وحلشت حاضرة بيتا

وبهم وحلشت حركة اتحاد أجد الاجتماعات ومناظرة شديدة شاركت فيها أنا والأساذ لريد عيسى رئيس اتحاد الصناعات للمصرية ورفضنا لثمة.

ولكن انقلوبات لم يوقف على أرواس غرابو للمضى أعادوا الكرة، هذه المرة بدورا باكانيمية البحث العلمي لم قبلها الجانب المصري في مجلس الأعمال للمصري الأمريكي، ونحن من جانبنا عطفنا حاضرة مع الجانب المصري حتى نوضح لهم حقيقة الأمور ركانوا يهضمون ١١ دراسة - من رجال الأعمال للمصريين من بينهم الدكتور إبراهيم كامل وحسين حليبي وفريد عيسى ولويس بشارة وعيسى الألفي، وكانت آخر مناقشة حللت منذ ٢ أسابيع، وطول هذه المرة قدمت أكثر من ٢٠ حاضرة في هذا الموضوع - وقد سافروا أوائل مارس الماضي ولم يتصوروا بوجهة نظرهم.

- ما عطفوا طبق اتفاقية الملكية الفكرية؟ يقول د. جلال غراب: الاتفاقية عبارة عن ٧٣ مادة وهناك مادة خاصة بالدواء وهي المادة ٢٧ من الاتفاقية تقول: من يتخبر عن عامة دوائية أو منتج دوائي يستطيع أن يحبه لمدة ٢٠ سنة هو طريقة الصنع، طول هذه المادة هو صاحب الحق الوحيد في إنتاج ربيع الدواء.

من قبل كما نلاحظ اتفاقية (يون) لسنة ١٩٧١ التي تحكم برابات الاختراع، كانت مدة الحماية بها ١٠ سنوات وهي تحمي فقط التكنولوجيا أي طريقة الصنع، قبل أناتها إن الدواء ملك للبشرية ولا يجوز حجبها، أناتها كانت هناك استثناءة، كما كان صاحب الاتفاقية السليطة يستطيع أن يسدوى الخشاعة ليس من للتخرج الأصل، فكان السدور يوزن بين ٥ إلى ٧٢٠ من الذي بيع به المنتج، من المنتج، حتى ذلك أنا في طبقا الاتفاقية اليوم، وتارنا من تلكه سرباع كل دواء متداول في السوق وما زار يصنع بالبرادة بين ٥ إلى ١٠ أضعاف سعره، وهناك أيضا إجراءات كان يمين على الدول الثنية والفقمة - بمحك الاتفاقية - أن قطعها لا لم يحدث مثل الإسكانات الإدارية والصنعية التي تسمح لنا ببعض برابات الاختراع والاضلع مع الاتفاقية، من جانبنا لا بد أن نصل الإجراءات الرقعية.

والولايات المتحدة ملحقا جليديا هو اتفاقية الملكية الفكرية ليصبح عدد ملاحق الاتفاقية الجيات ثلاثة، الملكية الفكرية، والحيوية والخدمات، لم الملاحق الوطنية للاستثمار. الغريب - أن اتفاقية الجيات تهدف لصيرور التجارة وإلغاء الخصامية مواد كانت وموسوا جبركية أو غيرها مثل طرية الجيات أو الخصص أو قرقم الملح من الاستيراد، أما اتفاقية الملكية الفكرية فهي اتفاقية تقييد وحماية وجميات يهضم من مكاتب برابات الاختراع في اليابان والولايات المتحدة، ولم تأخذ وفقا كليا للدراسة، ومطت هذه الاتفاقية الجديدة عنها قبلا على الدول الغاية وافق على أن تعطى للدول الغاية، فرصة للاستعداد لهم في المصلحة كانوا مصممين على إجراؤها ولكني بقلوا السببه على الدول الغاية انظروا على إعطاء فترات سماح للدول الغاية والأقل نمو، وذلك فقد أصبحت اتفاقية الملكية الفكرية سارية على الدول المتقدمة والغاية اختيارا من يناير ١٩٩٦، أما الدول الغاية والدول التي غيرت نظامها الاقتصادي الاشتراكي فأعطيت ٤ سنوات، وأعطيت الدول الغاية فقط الحق في مهلة أخرى خمس سنوات لتصلها حتى لا يهجز الرض فيه.

سنة ٢٠٠٥، وقد شكلت منظمة التجارة العالمية مجلسا وزاريا دائما، وألقى القبض المنازعات، وأصبح هناك علاقة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حتى تستطيع أن تفرض عقوبات على الدول التي اتفق على أن تفتد ما جاء بالاتفاقية والاتفاق، وقد اتجمع المجلس الوزاري فعلا في ١٤ و ١٥ ديسمبر ١٩٩٦ في مناظرة للترسانة الدورية التي اتفق على أن تحدث كل عامين للاتفاقية بها لتعرض خاصمة ومشاكل كبيرة سواء، مباحثات مباحثات أو للتلاق، وهو ما يتر في كافة الصناعات، إينا بالنسبة للدواء لا مؤثر، فهي تصمد على إنشاء الرسوم الجبركية، والدواء أصلا رسومه الجبركية منخفضة (٥٪) ولم تكن الرسوم الجبركية أبدا ساجرا لمح الاختيار في الدواء أو للاستيراد أو المصدر أو التجارة البنية، وبالنسبة لنا نحن لسعود الآن ما قيمته ٢٠٠ مليون جنيه سنويا



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ

ماذا نعى بالإجراءات الرقابية ؟
يقول د . جلال غراب : أبسطها مكتب براءات الاختراع الذى يقدم فى صاحب الاختراع ليحصل على البراءة ، هذا المكتب الذى يفتح أكاديمية البحث العلمى ليس مهيا حتى الآن ، يجب أن يكون لدى أشخاص مؤهلون للحكم على موضوع البراءة ، يجب أن يكون هذا المكتب مدعوما بالإمكانات ، بالمراجع ، بالأجهزة ، مع اجهزى المكتب البراءات الخلال قسم تصديت من بلد ، لآخر أفراد .

ماذا يحدث لو طليت الافاتية الآن ؟
يقول د . جلال غراب : لدى احصل من المستعصر الذى لم تسقط براءة اليوم سيخدم المخرج طبقا للامتالية الجديدة ويسمى لمدة انتهى بعد ٢٠ سنة بدء من تاريخ التسجيل ، أو يكون المستعصر في يوم تسجله في الافاتية السابقة أو يخصص طلبة يرتقم بطلب جديد وترى عليه مدة الحماية الجديدة .. والثالث أن تقدم بطلبه جديدة لصنع الحماية ويسمى براءة اختراع .

إذن كيف يمكن أن تسقط من الالة في هذا الحاج الصعب ؟
د . جلال غراب : لو تسكت بحق في الالة وظلت أنتع بالافاتية السابقة سيعد أن في كل سنة سوف تظهر مخترعات جديدة وتسقط أيضا براءات سابقة ، هذا الآن وحتى سنة ٢٠٠٥ من النظر أن تسقط ماين ٢٠ إلى ٤٠ براءة ، ما دام قد مضت أصبح من حق أن تسقطها وهو لا يستطيع أن يسجلها ثانية ، إذن سوف سيستفيد من كل البراءات التي تسقط حتى عام ٢٠٠٥ ، حتى ذلك نعى أقم بزيادة عدد الأدوية المتوفرة في مصر بين ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ صنف جديد وهذا سوف يمتلئ نوعا من الرضا الحسى .
وأثناء لمدة أيضا سوف أعطى نفس أنا أيضا براءات ، سوف تكون فرصة للاستعداد ، وعاملة لأحصل منها على مونة إذا استطعت ، أستطيع أن أعطي في أجهزة البحث لدى سواء كان ما يتلقى بالبحر في الأكاديمية أو في وزارة الصحة .

أستطيع أيضا من خلال قواعد التسجيل في وزارة الصحة أن أنوس تعديل هذه القواعد لتلائم مع الوضع الجديد بعد تطبيق الملكية

الفكرية ، مثلا أستطيع أن أضع كادول دواء ممن إذا كان موقع السر بشكل يحدث خلاا اجتماعيا . كما طعت الصين ، دواء منه ، ألف جنيه بالكان لا يسجد المتداول إلا إذا أجمعت كل لجان الصنم والدليل المتعلق أن فيه إقتضا للحاجة ، لكن لو وجد دواء غالي ومعه دواء آخر ونحس أننا نلحقه بمصر ؟ القائل لو دخل سوف يباع ؟ لأن الدواء غالي يصرفون عليه دعاية وتسويقا ، الرخص لا يصرف عليه من ذلك أن القائل سوف يشتري الفنى والمقير ، الفنى لأنه حيسر والمقير سوف يبدد الوسيلة لشتره بأى مودة من الصور لأنه يعطى بعد الصفة والممر حاجته .

هل صحيح لو طليت الافاتية لكل شركات الأدوية سوف تنفق ؟
د . جلال غراب : أنا أخصى من شيء .. طبعى مع سران الافاتية سوف توسع شركات الأدوية العالمية في أسواقها في مصر في الأدوية التي لها براءة ، والتي ليس لها براءة ، ولذا فتح الباب للمنافسة لن تكون فاعلين لأن لديهم خدمات أفضل لرعاية .

هل الدواء الأجنبي أكثر كفاءة ويشفى من المنافسة في الأدوية التي تسقط عنها الحماية ؟

د . جلال غراب : لا يوجد فرق بين الدواء المصرى والأجنى إنه يستطيع فقط بمسائله القروبية أن يبيع أفضل منى ، بعد ٨ سنوات غصبا على لابد أن أتأسس في الدعاية في البرودة ، وأن يكون في براءات اختراع أنا أيضا .

والكلام هنا للفظائين العلم والناس على السواء ، الإيمان بمرحان المنافسة والخصارة .
- حتى الآن الكلام صوره قلمه جنا .
هل هناك حرك حقيقي بدأ لمواجهة افاتية الملكية الفكرية عند تطبيقه إن أجلا أو عاجلا ؟

د . جلال غراب : قد تحركنا في الجانبين ، في الشركة المنافسة بذلك الإجراءات لشهر شركة للأبحاث الدوائية ، وفي نفس الوقت بدأت الأكاديمية تقوم مشروع الامتروبية القومية للدواء حتى سنة ٢٠٠٥ ، بخصوص شركة الأبحاث سوف يكون مهمتها الإحصام بأبحاث الفاعلات والنسجات الجديدة وتطوير الحفقت والعلقات ، وسوف نستفيد من

الإمكانات الموجودة وتسعى بالامساسات ومراكز البحوث ، وقد سبق هذه الشركة تشكيل لجنة منذ ٢ شهر فتح شركة المنافسة وهي لجنة العلقات بها عدد من المهتمين من شركاتنا وأساتذة المنصة البحثية في الجامعات ؛ كما بدأ عمل حصر بكل الجهات والفروش والمنتاج التي تسقط أن تصنع أجزاء العلقات استغناء التعاون مع شركة الأبحاث والقطر الجارى خيرا .

- لم يكن من الأفضل تطوير مراكز البحوث بشركات الأدوية أيضا ؟

د . جلال غراب : العالم كله فيه شركات أبحاث ومراكز البحوث التابعة لشركات الأدوية تصير صغيرة تعمل على قدر الشركة الموجودة بها ، أنا أن أستغل في نظام الفاعل لشركات ، ملحق قام سوف يستمرى دوره ، نحن سوف ندمج سوف نقوم بما هو فوق إمكاناتنا .

- هل ستمثل شركة الأبحاث عمل مكتب براءات الاختراع ؟

د . جلال غراب : لدينا في الأكاديمية هذا العام ١١٨ طلب براءة جديدا بعضها لأفراد وبعضها لشركات إنتاج دواء وبعضها لشركات أبحاث ، حوالي ١٥ شركة أبحاث متقدمة للحصول على البراءة .

- هناك إجراءات طويلة على منها المقدمون للحصول على البراءة خاصة في وزارة الصحة ؟

- وزارة الصحة تسجل للبيع في السوق هذا التسجيل لا يعطى الحق في البراءة ، البراءة تخرج من مكتب البراءات في الأكاديمية ، وكلاما يجب أن يحصل عليه المنتج ، والبراءة وفصيل البيع .

- لهما بعض الآخر ؟
د . جلال غراب : كلاما يسيران ما حد البقية .

- هل سيكون هناك منافسة للإجراءات والبدء الطريقة والهيئات التي تواجه المخترعين ؟
د . جلال غراب : لابد من مراجعة كل ذلك ، من حتى أن أوفى أو أقل ولكن لابد أن يكون هناك حد زمني ، ولابد أن يعطى كل ذلك قبل لمدة للمنظمة للدول العامة في افاتية حماية الملكية الفكرية .



المصدر:
.....

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ:
..... ١٤٩٧

لعبة الكبار في صناعة الأدوية

٢

الشركات

ترفع

الراية الحمراء!

لأن تطبيق الجات على الأدوية يمس بشكل مباشر شركات
الأدوية وما تنتجه من مستحضرات، فقد رفعت هذه الشركات
الراية الحمراء محذرة من خطورة التطبيق والتنازل عن المهلة
المقررة في الاتفاقية، لأنه يعني من وجهة نظرهم حرمانهم من
إنتاج ما يقرب من ٢٠٠ مستحضر لاتزال مدة حمايتها سارية
ويصيب حجم الإنتاج والتصدير في مقتل نتيجة سيطرة الكبار.

تحقيق

هنية فهمي



النشر والخدسات الصحفية والمعلومات



ويقول الدكتور ثروت باسيلي رئيس مجلس ادارة شركة «امون» للدواء، إن خفية الجات من القضايا الساخنة المطروحة على الساحة المحلية والعالمية في اوقات الحالي.

والجواب: أن تصيب المواطن المصري في الرعاية الصحية لا يتعدى ١٤ دولارا سنويا، في حين تصل قيمة هذا البند إلى ٢٠٠٠ دولار سنويا للمواطنين الأمريكي، فويل من الخلل أن تطلق للنقل الأمريكي على اوضاع الاقتصاد المصري والندسية اسئلة دعم ابحاث الأدوية المكتشفة حديثا والتنازل عن فترة السماح الفصحى لها وهي خمس سنوات، فإلن أمريكا وأوروبا واليابان، تستهلك وحدها أكثر من ثلثي انتاج الدواء على المستوى العالمي، وليس من الغرور أن تقدم مصر دعم الدواء وابحاثه، علما بلى استهلاك الدول الأفريقية جميعها لا يتجاوز ٢٢ فقط من اجمالي الاستهلاك العالمي

وأضاف: أنه بمجرد تطبيق الجات من ٥ : ٦ اضعاف السعر الحالي، نظرا لزيادة فترة حماية البراءة إلى عشرين عاما، حيث أغرى التطبيق للحرور لالتفاقية على المستوى الدولي للشركات صاحبة براءات الاختراع المطالبة بعد براءات اختراعها من ١٧ سنة إلى ١٠ سنة بعد اتفاقية الجات، كما هي الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.

الصناعة الوطنية

ويستكمل الدكتور باسيلي حديثه قائلا: إذا كان هذا هو الموقف الحرف لاجل مصانع القطاع العام والخاص المصري، بهدف حماية الصناعة الوطنية للدواء وصناعة حقوق المستهلك المصري من الأدوية، فهناك أيضا موقف غريب لبعض الشركات العاملة والتي هي في حقيقة الامر فروع لشركات اجنبية علاوة في الخارج تضيق على سوق الدواء المحلي.. هذه الشركات تكثف ويدات تزايدى بضرورة التنازل عن فترة السماح التي حصلت عليها مصر مع محاولة اغراء الجانب المصري بتمتة مليون حوالي ٤٠٠ مليون جنيه، وهي بالطبع تقدم قرشا لكي تكسب جنيها من احتكار صناعة الدواء والتحكم في اسعارها.

ويضرب الدكتور ثروت باسيلي مثلا

على ذلك بدواء علاج قرحة المعدة والذي لا يستطيع المريض شراء سوى ١٢ كبسولة منه بسعر ١٥٢ جنيها، وذلك في حالة تطبيق «القرص» في حين أنه لدينا في مصر أربع شركات مصورة تنتج بـ ٢٢ جنيها وتطالبها الشركات العالمية الأجنبية اليوم بأداء هذه الاصناف للصناعة محليا بهدف المحافظة على ثرواتها المستوردة.

ايضا هناك دواء آخر مضاد حيوي يتم بيعه بمبلغ ٤٧ جنيها، في حين لا يتعدى سعره بـ ٢٤ جنيه وتطالب الشركة العالمية برفع سعر المستورد من ٤٧ جنيها إلى ٥٢ جنيها، وهذه الزيادة لن تكون الاضحية لأن تكلفة تصل إلى ٦٧ جنيها.

وعندما تأكدت من مخالفة البيوتل الطبي لهذا الدواء اضطرت إلى تخفيض ثرواتها بنسبة ٢١/٠

تمنع كخصم لفضالي للصيدى ما يؤكد عدم وجود خسارة كما ذكرنا.

حروب دوائية

ويظهر من الحروب التي مازالت مستمرة بين دول العالم التي تلحق للكلال جديد أهمها الحرب الاقتصادية. ويتصالح: لماذا ندعم الآن انشاق التكنولوجيا الذي يريد فرض احتكار يصل لـ ٢٠ سنة كاملة بطير اكتشاف أو تطوير مستحضر دوائي، إذا كانت القضية قضية تكلفة ابحاث وتشجيع الاستثمار في هذا المجال، فلماذا لن نحدد مسبقا الملائمة بين تكلفة البحث والعائد منه، وأن تصعب هذه الملائمة مقدرة، ولكن من غير اللجوء إلى الذي يصرف دولارا وعلما في ابحاث أن يجعل على عائد يصل إلى ٤ الاف دولار.

الثار خطيرة

ويؤكد الدكتور جابر لدرى الخطيب مشور لجنة الصحة بالحزب الوطني ومستشار صناعة الدواء، أن مسابقة اتفاقية الجات سوف يتركب عليها آثار مئة بالأساسة الدول القليلة وحيث أن مصر تعتمد بنسبة كبيرة على استيراد الخامات الدوائية والتكنولوجيا في الصناعة لتصنيع عقاقير الأدوية للتجعة محليا بقلنس طور ترافيس مع شركات اجنبية لأن لسياغ المحلية على المنتجات الصيداعية سوف ياتي علينا كسيرا على هذه الصناعة على جميع الأحوال بمرور عينا طيرة خاصة بالنسبة لاسماعل الدواء والاحتكار كبريات شركات في الدول الصناعية للتخمة لظف الاحتياجات وتديد ماكتساب من اسعار بوز بها كاهل شعوب الدول القليلة ومنها مصر والتي ترفض ناديا لفسيد لسعر السلع الوطنية للصحة العامة وضبط استيراد الدواء، وتسوية بطقن التبرعية.

وأضاف من لعم القديري التي يطالبها مقدم التكنولوجيا من تلك الدول الصناعية الكبرى ضرورة استخدام خامات، وكونت مخدعة من مورد التكنولوجيا وبن تحديد مواصفاتها أو بدائلها وشروط استخدام آلات ومعدات موزية التكنولوجيا مع عدم الموافقة على نقل التكنولوجيا للأخرين لدخل البلاد أو خارجها وعدم إجراء أي تعديلات أو تطوير التابل قبل الحصول على موافقة مقدم التكنولوجيا كما أنه أن ترقيم تركيبات للكونات وسوف تكون هناك باللفة في فرض درجات قصوى من متطلبات الجودة تدخل في نطاق التسليم لحيات من التزامات الاقتصادية.

وهناك ايضا شروط مالية واقتصادية منها عدم الموافقة على التصدير خارج البلاد إلا في مناطق محدودة ووض



للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ: ١٤٤٧ هـ

المصدر: **أ.م.ع.**

حد أدنى للبيانات مع التدخل في تحديد سعر البيع ووضع حد أدنى لقيمة الاتاة السنوية بصرف النظر عن حجم المبيعات كمناسبة متروكة هذا بخلاف الضرورة القانونية للمخففة مع عدم تقديم ضمانات كافية.

وصيف الدكتور جابر لدرى إلى استناد الاحتكارات المالية إلى أسلوب إنتاج وتداول المستحضرات الصيدلانية سوف يكون له تأثير بالغ السلبي على فرص تصدير تلك المستحضرات في ضوء ما جاء بالضرورة الأمر الذي يهدد هذه الصناعة في مصر في فترة يتطلع كل القائمين على هذه الصناعة إلى مستقبل أفضل من خلال فتح أسواق وفتح مناطق جذب انتاجات الصيدلة المنتجة النوعية والمناخ سمر أيضا.

حجم الإنتاج والتصدير

وكانت نسبة صناعة الدواء قد تقدمت إلى اتحاد الصناعات بتقرير يشمل سلبيات وإمراض تطبيق الجهات على صناعة الدواء، جاء فيه أن أهم الأثر

"السلبيات تتركز في تنافس الأجانب نحو الاستثمار الجديد في صناعة الدواء، تلك لأن الاستثمارات الجديدة تصبح موهوبة إلى حد كبير برغبة الشركات الدوائية الدولية الكبرى التي تنهج إلى تفصيل للاستثمار المباشر تحت سيطرتها ووفقا لتقنياتها وهي لتجه في العالم نحو تفصيل الإنتاج في مراكزها الرئيسية والتصدير إلى

أسواق دول العالم المختلفة.

أيضا من السلبيات انخفاض الحوافز المالية التي انماض استثماري جديد وضعف في عمليات التحويل والإحلال والتجديد وهي للضرورات التي يضطرها في السنوات الماضية لتخصيص صناعة الدواء بما يؤدي إلى انخفاض حاد في إنتاج

مصر من الدواء.

هذا مع العلم بأنه في ظل التشريعات الحالي والخاص بمرات الاختراع للمستحضرات الصيدلانية فإن الحماية تقتصر في مصر بعد مضي عشر سنوات من تاريخ التقدم بها وبمجانا لسفد البراءة كانت الشركات للصورة تقدم لتصنيع الدواء ما ساعد على أن تخرج صناعة الدواء المحلية ٩٢٪ من الاستهلاك عام ١٩٩٤ بينما كانت هذه النسبة لا تتجاوز ٥٠٪ عام ١٩٦٧ واهت اسماء الدواء منخفضة عن مثيلاتها بالدول المجاورة حيث يصل سعر الدواء في مصر إلى خمس سعره المالي.

ولذلك فإن اللائحة القدرية على الاتفاقية سوف تعز مصر في السنوات العشر المقبلة واستغلالها في عمل مستحضرات جديدة سوف تزيد على ٢٠٠ مستحضر بالصناعات التي تتوافق مع احتياجات الشعب المصري.

ونظرا لزراعة فترة حماية البراءة إلى عشرين عاما تبعا لاتفاقية الجهات وسوف تزيد الاسماء القائمة لبعض

المستحضرات للتداول في السوق والتي قاربت منها أو على الانتهاء من ٦:٥ انخفاض السعر الحالي وذلك عند التطبيق القوي لمرات الاختراع في مصر

وأشار تقرير إلى أن جميع الأدوية تتمتع بمرات اختراع بعضها استندت للدة القانونية والبعض الآخر لم يستند منه ومن البديهي أن جميع التراخيص التي في أيدينا الآن كشركات أدوية هي تراخيص تصنيعية ويجب للقانون الحالي المطبق وعلى هذا الأساس فإن تطبيق القواعد الجديدة للملكية الفكرية ينتج عنه ترفد تصنيع جميع المنتجات التي مازالت برارة اختراعها سارية وفقا للقواعد الجديدة المقترحة ويتوقف إنتاجها بقوة القانون بغض النظر عن حاجة المستهلك إليها من عدمه ويضيق النظر من القدرة على استيرادها وتكثيف ذلك

الاضرار المتوقعة

وتتخذ الصناعة المصرية الدوائية على تشريعات مطية تركز على مبدأ منح براءات الاختراع لمخيمات التصنيع دون المنتج النهائي وكذلك لبراءات الاختراع للسجلة عاليا التي استندت مدة العملية لها ولم تعد حركا وفقا للقواعد المصرية الحالية والتي تحدد العملية بفترة زمنية منها عشر سنوات ومع ما تمتاز به الصناعة الدوائية في الدول المتقدمة من فاعلة كيميائية واسعة فاعلة على اكتشاف المواد الفعالة بدل اللجوء إلى شركات وتوفرها على تخصيص استثمارات ضخمة لتسويق البحث والتطوير فإن من أهم الأضرار المتوقعة لمرات التحويل لترويج الإنتاج ويهدد التطوير وبتوكية التفتيات للخطوة مع مصر مصادري توريد لخامات الدوائية واحتكارها في الشركات العملاقة العالمية أيضا تصنييع فرص البحث والتطوير والابتكار في إيجاد طرق تصنيعية جديدة لتجديد نهائية وبذلك تتدخل الصناعة الدوائية عن سلاسل التطوير العالمية على الأقل عشرين عاما في حد حقوق الملكية الفكرية بالإضافة إلى زيادة اسعار المنتجات الدوائية صوما نتيجة الحظر الذي صاحب البراءة وإعلاء قوة الاحتكار سلاسة التحكم في جميع الشركات العاملة بمصر (عام وخاض واستثماري) وبموجب على امتيازات تضاف إلى تلكه إنتاج الدواء وتزدهر من سعره أيضا سوف تزدى إلى زيادة فائقة الاستثمار وتراجع حجم وخدمات التصنيع، كما ينتج عن التطبيق القوي أن يخسر المواطن المصري سعر المستحضر عند يتراوح بين ١٥ - ٢٠ في المئة مستحضر سوف تنتهي براءة الاختراع بالضرورة لها والخدعة حاليا بما عثر سنوات وفقا للقانون للحمل وصوف نتج هذه المستحضرات وفقا لقواعد براءات الاختراع الجديدة على رفع مدة العملية إلى ٢٠ عاما ما يؤدي إلى رفع اسعار إنتاجها بنسبة تتراوح بين خمسة وسعة انصاف على الأقل



د. جابر لدرى

تأجيل الاتفاقية يهدد بتوقف إنتاج الشركات المصرية لأدوية أساسية



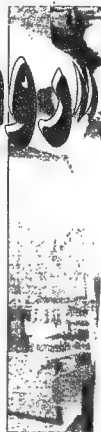
المصدر: **الشرق الأوسط**

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢ مارس ١٩٩٧

«دويشة» الخسائر!

إذا كنا نتحدث عن الجات وتطبيقها على الدواء فإنه قد حان الآن وقت علاج «أوجاع» الدواء المصري بعد أن بدأ يستغيث من كثرة الآلام التي تحاصره وتهدد مستقبله.

وأوجاع وآلام الدواء المصري لا تأتي من كونه غير آمن وفعال فهذا قد ثبت بشهادة المنظمات العالمية وتكثرت سلامته وفعاليته بنسبة ١٠٠٪ لكنها هذه المرة تأتي من مشاكل تصنيع الدواء والشركات العاملة في هذا المجال التي أهملت الملايين في مخالفات صارخة وتركت التطوير والأبحاث حتى جاءت اتفاقية الجات التي تهدد بإنهاء عصر الدواء المصري وتحويله إلى صناعات تجميعية لحساب الشركات الكبرى واحتكاراتها العالمية.



■ شركات الدواء اشترت الوهم

«بمزاجها» من الشركات الأخرى!!

■ ٦ ملايين جنيه خسائر شركة

واحدة نتيجة عقود مخالفة واثاوات.

تحقیق

عبد المحسن سلامة

اعظم، محمّد

أما شركة ميفيس للأدوية فقامت بإعطاء حق معرفة وإنتاج وبيع منتج الميلانين لشركة بروميدكا (فرنسا) دون الحصول على أعلى عائد، كما قامت ببيع خام الامودين لها بسعر الكيلو ١٢٠٠ دولار بالرغم من تحمل الشركة لخسارة تبلغ حوالي مليون و ٧٠٠ ألف جنيه.

عمولات و اتکات

ويستمر التقرير في عرض
مخالفات بعض شركات الأدوية
حيث وقع العديد من المخالفات
تدنية تحمل الشركات لعمولات
وأناؤات غير مشروعة ليعود
التقرير، أو أسباط الوكيلات
التي كانت تحقق ربحية كلما
فعلت شركة معاملة للمستثمرين
الطبية مع إحدى شركات الدعاية
(بي. ثري. إي) لعمل دعاية
بعض منتجات الشركة الدوائية
والتي لا تحتاج إلى دعاية وقامت
بعمولة عمولات وصلت إلى ٢٢٪
من قيمة المنتج عن نسبة ٢٧٪ فقط
من البعير وقد أبلغ نهاية الأموال
للعامة في هذا العقد لكسبه في

لم يقتصر الامر عند هذا الحد
كفنه امتد ايضا إلى تسليق
تسليق اضافية للشركة في شكل
تاووات ومساهمات غير مشروعة
ككاتب علمية قدرت قيمتها
بحوالي ٢,٢ مليون جنيه .

أما الحرب المخالفة فهي تلك التي رصفها تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات في الشركة العربية للإنشيو التي قامت بشراء ٥٠ ألف زجاجة لتسديد دفعت فيها ١٥٧ ألف جنيه وسبعين قرشاً من إحدى شركات القطاع الخاص

التي تفتح هذا المستحضر على
أن تقوم بتوزيعه بعد ذلك ١١
ملحوظة الشركة لم يسبق لها
العمل في مجال التوزيع
والتسويق وهي شركة إنتاج
وليس شركة توزيع فلماذا فعلت
ذلك ١٢

المحلل قامت الشركة باستلام
المحضر والثر الزماد في العيون
قامت بتسلم شركة فارما للتوزيع
١١ ألف زجاجة بجهة توزيعها ..
لكن ذلك لم يحدث وأبعت الكمية
بإكمال على الفسوكسات في
١٩٩٥/٧/٢٢ فما نصيب في خسارة
قيمة هذا المستحضر بإكمال
بالإضافة إلى خسارة المصاريف
التسويقية وهو ما يؤكد علامات
الاستفهام حول أسباب وبوالع
هذه المخالفة المارحة.

[illegible]

وقد تزايد الاستهلاك المصري من البواء حيث ارتفع من ٥١٣٠ جنية عام ١٩٨٧ ليصل إلى ٢٠,٧ مليار جنية عام ١٩٩٥، وصناعة البواء صناعة ذات طبيعة خاصة في مصر معتمداً فيها والتجّاز وفي بنسبة ضئيلة فالبواء ما لا يتكون صالحاً بنسبة ٧١٪ أو لا يتكون وفي الوقت الذي نجح فيه البواء المصري محلياً وعالمياً إلا أن شركات صناعة البواء غارت في الخسائر فاشتكىها للتحفلة، ولم تستغل نجاح سمعة البواء المصري عالمياً في تطوير الأبحاث البوائية المحلية واكتفت بالانفاق منذ ذلك، في الخلافات.

وتتقسم الشركات العاملة في قطاع الدواء والتي تبيع الشركة القابضة لادوية إلى ثلاثة نوعيات انتاجية ، تجارية ، انتاج خاصات ويبلغ مجموعها ٧ شركات انتاجية

شركات
تجارية
شركات
والخدمات
المستلزمات
الطبية.

وقد حلفت بعض الشركات الانتاجية بتذاع اجابته واستحضات لعمومي شعرائها التي تنوع تدعيم على الاسرار او اسباب اخرى مما أدى الى تحسين نموها المالي وتوضيح ظروف العمل بها الى حد كبير. وفي بعض الشركات الاخرى الى الخلفيات والاهتمام بالاعمال في مختلفات خارجية الى تصنيع مساحضات اسواق شركات ملوثة لاهلها والقطاع الخاص بل ان بعض هذه الشركات كانت تقوم بشراء برنامج زرع من اجل انتاجية ويست تدعيمه بل تقوم بتدوين هذه المنتجات خارج الحاشن بل ان تستخدم منها وما في بعض علامه استفهام كبيرة امهده التصريات الى شركة التي الملاوية بل اعاد التصنيع المخالف الى حصار الشركة مليون و ١٠٠ في جنه باضافه الى مخزونه راكد الذي خسارته و ٨٨ في جنه اخرى. و ١٧ من الشركات ايضا ٢,٢ مليون جنيه على عيـنه في مسخضر الحاصلين لاهلها عدم تدعيم سوء استغلال الطاقة للجنه



المصدر

١٩٩٧

٢ مارس ١٩٩٧

التاريخ

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجنهيات وكذلك نتيجة عدم التنسيق بين احتياجات السوق الفعلية وتواريخ صلاحية المنتج أو الختام وقد بلغت قيمة الأدوية التي أعيدت منذ عام ٨٧ حتى ١٩٩٥/٧/٢٠ في الشركة المصرية لتجارة الأدوية حوالي ١٨ مليوناً و ٢٠٠ ألف جنيهه عمداً بدون المستحقة على بعض اللوردين والكولدا التي لم تسدد وبلغت ملايين الجنيهات أيضاً وأصبحت ديونا مشكوكا في تحصيلها مستشفيات وهمية

وتعتبر أدوية «النواصر» أحد أبواب التلاعب كذلك حيث تقوم الشركة المصرية بإعطاء توكيلات وتسهيلات استشفيات وهمية مثلما حدث لصالح صيدلية مستشفى الخلفاء الراشدين بالمهنيسين رغم أنها لا تزيد عن كونها مستوصفاً ولتغافل الكميات المتصورة له عن احتياجاته الفعلية والتي يتم بيعها بأسعار خيالية كادوية نواصر ويبدل فيها بعض أصناف الأدوية المخففة.

هذا بعض ما يحدث من مخالفات في شركات الأدوية والتي تحتاج إلى إعادة نظر وتشكل فوري لوقف هذا المزيف المستمر من الخسائر ولحماية أكثر من ٢٠ ألف عامل يعملون بهذه الشركات تمهيدا لوضعها على الطريق الصحيح في إطار المبادرات الاقتصادية المحلية والدولية وحتى تصبح السياسة الدولية جزءا من السياسة الصحية المتوازنة التي تخلف نظاما صحيا متكامل يضمن التكافل الاجتماعي ويقدم لعلاج بأسلوب إنساني للقادر وغير القادر وتضمن للعرض الحصول على العلاج الكامل وليس الدواء فقط.

العرض على لجنة الخصامات رغم سابق ترسية البت على شركة الجمهورية بحجة السرعة لكن الخصامات ورت بتواريخ لاحق من توريدات الجمهورية.

وبتواريخ صلاحية غير مطابقة للعقود أصنافا لتطوية للمستحضرات مثلما حدث في خامسة التيسيل ج صوميد التي استندت عملية الشراء فيها على شركة سماحة بتاريخ ١٩٩٥/٧/٢٠ بحجة الاستعجال والحاجة وقد بلغ فارق السعر في هذه الخامة فقط ٤٨ ١٨ ١٢٤ جنيه والمثير انه وبعد كل ذلك اتضح عدم الحاجة الى هذه الخامة

وحدث ايضاً انه عند استيراد ختام ابرو وروبيريم والتي تدخل في إنتاج مستحضر ابرو وروبيريم لأغراض ان يتم البت على شركة الجمهورية لاستيرادها بسعر ٢٨٩ جنيهه للكيلو لكن الشركة قامت بشراء ٦٠٠ كيلو بالامر المباشر بسعر ٢٩٥ جنيهه للكيلو وبالمخالفة لتكريب مستحضر ابرو وروبيريم مما يعد مخالفة لشراء الخصامات الصيدلية اعداد بالجملة ولان شراء الخصامات يتم بالمخالفة للمواصفات الصيدلية ويعد صلاحية اقل فقد بلغ حجم الأعدام في الخصامات والتوريدات ثامة الصنع عدة ملايين من

اهدار اموال الشركة ومازال التحقيق جاريا بمعرفة النيابة العامة ضد هذا التعاطف كما أحيل التقرير للنيابة الادارية الاعتذار

والى الشركة المصرية لتجارة وتوزيع الأدوية قام بعض اللوردين بالإعتذار عن التعامل مع الشركة والغاء الاتفاقات معها رغم حيوية الامتياز التي كانت تورو، والتي كانت تحقق ربحية للشركة تبلغ حوالي ٦ ملايين جنيه في الوقت الذي بلغت مديوناتها للشركة حتى تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٠ حوالي ٢٥٥ ألف جنيه مصروفات ونواون وأدوية دالفة وتشيللاته ولم يتم تسهيل هذه

المبالغ... كما لم تبدل أية جهود من جانب إدارة الشركة حينذاك للحفاظ على هذه التوكيلات باعتبارها شركة تجارية في المقام الأول، مما يضع علامات أسفها حول هذا التصرف والغريب ان العقود التي أبرمت مع اللوردين كانت تخلو من أي شرط جزائي سدر أعلى ويعتذر شراء الخصامات احد



الأرواب الملكية للمخالفات والتلاعب حيث تقوم بعض الشركات بالشراء بالمخالفة ويسعر بملوك اسعار الاستيراد، كما فعلت شركة مصر للمستحضرات الطبية التي قامت بشراء خامات بالامر المباشر ودون



المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٤ مارس ١٩٩٧

اغتيال الدواء المصري والثلثون

١١ مليار جنيه والمتهمون:

سماسرة وتجار وأعضاء في المجلس المصري. الأمريكي

■ تطبيق «الملكية الفكرية» الفوري يهدد

بتدمير صناعة الدواء ■ استغاثات «غرق»

من اتحاد المهن الطبية وغرفة صناعة الأدوية

■ ماфия التوكيلات و«ألوية» الشركات

العابرة يضغطون على الحكومة ■ رجال أمريكا

في مصر وراء إثارة الأمر بهدف العسولة



قبل شهرين اشعلت المناقشات في مجلس الشورى مخزن من احتمالات انهيار صناعة اللواء في مصر، والسبب التعامل من الحكومة بون وهم إطفائية الجات وشهد الأعضاء على ضرورة الاستفادة القصوى من فترة السماح التي لمنحها الإطفائية ومنحتها أكثر سنوات لدول التي ولحت عليها بغرض إعادة تنظيم نفسها استعداداً للتطبيق الكامل لها. وحذروا ولتتها من التهاون في ذلك وتركة هذه الفترة دون ضوابط أو روابط، على الرغم من كل ذلك وبإقافة الزبسية في جميع المستويات دون الإتياء إلى حماية صناعة وإنتاجه والتي من بدأت اليوم بإلغاء فترة السماح الممنوحة لدول المنافسة ومنها مصر حسب الاتفاقية، وقيل أن يتحول هذا الإلغاء إلى كارثة تكلف عن الامور الحقيقية وراء ذلك وأي مصر أسود سوف تنظره ملايين المصريين في مقابل ملايين سوف يصعبها الله.

جات التحذيرات التي إلتفتها غرة المناقشات الكبرياء واتحاد كمين عليه بمثابة استغاثات خرج منها صفح السبوعين المنسدين فقد نشر اتحاد كمين عليه مسيولة وأطباء ويطوبين، نداه في أول مارس بإحدى فيه أن بعض الجهات صالحة لمصلحة تنسلف بضرة على الحكومة بضمحل التطبيق القوي لإطفائية البلدية الفكرية، على صناعة اللواء، والتأثر، من الفترة الانتقالية التي كلفتها الانتقالية والتي تنتهي في عام ٢٠٠٤، وتاخذ بيان الاتحاد المستويين محاولة كل الضغوط التي تقوم بها جهات الضباط والمصالح، وتبع ذلك بيان من شعبة صناعة الأدوية في غرة المناقشات الكيميائية بتاخذ المستويين بضرورة التمسك بفترة السماح الممنوحة للصناعات الدوائية وخاصة في إطفائية الملكية الفكرية، حتى تتمكن الصناعة الدوائية المصرية من توفير أرباحها، ثم أصدرت الغدلة بياناً آخر حمل نفس المعنى، ولم تكن بيانات الاستغاثات سوى الجرس الخلفي من جيل العسراع والتماريد، العرب التي تنشأ أطراف من رجال لوكا والية للشركات متعددة الجنسيات التي تقود حراً جواً في مقاسد ضد صناعة اللواء في مصر ويصارع بعض المستويين - الكلايف، نهاية من والشركات الدائرة غداً في الحصول على سمرة وسواي التي حين يورى فيه بلغ إتاقية للشركات مقابل أن تحصل الدولة لشركات المتخصصة البيوتياح على عمليات تنزح من لمن كل فرس اسبروين أو حقة مشاه حوى.

من هم؟

كشفت المسار في لمرات في المجلس كات رأس كبرية في موم والأدوية على المرض المصري والصناعة الدوائية المصرية - الأمريكي الحكومية المصرية يطبق دورى للإطفائية - وكما يقول أكتاير حمدي السيد بنجي الأطباء، فإن حجة هؤلاء كانت أن ذلك سوف يتبع الاستفادة من استثمارات أمريكية وتكنولوجيا متقدمة، وكشف نائب الأطباء - ورئيس اتحاد كمين عليه - أن أعضاء المجلس الذين أصروا على إلغاء فترة

السماح هم ممن يسعون رجال الأعمال وتركز أعمالهم في التجار والتوكيلات والصناعات ولا علاقة لهم بالصناعة عموماً وصناعة اللواء خصوصاً. وشيف أكتاير حمدي السيد أن واتحاد كمين عليه يسعى بجمع شدة المستويات الكيميائية - شعبة اللواء - يسعون أن الاستفادة من فترة السماح المستوية في صناعة اللواء التي تمثل ثلثي أكبر صناعة في مصر بعد السلاح، وهي صناعة تغطي ٧٢٪ من لطياح أسواق المصري وطبيعي من يصل إلى المجال المسمى أن التفتيح القوي للإطفائية وكشف الحق القوي والصناعة الأمريكية ما يربى من مليار جنيه بصورة مباشرة فضلاً عن إعطاء مركز الشركات القاطنة ويوصل للمرضى وإلغى الشركات خسائر ضخمة، وهذا ما دعا إلى إسناد القابات والتمرد ضد ما تردد مؤخراً من بعض التجار في المجلس المصري الأمريكي، وتطالب بعدم الاستماع لمن يتألمون بالتقريب في مدة السماح وزعم جذب استثمارات بتكنولوجيا أمريكية أو أوروبية، وهي مزايم يطرحها هؤلاء، بغرض الحصول على مشايل ضخم من طريق فتح الباب للتوكيلات من الشركات

الكارثة!!

وكشفت المسار عن لقاء سلكن دلو بين حننا وشيبراء اللواء والأدوية الأمريكي التي حضر إلى القاهرة الأسبوع قبل الماضي، وأكد الجانب المصري الذي ضم رئيس الشركة اليابانية ومعالي شعبة صناعة اللواء على التمسك بحق مصر في فترة السماح، في حين حاول رجال أمريكا - إقناع الجانب المصري بما سيوفد عليه من فائدة تكنولوجيا وعلمية عقب التنازل عن حق مصر وألا يتسبب الإحتياج المصري الأمريكي دون الإتياء إلى تنازل من الجانب الأمريكي. وكشفت المسار أن وجهة النظر التي طرحها السالطون يطبق دورى للاتقائية حلت أيضاً رعباً بتقديم تعويضات لشركات

الدواء الخاصة في محاولة لقمع أصوات الشركات الخاصة التي جابت رجال أمريكا، وقد فطحت محاولات الأفراد التي لديها عملاء الشركات متعددة الجنسية وأعلنت شعبة صناعة الأدوية في غرة المناقشات الكيميائية في بيانها رفض واستغلال الطبيب والصيدلي والمرضى وسباسة الأفراد والأفراد والتشكيل التي تترعها بعض الأطراف صالحة لمصلحة وأرأحت للصناعات الثلاث من وجود الواس الأمريكي بدارية لمدة محدودة من سمرة التوكيلات وراء السطابة يطبق دورى للإطفائية، والتي وصفهم رئيس شركة دواء بأنهم مسيرين بالجنسية لكنهم يتقنون في طاجر للصناعات العالمية سواء في الدواء أو السلاح، وأضاف المسار أن في الوقت الذي سوف تضر فيه صناعة اللواء، مليار جنيه على الأقل فإن أعضاء كمين عليه القوي المستند الجنيته سوف يصمحلون على مقابل سمرة أن يتدعى عدة ملايين في دولة الرشوة التي يصمحل عليها أطراف والصناعات مقابل الضبط على الحكومة للتنازل عن حق مصر في فترة السماح وكشفت المسار أن العلاقات والاندماجات التي دلت ويشترك فيها خبراء اللواء مع أطراف كبرية ووزارية



الأهرام

المصدر:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٤ مارس ١٩٩٧

أن عدداً من أعضاء طوبى للتطبيق
اللفوري، حصلوا على عقود وسفقات بأن
يكبروا وكلاء لشركات متعددة الجنسيات،
خاصة في الشركات الكبرى في مجال
الدواء. تقوم الآن بترتيب أوضاعها لانتاج
سوق الدواء في العالم خاصة للنامي،
حيث تقوم هذه الشركات بعمل اندماج
بين شركتين أو أكثر من الشركات
الكبرى، مثلاً حدث مع شركة سانويز
التي انضمت مع عدة شركات كبرى
وتفاوض باقي الشركات لعمل تحالفات.

يتوقع أن يشهد العقد الأول من القرن
الجديد وجود خمس شركات كبرى من
شاهداً أن تسيطر على سوق الدواء في
العالم. وفي هذه الحالة لن يكون لشركات
صناعة الدواء في مصر مكان حيث
ستفعل التكتيكات التجارية للشركات عابرة
الجنسية معها، وتزعم لسماعي الدواء.
حسب تقدير خبيراء الأدوية خمس
الضخام على الأقل، بالإضافة في فرض
سعر الدواء الجديد من قبل الشركات

وبالحق يقترع الانحسار بضرورة إنشاء
كيانات قوية في صناعة الدواء، من طوبى
خلق تحالفات بين الشركات المختلفة بما
يوفر أساساً مادياً وبشرياً لسمع وتكوين
البحوث الدوائية، وبالحق الدكتور محمد
رأفت دويدار وزير الصحة الأسبق ورئيس
شركة أكديس - يمدح شركات الدواء
المصرية لإيجاد كيانات قوية يمكنها
المصنوع وسط سوق عالمي لا
يرحم ولا يمانى صناعة الدواء، في مصر من
مشكلة غياب البحوث الدوائية، وفي
المشكلة التي سوف تتضاعف مع تطابق
اتفاقيات الملكية الفكرية - في القبات بعد
شأن سنوات، ثم سرياً ويوماً لن تكون
في إمكان شركات الدواء العمل في أكثر
من ٥٠٪ من المستحضرات، في حين تترك
٩٠٪ من السوق للشركات عابرة الجنسية،
وهو ما بلغ عالمياً كل الدكتور رؤف حامد
الاستدلال بهيئة الرقابة الدوائية بأن يطالب
بتحالف وطني في مجالات البحوث
الدوائية، نظراً لعدم استقامة الشركات
والمراكز المصرية على أن تقوم ببعض
دواء حرجية، خاصة وأنها تحتاج لملايين
الجنينات.

الكبرى وإضافة ما تزل من مقاييل الفكرية
الفكرية كإثارة شعبية هذا هو شكل الفكرة
التي يترننا فيها معالج الشركات عابرة
الحدود التي يمارسون ضلوعهم التثاقيل
عن فترة السماح والتجديف بالحدوث في
دفع شركات الدواء الكبرى في العالم دون
ضمانات مقاييل مستمرة يحصلون عليها
مقاييل عملتهم لهذه الشركات.

١٤ مليارات

ويكثف تحالفات مجلس الشورى التي
تتأرجح حول شريكين لشية الدواء في مصر.
من أن الشركات المصرية لن تكون
يعتقدونها سبيلاً صاعدة صناعة الدواء العالمية
وإذا كانت تكلفة الدواء المصري سبيلاً
٢,٨ مليار جنيه فإن المبلغ سيزيد إلى ١٤
مليار جنيه وسوف يكون المرض مطالبات
بجمع فائق السعر، الذي يتضاعف خمسة
مرات إرضاء لمصلحة بعض المستعمرة.
بالإضافة إلى تعميق أكثر من ٢٠ مصنفاً
الدواء في مصر مقاييل فتح الباب لتكتيكات
أن يكسب من رزقها أكثر من عدة أفراد
هم الذين يمارسون الغشاح، دون أن
يعرفوا أن التطبيق الفوري حسب مجلس
الشورى سيؤدي لدخول أقوى منظمة
للشركات المصرية وأى يكون يمدحها
محاكاة الأروية التي تتمتع بحماية فكرية.
وسوف يفرض الموانع المصرية حصة
السعر الاتصافى رغم ارتفاعه عن ١٠٠
الأطرية. لعدد يتراوح بين ١٠ - ٢٠
مستحضر - جميعاً فاقات التكاليف
الرسمية والتي تتدنى براع الاختراع لها
والصناعة ببحر سنوات ولقاء الشائين
المصريين وسوف يتم انتاج هذه
المستحضرات وفقاً لقرار براء الاختراع
الجديدة التي رفعت مدة الحماية من ١٧
سنة إلى ٢٠ سنة وهو ما يتضاعف سعرياً
خمس أربعت مرات. ويكشف بعض خبراء
الدواء أن عملية التخصص التي تتبعها
الدولة لشركات الدواء العامة من شأنها أن
تؤدي إلى تفتيت الشركات في الوقت الذي
تتحالف فيه الشركات عابرة الجنسية
تحالفاً استراتيجياً وهو ما سيؤدي في القريب
التي وجوه، شركات مصفورة عامة أو
خاصة لن يمكنها مقاومة التحولات والذبل
الذي يتكسبها ويوجد ذلك بانعاش صناعة
الدواء المصرية وأمل ذلك هو ما تنهت فيه
مضخمة الصناعات الدوائية في اتحاد
الصناعات التي يضم الشركات الخاصة



النصر

المصدر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ

٤ مارس ١٩٩٧

وكشف نائب المديرية الدكتور زكريا جاد عن الخطر الذي يهدد الدواء المصري بعد تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية مشيراً إلى أنه يمكن لدينا اختيار أمام ما نقرضه الشركات الكبرى، فمثلاً إننا خلال ٢٠ عاماً لم نقم بكثير من بحثون في الدواء فالوقت الذي تنفق فيه شركات الدواء الكبرى ١/١٥ على الأقل من ميزانيته على البحث، بل وتصل هذه النسبة إلى ٢/١٥ في بعض الشركات مع العلم بأن ميزانيات بعض الشركات الكبرى في العالم تجاوز ميزانيات الدول وتقدر بعشرات المليارات من الدولارات وكفى أن نعلم، حسب قول نائب المديرية، إن ما تنفقه شركة نواء مصرية على أبحاث نواء واحد يصل إلى نصف مليار دولار في بعض الأحيان ثم تستمر لثلاثة بعد ذلك، هذا في الوقت الذي لا تتجاوز فيه صناعة الدواء في مصر ٢ مليارات جنيه مصري ويرى الدكتور زكريا جاد أن صناعة الدواء في مصر وقعت في خطأ استراتيجي خطاً اعتمدت على مجرد التشكيل والتمويه، وهو جزء من الإنتاج، وأصبحت البروت الدوائية تحتاج الأمر إلى الاسراع في إنشاء بحث دوائية مصرية قبل انتهاء مدة السماح والتوسع في المستور.

أما الدكتور جلال فراب رئيس الشركة القابضة للصناعات الدوائية فيحذر من أن الضغوط التي تمارس لإلغاء فترة السماح قبل تنفيذ اتفاقية أبحاث مبدئياً يضع الدواء المصري تحت رحمة صناديق براءات الاختراع لمدة ٢٠ عاماً، ويرى أن كرامة تلوح في الأفق وسيب الاتفاقية ككل حيث تشدد أمانة القابضة من البدء ٧٠ اتفاقية أن تعمل الشركة صاحبة براءات الاختراع في حق ضغوطه بشكل احتكاري لمدة خمس سنوات بصورة مطلقة، ولا يستثنى ذلك أكثر من تقديم طلب التسجيل وفي حالة الفرض أو القبول أيهما أقرب يتم منح الشركة الحق في التوسيع لاحتكار لمدة خمس سنوات يكون من حقها فرض السعر دون مراجعة، وقال الدكتور فراب إن المشكلة لم تعد في فترة السماح لكن في مواجهة تطبيق الاتفاقية، راول الاقتراحات في فكرة البحوث والتطوير التي تم بمسدها إنشاء شركة مشتركة تمتلك فيها الشركة القابضة ١/١٥ والباقي القطاع الخاص يكون دورها العمل

في مجال بحث الدواء وتطوير المنتجات وبيع وإسماها للشركة ٢٠ مليون جنيه، وهو رقم ضئيل لكنه يكفي للعمل في مجالات بحث الأدوية، حيث تبلغ تكلفة بحث الدواء بين مليون إلى ٢ ملايين جنيه، لكن للشركة لا يمكنها العمل في مجال بحث الخاسات حيث تصل تكلفة بحث إنتاج خامة واحدة ما بين ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ مليون جنيه للدواء الواحد، لأن بحث الخامة تعمل التجارب على حيوانات العمل ثم التجارب في الخارج ثم الإنسان وأحياناً د. غراب، أي أن حق الملكية للدوية للدواء يعمل الدواء نفسه والخامة الدوائية بطريقة التصنيع حيث يمكن أن تكون الخامة الدوائية معروفة ويأتي بغير نفسه في طريقة التصنيع التي تكون أحد الأسرار التي تحتفظ بها الشركة العالمية لنفسها ويترشح إقامة تحالفات مع الدول الأخرى التي تشابه حالة مصر وذلك برفض تخليق مخاطر الاتفاقية، وهذه الدول مثال الأرجنتين والهند والصين بنات والفنل في عقد اتفاقات مع مصر لإنتاج أدوية مشتركة وإيجاد الخبرات في مجالات الصناعات الدوائية.



المصدر: 

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧ مارس

ضغوط جديدة لتدمير صناعة الدواء في مصر

كشف الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للأدوية عن ضغوط جديدة تمارسها الشركات المتعددة الجنسية في مجال الدواء على شركات الأدوية في مصر من أجل إرغامها على البدء في التصديق الفوري على الاتفاقية التتبعية التكميلية. قال الدكتور غراب إن بعض تلك الشركات استعانت بمصريين للضغط على صناع الدواء في مصر. وقال: إن نائب رئيس الاتحاد الدولي للشركات المتعددة الجنسية طلب منهم ضرورة موافقة شركات الأدوية على الدخول فوراً في الجات وأوضح أن هناك ٢٩ شركة دولية في القطاع العام والخاص والقطاع المشترك سوف تعاني من الجات بالإضافة إلى تهديد ٥٠ ألف عامل في قطاع الدواء وسترتفع الأسعار بنسبة تزيد على ٢٠٪. وقال إن المواطن المصري لن يتحمل الزيادة في أسعار الدواء وأشار إلى أن إحدى الدول المتقدمة خسرت ٧ مليارات دولار منذ بدأت تطبيق اتفاقية الجات وقال إن الدول المتقدمة لم تلب أي موعدها في تقديم الخبرات وتطوير صناعة الدواء في الدول النامية حسيماً نمت الاتفاقية وأوضح أن متوسط أسعار الدواء في شركات القطاع العام ٢٢٠ قرشاً والخاص ٤٢٩ قرشاً والمستورد ١٥ جنيه.



المصدر : الأمانة العامة للتخطيط

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٧

شبح الجبات يهدد الدواء المصري

د. محمد علي شتا

في طريقنا.. إلى تشخيصية بالبول الأكثر
فكراً الصالح البول الأكثر غنى.. فنبول
للخبرة ترى أن قهرها التشخيصية
مواضعه.. وهو الأمر الذي سيخلف البول
القضية اكتساح سواها.. وتعتبر صناعة البول
الوطنية!!

● وحقوق الملكية الفكرية في اتفاقية
البحر.. وهي مبادئ تشخيصية برأت
الاختراع في اتفاقية برن.. أحد أهم
اتفاقية البحار.. لا لها من علاقة وثيقة
بمجموعة الدول.. نظراً لأن السلع
والخدمات هي نتاج فكرى للأبحاث
والدراسات.. فتمثلت حماية الحقوق الفكرية
التي تم الاتفاق عليها في جولة «أورجواي»
- أبرز جولات البحار - كلاً من برات
الاختراع والأسرار التجارية.. وقد تم الاتفاق
على أن يبدأ العمل بحماية حقوق الملكية
الفكرية «TRIPS» بعد سنة من انضمام
مختلفة للتجارة العالمية سنة ١٩٩٥.. أما
بنسبة للدول الحامية.. والتي في مرحلة
التحول الاقتصادي «TRANSITION»
«ECONOMIES» فقد سمح لها أن تؤمّن
الحقوق بعد خمس سنوات إلى خمس
سنوات من انضمام الاتفاقية.. ويرى بعض
بالتالية حماية الحقوق الفكرية أنها
لا تفي فقط طريقة التصنيع كما كان
يجري عليه العمل الآن.. بل تعدد الحماية
للتسليم للخدمة والخام والانتاج النهائي.. فضلاً
في امتلاك مدة سريان الحماية على المنتج
من عشر سنوات إلى عشرين سنة.

الآن لا نقوض للصير حرص في اتفاقية
الجبات على اتفاقية بلان ضد فترة كسما
للتحول إلى عشر سنوات.. على اعتبار أنها
دولة نامية وفي مرحلة التحول الاقتصادي
.. ولقد انضمت عام ١٩٩٥ من تلك الفئة..
ويبقى التساؤل هل يمكن أن يرفع عام..
ويستطيع صناديق الأدوية في بلدنا.. خلافاً
أن يرفعوا أو ضاع صانعها في مجال
الصحة والاقتصادية ويعود خلافاً مجموعة
الجبات ويسجلونها منها مجموعة من برات
الاختراع التي يمكن أن يتحول صناديقها
علماً بأن بطلونها.

● ولقد كان لبعض البلدان - من لم
يصلوا بهذه المرحلة - تجربة مبررة في
تطبيق اتفاقية حماية الحقوق الفكرية
عليهم مثل كندا.. فقد كانت النتيجة أن
سيطرت الشركات العالمية على ٩٠٪ من
التصنيعات الدوائية.. ولم تترك لشركاتها
أو وطنية سوى ١٠٪ من إجمالي التصنيعات..
فضلاً عن ارتفاع أسعار الدواء فيها في
عشرة أضعافها.. وهكذا أثر التطبيق
العملي للاتفاقية فيها على الرعاية الصحية
لأممها في جانب جعلها خسائر جاوزت

● دواء في مصر.. صناعة إسرائيل
هامة.. تطلب عليها نكث ومتجدد.. طالما كان
هذه مرض.. وطب.. وعلاج.. ولقد خدمت
صناعة الدواء في بلدنا بخطوات واسعة
وحديثة.. بعد أن تولفت لها عناصر القوة
والكمية.. وفي مقدمتها الحضور البشري
الواحد.. فقد ساهم علماءنا وباحثونا في
تطوير صناعة الدواء خلال العشرين عاماً
الآخيرة.. حتى أصبح لدينا أكثر من ثلاثين
شركة تعمل في صناعة الدواء.. وتسهم
بتصويب الفكر في التشخيصية الاقتصادية
والاجتماعية.. لدينا شركات انتاج
للشفاط.. وشركات انتاج مستلزمات
الانتاج.. في جانب شركات لاجتية وشركات
مشتركة.. تخدمها جميعها شركات
للتسويق.

● وصناعة الدواء في بلدنا.. تغطي
١٣٪ من احتياجات شعبنا فيما يخص
ثلاثة مليارات من الجرعات سنوياً.. وتلك
تكون مجموعها إيمان الأطفال والأنسولين..
ومجموعة أوية الأورام.. للجموعين
الوحيدون الذين لم يغطها انتاجنا
لحلي.. لضخامة الاستثمارات اللازمة لها..
وسعر الأوية لا يتجاوز عشر السعر
لعملي.. لمرجة يمكن أن نقول معها أن جاليا
جسوراً منها يمكن أن يتمضي مع الخبرة
للمبرانية للمساعدة للمرضى من غير
الغالبين الذين يحتلون لديها.. وتسلي
ذلك الأسعار.. تيساراً.. تطور لفترة
للمبرانية للزودة في المجتمع.

● ويطلق على صناعة الدواء - حالياً -
في شأن برات الاختراع اتفاقية برن
BERN والتي تغطي بخص توفير الحماية
للاختراعات.. وهي مبادئ فيما بعد
بمسوق للملكية الفكرية.. على طريقة
التصنيع «KNOW HOW».. بون أن تسري
على لمدة الخام.. أو على المنتج النهائي.. كما
تغطي تلك الاتفاقية تصيد فترة الحماية
أبرز الاختراع بخمس سنوات.. الأمر الذي

يوقع لشركاتنا الوطنية انتاج الأوية التي
كانت لتسودها.. وتوفرها لتسويق للحلية
ويعمل لكل كسرها من أسعار الشركات
العالمية.

● ولقد وقعت مصر على اتفاقية
الجبات - منظمة التجارة العالمية فيما بعد
- ونشر في مقال في نوفمبر ١٩٩٤ تحت
عنوان «ناهيوا.. الجبات في الطريق.. نهيهه
بوقلي».. أن انشئ ما يشبه أن يولي هذه
الاتفاقية.. إلا أن لمواجهة التبعات التي تطف



المصدر :

٢٨ مارس ١٩٩٧

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- ٧٥٠ مليون دولار في سنة واحدة.
- ولقد واجهت مصر في الآونة الأخيرة ضغوطاً أمريكية لتقليص لفترة التخليص سنوات البالية من الفترة الانتقالية الحالية، بحجة.. جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، ذلك التكنولوجية الحديثة (أيضا.. محذرين عدة أمور..
- إن هذا تدخل في شؤوننا الداخلية لأننا نسمح لأي قوة مهما تصالفت.. أن تلحقها.
- إن هناك بالفعل استثمارات أجنبية وتكنولوجيا حديثة في مجال صناعة الأدوية، مشكلة في العديد من الشركات
- الأمريكية، والإنجليزية، والفرنسية، والألمانية، والروسية، مملوكة بالفعل للأجانب، وتعمل في مصر - جنبا إلى جنب مع الشركات الوطنية - منذ عشرات السنين.
- إن أي تقليص لتلك البالية هو عنوان على أمر ضار.. وتهديد لمصانعنا الوطنية، وهجوم مفاجئ من الشركات التي توجه الاقتصاد العالمي الأمر الذي يمكن أن يكون له آثاره السلبية على صناعة الدواء خلال الفترة الانتقالية.
- فبمصر صيانة استقلال مصر نرفض التدخل في شؤوننا الداخلية.
- وبمصر حماية الأمن الاجتماعي وما يمكن أن يتعرض له من مشاكل في وقت نحن نحتاج نكون فيه في الاستقرار والأمن، نتيجة عجز الرئيس عن شراء بولائه إلا ما ارتفعت أسعاره فوق طاقة دولته.
- وبمصر رعاية صحة المواطنين من المرضى والمعتقلين من ذوي الحقوق المحتوية والذين يمثلون القساعة العربية من شعبنا لهذا.
- وبمصر حماية صناعة الدواء الواعدة والتي نريد لها أن توفق أو ضاعها خلال فترة الانتقال لتخضع لقيادتها على طريق التنمية والتنمية وحتى نجلبها لتقليص لتجلبها، وتسريع عملها..
- وبمصر عدم الانصياع لطلب الأمريكان بالسماح لكل شركة عالمية لتكثيف علاجها ماء، أرض ماء، أن تصدركه لعشرين عاماً، وتبيحه بالسحر الذي ترضيه بعد أن تصكرك الإنتاج والتسويق.. وبأن أن تصمم إنتاج دواء معلن أو غير معلن.
- باسم كل هذه القيم.. نتمسك على صحتنا بالاستقامة والفترة الانتقالية كاملة حتى نخرج لصناعة الدواء في بلدنا أن تطور نفسها.



المصدر: البرقيات والمطبوعات

للتنشر والخدمات الصحفية والهـ لـ : التاريخ : ١٩٩٧ م

العدد ١٠٠٠

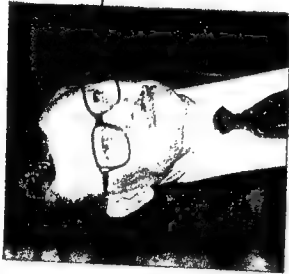
أبو بكر محمد

إسلام

البرقيات

مجلد

البرقيات



صورت الشريف



خبر منظمة السجادة العالمية (الجيست) بعض من مشغلي الإعلام المصري

● في إطار توجيهات السيد صفوت الشريف وزير الإعلام بتكليف السيد

على جلال وكيل أول وزارة الإعلام لمتابعة تطبيق أحكام اتفاقية الملكية الفكرية في مجال حقوق التأليف وكيفية التعامل مع مستجدات الاتفاقية حفاظاً على حقوق اتحاد الإذاعة والتليفزيون، أكد على جلال أن لجنة المتابعة عقدت عدداً من الاجتماعات المكثفة خلال الأسابيع الماضية وذلك لدراسة المتطلبات التي تفرضها الاتفاقية من ناحية وكيفية الاستفادة من المزايا التي تمنحها الدول الأعضاء من ناحية أخرى وأضاف في هذا الإطار بالرد وزارة الإعلام بالتحرك في عدة اتجاهات على المستويين الداخلي والخارجي، كما أجرت اتصالات ثنائية وجماعية مع المعنيين بحق المؤلف، ممثل وزارة الثقافة والمكتب الدائم لحماية حقوق التأليف ووزارة العدل وغرفة صناعة السينما، وتلقياً منهن السينمائية، والرقابة على المصنفات وعلى رأسها التمثيل التجاري وهي الجهة الأساسية الراعية لموضوع

الملكية الفكرية في مصر وقال إن هذه الجهود أسفرت عن عدد من الدراسات الهامة المتعلقة بموضوعين أساسيين في اتفاقية الملكية الفكرية وهي الاخطارات المتعلقة بالمواد ٥، ٤، ٢، والخامسة باستقانات شرط الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية في الاتفاقية. وكذا المعونات الفنية التي يمكن أن يحصل عليها الإعلام في إطار هذه الاتفاقية من الدول المتقدمة حتى يمكن تنمية قدرات العاملين في الإعلام ودعمها تقنياً وعلمياً وإعداد خبراء وبنايين قادرين على متابعة الموضوعات القضائية وأعمال التحكيم وفقاً للاتفاقية وكذلك حصر الأجهزة والمعدات التي تتميز بتقنية عالية الجودة يمكن طلبها ضمن المعونات الفنية من الدول المتقدمة وذلك لاستفادة بقدر الامكان من المزايا التي منحت لبلدان العالم النامي خاصة في فترة السماح التي تستمر ١٠ سنوات. وتدعيماً لجهود وزارة الإعلام في مجال حقوق التأليف اهتمت اللجنة المشكلة بالوزارة بحضور اجتماع موسع عقد بالتمثيل التجاري - الأحد الخامس - حيث استضاف السيد ماتييس جوزيه مستشار قسم حقوق الملكية الفكرية بمنظمة التجارة العالمية لمساعدة الجهات المصرية المعنية في تقديم الاخطارات المطلوبة من مصر وتنسيق طلبات المعونة الفنية للجهات المصرية المختلفة في هذا

الموضوع، كما عقدنا جلسة عمل لجميع الجهات المعنية في ورشة عمل خاصة للمعنيين بمسحوق المؤلف تم خلالها (١) الى اعادة في إعداد الاخطارات المطلوبة من مصر في هذه المرحلة وهي المواد (١/٢، ١/٣، ١/٤، ٦٩) وذلك من خلال معايير محددة وأسطة واجوبية من الجهات بناء عليها يتم صياغة هذه الاخطارات وكذلك تضمنت ورشة العمل طلبات المعونة الفنية بالشكل المطلوب حتى يمكن تقديمها لدول الأعضاء المانحة التي أبدت استعدادها لتقديم المعونة الفنية للدول المختلفة الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وقد سلمت اللجنة المشكلة بالإعلام ورقة عمل في مجال الاخطارات والمعونات الفنية للخبير الأجنبي للاطلاع عليها وتمت مناقشتها في عدد من النقاط التي تقيد في صياغة التقرير الخامس بالإعلام الصياغة المطلوبة تمهيداً لإرساله لمنظمة التجارة العالمية.



المصدر : **الوقت**

التاريخ : **٢٠ مارس ١٩٩٧** النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لجنة الصحة تواصل تحذيراتها من تطبيق اتفاقية الدواء في الوقت الحالي هدف (التربس، الربح فقط وامتصاص دماء الشعوب النامية

وأيد الدكتور حمدي السيد دقيب الأطباء الاستغناء من اللثة القانونية وأكد أن مصر مستغل عتصرا جاليا للاستثمار في الدواء. وتلي ما يتردد عن قيام شركات الدواء العالمية بإخفاق التكنولوجيا في مصر. واتخذت تصعيرة الدواء الأجنبية، وقال لها فلفة. وقال الدكتور جمال غرب رئيس لشركة الفايضة للدوية أن هدف اللثة تالفي للضرر الذي يقع على الدول النامية بعد تطبيق الاتفاقية.

أكد على ضرورة الاستغناء منها، وأعلنت جمعية موسى ومجلة وزارة الصحة ضحك الوزرة بالمهلة القانونية مؤكدة أن تطبيقها سوف يؤثر على أسعار الدواء. وطلب الدكتور جاد شعراوي عضو شركة جلاسكو للدوية بتطبيق الاتفاقية حاليا. وأكد عدم وجود أساس لخاوف رفع أسعار الدواء مشيرا إلى استمرار شركات الأدوية.

واصلت لجنة الصحة بمجلس الشعب تحذيراتهما من التمسرع في تطبيق اتفاقية الحماية الفكرية في مجال الدواء حاليا، وطالبت بالاستغناء من اللثة التي حثتها الاتفاقية حتى عام ٢٠٠٥. طالبت اللجنة شركات الدواء المصرية بتوفير كوساعها الأثرية وبناء قاعدة علمية للدواء والامتصاص بالتكنولوجيا الصناعية والاستغناء من المنتجات الطبية التي تدخل في صناعة الدواء.

وأوصت اللجنة بإطلاق سوق عربي لمواجهة تكنولوجيا الدواء. أكد الدكتور مصطفى فؤاد وكيل اللجنة أن الاتفاقية تفسح حياء للواطين في الدول النامية، وتعتمد على الجشع التجاري والربح فقط، واستصاص دماء الشعوب عن طريق بيع الأبحاث الطبية. واتخذت عدم مراعاة الاتفاقية للبعد الانساني.



المصدر: **الصحف المصرية**

العدد ٣٥٠ مايو ١٩٩٢

التاريخ:

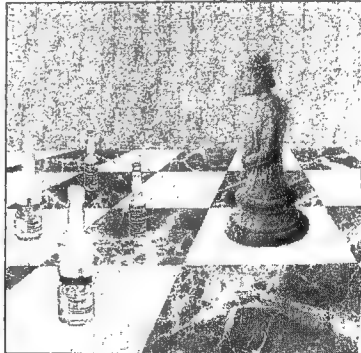
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أسرار جديدة في سلسلة التآمر على الدواء المصري

تفاصيل المؤامرة التي قصت على صناعة الصناعات المصرية



د. فؤاد كامل





المصدر: **السبحة**

التاريخ: **٣٠ مارس ١٩٦٧** للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السبحة

زينب عبد المنعم طارق جلال محمد ناصر تصوير: محمد سامي

الشركات فكانت شركات الدواء المصري بالطلع فضّل الاستيراد من الخارج .. كانه عرق تقدم وتمو شركة النصر للكيماويات الدوائية وجعلها تنحى عن الهدف الأساسي الذي قامت من أجله خاصة بعد قوانين الخصخصة وظروف المكسب والخسارة .. والمعاملون في صناعة الدواء لا يتعاملون إلا مزينا من لخراب ومزينا من التآمر على القوماء المصري ، ولا تسي أنه عندما تفرحت فكرة البولي الشرق أوسطية ضد ثلاث سنوات طرحت ليه إسرائيل فكرة أن تخصص مصر في صناعة المسرجات وتخصص الأردن في صناعة الدواء الإسرائيلي ، ولا يخلو عمل أحد القزى السياسي واستهتال حرب صناعة الدواء المصري ، هكذا بهتني الصراصة أوليهاصة .

وقد عبه عدد لا بأس به من صناع الدواء ورجال الأعمال المصريين لا تقوم به الشركات مصددة الجسيات حاليا لاستخراج مصر للفرع على اتفاقية حابة للملكية الفكرية والتي من الممكن أن تقضي عل الدواء المصري إذا طلقت حاليا ، وقد تابت أكثر وأحدة من المناظرات التي قامت بين مندوبى هذه الشركات والمجسب المصري في مجلس الأعمال المصري الأمريكي والتي استمرت

وزيرة البحث العلمي تعلم أن نصيح لعرا دوليا عام ٢٠١٧ إلى بعد ٢٠ عاما من الآن ، جمعت كل العاملين في صناعة الدواء ، في الشركات ، الجامعات ، مراكز البحوث ، وعلى مدى العام الماضي عقدت عدة ندوات ولجان في محاولة لاحراء أزمة الدواء التي تصاعدت والتي من المنتظر أن تبلغ مداها عند تطبيق اتفاقية حابة للملكية الفكرية ، البعض يؤكد أنها مستحبة والبعض يقدم رجلا ويؤخر أخرى .

المخالفون أسلامهم وردية ، أما الشائكون فيستشهدون بمحاولات الشركات العالمية مصددة الجسيات للقضاء عل صناعة الدواء المصري والتي لم يعرف منذ بلديتها وحتى وقتنا هذا .

الناس لا تزال تذكر ما حدث لهم عبد الناصر ، وفيها عرض على الرئيس الراحل طلبات من ٤ شركات عالمية للدواء لتفتح فروع ومصانع في مصر .. رفض ورفض ثم وافق في النهاية عندما أقدموا عليهم مرفق ياقومون بعد فترة بصنيع الخامات الدوائية في مصر بدلا من استيرادها .. ولا يخفى عل أحد أن الخامات هي عصب صناعة الدواء ، وبالفعل دخلت هذه الشركات الأربع ذات الاسم السالي الكبير والتي ما زالت تعمل في مصر وتحقق مكاسب فوق العادل ، ولكنهم لم يلقوا بالوعد أبنا . وعندما أقامت مصر مصنعا للبروكيماويات

في السويس وهي ركيزة الصناعات الكيماوية لكثير من المواد الدوائية الأساسية والوسيلة والتي تقوم شركات الدواء المصري باستيرادها من الخارج لم تدرى للصنع أثناء حرب ١٩٧٢ ولم تستطع مصر بناء بديل له حتى الآن .

حتى شركة النصر للكيماويات الدوائية في أبو زعبل والتي اكتشفت عام ١٩٦٢ بفرض توفير الخامات الدوائية من المواد الوسيطة المستوردة فقد واجهت حربيا شرسة وصلت إلى حد إرسال خامات من الخارج كهدية ميجانية لوزارة الصحة المصرية لتعزب خطوط الإنتاج الجديدة لما اضطرت الشركة إلى وقف خطوط الإنتاج لتعزب من الخامات الدوائية التي حاولت تصنيها ، وفي حالات أخرى كانت الشركات الأجنبية ترفع من سعر المواد الوسيطة بحيث تنفق في نفس سعر الخامات الدوائية الجاهزة للمستوردة من نفس



٩ ساعات متواصلة فد لها الجانب المصري كل الحجاج والإغراءات التي قدمها مندوبو الشركات الأجنبية لتجربة أن الولد الأجنبي بعد كل هذه الساعات العصبية وقفل في طائرة مكشوفة يعلن فيها نهاية المناظرة أن التجربة من العربية إلى الإنجليزية لم تكن مفهومة ! وحتى ذلك بساطة أنهم يقولون : إن الموضوع لم يتنه بعد وسوف يصعدون الطائرة والصباح بشدة مررت ومررت قادمة .. ومن أهم ما دار في هذه الندوة من طرف الجانب الأمريكي أن حقوق براءة الاختراع تصبح لـ ٢٠٪ فقط من الأدوية ، في حين يبقى لـ ٩٠٪ من الأدوية التي تصنعها منظمة الصحة العالمية على أنها عقاقير أساسية لا تأثر بتدبير حالة البراءة ..

لم أورد الأمريكيون مجموعة من الإحصائيات التي تؤكد أنه في حالة تطبيق حقوق براءة الاختراع في مجال الدواء لن يكون لذلك أي تأثير سلبى على صناعة الدواء عليا .. ولكن الأمريكيون من تجربة إيطاليا في هذا المجال ..

... لكن رجال صناعة الدواء للمصريين وفقدوا كل الإحصائيات المذكورة - قال أحدهم باقتضال وصل لتجربة الصياح (إن الإحصائيات لمدة أمريكية يجدها الأمريكيون ويعرفون حل الاتفاق بها . لكنها كلها إحصائيات مطبوكة .. وأجانب المصالح من رجال صناعة الدواء المصرية بأنه يمكن إعداد إحصائيات دقيقة تبين عكس ما يزعمه الأمريكيون .

وقال رجال صناعة الدواء للمصريون كذلك : إن صناعة الدواء الخفية في مصر سوف تدمر تماما لو وافقت مصر على قبول تطبيق تدابير براءة الاختراع .. وأضافوا أن تجربة إيطاليا .. تجربة يجب ألا يوافق بها .. لأن ظروف صناعة الدواء في مصر تختلف تماما ظروف صناعة الدواء في إيطاليا -

ورد أحد رجال صناعة الدواء للمصريين على القول بأن ٩٠٪ من الأدوية الأساسية لن تأثر بالتأثير عند تطبيق حقوق الملكية . فقال إن ٩٠٪ عبارة عن أدوية

عادية تدخل ضمنها أدوية علاج الزكام والأنسرين والسكبات وغيرها .. في حين أن الأدوية اللازمة لمرضى الأمراض المزمنة ؛ (وهي الأدوية التي يستخدمها المرضى بشكل يومي دائم) .. هذه الأدوية تقع ضمن ١٠٪ التي سوف تأثر - وطرب المصالح حلا بدواء كبرولات لعلاج أحد الأمراض المزمنة وقال : إنه في حالة تطبيق تدابير حماية الملكية الفكرية في مجال الدواء فإن (٤ كبرولات) من هذا الدواء سوف يصل لديها إلى (٣٠٠) جنيه !

... كما أعلن رجال صناعة الدواء للمصريين فتوصلهم بل تأكلهم من احتمال حدوث احتكار في سوق الدواء العالي سوف يدمر الصناعة في مصر ويوقع مأساة الدواء من البقاء ، وسفر أحدهم من (فترة ٢٠ سنة) هي بعدها يزول حق صاحب ملكية الاختراع في الحصول على مطلب . وقال -

ما سوف يحدث أن الشركة صاحبة حق الملكية فقط سوف تدخل تديلا شكليا على تركيبة العقار لم ترمح أنه عقار جديد وتجبرا على دفع حقوة .

كاتب صحفي متخصص في الاقتصاد قال : إن لديه معلومات مؤكدة أن السفارة الأمريكية تحاول مع الحكومة المصرية . بما يسمى أن (الوضع سياسيا وليس اقتصاديا) .. وهو أيضا ما أكد عليه أحد المصلحين من الجانب المصري في هذه الندوة عندما تسائل قائلا : لو أن الجانب الأمريكي جاد في وعده بتقديم مساعدات وإتاحة الفرصة لتطبيق الاستثمارات الأمريكية لمصر لدعم صناعة الدواء بها ، فغالبا لا يصل ذلك لأن ودون ربحه بطرود مينة ؟ !

ولماذا تطلب أمريكا الآن الموافقة على أمر سبق أن ناقشه عدد بحث قرار توقيع مصر على اتفاقية الجات ؟ !

وهو الأمر الذي يثير الشكوك في وجود ارتباط بين الإفراج الأمريكي والصراع الإسرائيلي فيما يسمى بالسوق الشرق

أوسطية ، والتي ترى إسرائيل فيه أن تخصص مصر في صناعة الفسوجات ، وتخصص الأردن في صناعة الدواء الاسويجية وهو ما يعني أن هناك استهدافا لطرب صناعة الدواء المصرية لمرض قد يكون سببا ! ولما كان المرض من هذه العروض فإن الخضر الوحيد لها سيكون مصلح للدواء المصري ، ولطوائف الشرف التي لن يجد ميلا أمامه سوى المرض أو الموت ..

وهو ما يؤكد عليه الدكتور أحمد أبو العيين عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية ورئيس شركة سيليكور للأدوية ، حيث : إن ارتفاعا حادًا في أسعار الأدوية سيحدث ، وذلك في حالة تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية ، ولهذا لن يقدّر عليه أحد ، لا الأفراد ولا الدولة ، لهذه الاتفاقية سبوتا إلى وفاة صناعة الدواء في مصر ، وسعود لاستيراده من الخارج ، وبأسعار مضاعفة ، وهو الأمر الذي سيعرف من قيمة العلاج باستخدام الدواء المصري ، والذي يباع بـ ٩٣٪ من حجم الاستهلاك ، وذلك من مليارات إلى ١٢ مليار جنيه سنويا ، في حالة استيراده من الخارج ، وهي نسبة لا تريد حاليا على ٢٧٪ ، ما يهدد أكثر من ٣٠ شركة بالإغلاق وتزيد العبء ، حيث يشمل جدول الإنتاج حاليا ١١ شركة قطاع عام ، و١١ شركة تابعة لشركة أكديما ، وه شركات مصرية - أجنبية ، وشركتين أجنبيتين ، وذلك بخلاف الشركات الأخرى التي تعمل في مجال إنتاج



الأغذية الطبية والمستحضرات الطبية وبعض المستحضرات الطبية .

ويضيف د . أبو العينين قائلا إن خطوة التوقيع على هذه الاتفاقية لا تقتصر على حاجة تصنيع المادة الفعالة فقط كما كان في الماضي ، بل في أنها تشمل أيضا المنتج النهائي ، حيث تمتد مدة سريان الحماية لبراءة الاختراع من ١٠ إلى ٢٠ عاما وبأن رجسي على أدوية يتم تصنيعها محليا الآن .

وهو ما حدث - على سبيل المثال - في كندا بعد تطبيق الاتفاقية باسم BILC-91 حيث كانت الصناعة الدوائية الكندية الوطنية توفر الأدوية بأسعارها الكمالية بأسعار تقل كثيرا جدا عن نفس الأدوية التي تصنعها الشركات العالمية بأسعارها التجارية ، إلا أن الاتفاقية تسببت إلغاء الترخيص الإجباري بأن رجسي والذي كان يجب إنتاج الأدوية بأسعارها الكمالية مقابل إزادة تسعير للشركة الأجنبية ، وتم مد فترة الحماية إلى ٢٠ عاما - ونتيجة لذلك ألغى التفاضل في الأسعار بين الشركات المنتجة ، وازدادت الشركات العالمية بالسوق كمحكمة لمدة من ٧ إلى ١٠ سنوات ، وبأسعار أقل ، وكانت المزايا الوحيدة هي الشركات الأجنبية صاعدة الحسنيين والتي لم تكن تتخطى على أكثر من ١٠٪ من المستحضرات بأسعارها الكمالية ، ولا قدرت تكلفة العلاج في كندا بمقتضى الاتفاقية من ٤ إلى ٧ بلايين دولار بحلول عام ٢٠١٠ .

ويوضح الدكتور أبو العينين الآثار التي سببها توقيع اتفاقية الملكية الفكرية في قطاع الدواء الاقتصادي وصحيا في أنها ستؤدي إلى رفع الأسعار وتقليل قدرة الدولة على علاج جماهير المرضى في الضمان الصحي

وللشركات الحكومية ، وهو ما حدث في كندا رغم أن دخل الفرد السنوي فيها يزيد على ١٠ آلاف دولار ، حيث زادت أرباح العلاج السنوية لأكثر من ٧٥٠ مليون دولار ، وذلك بالإضافة إلى ليرة ، سياسات الشركات العالمية إلى الامتناع عن أكبر عدد من الصالح وهو ما حدث عند إدماج شركتي جلاكسو / بوريونيكوم ، وساندوز / سيانجيني ، حيث تم فصل عشرات الآلاف من العاملين .

ولكن ما هو المطلوب الآن لمواجهة آثار هذه الاتفاقية ؟

يقول الدكتور أحمد أبو العينين أنشراح الإصرار على فترة السماح التي تنصها اتفاقية الجات وهي ١٠ سنوات قبل التقييد ببراءات الاختراع ، وعدم تطبيق شروط الاتفاقية على الأدوية التي تم تسجيلها قبل توقيع الاتفاقية ، وأعطاء الشركات المصرية الحق في تسجيل الأدوية التي ماركت ببراءات اختراعها سابقة ، وإجراء التجارب عليها ، على أن يتم تناوفا بعد انتهاء فترة براءة الاختراع طبقا للقوانين التي كانت سارية قبل الجات ، وتحديد سريان براءة الاختراع في مصر والدول العربية بما لا يتجاوز خمس سنوات ، وألا يكون هناك تمديد آخر لهذه الفترة ، مع إعطاء الأدوية المصرية حصة مشارا إليها حصة في الأسواق العربية والآسيوية ، وأن يتم حثت قوائم الأدوية لمدة زمنية لا تقل عن خمس سنوات ، وأخيرا ألا تسري أحكام TRIPS على البراءات المسجلة قبل بدء العمل بالاتفاقية .

ويبد كل ذلك ما زالت وزارة البحث العلمي تعلم أن تصبح لبرا دوليا عام ٢٠١٧ ، ولكنها تقول : هذا ليس حلما وإنما خطة

زمنية محددة الأهداف يسبق تطبيقها العمل اختارا من شهر يوليو القادم ، فبعد عام ونصف ونحن نضع السياسة العلمية والتكنولوجية لمر .. وجننا لنا لا بد أن يكون هناك استراتيجية واضحة في مجالات مهمة : السج والإلكترونيات ، والدواء ، وصنع صناعة الدواء أكثر الصناعات التي يمكن أن تآثر بتطبيق الملكية الفكرية وهي أيضا أكثر صناعة متأثرة بأكبر من الدوائر لا يوجد بها مراكز بحث وتطوير اللهم إلا مجرد معامل صغيرة لتسائل الجودة ليس إلا ، في الدول الأخرى فريد في الشركات المتعلقة دائما مراكز بحث وتطوير أو يكون هناك تعاونات مع شركات أخرى أو جهات بحثية تقوم بهذه المهمة حسب الطلب ، ولا يخفى الآن أنه بدون بحث وتطوير صناعة الدواء لن يكون هناك تقدم ، صحيح قول أيضا نتج ٩٣٪ من احتياجاتنا من الدواء ، إلا أنه .. الدولة بحاجة في الأدوية كلها مسعورة ، جاية من برة لازم تعرف بالواقع ، ومن ذلك أنه إذا انقطعت تلك الأنواع الخارجية أساسا لبيب أو تضر لسوق تلقى صاعقا ، وصحيح أن هناك مواد أستطيع أن أحصل عليها من أكثر من بلد لكن نقول : إن صناعة الدواء عندنا ليست عقيمة لأن مكوناتها ليست ١٠٠٪ مصرية ، وهم يعرفون بذلك ، ولذلك رجسا أنه لا بد هذه الصناعة أن تقوم وأن تقلل على قديمها وأن يكون لها كبح على افترار يجمعها مع أطراف هذه الصناعة ، خصوصا كل الهيئات والهيئات من الجامعات والراكز والدواء واجتمعا عدة اجتماعات وخرجنا باستراتيجية قومية للدواء بلقاء نعمل فيها حد أكثر من عام ونصف العام ، كان آخرها في ١٩٩٦/١٢/٢ دعت الدكتور عاطف عيد وتم الرار الاستراتيجية ولها ٣ فترات زمنية بتخطيط محددة حتى عام ٢٠١٧ . ولقد سخرت هذه الفترة الأخيرة ٧٥ عاما من التقدم المصرية من بينهم د . جدي السيد قيب الأطباء



المصدر : 

٣٠ مارس ١٩٩٢

للتنشر والخدشات الصحفية والمعلومات التاريخ :

وزيرة البحث العلمي تعترف : الخامات الدوائية كلها .. مستوردة !!



دكتور محمد ثابت



دكتور أحمد أبو العينين

للأسف لا وجه للمطالبة بهذا وبين ما هو
محدد من أموال في مصر وهذا سيكون له
تجربة واحدة وحيدة هنا مستأجر وأن الغير
سوف يسبقها .

ويقال عنه في ذلك الدكتور محمد ثابت
رئيس شركة النصر للكيماويات الدوائية ،
ويقول : نحن في مجال مع الزمن ومع
التطورات العالمية في نظم الصناعة
والكيماويات سوف تراجعه صناعة الدواء
موقفا حرجيا يجب أن نستعد له دون حياء
لقلت ، ويجب أن نعرف أن شركة مثل
النصر للكيماويات تطورت نتيجة المساهمة
العالمية ونتيجة عدم وضع سياسة واضحة
للاستثمار الذي يمشي مع السوق . كما أن
العمالة التي تأتي بها من الخارج تبصر
مدخلات خالية من الصناعة بما يقع من سعر
المنج . فلا أستطيع للمساهمة ولأن أن تساهم
الدولة هي أيضا في مساعدة الشركات
للوقوف على قدميها ومواجهة التسلل .

لما الدكتور مروان شافعة رئيس قسم المظفر
بمدينة القاهرة وعديد صيدلة قناة السويس
فوجد الانتظار إلى ضرورة الاهتمام بالثروات
الطبيعية للمحافظات في مصر وصناعاتها حتى
يمكن عمل مواد وخامات دوائية جديدة يمكن
أن في حاجة السوق ويقول :

الدكتور مطوط قسم أسلاك التكنولوجيا
الصيدلية بالمركز القومي للبحوث وأمين شعبة
الدواء الأكاديمية البحث العلمي :
تعتمد الاستراتيجية على ٤ محاور أساسية ،
الأولى تخصص بالخامات الدوائية كمخطط
قائم بلماته وتعيش كل القوى العاملة في مجال
كيمياء الأدوية لتزيد خدمات جديدة ،
والثاني خاص بالبيانات الطبية واستخراج
الجديد منها وإبتكار أدوية تعتمد على النباتات
وهناك أيضا اهتمام بالتكنولوجيا الحيوية في
مجال الدواء ثم التكنولوجيا الصيدلية والنظم
الدوائية الجديدة .

ويقول الدكتور قاسم إن تلك الاستراتيجية
تشجع الاستثمار في البحوث والتطوير وهناك
شق يقع على الدولة وحق يقع على الصناعة
مع التخصصية المقروص أن الدولة مستغنى
عن نفسها هذه الأبحاث وعزتها للصناعة لكن
لا بد أن توجد تشريعات تشجع على البحوث
وأن تكون هناك حوافز لهذه الشركات حتى
تلك الحوافز التي تبني لمصانع للقائمة على
البحث الجديدة ، إعطائيات حربية ، إعطائيات
جمارك ، البحث العلمي مكثف جدا وهنا
يستدعي اعتماد أموال أكبر كثيرا مما هو محدد
حاليا . وللأسف الشديد مستجد أن الأرقام
التي اتخدها إسرائيل في بحوث الدواء

ورؤساء شركات الدواء السامة والخاصة
وكبار العلماء من الأكاديمية والمركز
والجامعات ، وقد طالبوا -هم لا نحن- بأن
يكون المركز القومي للبحوث هو المركز
البحثي الرئيسي في مجال بحوث وتطوير
الدواء الذي تجتمع إليه منظومة البحوث
الدوائية كلها وقد قام د. حنفي عبد العزيز
رئيس الأكاديمية بعمل استمارة أرسلت إلى
الجامعات بهدف حصر جميع الإمكانيات
للأبحاث والتخصصات التي يمكن الاستفادة
منها ، وقد طلبت من المركز أن يشعروا
وحدات ذات طابع خاص تستطيع الحركة
بسرعة لأن المركز سيكون الطالب عليه كثيرا
بعد ذلك ، وأقيمت بالمثل وتم عمل لجنة
إشرافية عليا و٤ مجموعات عمل مشدولة
الآن ننظم فدا الموضوعات التي بدأ بها .

وعن تفاصيل الاستراتيجية القومية للدواء
والتي بدأ التنفيذ القوي بعد أشهر قليلة يقول



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٩٢

المصدر:

كان المفروض أن تقوم صناعة الدواء في مصر بميدنة بصناعة خامات الأدوية . وهكذا انشئت شركة النصر والمركز القومي والجامعات . لكن ذلك لم يحدث .

وحسب الآن ليس هناك اهتمام بالمرافق الحيوية المقروص عليها أن تشارك في تطور صناعة الدواء - المصانع لو عملت ٪١ أو ٪٠,١ من ميزانيتها للبحوث لأصبح الوضع حاليا مختلفا !

ولمساءلة الآن حياة أو موت . (لصاحبا يبحر الدواء وتضيع الخامات) ، وكذلك عدم قبولنا بتطبيق اتفاقية الخاصة بحقوق

الملكية . الناس الذين يريدون مصر أن تسارع بتطبيق الاتفاقية لهم مصالح خاصة وأغراض لدى الشركات الأجنبية !

كما اتفقد الدكتور القاتنين على صناعة الدواء في مصر . وقال إنهم لأن لم يلبثوا إلى الدواء البديل وهو (الدواء بالأعشاب) ، أكاديمية البحث العلمي تقيم يوم ١٠ أبريل القادم ندوة عن النشادر بالأعشاب ، . ودعا دكتور مروان إلى التوسع في زراعة الأعشاب .

وعلى في مجال النشادر بالأعشاب . بأن العالم المتقدم عاد إلى الإكتمال نحو المواد الطبيعية - وهم يستوردون هذه المواد ما لم يبدونها إلى في صورة أدوية . لذا لا فضل لمن ذلك ونقوم نحن بتصنيعها، وطرب حلا بدول عاضبت التجربة ونبحث . مثل الصين وفلندا . وكالآن هناك تعاون الطبيب العالم بالمعالج بالأعشاب مع الطبيب المتخصص بالمعالج الكيمائي (كليات الطب تخرج الطبيين) .

حضرنا بالفعل عددا من الأدوية مثل دواء (لادوكس) الخاص بسحب السوائل من الجسم و (كلوروكين) لمعالجة الملاريا والمضادات الحيوية للسعال والخامات التي تصنع منها أدوية القلب ويصنع أدوية الضغط والسعال والأدوية القاتلة للديدان وللظفرة وغيرها ، في أول مرحلة للمشروع عملا ١٢ مركبا خلال ٤ سنوات . وكان المشروع بدول من جهة لتساعدات الأمريكية ، بعد ذلك وعندما

انتهت الشركات للدواء خاصة أنها كما في نجد كبير وأردنا ألا نكون أقل من علماء الخارج . وغرقت المستحضرات في مسرى لا يقل عن المسعود . بدأنا نعمل مع الشركات في المرطين الثانية والثالثة حيث لنا بمحضر ٤٠ مركبا لم ملنا حدث ؟ انطرونا لتوقف ضحبا عما ولى : إن هذه الصناعة تنسخر الشركات لأنها تضطر لاستيراد الكيماويات البسيطة من الخارج وليس لدينا كيماويات أساسية بعد طرب مصنع السويس للبروكيماويات في حرب ١٩٧٣ ، كان الهدف في البداية أن نحدد على أنفسنا لكن شركات الدواء أيضا لهاها المكسب والمسلوة . ولي على اتفاقية الملكية الفكرية سيكون هناك إغراق للكيماويات ونحن لن نكون منافسين ، لابد أن نشجع في مصر صناعة الكيماويات البسيطة والأساسية فهي عصب الصناعة الدوائية ، المركز عدة خلل كبير جدا على البائات بسبب الاستعادة منه خاصة البائات التي لها صمة في القلب الشحي وفلنا عملا مراد وبسيطة في الحلية وحبة البركة والفلة وغيرها وجاهزة فقط على الشركات أن تتألفها .

□□□

بقي من الزمن ٧ سنوات و٧ شهور والمركبة غير متكاملة لكن مازالت الذكورة فينس كامل وتكبدت عام ٢٠٠٥ سوف تصح ٪٢٥ من الكيماويات التي استوردتها لم ترتفع النسبة إلى ٪٣٠ ثم ٪٧٠ عام ٢٠١٧ ، ليس هذا فقط بل سوف تصدر أيضا ٪٣٠ من الإنتاج اخلا .

ومن ناحية أخرى مازالت الشركات صاعدة الجنيات تنظر كل فرصة مواتية للإجهاز على صناعة الدواء المصري .



المصدر: العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٠ أبريل ١٩٩٧



الدواء المصرى .. لـ «الجات» در

المعنيون بالامر مختلفون:

فهل من الافضل اختصار فترة السماح الممنوحة للشركات المصرية المنتجة للدواء والتي تنتهى عام 2004.. وندخل حقبة الجات دون انتظار ذلك التاريخ. ام نحافظ بسنوات السماح التى تمنح الدواء المصرى حماية داخل حدوده حتى يقوى ويستطيع الاستمرار.

وهناك رأى ثالث يطمع فى مد الفترة عشر سنوات اخرى تنتهى 2014. وكل طرف يدعى رايه بعنوان كبير هو «حماية صناعة الدواء فى مصر».



المصدر: العالم الجديد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٧٩

رحمة صاحب براءة الاختراع لمدة 20 عاماً، وبذلك لم تكن المفاوضات التي تمت مع هيويت الأمريكية طالب فيها خبراء مصر بالاستمرار لفترة السماح الممنوحة لها.

ويحضر الدكتور ثروت ياسين رئيس جمعية منتجي الدواء من الخضوع لتسويق الشركات التطبيق الفوري لبند حق الملكية الفكرية والترييب، وأشار إلى أن صناعة الدواء المصرية لا تحتاج إلى استثمارات خارجية، لكنها

تحتاج إلى توسيع القدرة على البحث والتطوير للأدوية، بالإضافة إلى فتح أسواق تصدير جديدة من شأنها أن تدعم صناعة الدواء، خاصة أن حالة المصانع الموجودة تفرض عن حاجة السوق المصرية.

وقد أقر رئيس جمعية منتجي الدواء الشركات المصرية العاملة في مجال الدواء إلى تصميم أبحاث تطوير الدواء، وإبتكار أصناف جديدة استناداً للتعامل مع الظروف المالية بعد انتهاء فترة السماح وبند تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية «الترييب». ويكشف الدكتور جلال غربا عن مشكلة كبرى تواجه صناعة الدواء في مصر وتشملها أحد بنود اتفاقية تحرير التجارة، وتنص الفقرة 9 من البند 70 للاتفاق على أن يحصل صاحب حق براءة الاختراع على حق تسويق الدواء «أو المثل» بصورة احتكارية لمدة خمس سنوات من تقديم طلب التسجيل، سواء في حالة قبول أو رفض التسجيل، وهذا البند يلحق بالأربح لأن يفرض صاحب المنتج الأرباح التي يراه طوال فترة الملكية الفكرية التي تصل إلى 20 عاماً. وقال الدكتور غربا إن مواجهة الاتفاقية لا يمكن بدون الدواء، وهو ما جرى حيث التفتت الشركات العاملة والشخصية على تكوين شركة البحوث الدوائية وتطوير

شائعة ولمدة من وقوعها مثل «الكتيبيز» ويصل سعره إلى 60410 جنيه، والكتيبيز 250 جنيه، والبروستاتون 815 جنيه ويستخدم لزيادة كثافة الدورة الدموية للمخ.

ويستخدم لأجراح الجنين في حالة موت بالرحم. وهذه الأصناف الدوائية لا يوجد بديل محلي لها، ولا يمكن حتى المستشفيات الخاصة الاحتفاظ بها نظراً لارتفاع أسعارها في حين تكون الحاجة إليها ملحة.

وتعد الأصناف المرتفعة التكلفة مثلاً على ما يمكن حدوثه في حالة تطبيق اتفاقية تحرير التجارة حيث يتم دفع قيمة الملكية الفكرية للأصناف الجديدة ولعدة عشرين عاماً، وإذا كانت الشركات الحالية في مصر تقوم بتصنيع للتجهيزات الدوائية والشركات المحلية عن طريق الحصول على تصميم لم

تفويض مقابل مبالغ قليلة فإن تطبيق بند الملكية الفكرية من شأنه أن يضاعف أسعار الأدوية خمس مرات على الأقل، فضلاً عن طرح الأدوية الجديدة بأسعار غير معقولة وهو ما يهدد شركات الدواء، بالإضافة إلى تعريض النظام الصحي بأكمله لخطر عتيلة، وكما قال الدكتور حمدي السيد رئيس اتحاد المهن الطبية وتبني الأطباء فين الفاء فترة السماح من شأنه أن يعرض صناعة الدواء في مصر لخسارة قريبة تبلغ مليارات جنيه على الأقل، وتصل هذه الخسارة إلى أكثر من 11 مليار جنيه بعد عدة سنوات.

ويرى الدكتور جلال غربا رئيس الشركة الكيماوية للصناعات الدوائية أن مستقبل إنتاج الدواء في مصر يواجه مأزقاً مهماً، بسبب الضغوط الدولية لإنهاء الملكية الممنوحة لمصر والتي يتفق منها 8 سنوات قبل تنفيذ اتفاقية تحرير التجارة العالمية والجات وهو ما يعني وضع صناعة الدواء تحت

صدرة شعبة صناعة الدواء في غرفة الصناعات الكيماوية بياناً حذرت فيه من إلغاء شرط السماح والتنازل عن لمدة المقررة في الاتفاقية مؤكدة أن إلغاء فترة السماح من شأنه أن يهدم صناعة الدواء في مصر وضرباً مثلاً بكندا والتي تنازلت عن فترة السماح وهو ما أدى إلى شرب صناعة الدواء فيها ومضاعفة أسعاره خمس مرات، لصالح الشركات متعددة الجنسية التي سيطرت على الأسواق هناك.

وتعاني أسعار الأدوية من ارتفاعات متوالية خلال السنوات الأخيرة سواء في منتجات قطاع الأعمال أو القطاع الخاص، بسبب ارتفاع أسعار الخامات وتكلفة المعامل الحديثة لإنتاج الأدوية، والتي تعد منافساً من الصناعات عالية التكلفة.

وصلت بوادي الارتفاعات الهائلة في الأسعار من خلال الأصناف الجديدة من الأدوية التي تم طرحها كالتجديدات الحديثة، ومن بينها عقار جديد لعلاج الذئبة الصورية بسعر 6500 جنيه للحقنة الواحدة، وحسب إحصائيات اتحاد الصناعات عن أسعار الأدوية فإن هناك 168 منتجاً دوائياً تزيد أسعارها على 100 جنيه، بينما توجد بعض الأصناف الدوائية الموجودة في السوق منذ سنوات مثل ميتيرين «سبراي» بسعر 135 جنيه، وسينت، لفرحة لمدة يسعر 1200 جنيه للعيلة.

وهناك عدة أدوية خلعصة بالحالات الصعبة، وفي أصناف ذات أسعار هائلة، وغير مسجلة في وزارة الصحة بمصر، وتقوم الشركة المصرية لتجارة الأدوية باستيرادها وبيعها للجمهور بالطلب، وتعد أحدث الأدوية في الأسواق والتي يتوصل إليها العلماء من خلال أبحاث متقدمة التكاليف ويرجع عدم تسجيلها إلى ارتفاع تكاليف التسجيل بوزارة الصحة، ومنها أدوية إدائية الصلابة والتي يتم استخدامها لعلاج الجلطة خلال



المصدر : البحر الأحمر

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : أبريل ١٩٧٤

تحقيق : أكرم محمود

المعدات برأس مال قدره 30 مليون جنيه، وهو رقم قد لا يكفى كثيراً لحل مشكلة الجحوش، لكنه يساهم في بحوث تطوير الدواء الموجود بالفعل وليس الخامات حيث تبلغ تكلفة بحوث تطوير الدواء بين

١٠ و ١٥ مليون دولار، في حين تصل به ثلث الخا ماب للدوائية ح ١000 مليار ج. د. لال ذلك إلى الوصول إلى خامة دوائية جديدة يتم فيه الوصول إلى عدة خامات وقد تصل إلى 100 خامة وقد لا يصلح في التجارب، أكثر من صنف واحد كـ ١٠ أن تجارب أي خامة دوائية جديدة تدرب بشلات مراحل الأولى حيوانات للعمل ثم حيوانات أعلى مثل القردة. وبعد ذلك على الإنسان وذلك يوفر تكلفة الدواء الكالبد لتصل إلى أكثر من مليار جنيه وبالتالي فإن الدول الغنية لا يمكنها مجارة الشركات الكبرى في هذا المجال إلا بالاعتماد على

وفي ذلك يقول الدكتور زكريا جاد نقيب الصيدلة وأحد خبراء الدواء لسنوات إن ميزانية بعض شركات الدواء الكبرى تتعدى ميزانيات الدول. وقد أصبحت شركات الدواء في تقنياتها والأدوية تفوق صناعة السلاح، وتضارع في ذلكها مصانع الصواريخ والألار الدناية

وفي مصر 30 شركة دواء تعمل في مجال إنتاج الأشكال الصيدلانية والخامات الدوائية ووصل حجم الانتاج الحلى ليقابل ٧0٪ من حاجات السوق الدوائى المصرى وتم تطوير بعض المصانع لمسايرة التطورات التكنولوجية، وحصلت الشركات المحلية على عقود 177 شركة عالية إنتاج 1390 صنفًا دوائيًا وقاب في مصر ١٠٠٠٠٠٠٠

لكنها اعتمدت في الأساس على تمهية وتغليف خامات دوائية مستوردة من الخارج أو تعبئة نفس الأصناف العالية بتوكيل أو تصريح، وهو ما يعنى عدم قيام نظام إنتاج دوائى في مصر يمكنه منازع عدم القدرة على تصنيع دواء جديد بعد انتهاء فترة السماح للانفاقية تحرير التجارة دون دفع مقابل براءة اختراع وهو المازق الذى توجهه صناعة الدواء في مصر.

وقد أوصى خبراء الدواء أن يراعى جهاز التصدير بوزارة الصناعة المنفريات الاجتماعية والاقتصادية مثل تغير أسعار صرف العملات الأجنبية والخامات ومستلزمات الإنتاج، حتى تتجنب لشركات الإنتاج نصبة مغفولة من فائض الربح لوجهة عمليات الإحلال والتجديد، كما طالبوا بإعادة النظر في أسس تسعير الدواء بما ييسق الاستمرار للشركات، وأن تشجع الدولة الشركات على البحث العلمى فى مجال الأدوية، خاصة وأن أى إنساعة تقنيها شركة أو دولة لا حيف تمطيها حق المشاركة فى حق الملكية الفكرية للدواء.

ويبلغ إنتاج الدواء للمصرى 6 مليارات جنيه في العام يصل الإنتاج للملى منها نسبة 9,9٪، تمثل إنتاجاً لأصناف الشركات العالية بتوكيلات أو تصاريح إنتاج، وخمسيناً يقول الدكتور رؤوف حامد الأستاذ بهيئة الرقابة الدوائية فإن صناعة الدواء في مصر تتميز مشكلة لأنها صناعة تقوم على تشكيل الخامات المستوردة من الخارج

والاكتفاء بعملية التمهية والتغليف، ويجب تماشى بتد الأبحاث الدوائية التى تشكل عصب الانتاج الدوائى فى العالم وبالتالي فإن صناعة الدواء في مصر سوف تكون أكثر تأثراً مع تلبق اتفاقية تحرير التجارة، مما أدى لعدم وجود أبحاث لانتاج الخامات الدوائية وعدم الاستفادة من البحوث العلمية وبعم البحوث فى الجامعات وكليات الصيدلة والعلوم التى من الممكن أن توفر على الدولة مليارات.

وهناك وجهة نظر ترى أن التسعير فى اختصاص فترة السماح التى قررتاها الجهات سميتج لشركات الأدوية الوطنية الخروج من نلق مشكلتها الكبرى وفى ميزانيات التطوير والبحوث التى تحتاج أصولاً ضخمة مما سيؤدي بصناعة الدواء المصرية إلى تمويها للمالية والقدرة على المنافسة.

ويود أصحاب هذا الرأى على معارضتهم أن رفع شعار حماية الصناعة الوطنية ولقط سيبنى أننا سنظل منطلقين على أنفسنا وسيتركنا قطار التطور العالى بغير رجمة، يضيف هؤلاء أننا قد نتحمل بعض الخسارة المؤقتة لكن صناعة الدواء المصرية فى المستقبل.



المصدر: الوكيل

التاريخ: ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رأي الوفد

ماذا يدبرون للدواء المصري؟

واضح أن هناك مؤامرة تستهدف صناعة الدواء المصري.. وللأسفة لها أطراف غربية.. ولها بطا ساء.. عربية!

الذ بعد النجاح الكبير الذى حققته صناعة الدواء محليا بحيث أصبحت مصانعنا توفر حوالي ٨٠٪ من الدواء، سالت خطوط هذها إضعاف هذه الصناعة الوطنية.. مرة تحت دعوى اتفاقية التريبس وهذه لمصالح الدواء الأجنبي والمستورد.. وأخرى لمصالح دولة مجاورة نجحت صناعة الدواء فيها وتزود أن تفرط بالسوق..

●● لنا درى فى اتفاقية الجات وتوابعها ما يهدد الاقتصاد الوطنى للمصرى فى الصميم.. وفى مقمعتها صناعة الدواء.. وهى صناعة أثبتت كفاءتها فى السوق المحلية.. واستطاعت أن تؤكد

تواجدها فى الأسواق العربية والأفريقية بل وفى بعض الأسواق الأوروبية وأمريكا اللاتينية.. ولكن هذا النجاح مهدد بالقبضل بسبب التريبس.. وأيضا بسبب الجات.

●● والسؤال الآن: هل تحت مسمى الجات تقتل بايدينا صناعة وطنية أثبتت كفاءتها.. وهل نترك مصانعنا تخلق إيواءها وحشرد الألوف من المصريين العاملين فيها وتخسر المليارات التى

استثمرها مواطنون هملهم تقسيم الدواء لكل المصريين.

●● لا كنا قد تركنا صناعة الفزل والنسيج المصرية لتموت فى العصر الحاضرى فإننا نرفض أن نقبل الآن صناعة وليدة فيها كل الخير لمصر.. وللمصريين.

أرفضوا أيدي للتأمين عن الدواء للمصرى.. وعن مستقبل الدواء للمصرى الوطنى.

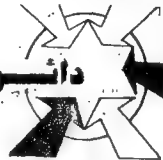
الوكيل



المصدر: الصحف

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧

دائيرة الحوار



«الجات» تضاعف

أسعار

الدواء المصري

عشر مرات

د. جلال غراب:

وفسود الشركات

المتعددة الجنسيات

تحاول الضحك علينا



●● إن لم تستخدم مصر حقها في المهلة التي تمنحها اتفاقية الجات، لتدول التامة الموقعة عليها - والباقي منها ٨ سنوات فقط - فإن أسعار الدواء سترفع عشرة أضعاف، الشركات العالمية بدأت - وبإصرار - حملة دعائية ضخمة لبدء للتطبيق القوي للإتقافية، وتحاول عن طريق الوعود والخيبرام ومتهدي تسويق الدواء المستورد الضخم على صانع القرار المصري لفتح الباب قورا - دون موارد - والمقابل تكنولوجيا جديدة وأسعار أرخص، شركات الدواء الوطنية والأرقام تقول إن الفاتورة كبيرة وستحملها المريض المصري، فالتورة بالمليارات، يقولون إنهم يضحكون علينا، إن تأتي تكنولوجيا، أين هي التكنولوجيا منذ أن دخلت هذه الشركات عام ١٩٩٩.. ويؤكدون أيضا أن حجم الاستفادة من فترة الإعفاء لعشر سنوات كبيرة، منصف أدوية مستوردة، ونستورد خامات.. ولعل وعسى - من باب الأماني - يسفر الضغط العالمي عن إلغاء الإتقافية ليسرى علينا، فلماذا التبول؟! خاصة أن عروضا مغرية تبتذل حاليا لشراء الشركات الوطنية ولو طبقا الإتقافية ستم البيع قورا فالمخاطرة لاتحملها الشركات التي مازالت تكافح فقول الشركات المتعددة الجنسيات. السؤال الأهم ماذا نفعل في السنوات الثماني هذه، هل هو مجرد تأجيل للطوفان؟! أم إن هناك عملا حقيقيا ودراسات تجرى حاليا للخروج من الأزمة.

د. زكريا جاد نقيب للصيانة ود. حمدي السيد نقيب الأنظام وخمسة خبراء جامعا، المصور، لمناقشة الأمر على الطبيعة بالأوراق. تحولت، التدوة، إلى حالة صراع، وهم الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للأدوية، د. أحمد برهان الدين إسماعيل، د. ثروت باسبلى رئيسا شركتين من شركات الدواء ●●

أعد ورقة الحوار :

ليلى مرموش

شارك في الإعداد :

ربيع أبو الخير

صلاح البيلي



المصدر :

المصدر

النشر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧

د. حمدي السيد :

الهجمة عمرها شهران وبدأت في المجلس الرئاسي المصري - الأمريكي

د. أحمد برهان :

شركات الدواء لن تتأثر والمريض سيحمل الفاتورة كاملة

مارقنا على الاتفاقية ووافقنا على إلغاء فترة السماح الممنوحة لمصر في مجال الصناعات الدوائية .

● المصور: ماذا فطمت بعد ذلك؟

● د. حمدي : عقدنا عدة اجتماعات وبدأت المناقشات حامية حول خطورة التوقيع على اتفاقية الملكية الفكرية، وبدأتنا نقول للجميع إن مصر من صالحتها أن تستفيد من الفترة الانتقالية الممنوحة لها. هذه الفترة الانتقالية منحت للدول النامية التي دخلت الفرز فيها عن ألف دولار في السنة وذلك حتى لاتتأثر خطط العلاج والصحة في تلك الدول وحتى لاتتزايد معاناتهما في مجال الصحة والدواء، وإذا منحت هذه النول فترة سماح لمدة عشر سنوات لتطبيق الاتفاقية.

● المصور: ولماذا كل هذا القلق مادامت هناك فترة سماح مقررة للدول النامية؟

● د. حمدي : لقد جاءت الاتفاقية

● المصور: في البداية، لماذا أثرت هذه القضية في هذا التوقيت؟ وهل هناك ضغوط على مصر لتطبيق اتفاقية الجات في مجال الدواء فوراً؟ ماهي حجم الاستفادة المصرية من التطبيق الفوري، وماهي الفاتورة التي ستحملها؟ وماذا لو قررنا الاستفادة بفترة التريسة، و لمدة عشر سنوات، هل هو مجرد تأجيل للأزمة أم أن هناك أسبابا حقيقية تجعلنا نتمسك حتى آخر الضغوط بتلك المدة، وأخيراً ماذا يقول صناع الدواء المصريون في تلك الأزمة؟

● د. حمدي : أحب أن أقول لقد مرت القضية المخارة حول الجات بعدة مراحل المرحلة الأولى بدأت فيها الشائعات حول الاتفاقية ، قالت إن الدواء والغذاء لهما وضع خاص، وإذا فقد تم استثنائهما بفترة سماح تقديراً لظروف الدول النامية ومن بينها مصر، وقال فريق آخر إن مصر مضطرة إلى الموافقة على الاتفاقية، وإذا تجمعتنا كمجموعة من المهتمين بقضايا الدواء والعلاج والصناعة وتحاورنا كثيراً فيما سيكُون عليه وضع الصناعات المصرية وخاصة صناعة الدواء إذا



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الناقلة لهذه التكنولوجيا.

● المصور : وماذا حدث بعد ذلك؟

● د. حمدي : بدأت شركات الدواء المصرية تعيد حساباتها وبدأت المناقشات حول التمسك بالفترة الانتقالية الممنوحة لمصر ولكن الموقف على الجانب الآخر كان غريباً، ففي اجتماعات المجلس المصري - الأمريكي كانت الأصوات عالية وقوية، تطلب بشروية تطبيق بنود الملكية الفكرية على جميع النشاطات العلمية والفكرية والإنشائية والإبداعية بما في ذلك صناعات الدواء في مصر.

● المصور : هل كانت هناك مطالب من شركات الأدوية الأجنبية لتطبيق الاتفاقية في مصر؟

● د. حمدي : هذا ماحدث بالفعل، فلدنيا في مصر ستة مصانع أدوية تملكها شركات أجنبية بالكامل وهذه الشركات لها ممثلون في مصر، وحضر إلى مصر مسئولون من هذه الشركات ومعهم مطالب مصادرة بشروية تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية على الصناعات الدوائية في مصر، وركزوا في مطالبهم على عدم جدوى الفترة الانتقالية الممنوحة لمصر في قطاع الدواء.

● وماذا كان رد الفعل المصري تجاه هذه المطالب؟

● د. حمدي : كان الرد المصري واضحاً وصريحاً بشروية استفادة مصر من هذه الفترة الانتقالية.. وكان ذلك واضحاً على لسان رئيس الوزراء ووزير الصحة ووزيرة البحث العلمي وعلى لسان آخرين في جميع الاجتماعات.

ببندين خطيرين أزعجا كل المهتمين بصناعة الدواء في مصر، البند الأول يقصر امتداد حقوق الملكية الفكرية إلى عشرين سنة بدلاً من عشر سنوات. والبند الثاني وهو الأهم يقرر أن الذي يخترع أو يتوصل إلى مستحضر دوائي أو تركيب دوائي معين يمتلك هذا الاختراع، وتعتمد هذه الملكية إلى أي طريقة عملية توصل للمنتج النهائي، وليس لأحد الحق في الاستفادة من هذا الاختراع باستغلاله صناعياً أو حتى إضافة أي شيء إليه، إذن حدود الملكية الفكرية امتدت لتشمل جميع الطرق والخطوات التي تؤدي إلى المنتج الدوائي النهائي، وهذا يعني أن النظام الجديد للجان أتى بوضع جديد ينذر بكارثة ويهدد صناعة الدواء في الدول النامية ومن بينها مصر.. وهذا وضع خطير، فمعنى ذلك أن الصناعات الدوائية المصرية ستقتل أسيرة لهذه الحماية وستقتل معها من استغلال أي اختراع دوائي انتهت فترة حمايته المقررة بعشر سنوات أو حتى إضافة تعديل له بفرض انتاجه على المستوى الصناعي وفي هذه الحالة ستفقد رسوما نظير هذه الملكية للشركات



للنشر والخدمات الصحفية والاعلانات

المصدر :

الإحصاء

التاريخ : ١٩٩٧ أبريل ١٩

وتتقاسم في تطبيق بقية بنود اتفاقية الجات. وإذا كان موقف كل المهتمين بحماية وتطوير صناعة الدواء في مصر وأضما وهو أن مصر مصممة على الفترة الانتقالية حتى نهى، الصناعات الدوائية الناع المصحى والظروف الملائمة لتكون مستعدة تماما عند تطبيق الاتفاقية بعد ثمانى سنوات، وقد أثار المهتمون بصناعة الدواء شجسة لإثارة الرأى العام ومساندته لصانعى القرار فى مصر ضد مطالب شركات الدواء الأمريكية وغيرها. وقد أسعدنى ما قاله الدكتور محبى الدين الفريب وزير المالية فى مقابلة تلفزيونية عندما سئل عن «الجات» قال لهم إننا فى دولة ديمقراطية، ولابد أن نرجع لصناع الدواء المصريين حتى نلحق بأهم فى هذه القضية.

وأقولها صراحة إن هناك مؤامرة تركب ضد مصر تحت دعوى برفقة وخافىة من أذى مشمون تطالب مصر بتطبيق اتفاقية الملكية الفكرية للحصول على تكنولوجيا متقدمة واستثمارات جديدة.

وأقول إن المصريين دخل المجلس الأمريكى - المصرى ظلوا أنفسهم قوة فوق السلطة وأنهم قادرين على توجيه السياسة المصرية إلى حيث يريدون، وأنا لا أشك فى نياتهم ولكن أعتقد أنهم مخدومون بمعلومات وبيانات غير حقيقية، فلا أحد منهم له علاقة بصناعة الدواء ولا له خبرة أو دراية بحجم العانة التى ستتحملها صناعة الدواء إذا وافقنا على الاتفاقية وتنازلنا عن الفترة الانتقالية.

المشكلة

● المصدر : ما المشكلة تحديدا إذا كنا تنازلنا عن هذه الفترة الانتقالية؟

● د. حمدى : الفاتورة التى ستدفعها متصل إلى أكثر من ألف مليون جنيه فى أول سنة من تطبيق الاتفاقية. ومعروف أن صناعة الدواء فى مصر من الصناعات الحساسة

ولكن منذ حوالى شهر سرت شائمة أن مناقشات تدور بين الجانب المصرى داخل المجلس الأمريكى - المصرى، وبدأت الأصوات العالية داخل المجلس تطالب بأن مصلحة مصر تكمن فى تطبيق الجات والملكية الفكرية على صناعة الدواء وأن هناك مزايا تنتظر الصناعات الدوائية المصرية فى حالة تطبيق الاتفاقية من خلال التكنولوجيات المتقدمة والاستثمارات التى ستقوى مصر.

مزايا

● المصدر : ولكن هل صحيح مايقولونه عن المزايا التى ستحقق لمصر فى حالة تطبيق الاتفاقية؟

● د. حمدى : مايقولونه داخل المجلس الأمريكى - المصرى ليس صحيحا ولا منطقيا. فتكنولوجيا صناعة الدواء الأمريكية والألمانية موجودة فى مصر منذ الستينيات وكذلك التكنولوجيا الفرنسية والانجليزية موجودة منذ عشر سنوات، أين هى هذه التكنولوجيات الجديدة التى استفادت منها مصر خلال تلك الفترة؟ فلا توجد شركة نواء فى مصر تديرها شركة أجنبية بها تكنولوجيا أكثر مما هو موجود فى شركات الدواء المصرية بالقطاع الخاص. هذه المصانع تفرق ويمراحل مثيلاتها الأجنبية ومن بين هذه الشركات المصرية حوالى أربع وخمس شركات حاصلة على شهادة الجودة (إيزو).

● المصدر : إذن لماذا يطالب هؤلاء بتطبيق الملكية الفكرية على صناعة الدواء فى مصر؟

● د. حمدى : هؤلاء الذين يطالبون مصر بتطبيق الجات والملكية الفكرية يعيشون تحت وهم الإدعاء بإخال التكنولوجيا الجديدة وزيادة الاستثمارات فى صناعة الدواء. هذه الأصوات العالية هى الأصوات نفسها التى ذهبت إلى أمريكا وقالوا إن مصر متكاملة



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والواعدة في مجال التصدير.

إنن واجبنا أن نضع اعتبارات المصلحة القومية فوق كل شيء وأن نحافظ على الصناعات الدوائية المصرية التي أنقذنا عليها الملايين.

● المصور: هؤلاء الذين يطالبون مصر بتطبيق اتفاقية الجات يدعون أننا نرفض التطبيق دون دراسة واضحة.. وأن قضية الجات ملازات غامضة في عقول الكثيرون.. هل بالفعل أن تنازلنا عن حقيرة السماح يشكل خطرا أو أن رفضنا نابع من الدفاع عن المصلحة الوطنية أو بدافع من القلق أو حتى المصلحة الخاصة لدى البعض؟

● د. جلال: هم يقولون لماذا نحن قلقون، ولماذا كل هذه الضجة مادام هناك موقف مصري بعدم التنازل عن الفترة الانتقالية للاتفاقية؟ وتوضيحنا للأسر أقول إن اتفاقية الملكية الفكرية جاءت كهدم لملاحق الجات وتسرى من يناير ٩٦ بالنسبة لجميع دول العالم المتقدمة، أما الجات فتسرى من يناير ٩٥. وقد أعطيت فترة سماح للدول النامية ٤ سنوات أخرى حتى عام ٢٠٠٠، ثم يحق للدول النامية أن تطلب فترة سماح أخرى لمدة خمس سنوات أي حتى عام ٢٠٠٥.

إنن اتفاقية الملكية الفكرية تطبق منذ يناير ٩٦ وهذا يعني أنها لم تطبق مع الجات في يناير ٩٥. ومنذ هذا التاريخ بدأت الوفود الأجنبية ويمتلكو الدواء العالمية تأتي إلى مصر لمطالبها بتطبيق اتفاقية الملكية الفكرية باعتبار أن صناعة الدواء المصرية من الصناعات الواعدة ولها خبرات متراكمة منذ ٤٠ عاما هذه الوفود جاءت إلى مصر ثلاث مرات ولهم

المصدر:

الهراس

التاريخ: ١٩٩٧ أبريل

د. ثروت باسيلي:

التنازل عن فترة

السماح تهدم صناعة

الدواء المصري

أيضا مملكون مضمريين موجودين في مصر ويمسكون على مبيعات خرافية. وخلال المرات الثلاث التي حضروا فيها إلى مصر يقولوا لنا أنهم لن يستثمروا في مصر لأننا لا نحترم بنو الملكية الفكرية، وإيمارسوا ضغوطا بحجة أهداف محددة، وحتى عندما ينامرون القاهرة يتركون رجالهم ويمتلكهم هنا ليواصلوا بقية المهمة المحلية. إنن غريبة ومريبة هل من المعلوم أن يأتي إلى مصر وفود شركات أجنبية ليشرحوا لنا الفوائد التي سنجنيها من تطبيق الملكية الفكرية وحجم المزايا التي ستعود على شركات الأدوية المصرية؟

وكي تتضح الصورة أكثر لابد أن نعلم أن متوسط تكلفة عليّة الدواء في مصر دولار واحد رغم ارتفاع الأسعار التي تمنحها منها، وتبلغ جملة استهلاكنا الدوائي ١.٣ مليار. ويبلغ هذا الاستهلاك حوالي ٩٢٠ مليون عليّة دواء وهذا يعني أن عليّة الدواء في مصر تبلغ حوالي ٣٤٠ قرشا. المتوسط العام في العالم لتكلفة عليّة الدواء يصل إلى ١١,٥ دولار ويصل في بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة إلى ٢٠ دولارا وفي كندا حوالي ١٥ دولارا أمريكيا.

الاستهلاك الأمريكي وحده يمثل ٢٠٪ من استهلاك العالم وفي أوروبا الموحدة ٣٠٪ واليابان ٢١٪ وبقية دول العالم تمثل نسبة الاستهلاك حوالي ١٩٪. في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط يبلغ الاستهلاك ٢٪ أي ما يوازي مليار دولار، بالنسبة لمصر تبلغ قيمة الاستهلاك الدوائي مليار دولار وهذا يعني أننا نستهلك مايمثل ٢٪ من استهلاك العالم.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر:

الصحف

١٩٩٧ أبريل

الناشر:

●● د. أحمد برهان الدين. هذه الشركات تحدث كثيرا عن تخصيص ٢٥٪ من ميزانياتها لأغراض البحث.. وهذا صحيح.. ولكن الذي يجب أن نعرفه أن أي شركة تنفق ٢٠٠ مليون جنيه تحصل على ٢ أو ٣ مليارات من عائد مبيعاتها في الأسواق العالمية ولذا فهذه حجة واهية.. وقد شغقت هذه الشركات خلال إعداد اتفاقية الملكية الفكرية الجديدة وأصررت على أن تمتد حماية حقوق الملكية الفكرية لعشر سنوات أخرى أي فترة الحماية ستكون عشرين عاما.. كما نصت الاتفاقية على أنه لايجب لأي شخص أو شركة أن يستغل الاختراع أو حتى الفوصل إلى إنتاج دواء بطريقة مختلفة.. وهذا يعني أن شركات الدواء لن تستطيع الانخراط من أي اختراع

لأي شركة عالمية لا والتعديل ولا للإنتاج بطريقة مغايرة مادامت فترة الحماية امتدت لعشرين عاما.

وتعني شركات الدواء العالمية أيهما أنها تصرف على الدعاية لمنتجاتها الجديد في الأسواق حوالي ٢٠٠ أو ٣٠٠ مليون جنيه واعتقد أن هذا إعدام كاتب قاي دواء جديد يطمح عنه ينتظره الأطباء والمستشفيات في كل دول العالم. ولكن ما تقوم به شركات الدواء العالمية من خلال حملاتها الدعاية هو ترسيخ اسم المنتج الدوائي في أذهان الأطباء وخاصة في دول العالم الثالث ليظل دواء بعينه مدرجا في روثات هؤلاء الأطباء..

الهدف الآخر الذي تسعى إليه هذه الشركات هو تطعيم وعيد الصناعات المحلية والدليل على ذلك أن شركة «أبيكو» المصرية نجحت في إنتاج دواء لعلاج أمراض القلب وطرح هذا الدواء في الأسواق.. فهاجرت الشركات العالمية وقامت بعمل مضاد ضد الدواء.. وأدعوا أن المصريين لا يستخدمون كيمياءات دوائية فعالة في إنتاج المستحضرات الدوائية.

وهذا ليس صحيحا من الناحية الواقعية لأنني لو قلت إن المنطقة التي تستهلك ٢٪ وضربت الرقم في معامل التحويل ستجد أن نسبة الـ ٢٪ تصل إلى حوالي ٦٥٪ من جملة الاستهلاك.. إذن الفرق في السهم يصفه خاصة وليس معدلات الاستخدام.

● المصور: أين تكمن المشكلة إذن؟

●● د. جلال. ما يزيد هذه الشركات هو رفع سعر علي الدواء المصرية لتصل إلى محدل ٢٠ دولارا أمريكيا أو مايقرب من هذا المعدل هؤلاء الناس يتكلمون من وجهة نظرهم ومصالحهم.. لقد تكلمنا مع المصريين في المجلس الأمريكي.. المصري وشرحنا لهم أبعاد القضية وأعتقد أنهم تلمهوا الموقف.. ما أريد أن أقوله إن الاتفاقية وينودها معقدة.. اتفاقية الملكية الفكرية التي هي ملحق لاتفاقية الجات بها ٧٣ مادة وكل مادة فيها أكثر من بند وكل بند به الكثير من التفاصيل.. إن الذين يطالبون مصر بتطبيق الاتفاقية سواء في الخارج أو من يطالبهم في مصر يدعون أننا لا نعمل شيئا خلال الفترة الانتقالية.. وأننا لو كنا جادين لكنا ابتكرنا بحوث واختراعات ويقولون أيضا أننا بهذه الطريقة سنمنع فرص الاستثمار في هذا المجال في مصر.. هؤلاء الناس يحاولون خداعتنا حتى في نصوص الاتفاقية ومرجع ذلك أنهم يفترضون أننا لم نقرأ بنود الاتفاقية وإذا كنا قرأناها فنحن لم نفهمها.. وإذا كنا فهمناها فنحن لم نستطيعها.. وأعتقد أن أساس مناقشتهم مبني على هذا التصور.. ولكنهم فوجئوا أننا على دراية تامة بكل بند من بنود الاتفاقية وبكل تفاصيلها وواقعهم باللغة العربية واللغة الإنجليزية ورغم ذلك فهم مصريين على أن مانقوم به هو نوع من «القرصنة» - على حد تعبيرهم - على حقوق الملكية الفكرية ومحاوله هضم حقوق الشركات العالمية.

● المصور: ولكن شركات الدواء العالمية

تدعي أنها تنفق ملايين الدولارات من أجل البحوث ولها الحق في الحصول على مكاسب من خلال رفع أسعار الدواء لتغطية نفقات البحوث والتطوير.



المصدر:

المصدر:

التاريخ: ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. زكريا جاد:

أليات السوق لاتصلح في صناعة الدواء

حوالي ٥٠٪ من استهلاك العالم، أما بالنسبة لـ ٥٠ مستحضرا الذي تنتجها الشركات المالية فهي عبارة عن أدوية شديدة الفعالية وأثارها الجانبية ضئيلة وأسعارها مرتفعة ويحس بعدد حوالي ٦٠٠ مستحضر بالمجون الأمراض نفسها ولكن تأثيرها أقل وأثارها الجانبية أكثر إلا أن سعرها أقل.

● المصور: ما الذي تستطيع شركات الدواء المصرية أن تنتج من هذه المستحضرات؟

● د. برهان: للشركات المصرية بمقهورها إنتاج وتصنيع ١٥٠ مستحضر تمثل ٥٠٪ من استهلاك العالم، هذه المستحضرات هي لب وأساس العلاج في العالم، ويمكن إنتاجها محليا بأسعار متدنية عشر أسعار الشركات العالمية، وأعتقد أنه في خلال فترة السماح الانتقالية لاتفاقية الملكية الفكرية تستطيع شركات الدواء المصرية إنتاج هذه المستحضرات بكفاءة عالية وجودة مرتفعة وبأسعار تنافسية.

● د. زكريا جاد: الشركات العالمية وهي في سبيل إغرائنا بتسهيل دخول الدواء الأجنبي برفع عدة مغريات أولها أنهم سوف ينقلون إلينا التكنولوجيا المتطورة في صناعة الدواء وهذا بدوره استثمار أجنبي، والحقيقة أنه لاتوجد استثمارات أمريكية فعالة في مصر في مجال صناعة الدواء، وأغلب المصانع الدوائية مصرية تماما، أنا أدير أحد المصانع وكذلك د. ياسين ود. برهان، وجميع العاملين

إن هذه الشركات لديها القدرة على إنتاج مليار جنيه على الحملات الدوائية مقابل التشهير بالصناعات الدوائية المحلية وإزاحتها من الأسواق.

الحملة

● المصور: وماذا كانت نتيجة الحملة المضادة للدواء المصري؟

● د. برهان: هذه الشركات بما لديها من معامل وأجهزة متقدمة لم تستطع أن تثبت بشهادات تحليل موثقة أن الدواء المصري الذي أنتجته ليس له فعالية أو المادة الفعالة المستخدمة في صناعته ليست جيدة، ولطم للحد تم أخذ أكثر من ألف عينة من الدواء المصري الجديد لتحليله بالخارج ولم تستطع أي شركة عالمية أن تثبت عدم فعالية هذا الدواء.

● د. ثروت: نحن ننتج مستحضرات دوائية في مصر تباع بخمس أو ربع ثمن الدواء الذي تنتجه الشركات العالمية.. وعندما أطلق اليوم الاتفاقية بالتكديس سترتفع أسعار الدواء بمعدلات كبيرة.. وليس من مصلحة أحد أن يشرب صناعة الدواء في مصر بعد أن شهدت هذه الصناعة تقدما ملحوظا خلال السنوات العشر الماضية، يوجد في العالم الآن ١٠٥ آلاف مستحضر دوائي من بينها ٥٠ مستحضر يمثلون ٢٢٪ من إجمالي الاستهلاك الدوائي وتقوم بإنتاج هذه المستحضرات شركات الدواء العالمية، ثم يأتي في المرتبة الثانية حوالي ١٥٠ مستحضر يمثلون ٤٩٪ من الاستهلاك الدوائي العالمي تستطيع شركات الدواء المصرية أن تصنع هذه المستحضرات إذا لم توقع على اتفاقية الملكية الفكرية واستغلنا من فترة السماح الانتقالية. قيمة هذه المستحضرات أنها تمثل



المصدر :

الأسرة

التاريخ : ١٩٧٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في هذه المصانع تخرجوا في مصانع القطاع العام، إضافة لاكتساب التكنولوجيا والشركات الأربع الأجنبية العاملة في صناعة الدواء بمصر لامي خلقت كوارث فنية مصيرية، ولا هي طورت التكنولوجيا، ولذلك أقول مرحباً بالاستثمارات الأجنبية في مجال الخامات الدوائية أو الهندسة الوراثية، عدا ذلك أنا ضد استيلاء الأجانب على صناعة الدواء في مصر، والشركات الأربع مع الأسف بدأت إدارة مشتركة مع المصريين ثم سيطرت تدريجياً على الشركات وأغلقتها في وجه المصريين، معنى هذا أن الاستثمار في مجال الدواء بمصر يحتاج إلى وقفة متأنية.

المسألة الثانية هي آليات السوق لأننا نتكلم عن تجارة دواء وإرادة حرة للمستهلك في اختيار السلعة، وهذه الآليات لا تنطبق بحال على الدواء لأنه لا يبيع فيه توفر الإرادة الحرة للمستهلك وهو المريض في اختيار السلعة أو الدواء، ربما اشترى أحداً كرات أو قميصاً حسبما يريد، ولكنه لا يفعل ذلك مع الدواء بغض النظر عن مستوى الدواء، وبالتالي أقول إن آليات السوق لا تنطبق معنا وإن تعقد المستهلك في ظل توجه السياسات الدوائية العالمية نحو السيطرة، وسعادت تكون بالغة إذا دخل مستثمر مصري في مجال صناعة الدواء لأنه على وعي وفهم لطروف دولته ومنطقته على العكس من المستثمر الأجنبي

يفتح النظر عن جنسيته، المسألة الأخيرة هي ارتفاع فواتير الدواء بمصر ارتفاعاً مطرباً لأسباب كثيرة منها زيادة تكلفة الدواء وبالتالي فالأسرة تحت ضغط شديد كما أن الأطباء تحت ضغط دماغي أجنبي لعمل غسيل مخ وفي الوقت الذي يحصل فيه العامل اللقني في أوروبا على ٣٠ أو ٥٠ دولاراً في الساعة الواحدة فإن العامل اللقني عندنا إذا حصل على ٥٠٠ جنيه في الشهر فرح بها، ولهذا فإننا اليوم كمنتج أدوية أقوم بتصنيع دواء بفرض التصدير للأسواق الخارجية بواسطة شركات أجنبية أخرى، فالأدوية الأجنبية الجديدة تم انفاق

الملايين على الدعاية لها، وهناك اتجاه تجاري كبير وبالتالي اتجاه الربح وليس اتجاه علمي ويجب ألا تجرى وراء كل ما هو جديد، وهناك أدوية أجنبية تباع في الخارج بـ ٦٠٠ جنيهها، وتباع في نفسها عندنا بـ ١٤٠ جنيهها، فهل معنى هذا أن الشركات الأجنبية تريد الخسارة لنفسها، ولكن المسألة في جعلها أن فواتير الدواء المصري في ارتفاع كما هو الحال في كل شيء بسبب زيادة التكاليف وعملياً التطوير، وإذا مارفتنا لفترة السماح سنكون بصدد فواتير دواء مصيرية لا يتحملها المجتمع المصري ولا المواطن العادي خصوصاً أن الأسرة الطبية تحت ضغط إعلاني فطعم يضرب به ويكفي أن أقول إن هناك دواء جديداً عبارة عن نوع من المضادات الحيوية يقوم بالإعلان عنه في مصر أكثر من مائة مندوب كلهم من الأطباء!

●●● د. ثروت : على سبيل المثال هناك حقنة معينة لعلاج النجبة المصرية ثمنها ٨٠، ٦١٤ جنيه فكيف يحصل عليها المريض

إذا علمنا أن أي إنسان مريض في أي وقت للأدوية المصرية، هل تقصرون أن مريض غسلاً، الكلي أو الفشل الكلوي يحتاج لحقن بعد كل غسيل يسهر ١٥٢٤ جنيه، ثم صنف آخر كعقار بـ ١٨٦،٥ جنيه وفي حالة زرع الكلى ويهدف تخفيض مناعة الجسم وعدم طرده للكلى الجديدة يحتاج المريض إلى زجاجة ثمنها ٧٤٨،٥ كل خمسة عشر يوماً، وهو في حاجة إلى زجاجتين في الشهر فضلاً عن الأدوية والعلاجات الخاصة فمن يستطيع مواجهة مثل هذه الأسعار؟! ثم إن المريض الذي يعالج كيميائياً يحتاج إلى شريط أقراص ثمنه ٤٧٨ جنيه، واحد من القتيه بدواء واحد ثمنه ١٧٨ جنيه، وإذا كانت هذه هي أسعار الدواء فما هي أسعار العلاج نفسها، وهل يمكن أن تستمر مثل هذه الظروف، لا يمكن وحال أن تستمر، وإذا كانت شكوى المواطن العادي تزايدت في الساعات الأخيرة من ارتفاع أسعار الدواء فكيف بها إذا نظرتنا



المصدر :

المصدر

التاريخ : ٤ أبريل ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحية والمعلومات

إليها بعد ٢٠ سنة من الآن... شركات الأدوية المحلية لن تقف فهي ستعمل في أي مناخ، واللعب الأكبر سيقم على كامل الرضى الذين يطالبون العلاج فكم يدفعون فاتورة الدواء؟ هذا هو التحدي الأكبر، وإذا كانت الدولة هي التي تعالجهم بنظام التأمين الصحي فكم ستدفع؟ هي أيضا؟

●● جلال غرابية من تاهيتا فيلن التحجيل ليس في مصلحتنا إطلاقا، لأننا لا نريد استعمارا أجنبيا في صناعة الدواء. عندما ٢٨ مصنعا تقريبا، وهي تعمل بـ ٢٠٪ فقط من طاقتها، أي أننا نستطيع أن ننتج أشعاعا مانتشه حاليا فما حاجتنا لاستثمارات أجنبية في مجال صناعة الدواء؟ أما إعلامهم بتحصين صورة مصر حاليا في ناحية احترام حقوق الملكية الفكرية حيث يضمنون الدول الغربية وإسرائيل في المرتبة الأولى ثم مصر وتركيا في المرتبة الثانية، والصين والهند في الدرجة الثالثة، وهذا كلام مرسل، أما الإبداع بنقل تكنولوجيا الدواء فمرادود عليه لأن الآلات والتكنولوجيا متوفرة في كل مكان ولا فرق بين مصانعهم ومصانعنا الدوائية، فمطابقة الإنتاج أصبحت تكنولوجيا عادية ولا تحتاج فيه آلات غريبة، وبالتالي فهي سبب واه، ثم يزعمون أن التطبيق القوي للبحوث لن يرفع أسعار الدواء، وهذا كلام مغلوط وخاطئ، فالأسعار سترتفع حتما وسيبذل الدواء الأجنبي بيسره الموجود به في الأسواق كلها دون تخفيض، أما احترام الملكية الفكرية والإبداع بعدم احترام مصر لها فكلام لا أساس له من الصحة لأن مصر احترمت حقوق الملكية الفكرية قبل اتفاقية بن ١٩٧١، لأن بصير اتفاقية براءة الاختراع الصارية حتى الآن منذ ١٩٤٩ وهي تضمن الضامات الدوائية وطريقة الوصول إلى اكتشاف الدواء نفسه ولا تحمي الدواء نفسه وذلك لمدة عشر سنوات لأن الاعتبارات الإنسانية القديمة بين

الدول كانت ضد احتكار الدواء، هذه كانت ادعائهم، أما نحن فنرى أن بنود الاتفاقية متسقة جدا، وهي أول سابقة في العالم تظهر اتفاقية لاتراعى كل الأطراف ولم تنظر إلى الإنسان الفقير أو الدول النامية والفقيرة، فعلى سبيل المثال المادتان ٥٠ و ٥١ من الاتفاقية تتكلمان عن التدابير الوقائية بمعنى وقف أو منع من الانتقال بحجة أنها غير مسجلة أو مكتب براءات الاختراع، أما المادتان ٤٥ و ٤٦ فتتناول العقوبات مثل مصادرة الدواء ثم مصادرة الآلات المستخدمة في صناعته وغلق المصنع، وفرض تعويض عن الأضرار التي أصابت المدعى، والحكم بفرامة مالية، وأخيرا السجن والعقوبات الجائفة إذا ثبتت شبهة التزوير أو التقليد، ثم هناك المادة ٢٤ الخاصة بحجم الإثبات بخلاف القاعدة الفكرية يقع عبء الإثبات على المدعى عليه غالبية هنا على من ادعى عليه، ويستطيع المدعى أن يوقفه حتى يثبت العكس، وإذا لم يقدم الدليل خلال المدة المخصوص عليها حكم المدعى أو القاضي ضدك دون أن يكون مستندا على أي دلائل.. هذه هي مظاهر التصف في بنود الاتفاقية.

منازعات

● المصدر : من سيتدخل للقض مثل هذه المنازعات؟

●● جلال : هنا لابد وينصوص الاتفاقية أن تنشأ محاكم خاصة أو تنشأ دوائر خاصة بالمحاكم العادية الموجودة حاليا.. ولكننا مع هذا نقول، إنه في سنة ١٩٩٩ مستقيم مراجعة بنود الاتفاقية وتتعلم من لقاء الخبراء المتسقة، وستكون هناك مراجعة ثانية عام ٢٠٠٠ ونأمل أيضا بالتنسيق مع الدول المتضررة وهي كثيرة أن تلغى البنود المتسقة، هذا كله ونحن الآن لم نستشعر خطير الاتفاقية الحقيقي، فالخطر كبير وقادم إن لم نتصد له من الآن، ثم إنهم سيقومون لثنا مراجعة بنود الاتفاقية سنة ١٩٩٩ بإضافة بند



للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ:

١٩٩٧ أبريل

المصدر:

الصحف

تعسفي جديد لاحتكار أصناف النبات إذا ما استخدم الهندسة الوراثية في تغيير صفات النبات، أيضا سنناقش الإجراءات التي كان يجب أن تتخذها الدول المتقدمة بتصوص الاتفاقية ولم تقدم عليها، أما نحن في مصر فكان علينا واجب أن نعلمه ولم نقم به، وهذا هو الموقف بمنتهى الصراحة لأنه ليس هناك بعد مصلحة لمصر في شيء أما الذي كان يجب أن يفعله فهو بناء قاعدة علمية، وتكنولوجيا في الدول النامية، هذا كان واجب الدول والشركات المتقدمة أن تقوم به وفقا للند ٦٦ من الاتفاقية، أما المادة ٦٧ فتتس على ضرورة مساعدة الغرب لنا كي نستطيع تطبيق الاتفاقية مثل تعديل القوانين، وتطوير مكتب براءات الاختراع المصري لأنه ليس على المستوى اللائق كي ينص على حق الأنواع الجديدة في الحصول على براءة الاختراع من عدمها، أما المكتب الموجود حاليا بأكاديمية البحث العلمي عبارة عن عدد من الموظفين دون

خبرة أو علم أو مراجعة، ثم إن المادة ٨ تنص على أن من حق كل دولة تعديل قوانينها بما يضمن صحة مواطنيها وأمنهم الاجتماعي والاقتصادي، ثم إن المادة ٢٧ تنص على حق كل دولة في منع دخول أي اختراع يضر بأمن مواطنيها، ثم لمواجهة التعسف في استخدام الحق إذا ماوجب صاحب البراءة اختراعه كان من حق الغير إيجاره على كسفه، ثم لابد أن تقدم لجنة مراجعة سرعية لمراقبة الأسعار الدوائية، خلاصة الأمر أن مصر محتاجة إلى فترة السماح فعلا لتنفيذ جميع الإجراءات الضرورية والمطلوبة، وهذا هو نفس موقف الحكومة المصرية فهي أكثر منا وطنية ونحن ندعمها، أما إذا طبقنا الاتفاقية اليوم فإن السعر سيرتفع لا محالة، والبراءة ستكون ١٠ سنوات على الأقل، وعلى سبيل المثال كانت كندا تسير وفق نظام ثابت خاص بها منذ أوائل الثمانينات حتى سنة ١٩٩٢ ثم طبقت الاتفاقية فكان إجمالي خسارتها ما بين ٤ و٧ مليارات دولار، رغم أن استهلاك كندا الدوائي ربع استهلاكنا في مصر، هذا رغم أن كندا

أقامت لجنة للمراجعة السعريّة وفرت حوالي مليار دولار ولكن الشعب الكندي سيبيع ما بين ٤ و٧ مليارات في مدة ٤ سنوات فقط حتى مارس ١٩٩٧.

●● د. ثروت : ليس هذا فحسب بل إن هذه الاتفاقية وجدت مع المعارضة الخارجية لها درجة أن أطلق عليها البعض «اتفاقية الشيطان»، وقالوا إنها أكثر الاتفاقيات ظلمًا في التاريخ البشري، هذا الكلام ترد في الدول الغنية التي طبقتها، أما الكلام بأن الدواء المصري لن ترتفع أسعاره إذا طبقنا الاتفاقية فمغالطة كبيرة، لو طبقنا غدا فسيموت مئتمنين عنا خدامات الدواء مثلًا وستكون ملزمين بوقف استيرادها وبالتالي سيموت عدد كبير جدا من المستحضرات الطبية المصرية، فالأسعار حتما سترتفع، وسيكون لدينا مستحضرات مسجلة في وزارة الصحة المصرية ولكننا غير قادرين على تجهيزها وبالتالي فهي غير موجودة وهذه طريقة أخرى غير مباشرة لارتفاع الأسعار.

●● د. زكريا : أيضا يريدون أن نصوص الاتفاقية سنطبق على كل ما هو جديد وليس على الأدوية الموجودة في السوق، وهذا محض الخرافة لأنه في أمريكا نفسها قامت شركة بإنتاج دواء سبق لها إنتاجه من ١٥ سنة فتصنوا لها وأوقفوا انتاجها!

●● د. برهان: هناك لوبي موجود حاليا في الغرب نفسه ضد تعسف هذه الاتفاقية، فالعركة بدأت ميكرا وسنة ٢٠٠٠ حين يقومون بمراجعتها سيخبرون بأنظارتها هم أنفسهم.

●● د. ثروت: طبعاً من حججهم البحوث وتكاليفها والعائد من برائتها، حيث يقولون إن هناك ٧ ملايين مركب تجارب لتخليق مركب واحد باستعماله وهذه مبالغات شديدة، أما الكلام العلمي المنشور فهو أنهم في سبيل تخصيص مركب بواشي هناك ١٢٠٠ مركب تجريب، وهذا الكلام هو الاكتراب إلى الواقع وهو أبعد ما يكون عن رقم السبعة ملايين، وعلى سبيل المثال هناك مركب معين خاص بقرحة المعدة أنتجته إحدى الشركات الدوائية متعددة الجنسيات وتكلف تطويره ٢٧٨ مليون



المصدر :

الهيئة العامة للإحصاء

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ أبريل ١٩٩٧

الكامل، ولابد أن تزيد مخصصات البحوث الدوائية وأن نلجأ إلى التكامل كشركات دوائية فما الذي يمنع ذلك وتستطيع الصحافة المصرية أن تقوم بدور مهم جدا بتصريحها ودفعها للبحوث الدوائية بمصر وتنشيط المياه الساخنة والبركة الراكدة، إذن لابد أن تتلاقى المؤسسات ومراكز البحوث بقوة بضرورة ملحة فلم يعد التلاقي اختياريا بل بدافع الضرورة لحماية الذات.

● د. جلال غراب : نحن سنعمل على عدة محاور أولها مراجعة وتعديل الاتفاقية سنة ٢٠٠٠ حيث سترتفع الشكوى من جميع دول العالم، والمحور الثاني أننا نهتم بالبحوث الدوائية الرخيصة بمصرنا أو بالتعاون مع غيرنا، ثم لابد من الاستفادة من نصوص للمادتين ٨ و ٢٧ اللتين تميزان غلق الباب في وجه الأدوية التي انتحاج إليها والتي لا تتماشى مع ظروف المواطن المصري، فالمادة ٨ على سبيل المثال تنص على أنه من حق كل دولة في انتحاج القوانين والإجراءات التي تحمي أمنها الاجتماعي أو الاقتصادي بما لا يتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية - فمن حقنا مثلا أن نرفض تسجيل الدواء الأجنبي من ٥٠ جنهيا، هذا حقنا بنصوص الاتفاقية.

المطلوب

● المصور : ماهو المطلوب تحديدا من الحكومة المصرية؟

● د. بهران : أن يرسل مجلس الشعب إلى الحكومة بالموافقة على البجاء بشرط التمتع بفترة السماح.

● د. زكريا : لابد من قرار حكومي بعدم التعجيل والحل هو غلق الباب حاليا حتى لا تنزل في هاجس ومخاوف مستمرة وأن يتوقف الكلام وأن نعمل شيء ما من أجل أن نلحق الباب ونتمتع في الموافقة على الاتفاقية.

دولار وفي العام السابع من تسويق المستحضر كان ربحهم مليارا و ٦٠ مليون جنيه استرليني، أي مليار و ٦٠٠ مليون دولار أرباح ببسبوت تكلفت ٢٧٨ مليون دولار، فهل يحق له بيع المادة الخام بعشرة أضعاف سعرها أو لا؟ وإذا كان من حق كل إنسان أن يحصل على العلاج المادي لنتاج فكرى فيجب أن يكون ذلك محدود دون أن يمتص دم الفقراء لبناء أهرامات من المال في الخارج وإتفاضا « الجاه» نفسها قالت إن الأدوية والأغذية نظرا لبعدها الإنساني يجب ألا يطبق عليها العملية التي تطبق على بقية السلع والضمير العالمي نفسه تأثر ضد هذه الاتفاقية ويجب ألا تتناقض وراء الحكومات، ودراسة العائد من البحوث ليست سرا أو حكرا على أحد ولابد أن نناقشه معهم ولا نلتصق على الإطلاق في التعامل مع واحد يطعن برشامة دواء بسعر ثابت لمدة ٢٠ سنة دون أن نناقشه!

● د. بهران : حتى سنة ٢٠٠٥ من حقنا مراجعة الاتفاقية لأن الشركات متعددة الجنسية أصبحت تشكل قوة جبارة متحدة ضد مصالح الشركات والدول الصغيرة وأصبحت ميزانية الشركة الواحدة منها أضعاف ميزانية الدولة في العالم الثالث، ثم هناك صراع حالي بين هذه الشركات والمعارضين لسيطرتها واحتكارها، وأنا متأكد من أن سنة ٢٠٠٥ ستشهد تراجعا كبيرا في نصوص الاتفاقية الحالية المتعسفة ضد مصالح الفقراء والأغنياء على السواء.

● د. زكريا : البحوث الدوائية اليوم ليست حكرا على أحد، فهناك شركة يابانية متخصصة في بحوث الدواء ثم تقدم شركات أمريكية كبيرة جدا بشراء البحوث منها، معنى هذا أن العالم تغير وما تقابله أصبح خطيرا، فهناك اندماج حال بين شركات عملاقة جدا، ومن المستحيل أن نرى العالم بعد سنوات معدودة وتحركه مثلا خمس شركات فقط مثل

الديناممورات، وهو موقف يهدد مصالح الشعوب كلها بما فيها الغربية وليس الشعب المصري وحده، أعود إلى البحوث الدوائية لكي أؤكد أنها ليست بالضرورة اختراعا، وتوجد دول كبيرة رأسمالية لم تبتكر ولكنها أعطت البحث أهميته، وهذا ما نطالب به على مستوى مصر كلها، لابد أن يأخذ البحث العلمي حقه



المصدر :
المصري

التاريخ :
١٠ أبريل ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والمسألة الثانية هي التعجيل بقانون براءات الاختراع الجديد مع الأخذ بالاعتبار أن يتماشى مع التطور الجارى على مستوى العالم .

●● د. جلال : أنا أتمنى أن الحكومة حتى لاحظتنا هذه موافقة على الجات كقرار سياسى ولا نخل إلى هذا الموضوع ولكننى أطالب بدراسة قانون براءات الاختراع الجديد دراسة كافية لتحقيق مصالح المواطن المصرى، وأن ننشئ مجلسا للمراجعة السعريه، وأن نتخذ قواعد للتسجيل تجعلنا فى وضع نرفض فيه ما لا نريده من أدوية، أخيرا لابد من تدعيم مكتب براءات الاختراع فى مصر تدعيا كاملا، النصوص تقول إن المعادلات والبيهيئات لتسهيل، فما الذى يسجل إذن، ثلاثة شروط أولية هي: أن تكون الفائدة أو المركب المتقدم للتسجيل جديدا، وأن يشتمل على إبداع علمى، وأن يكون قابلا للتطبيق الصناعى، فمن يستطيع أن يحصل فى هذه الأمور، أمر موظف عادى موجود فى المكتب أم لجنة علمية متخصصة على أكبر قدر من الكفاءة العلمية لفرز البراءات المتقدمة فوزا عليها.

●● د. ثروت : المطلوب من الحكومة طمأنة رجال صناعة الدواء فى مصر لأننا مشغولون حقا وفى هيرة شديدة، وهناك احتمال بيع عدد من شركات الأدوية المحلية للشركات الأجنبية إذا لم طمئننا أطمئنانا كافيا للمستقبل، ويجب أن تنتهز هذه الفرصة كي نمصر قانون البراءات أو الملكية الفكرية فى صورة حسنة جدا دون ثروات مستقبلية، والأمم من هذا كله محاولة عمل مستحضرات مصرية مثيلة للمستحضرات غالية الثمن عالميا، وإن يتم هذا دون تشجيع وزارة الصحة لصالح المواطن المصرى.

●● د. برهان: الغريب حقا أننا نحن الذين نتكلم عن مخاطر صناعة الدواء فى مصر ونحن الذين حملنا على كاملنا عيب، هذه الصناعة لستنا ممثلين فى أية هيئة أو لجنة حكومية نتناقش مخاطر الدواء، العالم الخارجى يفتخر بنا ونحن هنا أبعد ما نكون عن تحديد سياسات الدواء بمصر، هذه حقيقة وتقرير واقعى والإجابة ليست عندي!

●● د. زكريا : أحب أن أضيف توضيحا لكلام د. برهان، حيث أن واقع الحال يقول إن هناك حالة تفرق وتشتت بين شركات الدواء بمصر، فهناك وزير لقطاع الأعمال يتبعه الدواء مع السياحة مع أنشطة أخرى كثيرة وبالتالي هناك شركات دوائية تتبع قطاع الأعمال، شركات أخرى تتبع وزارة الصحة، ولذا لابد من إنشاء مجلس أعلى للدواء يضم كل هؤلاء المسؤولين لتوحيد الفكر والقرار على التحدى .

●● المصور: خالص الشكر للسادة الصحفيين □



المصدر : **البيان**

٩ أبريل ١٩٩٧

التاريخ : **للنشر والخدمات الصحية والمعلومات**

د. ثروت باسيلي : ضرورة ربط تطبيق اتفاقية

الملكية الفكرية بمستوى الدخل

العام للفرد

توفير الدواء بأسعر المناسب حق

للمريض محدود الدخل

شركات الدواء المحلية تقوم بدورها

القومي على أكمل وجه

تستورد دواء شبيه لدواء محسّن..

وسوف تؤدي إلى زيادة أسعار الدواء نتيجة إطلاق يد صانعي البراءة وإعطائه قوة احتكارية محقة للحكم في جميع الشركات العاملة بمصر وحصوله على امتيازات تضاف إلى تكلفة إنتاج الدواء وتبلغ من سعره وزيادة لفترة الاستيراد وتراجع حجم وفترات التخصيص..

ويذهب ثروت باسيلي إلى نقطة هامة أن المواطن المصري سوف يفكر مرة السعر الاقتصادي لعدم يتراوح بين ١٥٠ - ٢٠٠ مستحضر سوف تنتهي براءة الاختراع بالنسبة لها والحددة سعيا بصفة عشر سنوات وفقا للقانون الطبي مما يؤدي إلى رفع أسعار الدواء بصفة تتراوح بين خمسة وستة أضعاف على الأقل..

ويؤكد سيادة أن الأدوية والبيع الانسانية لابد

صرح د ثروت باسيلي رئيس جمعية منتجي المستحضرات الدوائية أنه لابد من ربط تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية بمستوى الدخل العام للفرد حيث أن نصيب المواطن المصري في الرعاية الصحية لا يتعدى ١٤ دولارا سنويا في حين أن نصيب المواطن الأمريكي ٢٠٠ دولار سنويا.. فسهل من المنطق أن تطبق المنطق الأمريكي على أوضاع الاقتصاد المصري..

كما أن من أهم السبلات والأضرار من تطبيق التربين تتأخر انتهاء عمر الاستثمار الجديد في الحوافز المالية إلى اتفاق استثماري جديد وضخم في عمليات الأبحاث والتجديد مما يؤدي إلى انخفاض حاد في إنتاج مصر من الدواء..

والضلع سيادة أن الموائمة الضرورية على الاتفاقية سوف تترك مصر في السنوات العشر المقبلة واستغلالها في عمل مستحضرات جديدة سوف تزيد على ٢٠٠ مستحضر بالأسعار التي تتوافق مع اقتصاديات الشعب المصري حيث يوجد مستحضرات تستورد من الخارج سعروها يعادل ١٠٠٪ من سعر الدواء الطبي وسوف أعطى مثالا لأحد المستحضرات سعروها يتعدى ١٠٠٠ جنيه (ألف جنيه) للمبرة الواحدة وأيس من حالة أن



المصدر :

العدد ٨٠٠ - ١٩٩٧

التاريخ :

١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وأن تكون هناك سلطة تحكمها مصالح الشعب
فالمرض يفرض على الإنسان وليس باختياره
والعلاج فالدواء أيضاً يفرض على الإنسان وليس
باختياره لذا لابد من وجود سلطة عليا تحكم في
الأمر.. فلابد من مراعاة القدرة التشريعية... للمواطن
المصري البسيط... وليس من المعلوم أن يردد أن
الشركات العالية تطلق ملايين الدولارات وأن من
حلقها تعويض هذه الأرباح على حساب المريض
حيث أن ما يحصل هو خلق في ٦ أشهر فقط من
تداول المستحضر في السوق فمثلاً لذلك دواء
تخليق فرحة للعنة بياح بسعر ١٨٣ جنيهاً في
حين أن هناك ٤ شركات دواء مصرية تنتج بسعر
٤٧ جنيهاً فقط وليس من المعلوم أن تخلق أرباحاً
هائلة دون مراعاة البعد الإنساني للمريض وحاجته
الشديدة لدواء... فالشركات العالية لم تقدم

استشارات كبيرة بل تهتم بتحويل الأرباح للشركة
الأم وتظهر الميزانيات دائماً خاسرة ويقول رئيس
جمعية منتجي الصناعات الدوائية في حديثه أننا
لو قمنا بكتاب الأسعار سنفاجأ بعدة أسئلة هامة
ومصيرية وهي:

● كيف يدفع مريض السرطان ٤٧٨ جنيهاً في
عشرة أقراص تستعمل في خمسة أيام قليلة جداً
ليس لكي يعالج السرطان نفسه ولكن لكي يخفف
عنه لأن النتائج من علاجات السرطان ١٠٠٪
● كيف يدفع مريض الأطفال الكلى الذي يزرع
كلية تستأجر كل ماله ثم بعد ذلك يظل يدفع طوال
حياته ٨٨٠ جنيهات كل أسبوعين لكي يظل من
مقاومة جسمه الكلية الجديدة ١٠٠٪

● ماذا سيحصل للمريض إذا لم يستطع شراء
الدواء للأفراد أموره لارتفاع ٢٠٪ أن من يقل

لنا ولنعمرها على الاتفاقية أولاً وسوف تنهال
الاستثمارات بالبلدين على رؤوسكم ارد عليه
بنفس النطق ماذا لا يكون التطبيق
بالعكس الآن بحيث إذا بلغت جملة الاستثمارات
الأجنبية ٥٠ مليار دولار مثلاً نلزم نحن بعد ذلك
بالترتيب الذي تريدهم مثلاً!!!

واختتم د. ثروت ياسين حديثه قائلاً:
إن العجلة في التوقيع على الاتفاقية سوف
تؤدي إلى مكاسب هائلة للشركات المتعددة
الجنسيات من ٢ إلى ٤ مليارات دولار سنوياً خلال
السنوات التالية لتطبيق الاتفاقية وأن يحصل
المواطن المصري البسيط مدخرى للزراعة والشرك
لهذه قضية مصير لا تتناسب معها للشعارات
الجوفاء فسمار الداء واحدة المواطن على الشراء
أهم شيء ينظر إليه وإيماننا مثال في كندا التي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

الإحصاء الاقتصادي

التاريخ :

أبريل ١٩٩٧



التنظيمية المرنة والوقوف على
متطلبات المستفيد من الخدمة
الحكومية وإعادة النظر في
التشريعات القائمة ويمكن
الخدمة .

● ● انتهت دراسة الخدمات
الحكومية في ظل إنفاقية
الجات التي اعتلتها د. هانم
الشبيبي ونشرت في مجلة
الإدارة، بعدها الثالث إلى أن
الخدمات الحكومية تواجه
مخاطر من أهمها المنافسة
الشديدة التي تتجاوز الأسعار
وتشمل الجودة والسرعة
والتكلفة في صورة خدمات
متكاملة وسيادة مطالب
المستهلك والتقدم السريع في
السلع من جراء التطور التقني
والمعرفي المتلاحق ونساقط
الدعم والحماية والمواجهة
المباشرة مع المتغيرات.
وترتب المخاطر - بل تفرض -
الأخذ بمبدأ الإدارة العالمية في
المنظمات الحكومية والتخطيط
الاستراتيجي والإشكال



المصدر :

الأمم المتحدة الاقتصادية

١٠ أبريل ١٩٩٧

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتفاق دولي لتحرير تجارة تكنولوجيا المعلومات

واللزمتم ٤٩ دولة تمثل ٩٢٪ من التجارة العالمية في منتجات تكنولوجيا المعلومات بالاتفاق الذي سيخفض الرسوم الجمركية على أجهزة الكمبيوتر ومنتجات الاتصالات وأشباه الموصلات ومعدات تصنيع أشباه الموصلات وبرامج الكمبيوتر والأقراص المنسجة. وقال أحد المحللين إن أهمية الاتفاق تكمن في التنافس في الاقتصاد العالمي مثل أهمية الماء للإنسان.

وقال آخرون إن الاتفاق يفتح الطريق أمام نمو هائل في الصناعة ويتيح إبرام التسعيرات طموحة مستقبلاً. وقال روجيرو أن الاتفاق يكمل اتفاقية منظمة التجارة العالمية في تحرير تجارة الاتصالات الأساسية ويفضيان مما نشاطاً تجارياً قيمته أكثر من تريليون دولار سنوياً وهو ما يزيد عن التجارة العالمية في كل من الزراعة والسيارات والمنسوجات.

الفتحت القوى التجارية الكبرى والبلد النامية اتفاقاً كاسحاً حجمه ٥٠٠ مليار دولار لإلغاء الرسوم الجمركية على منتجات تكنولوجيا المعلومات في دفعة قوية للمستهلكين والمبتدئين في الصناعة المزدهرة. وقال ريمانو روجيرو رئيس منظمة التجارة العالمية إنه للمستهلك العادي تعني الصفقة توفر منتجات تكنولوجيا المعلومات وأجهزة الكمبيوتر للشخصي بأسعار أرخص في أسواق الدول من الهند إلى أوروبا. وأضاف روجيرو بالاتفاق قائلًا إنه نجاح كامل مفتحي لجبهة الكمبيوتر والاقتصادات الصناعية والمستهلكين على حد سواء. وقال إنه سيعطي دفعة قوية لتدفق الاستثمارات عبر الحدود والنمو الاقتصادي. وقال هذا الاتفاق في غاية الأهمية للأسواق الصناعية فيما يتصل بفتح اقتصادياتها وتفكيك الحواجز الجمركية وإمكانية شراء منتجات بأسعار أقل.



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧

هجوم أمريكي جديد ضد صناعتنا الوطنية

كتب محمد مفتاح: قدم إلى مصر كسبة ولد أمريكي ولحق المستوفى - علمت الأملاني أن الولد سيقيم بشن حملة مضادة للحملة التي تنفذها الآثار المصرية لالتحاقية "فجات" خاصة ميناء مصرية الملكية المصرية، تهدف الحملة المضادة بشكل خاص إلى تهديد الشاح لزيارة آل جور نائب الرئيس الأمريكي إلى مصر، في أوائل الشهر القادم، وإلى تستهدف ضمن أهداف أخرى - التحويل بتطبيق الاتفاقية، وإلقاء مدع أوضاع المنوحة لمصر للتوفيق أوضاعها.

بدأ الوفد الأمريكي فعلا في عقد ندوات ضيقة لعماله للتدريب على محض التحذيرات التي وجهتها الدول التي بدأت تمسك من الآثار المصرية لتطبيق الجات مثل كندا وإيطاليا، وتهدف لجنة للدعم الأمريكيان بتمثيل خاص للتأثير على المؤسسات ومستقل الإعلام المناهضة للجات، وذلك عن طريق إغراءات، مختلفة، وتجبر هذه اللجنة أحد الانشطة الأمريكية العديدة لغزو الاقتصاد المصري ومن بينها إغراء الحكومة والشركات الخاصة ببيع منشاتها مستخدمين اجانب.



المصدر: الأسبوع

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٢

الجات

والدواء

**المرضى وأصحاب
الشركات يستغيثون
الحكومة "عين تلمح
الجنة واثنان في النار" !**

تحقيق
محمد منير



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر:

التاريخ:

١٩٩٢

العلق، يتواصل في اوساط المعتنقين
مصناعة الدواء المصري من الصناع
والمستهلكين
والسبب الضغوط المصرية للتطبيق
الفوري لاتفاقية الجات وإلغاء لائحة
المنعوجة اصغر لتوفير اوضاعها.
وكلمة السرا: مددا حماية الملكية الفكرية
التي يحتار على الصناعات المصرية إنتاج
صناعات مماثلة لمنتجات شركات النشأ.
والحاصل: فيما يخص صناعة الدواء
إنذار عاجل بالتصفية. واشياع نظار
للمواطن بموجبة جديدة من الزيارات
الباهظة في تكلفة العلاج تهدد بحرماته
من هذا الحق اصلا.

وقد التهمت نواتر اللق مع التنازع
التي اسفر عنها تطبيق الجات في دول
صناعية عربية كإيطاليا وكندا. فما بالك
عندما تطبق الاتفاقية على رقب مصر.
وقبل الجات استضافت صناعة الدواء
المصري من عدة مزايا نسبية:

« اتجاه الشركات المنتجة عالميا لنزع
براءات الاختراع لعمليات التصنيع، نون
المنتج النهائي. وكذلك براءات الاختراع
المسجلة للشركات المنتجة.
« التشريعات المصرية الحالية التي
كانت تحدد فترة الحماية لهذه البراءات
بالبشرة زمنية محدثها ١٠ سنوات قابلة
للتجديد.

خسائر في ٢٠٠ مستحضر

ويرصد تقرير شعبة صناعة الدواء انه
بالتطبيق الفوري لاتفاقيات الجات سوف
يخسر المواطن المصري مائة السخر
اقتصادي بعدد يتراوح بين ١٥ و ٢٠٠
مستحضر التي سوف تذهب مبررات
اختراعها ولتجد لها حالي مدة (عشر
سنوات) ولحقا للقانون الحالي، وسوف
تنتج هذه المستحضرات وفقا لقواعد
براءات الاختراع الجديدة التي ترفع مدة
الحماية إلى ٢٠ عاما مما يؤدي إلى رفع
اسعار إنتاجها بنسبة تتراوح بين خمسة
وسلة اضعاف على الأقل.

ولأخذ ورقة صادرة عن هيئة التخطيط
الدوائي هذه السليبات وتخيف عليها.
ارتفاع معدل الأسعار خاصة للأصناف

الجديدة والخاصة بالأعراض المستعصية
وتلزمه مثل امراض القلب والسرطان
التي قد تصل إلى ٢٥٠٠ وينتج عنها ان
تتحمل الدولة ما قيمته مايلار دولار فور
التطبيق.

انكسار سوق الأدوية البديلة وازدياد
حجم سوق الأدوية المصنعة إجباريا مع
القنوات الكبير في اسعار المجموعات
« انكسار الاستثمار في الصناعة
الدوائية المصرية التي اعتمدت الأدوية
البديلة وبالمقابل زيادة الاستثمار في
الصناعة الدوائية الخاصة بالشركات
للخدمة الجسدية.

زيارة تكلفة الأدوية المخصصة للامرين
الصحي والقطاع الحكومي لارتفاع اسعار
الأدوية للخدمة التي يطلوها هذا القطاع
مع عدم توفر الأصناف البديلة.
« انكسار الشركات متعددة الجنسيات
لاصناف حيوية ومهمة نون امتلاكها تحديد
سعر هذه المستحضرات حيث انها
اصناف جديدة وحيدة وليس لها مثل
مناس مع ضغط الاتفاقيات الاقتصادية
للعرض المصري.

تعاون القطاعين

وطبعي ان تتحد الجهود العامة
في مجال الدواء سواء كانت قطاع خاص
او عام لمواجهة هذا الخطر الداهي الذي لم
يفرق بين مافو خاص وعام فالدواء موجه



إلى صناعة الدواء المصري صوما وصحة
المرضى المصري خصوصا.
وفي مناقشة مع الدكتور طروت
ياسين، رئيس شركة امون للصناعات
الدوائية، انتقد اسما لقرار ربط مصر
بمهلة عشر سنوات لتوفير اوضاعها
وبعدما تصبح رعية ليدود الاتفاقية هذه
لفكرة التي استحدثت إلى إعطاء مهلة
للدول التي يقل فيها متوسط نخل الفرد
عن ١٠٠٠ دولار سنويا.. ويتسلسل كيف
تطبق للمثل الأمريكي على الاقتصاد
المصري خاصة في مجال العلاج والدواء
في الوقت الذي لا يحمي نصيب المواطن
المصري من الرعاية الصحية '١٤' دولار



النشر والخدمات الصحية والمعلومات

المصدر:

الإحصائي

التاريخ:

٩ - أبريل ١٩٩٢

الدواء بوزارة الصحة ورئيس هيئة التخطيط الدوائي.

الترام وزارة الصحة بالاتحاديات التي قامت بشوقها الحكومة المصرية وبالتفاني الأرقام بالتفاني حماية الملكية الفكرية للوزارة في أول يناير ١٩٩٢ مع التمسك بالفترة الانتقالية والتدقيق بها سبع سنوات ويضعة أشهر للاستفادة بها بالتعامل على ارتفاع صناعة الدواء المصري للدخول ضمن المنافسة الدولية.

وكان طبيعى أن تسال الدكتوراه جميلة عن خطة الوزارة للارتفاع بمستوى الدواء المصري في عدة سبب أو حتى عشر سنوات. فأجابات بأن وزارة الصحة لديها خطة لتأهيل وتنظيم القطاع الصحي ككل ومن بينها الدواء فالدواء نسبة للأدوية الحديثة تطول الوزارة على تشجيع الشركات على اتكال التكنولوجيا المتطورة في صناعة الدواء وتشجيع الهيئات والأركان المختصة على تخليق مواد خام خلال هذه الفترة حيث أن الإنتاج المحلي لا يمل أكثر من ٢٥٪ من احتياجات تصنيع الدواء ولابد من زيادة النسبة حتى يقل الاعتماد على الاستيراد من الخارج وكذلك تشجيع الشركات على ابتكار أدوية جديدة لها حقوق الملكية الفكرية خاصة من الاعجاب الطبي.

مراكز للبحوث الدوائية

وتطلب الدكتوراه جميلة بدون على لشركات القطاع الخاص لابد أن تكون لهذه الشركات مجتمعة مراكز بحوث متخصصة لخدمة الدواء ويتم تخصيص مبلغ من ارباح هذه الشركات لهذه الأبحاث ويمكن للدولة دعمها كذلك تؤكد على أهمية بحث شركات القطاع الخاص على وسيلة لدعم العمل البحثي الدوائي للخروج من هذه الأزمة. ويبنى الوضع كما هو عليه، بضغوط الأمريكيين تشترط شركات عمالية تجاه تشجيع بنود الاتفاقية ولم وضوح تساهل. رجوة الاتفاقية لم أعالي. وأصعب الصحة في استعصار الصناعة الوطنية الدوائية يصرخون مستعجدين بمن يستطيع إنجتها.

ماركوتي من اكتشاف الاستلكتي. كم. وكم كل هؤلاء العلماء لعموم خدمات للبشرية القيد بعشرات بل وبمئات المرات من بعض المستحضرات الطبية ويحذر الدكتور كروت ياسيني من ابتلاع الخطأ الاحتكاري الرديء الذي يريد أن يلغى عينا احتكار يصل لـ ٢٠ سنة كاملة نظائر اكتشاف أو تطوير مستحضر دوائي. ولقد د. ياسيني مثلاً لثلاث مصر الدواء بالثقافة "الجات" وينوها، فسرع دواء لعلاج القرحة في حالة التهابية "الفرينسي" سيصل إلى ١٩٩٢. جنبه في حين أن لدينا في مصر "٤" شركات لتجده بسعر ٢٢ جنيهها. وتكاليفها الشركات المالية اليوم بإخاء هذه الأمثال المصنعة محلياً بهدف للمنافسة على سعر دولها المصري وغيرها من الأمثلة.

حق المهلة

ورغم رفض الدكتور كروت ياسيني للمنطق الاحتكاري للاتفاقية إلا أنه يطلب مؤقلاً بالأمم المتحدة بحثاً في المهلة المنوطة حيث أنه ربما نصل إلى صيغة الفصل وتنتهي هذه الصراعات الحالية قبل عام ٢٠٠٠. بسبب الكم الهائل من الصالح للتعاضد. وحيث أنه من المؤكد أن مصر ليست بلاد الوحيد الذي سيمنح من هذه الاتفاقية وعلى الجانب الآخر تؤكد الدكتوراه جميلة موسى رئيس قطاع

سنويا في حين تصل قيمة هذا الجند إلى نحو ٢٠٠٠ دولار سنويا للمواطنين الأمريكي كما بهاجم د. ياسيني هؤلاء الذين يطالبون مصر بالتنازل عن المهلة المنوطة لها بعدما أصبحت الأدوية المكتشفة حديثاً حيث أن إجمالى استهلاك الدول الأمريكية باكملها من الدواء لا يتجاوز ٢٪ من إجمالى الاستهلاك العالمى بينما يبلغ استهلاك أمريكا وأوروبا

واليابان أكثر من ثلثي إنتاج الدواء على المستوى العالمى لهذا ليس من المفروض أن تقوم مصر وغيرها من الدول النامية بتحمل تكلفة دعم الدواء وإباحتها. ويتأفف الدكتور ياسيني فترة الملكية الفكرية في ذاتها حيث يرى أنه يجب الإبدعنا البعض بصحح وأشفة حول حق الشركات في حماية حقوق براءات الاختراع لديها فلابد من تحديد معنى أن تستفيد شركة شيداً وأن تحدد قيمة مكاسبها منه. وهل هناك حد أقصى للمكاسب المتحصلة نتيجة هذه الاختراعات أم إنها بلا حدود. ولأنهايات الاختراع كم ربح أديسون من وراء اكتشاف المصباح الكهربائى وكم ربح



المصدر: العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٢ هـ / ١٤١٣

اتفاق الشراكة الأوروبية.. جاهز

وأشار إلى أن الخلاف بين الجانبين كان قائما حول كميات تصدير المنتجات الزراعية المصرية إلى أوروبا، وأن الاتفاق الذي تم التوصل إليه يُلبي بطلبات مصر في هذا الشأن.

عمرو موسى وزير الخارجية سيجري مشاورات مع نظرائه الأوروبيين خلال اجتماعات مالطة المتوسطية 15 و 16 أبريل الجاري، وعلى ضوءها سيتحدد موعد للتوقيع على الاتفاقية.

□ كتبت - عبلة العجيزي: أعلن السفير جمال بيومي مساعد وزير الخارجية لشئون الشراكة المصرية الأوروبية أن اتفاقية الانسحاب مع الاتحاد الأوروبي أصبحت شبه جاهزة للتوقيع، وأن



المصدر : الأريمية

التاريخ : ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الصناعة المصرية .. والإغراق - ١ -

الحديد .. منافسة أم نظارة مبهلة .. ؟

«التقاليع التجارية» .. «والجات» ..

بقلم: محفوظ الانصارى

«مصر المحافظة» .. «مصر العربية، والعتيقة، والزينة» ..

مصر «الكبارة» .. أم الدنيا .. هي نفسها نفسها .. «مصر التقاليع» ..

بلد التقليد، والمحاكاة، والموضة ..

«ليس مهما أن تكون «التقليدية» .. «مناصبة» .. «لجسمها» .. أو لسنها ..

«وليس شرطاً، أن يكون التقليد، أو المحاكاة لفعل مقبول، أو مرفوض .. أو لعمل شرعى، أو غير شرعى .. فهذه أمور يجرى حسابها، واعتبارها، فيما بعد .. فمثلاً .. :

● ما أن يبدأ «ريان» .. أو «سعد» .. لا أدري أيهما الأسبق .. ما أن يبدأ أحدهما تقليدية توظيف الأموال إلا ويندفع الجميع، نحو «النشاط الجريمة» .. يزاولونه .. ويتعاملون معه ..

وما هي إلا أيام أو أشهر، إلا وتمتلي مصر من اقتصادها إلى اقتصادها، بهذه الظاهرة البشعة، وهذا العمل المنحرف ..

● ما أن يفكر البعض، الدخول في مجال «الملايش الجاهزة» .. إلا «أوضاع الطوفان» .. تفرق، المنبئة، مصائير، وورش، «هونازل» .. كلها تعمل في الملايش الجاهزة ..

● ما أن يبني، مباني، أو «مناصر» .. أو صاحب خيال «فنتقا عالمنا» .. إلا «وطوابيس» .. أسطول بحرى، من الفنادق العائمة، يغطى سطح «النهر» طابور من السفن العائمة .. لا تكفى شواطئ النيل من أسوار، حتى نديط ورشيد «مرسى» .. ومرقا لها ..

● ما أن «يشرخ» .. «ذهن انتهازى تامرى» .. ويقحم «دنيا العقار» .. والأرض .. والمضاربات ويبدا في تجسيم الملايين، مكات الملايين .. إلا والجميع خلفه .. ينافسون، ويتضاربون، أو يتقاسمون ..

● ما أن «يكسر» .. واحد «خزلان بنك عام» .. «بالنصيب الإبارى المعتمد» .. أو حتى بالحاصل «ويغرف» .. من هذه الخزائن، يقامر ويضارب .. أو يعمل ويتاجر ..

واضعاً ثروته ورأسماله بعيداً عن العين وعن المغامرة ..

ما أن يتوجه أحدهم نحو هذا السبيل .. إلا وكلهم خلفه ..

الأسئلة بلا حصر .. ليس أكثرها بروزاً «محلات الجزم» .. التى لا يخلو شارع أو حارة أو ركن منها .. ولا أقلها «سباق تجمع السيارات» .. بلا محاولة للتصنيع .. ولا «الجري وراء» .. الفضضاء المضرى الموعود بالتعمير، ووضع اليد على ملايين الأمتال والأمتة، يدعى «بناء القرى السياسية» .. غطاء لاستمرار عمليات «التصنيع» .. ورفع الأسعار ..

● ● ● ● ●

الجديد فى «التقاليع» .. الصناعية .. وفى «الموضة» .. التجارية .. هو أن هذا التيار وصل إلى «الصناعات» .. «الأسطر-اليجية» .. «الصناعات الراسمالية» .. «الحاكمية» .. «المحاكاة» .. «الصناعات ذات التأثير المباشر على مجمل أو معظم النشاط الاقتصادى والإنسانى» ..

«والصناعات المرتبطة بسلسلة متداخلة ومتشعبة من الحركة الاجتماعية، إنتاجاً واستهلاكاً والقصد هنا صناعتان ..

● صناعة الحديد والصلب وتجارته

● وصناعة السكر، وزراعته، وتجارته واستهلاكه

● والمقارعة الهامة .. أن كلا من الصناعيتين، وتجارتهما، تمس مساً مباشرًا «الحاجة اليومية» .. لصناعة عرضة من الشعب المصرى .. فلا يوجد إنسان فى مصر، فلا كان أو شيخا،

إلا ويستخدم السكر .. كل يوم ..

ولا توجد ورشة، أو مصنع صغير، أو كبير .. ولا بناء أو إنشاء، إلا ويستخدم الحديد ومشتقاته ..

● المزعج والخطير .. أن الصناعيتين، تعرضان لهجمة «تقوية» .. تهدد وجودهما ذاته فوق أرض مصر .. وتهدد «المستهلك المصرى» .. والمنتج المصرى الخاص والتعام .. بلا تمييز .. وتهدد بالطبع آلاف العمال والمهندسين والفنيين .. والمزارعين العاملين فى هذه المجالات، وفروع نشاطاتها المختلفة لهذه الصناعات .. من المنتج إلى الحقل إلى النقل إلى ..

غير ذلك كثير ..

● أحد الخطيرين .. هو من ناحية «المبدأ» .. له جانب إيجابى ..

● وهو جانب كبير وهام ..



المصلى :

١٠ أبريل ١٩٩١

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذا الجاني.. هو اقبال عدد من المستثمرين المصريين من رجال استخراج ما قامت بحفظه.. وابخره منذ آلاف السنين.. ليساهم قطاع الاعمال الخاص على هذه الصناعة.
وقد بدأ بعضهم بالفعل اقتحام المجال.. وخاصة مجال الحديد.. مصر فاحتاجها اقوامها طلب الغذاء.. ساعية نحو فصل في والصلب.. وشهدت مدينة السادات.. قيام مصنع حديد تسليح.. مدرسة.. وسرير في مستشفى.. باخذة عن فرصة عمل تكفل للمهندس احمد عز.. وآخر للمهندس حاتم الهوارى.. وثلاث الرزق الحال..

للسيد قوطة.. هذا إلى جانب عدد آخر من المشروعات لبناء هذا المشروع الكبير.. الذي يتسع ليطغى أكثر من ١ مساحة المزيد من مصانع الحديد والصلب.. مازالت في مرحلة الإنشاء.. مصر الكلية.. هو مشروع بناء وتعمير وتشبيد يضاعف الحاجة لعناصر البناء.. ومن بينها الحديد والصلب..

هذا بالطبع إلى جانب قلعة حلوان المنمطة.. في مصنع الحديد وبالحق فلا مفر من إقامة مصانع جديدة.. والصلب.. الذي تبلغ أصوله أكثر من ٤ مليارات.. فضلًا عن وقد اشار الدكتور الجزوري في لقاءه مع رؤساء تحرير الشركات التابعة له.. مثل الكوك.. والتعدين والنقل..

إلى جانب ايضا مصنع الدخيلة الذي يزيد إنتاجه على ١ مليون طن.. والتي من المتوقع زيادتها مع التوسعات الجديدة.. وإذا كانت الأرقام تقول وتؤكد.. ان جعل الإنتاج المصري الخاص والعام.. لا يكفي حاجة السوق المحلي الآن.. وتستوجب الاستيراد لتغطية الفجوة القائمة..

سواء في حديد التسليح..
- أو الاستفصل ستيل..

- أو في الصاج المسحوب على الساخن وعلى البارد..
فالحاجة إذن إلى إنشاء مصانع جديدة للحديد والصلب

ومنتجاتهما قائمة خصوصا وأن مصر كانت ومازالت مصدرة لفولتيات من الحديد.. ومنها البلاتات.. والسوق

الأفريقي.. وحتى الأوروي.. في مشغلتها هذا المنتج المصري.. وشمالها.. في شرقها وغربها.. قد تحدث عن الزراعة وعن

الصناعة وعن التعليم.. والبيئة والسياحة والخدمات.. لكن الجانب السليبي.. في التوجه نحو إقامة مصانع

متعددة للحديد والصلب.. هو أن العملية.. تبدو وكأنها تتحرك.. بلا تخطيط.. وبلا تنسيق.. ولا دراسة

تبدو.. مثل باقي النشاطات التي اشترنا إليها في مقدمة هذا الحديث.. وهي التقليد.. أو الجرى وراء التقاليع.. ونينا

الموضة.. وهو امر يتطلب موقفة.. يتطلب حوارا.. ونقاشا.. يؤدي إلى دراسة جادة للسوق..

لاحتياجاته.. لانتاجه.. وكذلك لوارداته من المستورد.. في عالم السوق المفتوح.. وفي عصر اسقاط الحواجز.. والقيد..

ونظم الحماية.. ونظم حوافر لا بد وأن تقومه الدولة.. ليس من واقع الهيمنة.. ولكن من منطلق حماية الجميع..

● المنتجون..
● المستهلكون..
● والمستوردون..

ولا بد وأن تضع في اعتبارنا هذا.. أننا بصدد تنفيذ مشروع ضخم للنهضة.. مشروع الخروج من البلتا والوادي

الضيق.. مشروع الانطلاق نحو الصحراء الغربية.. نجي حضارة جديدة.. ووايا جديدة..

والانطلاق نحو سيناء تعميرها.. ونستغل ثرواتها وخبراتها.. والتوجه نحو الصحراء الشرقية تحفر وتقلب في باطنها..

ولكن من منطلق حماية الجميع..
● المنتجون..
● المستهلكون..
● والمستوردون..

ولا بد وأن تضع في اعتبارنا هذا.. أننا بصدد تنفيذ مشروع ضخم للنهضة.. مشروع الخروج من البلتا والوادي

الضيق.. مشروع الانطلاق نحو الصحراء الغربية.. نجي حضارة جديدة.. ووايا جديدة..

والانطلاق نحو سيناء تعميرها.. ونستغل ثرواتها وخبراتها.. والتوجه نحو الصحراء الشرقية تحفر وتقلب في باطنها..

ولكن من منطلق حماية الجميع..
● المنتجون..
● المستهلكون..
● والمستوردون..

ولا بد وأن تضع في اعتبارنا هذا.. أننا بصدد تنفيذ مشروع ضخم للنهضة.. مشروع الخروج من البلتا والوادي

الضيق.. مشروع الانطلاق نحو الصحراء الغربية.. نجي حضارة جديدة.. ووايا جديدة..

والانطلاق نحو سيناء تعميرها.. ونستغل ثرواتها وخبراتها.. والتوجه نحو الصحراء الشرقية تحفر وتقلب في باطنها..

ولكن من منطلق حماية الجميع..
● المنتجون..
● المستهلكون..
● والمستوردون..

ولا بد وأن تضع في اعتبارنا هذا.. أننا بصدد تنفيذ مشروع ضخم للنهضة.. مشروع الخروج من البلتا والوادي

الضيق.. مشروع الانطلاق نحو الصحراء الغربية.. نجي حضارة جديدة.. ووايا جديدة..

والانطلاق نحو سيناء تعميرها.. ونستغل ثرواتها وخبراتها.. والتوجه نحو الصحراء الشرقية تحفر وتقلب في باطنها..

ولكن من منطلق حماية الجميع..
● المنتجون..
● المستهلكون..
● والمستوردون..

ولا بد وأن تضع في اعتبارنا هذا.. أننا بصدد تنفيذ مشروع ضخم للنهضة.. مشروع الخروج من البلتا والوادي



المصدر: الأمم المتحدة

١٠ أبريل ١٩٩٢

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وإذا كنا قد بدأنا الحوار حول هذه القضية الهامة بقسطين
أو صناعتين هامتين:
- الحديد والصلب.
- السكر.
فسوف نواصل في حوارات متصلة مناقشة وضع باقي
الصناعات المصرية ومستقبلها في ظل «الإفراق».
واليوم على صفحات هذا العدد نقدم الحلقة الأولى عن الحديد
والصلب.. ويتبعها الأسبوع القادم حوارنا مع السكر.



المصدر: العالم العربي

١٠ أبريل ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ:

الدول العربية بين العولمة والجات والشراكة



إبراهيم
عياض
المراغي

أعلن وزراء الاقتصاد والمالية العرب في القاهرة منذ أسابيع قيام منطقة تجارة حرة عربية خلال 10 سنوات تبدأ مع العام القادم وقد أقرها خلال اجتماعات الدورة الـ 59 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي البرنامج التنفيذي لإقامة المنطقة الحرة والذي سيكون نواة للسوق العربية المشتركة والتي يري أن الزمن قد تجاوزها. بعد أن تحول العالم كله إلى كتل وتكتلات ولا تزال السوق العربية محل شكوك ومفنة في الوقت الذي أنشأ فيه كتل المجموعة الأوروبية عام 58 والذي قامت الولايات المتحدة بتدعيمه ليكون حاجزا للحد الشيوعي، وفي زمن أصبحت العزلة خسارة وخرابا فإن التكتلات تقام وأصبح التكامل الاقتصادي الإقليمي حلا للكثير من المشكلات الاقتصادية التي تواجهها الدول ومن منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي إلى اتحاد المفضوعات الأوروبية والنقد

الأوروبية واتحاد الكاريبي إلى الشائفا والأشياء إلى الجات، وقد قامت المنطقة العربية للتنمية الزراعية بدراسة اثر الانفاقية على اقتصاديات الوطن العربي، وقد أوضح بانها لن تكون الآثار الايجابية أو السلبية للجات ملموسة بشكل فوري نظرا لأن تنفيذ البنود بالكامل سيتم خلال فترة السنوات العشر المقبلة وهي الفترة المحددة للدول النامية لتكثيف أرضاعها مع مقتضيات الاتفاقية إلا أن المستفيد الأكبر في الفترة المقبلة هو المستهلك العربي الذي سيستفيد من

تبلغ مساحته الدول العربية 14 مليون كيلو متر مربع ونسبتها للعالم 10.2٪ ويبلغ عدد سكانه 253 مليون نسمة تسبهم إلى العالم 4.4٪ وتبلغ العمالة العربية 68 مليون عامل ويصل الناتج المحلي الإجمالي 529 ملي دولار ومتوسط نصيب الفرد 2092 دولارا وتصل نسبة احتياطي البترول للأردن إلى الاحتياط العالمي 61.7٪ كما تصل نسبة احتياطي الغاز الطبيعي للعالم 21.5٪ ويصل إنتاج البترول الخام 18.4 مليون برميل يوميا كما تبلغ الصادرات السلعية

143 مليار دولار وتصل نسبة الصادرات إلى الصادرات العالمية 2.8٪ والواردات السلعية 125.3 مليار دولار ونسبة الواردات إلى الواردات العالمية 2.5٪ بينما تبلغ الصادرات البينية 13.5 مليار دولار وهي قوة لا يستهان بها ، وقد جاءت اتفاقيات الجات لتشكل خطرا على الدول العربية التي لا تزال متعلقة مع بعضها فمصادرات السلعية العربية (باستثناء البترول) لا تتجاوز 3٪ من أجمالي المصادرات السلعية في العالم وإذا نظرنا إلى مصادرات هونغ كونج (مثلا) من اللابس والمنسوجات إلى دول الاتحاد الأوروبي نجدما تزيد عن مجموع مصادرات الدول العربية كلها للاتحاد الأوروبي على الرغم من المعاملة التفضيلية التي تتمتع بها الدول العربية مثل مصر والقطر وتونس من جانب دول الاتحاد الأوروبي وسوء لا تجد الدول العربية يوما ما مقرا من الانضمام لمنظمة التجارة



أصدر : ١٩٩٧

١٩٩٧

التاريخ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المرادفات والمصطلحات الأوروبية؛ وأن
تأسيس البلدان العربية إلى بلدان الأريك
والذين غير الأريك يكشف اختلاف أنشط
النسب بين المجموعتين. وقد استخاضت
البلدان العربية أن تحتفظ بنسبة تصل إلى
١٥٥٪ من السلوربات البترولية لسلالات
الأوربي ولكن اتجهت المملكة المتحدة مثلاً
إلى موارد محلية في بحر الشمال والمغرب
اتجهت إلى بلدان غير عربية.
١. ولأن أن انتشار الاقليمية والتكتلات
للمعلاقة وتعميق الحواجز وبخول
دينامور (الجات) أصبح يجعلنا نتساءل
ما هو موقف البلاد العربية وما هي حقيقة
لأسلة التحضر، والعولمة والدول تنسرب
وأصدة بعد الأخرى ووسط التجمعات
العربية شبه الاقليمية ويقام مثلاً مجلس
التعاون الخليجي وتفضيل المجموعة
الأوروبية للتعامل مع التجمعات شبه
الاقليمية، على التعاون مع الجانب العربي
ككل في إطار الجامعة العربية خاصة أن
توسيع نطاق العضوية في الجماعة
الأوروبية أدى إلى زيادة النزعة الصافية،
مثل انضمام أسبانيا والبرتغال واليونان
إلى دول الجماعة مما أدى إلى تعرض بعض
منتجات دول المغرب والمغرب العربيين
للمنافسة غير المتكافئة وعلى وجهه
الخصوص بالنسبة للخضراوات والفواكه
والنسيج والجلود.
ومن هنا تواجه الدول العربية للتحدي
الجسار وسط متغيرات دولية وعربية
وداخلية نتيجة للاختلافات بين الدول
العربية ذاتها.

العالمية رغم مشاكل صعوبات التكيف مع
شروط الانضمام وذلك طمعا في مكاسب
أو هروباً من عزلة تجارية كبيرة ومن
المحزن أن هناك مبادئ جديدة مستخضع
للتنظيم التجاري الدولي وهي حقوق الملكية
الذكوية وتجارة الخدمات وغيرها ولافت
أن فتح أسواق الخصصات وتحريرها في
الدول العربية من المتوقع أن يؤدي إلى ظل
الظروف المرافعة إلى زيادة نصيب
الشركات الأجنبية وليس لصالح القطاع
العربي وإزاء هذه المتناقضات ستجد
الدول العربية التي لم تنضم للجات ستجد
نفسها عند انضمامها مؤخراً مطلوباً منها
سحب سلاح المقاطعة وانتهاء المزايا
التفضيلية التي تحصل عليها بعض
الصادرات العربية مثل المزايا الكمية مع
دول الاتحاد الأوروبي ومن ثم فإن الدول
العربية عليها للتحدي للبقاء وتطوير
قدراتها وإلا ستواجه الصعوبات البالغة؛
١. وفي الوقت الذي ينادى فيه بالعولمة
التجارية والعولمة تجد بعض الدول في
المشاركة والتعامل الثنائي متفناً لها مثل
المغرب وتونس (ومصر في الطريق) وفي
الوقت الذي لا تجد باقي الدول في تعاملها
مع الاتحاد الأوروبي الكثير من السلع
المصدرة باستثناء البترول لدول الخليج.
فعلينا - هذه الدول - تحديث بيب
مواهبها، لحل مشاكلها فلا زيادة
لعدلات استثمارها ومعدل النمو وانتاجية
للمعامل وتحقيق معدل نمو عالمياً
للصادرات، فلا من المحزن أن منطقة
شمال إفريقيا لا تسهم إلا بقل من ١/٣ من



المصدر : **الأسبوع**

التاريخ : **١٣ أبريل ١٩٦٧** النشر والخدمات الصحفية والاعلاميات

في زيارته للقاهرة أوائل الشهر القادم، يناقش آل جور نائب الرئيس الأمريكي، ورئيس عمل تتعلق بإنتاج الطاقة والدرعيات، حماية الطاقة النووية في مجال الذكاء والتي مدحت مصر - على ضوءها - فخره سمح ١٠ سنوات، تنتهي عام ٢٠٠٥، ثم تبدأ تطبيقها.. وعلى الرغم أنه لم يمر سوى ٥ سنوات من مدة المهلة، إلا أن الضغوط الدولية صار على مصر للبدء فوراً في تطبيقها.. وتذكر أمريكا هذه الضغوط ليس على مصر فقط، ولكن على كل من الهند والارجنتين، وهي الدول الثلاثة التي لم توقع على الاتفاقية.

الترتيب لحاصر صناعة الدواء المصري

**أمريكا تضغط على مصر للتنازل عن فترة السماح
وآل جور يناقش التوقيع أول مايو**

الاتفاقية
تضرب
صناعة
الأدوية
من
الوطنية
وتضاعف
أسعارها لأكثر
من ٢٠٠٪



المصر :

التاريخ : ٢٠ أبريل ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والإعلامية

تحقيق :

ميرفت السيد

الغربية (مكتبه لمادة الخيام للصنعة منها نواة مستكر في حديق) الوضع النهائي للصناعة، بعدم تصديق أي من هذه النوايا، وأنه ليس في دولة حق استخدام هذه المواد بخلاف الدولة صاحبة الإختصاص ويتم ذلك فقط بعد عشرين عاماً، وإلا تعرض من يخالف ذلك إلى حق السطوة الاقتصادية وتطبيق العقوبات الاقتصادية عليه طبقاً لمصوص الاتفاقية مما يدفع صناعة الدواء إلى التخلي عن الأبحاث على الأدوية الهرمونية والتي عفا عليها الزمن، ولابد من تطويرها وإيجاد بدائل أفضل تتعامل مع الأمراض للظهور كل يوم.. ومن هنا تكون فكرة، الأهم إذا ما علمنا أن هناك أفا من العمال في مصانع وشركات الأدوية سوف يتم تسريحهم، هذا بخلاف أن نظام الإحصاء في أسعار الدواء الذي إذا سمع لك أن تصدعه في يده، فتعلمون أن تلزم بسعر نواة الدولة صاحبة

الاختراع، ومثل بسيط على ذلك، نواة علاج جلطة القلب الذي يصل سعره في ١١٥,٨٠ جنيه، وهو لمن أمبول واحد، يعطي بصفة واحدة لإزالة الجلطة ولابد أن حاولت تصديقه أن تبقيه بنس سعر بلاده..!!

اتفاقية الشيطان

وقد بدأت بضائر تطويق القريش، والتي وقعت عليها كندا بالوكالة، وكانت من أولى الدول التي عجلت بالموافقة، وبالتالي فقد ظهرت نواتها السخية على صناعة الدواء بهاء، وإن نظام الحزوني للأسعار حتى باتت هناك أزمة لا حل لها، وذلك فقد أطلقت كندا على هذه الاتفاقية أنها «الطاشية الشيطان».. وفي نول أخرى يسمونها «اتفاقية القريش»، بدلاً من القريش والقريش، "TRICKS" تعني الحيل، والتخايل من معاني أخرى تعني القصب والتحايل من أجل ضرب سوق الدواء في نول الأسعار المنخفض بشكل عام. وإذا كنا عرضنا لأحد الأدوية فهامة، وهو نواة جلطة القلب

هذه الضغوط - إن قللت - فستكون بمثابة مشكلة معقدة بتعكس تأثيرها على أسعار الدواء، فترفع أسعاره بنسب تتجاوز ٢٠٠٪، فضلاً عن التجميد بإطلاق مصانع الدواء، خاصة في النول القائمة. وخلال على ذلك، أن روضة الدواء الخاصة بعلاج البرد، يمكن أن تحصل تكلفتها إلى ٢٠٠ جنيه على الأقل.. لذلك فالشركة قد تحولت إلى كارتة مع بداية العام القادم - موعد إلغاء فترة السماح - إذا ما تزايدت



د. محمد



د. محمد بسيدي

مصر عن باقي لدة للتدقية ٧٠ سنوات، وولقت على الاتفاقية، قول أن تكون قد استعدت للأثار للتدقية عليها، ولعدت نفسها كذلك لمواجهة الكارثة التي ستحل على نواة المصري والمصري معاً. هذه المعاهدة، مضمون عليها في اتفاقية «الجات» لكن أمريكا كلفتها لا بهذا لها بال، وإمارات ضغوطاً واضحة من أجل إتمام كل من مصر، الهند، الأرجنتين، بالقول ببيع على إلغاء السماح وبغاية تطبيق الاتفاقية مع بداية العام القادم، ضاربة بالقولين والبيوت الواضحة عرض الحائط، ومعملة بالخراب الذي سيحلح بالآل من الخسائر المصرية بسبب وفك التصديق - بموجب تطبيق للوكالة الفكرية - لتبدأ من الأدوية، والتي كانت تعد إعادة تصنيعها، وتزورها في الأسواق بأسعار مقلوبة، بحيث يستفيد منها المواطن المصري، لكن حياء حق للوكالة



النشر والخدمات الصحية والعصاة

المصدر

التاريخ: ٢٤ أبريل ١٩٩٧

ربما لللايين، وكل متعلقه الآن، ويتوجه هذه الاتفاقية في دول العالم كقناة هو الحصول على تكلفة مبالغته من ابحاث وجهود علمائها في انحاء دجن الذين ندفع لهم لايحافهم، ثم تعود ونضع كل من مرة اخرى في مرحلة تسويق هذه الاحاف، اي اننا ندفع كل من ربحين!!

الصناعة الوطنية وعلى الذي ايجبه فإن ركود اسواق الأدوية، وصعوبة بيع هذه الأدوية، سوف يؤثر بشكل كبير على التأمين الطبي وعلى استجابتها من رجال الاعمال، مما يؤدي الى تدهور طويلا معملهم من اوية ومخاضات

هامة الى مستحضرات تصيدل او اي تجارة اخرى، والا فاما مصلحة من ان يتعامل في مجال لا يوجد له زبون، ولا ربح عليه ربما يغني فذلك!! كان زمان! يرى الدكتور حندي الصيد استلزامه القلب وتلقيب الأطباء أن اليوم الذي تبسح له هذه الدول والتي صقله حتى للكتابة الابغية، وإن التخليج بالوقاية على الدريمن سوف يصاحبه كثير من الخصال

تكنولوجيا حديثة ومتقدمة في تصنيع الدواء في مصر سوف تستخدم استخلاص ضخمة، ونحن نعلم اننا نتعامل معهم منذ السبعينات وسعدنا نفس الكلال، ولاننا نفس الوعود، فلنكون للتكنولوجيا في تكنولوجيا صناعة الدواء الأمريكية واللاتينية موجهة في مصر منذ عام ١٩٦٠، وكذلك الفرنسية والانجليزية موجهة منذ عشر سنوات، كأي في التكنولوجيا الحديثة التي استقلت منها مصر! فعلى علي ذلك، يوضع عدم وجود تكنولوجيا ايجابية بل وتقوم للصانع والخبرات المصرية، هو فور خمس شركات مصرية بشهادة كيرة (الايرو) ولقد انما متقدمة من مخابراتها من هذه الشركات الاجنبية

جندها، تذكر كل عشرين يوما في ان يأن الله لهذا الرضى ان يزعم علي، هذا لا كان سعيد الحظ ووفق في الحصول على كلي خلال عام علي الاقل، ولو اننا حالي بعد الزرع فإنه يحتاج الى اوية اخرى مكينة لدم طرف الجسم للزروع بالمعنى التكلفة. اما اوية السرطان، فتمثل بالفعل للتل القاتل، موت وخراب دولي، فجميع اسعار هذه الأدوية من تكلفة التكاليف بشكل مرعب، وفي نفس الوقت فهي لاجبارية، ومنها الأدوية التي تستخدم لريش السرطان لايكاف كافي بعد انتهاء العلاج الكيميائي وتصل قيمة احد هذه الاوية الى ٢٨٨ جندها هي تكلفة ١٠ قرص فقط، اي ان تكلفة قرص الواحد ٢٨ جندها. وكان من الممكن ان تقوم بتصنيع هذه الاوية بعشر تكلفتها الحقيقية، لتوفر طبقة مثل هذا الدواء علي هؤلاء الرضى اليقين لشعيرين لهذا العلاج والبول واحد يشاء في علاج السرطان تصل تكلفته ١٩٠ جندها ولو توفرت لنا افرصة الانشاء بمصر ١٠٠ جنده، لاننا مقلون علي كارة حقيقية.

وكل ماصر ضنا له من اوية، هو جزء صغير، من جميع الدواء فهناك مثلا نواء قرحة للعدة الذي اصبح يصيب الاف من الصغار والكبار، حيث انه مرض مرتبط بظبيعة الضغوط المصرية ويوجد لهذا المرض علاج ١٠ كبسولات اصل تكلفتها ٦٦٦ جندها وانما تبايع في مصر بـ ٢٢ جندها، وبعد تطبيق الاتفاقية فاننا ملزمون ببيعها بتكلفتها الاصلية ٦٦٦ جندها، فمن اين يأتي للواطن البسيط او حتى للتوسط والمشتون من أسرة ان يشتري نواء لنفسه للعلاج من قرحة العدة أو غيره؟ وهل سيترك ابنه أو ابنته في حباله كإعلاج؟ أنه سوف يصري ناضلة عاجلة، من اوني بالعلاج هو أم ابناؤه وابنته يستطيع توفير الدواء لهم!!

نصف النعم

ويوضح الدكتور ثروت، انه من خلال متقدم من عرض ما يحدث داخل اربعة اسواق الدواء المصري والعالمي وحجم التكلفة المقلون عليها بكل تعاملاتها، وهو ان هناك كلالا بين السطور، لابد ان نقرأ جيدا ونفهم اتجاهه وهو ان هذه الدول الكبرى، تبال ان جهودها ملموسة في سبيل القوميل في لواء الشام والتي تكون تكاليفها زهيدة جدا وانما تكلفتها تبال للزيد من الجهود لاجراء ابحاث وابحاث تكلفتها

والسعي "ACTILASE"، هذا الاخراج الهام والذي اسعد الاف الرضى، من مرضي جلطات القلب ان يسمعو خبر الوصول الى نواء جديد وليرة واحدة لاجلها، وكان التوقع ان يتم تصديق هذا الدواء في مصر وغيرها من الدول الاخرى، ولكن بتكلفة ربما تصل الي ثمن ثيمته، اي تزاروح ثيمته ما بين ٨٠٠ و ٥٠٠ جنده مثلا، ولكن وكما يقول اللطيف بالفرجة ماصد، فهذا الدواء، سوف يظل في برجة الحلي، ولن يزل الي مستوي الانسان للرضى البسيط، ولن يحصل عليه الا بتكلفة الفعلية ٦١٤٥٨٠ جنده، وكما يوضح الدكتور ثروت باسولي رئيس جمعية منتجي المصناعات الدوائية فيقول: لقد جاء للربيع بفروض الاحتكار الابغية، يمنع عليك او علي غيره من الشركات المصنعة اعادة تصنيع الدواء او استغلال للادة الخام، والاد كانت هناك مواءمة من الدول للصحة، فبات ملزم ان تبسجه بنفس السعر، في حين انه قبل ذلك للاتفاقيات، والتي باتت الدول الكبرى تشكو منها كان من حق اي شركة دوائية الاستفادة من المادة الخام أو الاخراج بعد سبع سنوات، وان تصنع وتبسج بلاها وابناها.

٢٢ جندها... للقرص ١١

ويضيف الدكتور ثروت باسولي، اننا مقلون علي ضياء للصناعة الدوائية الوطنية، فان ارتفاع اسعار الدواء، سوف يرفع اسعار باقي اللواد الخام، حتى اللواد الاعانية والاعتراف بها بفتحها هذه الام، فسوف يضاهي ذلك من قيمة اللواد الخام الاخرى، وبالتالي فيمكن ان تجد سعر رويشة القيرد يعالني جنده وكانت رويشة القيرد يمكن ان ترتفع تكلفتها، فعانا عن الاوية الاساسية لريش الفضل الكوي والسرطان وابن يذهب للواطن البسيط، لآ ماصابه مرض، فهو يعاني بظبيعة الحال من ارتفاع اسعار الدواء اصل، فما بالك بعد تطبيق الاتفاقية "الريكس"، ولو لانفتحت مايحتاجه مثلا مريض الفضل الكوي، وما اكثرهم فإنه يحتاج لكلفة اسمها "EPRIX" تستخدم بعد كل غسيل كوي ايجاريا، ولا سلق الرضى عليها عليه، حيث انما متقدمة لتكثيف الضخام الكوي، ويحتاج لريش الي ست حقن أو ٢٠٠ جنده لتكلفتها ١٠٢٤



المصدر : **السياسة المصرية**

النشر والخدمات الصحفية والعملاء **٢٣ أبريل ١٩٤٧**

جديد.
والسيد، أن مايدل علي حجب
الخواصا لجههم، زرع هليون
البندين، اللذين أثارا أرباب الآباء
عرض بنود الاتفاقية، وكان
البند الأول هو امتلاك حقوق
الملكية الي عشرين سنة، بدلا من
عشر سنوات. والقاضي وهو
الأمم، وهو امتلاك أي مخترع
للمركب بدمائي، هذا الحق من
امتلك هذه الملكية في مالانوية
وليس لأحد الحق في الاستفادة
من هذا الاختراع، وهذا يؤكد أن
اتفاقية لجات جاءت بوضع ينشر

بغاية تلبية تهديد بول الفلم
الثالث ومن بينها مصر، ومن
هذا جاء نص الحكومة المصرية
بفترة السماح، ولكن كانت هناك
أشياء أخرى تثير كل حيث من
الجاناب الأمريكي، تطالب
بضرورة تطبيق بنود الملكية
الفكرية علي جميع المنشطات
العلمية والفكرية والإنشائية
والإبداعية بما في ذلك صناعة
الدواء.

والليل علي ذلك أيضا هو
اهتمام الشركات الأجنبية ليست
والتي تشكل مصانع في مصر.
حضر ممثلوها فوراً معهم
مطالب أيضا بضرورة تطبيق
اتفاقية الملكية الفكرية علي
الصناعات الدوائية، وأكوا علي
عدم جدوى فترة السماح ولابد
من التجهيز بالتوقيع، ليمثلوا
هم أيضا أورا قضايت، تسهل
مسألة ك جوار في أول مايو
القادم.

القرعة

وأخيراً فإن الشركات الأجنبية
تلقي عليها بالوهم، بل وتدعي
أنها تتعامل معهم بأساليب
نصيب، واحتيل وأنها قرعة،
تخالف أن تستغل حقوق الملكية
الفكرية ومهم حقوق الشركات
الصناعية وذلك كما يوضح
الدكتور جلال غربا رئيس
الشركة الكابينة للأدوية، والذي
كشف النقاب من خبايا مآزيره
تلك الشركات الصناعية من رفع
سعر عبوة الدواء للصيرفة لتصل
الي معدل ٢٠ لولاً أمريكيا، أو
مايقرب من هذا لتعمل.

وأشاك الدكتور جلال، أن
بنود الاتفاقية معقدة للغاية،
وأن اتفاقية الملكية الفكرية هي
الكارت الذي تلعب عليه الدول
الكبيرة الآن، وهي ملحق
لاتفاقية لجات، وبها ٧٢ مادة
وكل مادة بها أكثر من بند، وكل
بند به تفاصيل لا نهائية ولذا
مدركون تماماً لكل كلمة وكل
حرف جاء بها وأنها لا تضع
وقتها كصا تدعي عليها هذه

الشركات ولا مزارع أعمال
تقرر صفة، كما أطلقوا علينا
مؤخراً، وللك فإن كل مايتل من
حولنا هي حرب نفسية لتفقد
دولة العمل للزعموة ومحاولة
الحصول علي توقيع مصر،
بالخصي وقت ممكن ونحن أري
أننا ليس في مصالحنا أن
تستجول إطلاقاً، لأننا لا نريد
استفساراً لجديها في صناعة
الدواء، وعندها مغلوب من ٢٨
مصدماً وهي لعمل ب ثلاث
مطلقاً فقط، أي أننا نستطيع أن
ندفع أضعاف مائتة حالها،
أساساً الانتعاش الهوائي يتخلل
تكون أوجيا الدواء، فربود عليه
لأن الآلات والتكنولوجيا
متطورة، ولا فرق بين
مصانعنا أو مصانعهم

الدوائية، ثم
يزعمون أن
التطبيب
الطوري لجات
أن يرفع أسعار
الدواء، وهذا
كلام خاطيء،
فماستفسر
سرتلج حتماً
ويستغل الدواء
الأجنبي بسعره
للوجود به في
الأسواق كلها
دون تخفيض،
ما يرفع
للواطن المصري
ويضيق
الحكومة
الصيرية كلها
في مازال لا
مخرج منه.

ولكن تكون
مصر هي
الدولة الوحيدة
عام ٢٠٠٠ التي
تضكو من سعر

الدواء للباطل، بل ستكون
هناك شكوي جماعية من
بول الفلم، أعزق أنها سوف
تتحول الي صرخة احتجاج،
بضرورة تسجيل بنود هذه
الاتفاقية. وذلك كما يري
الدكتور جلال غربا، بل أننا
سبحان أن تعمل علي مدة
محاو عام ٢٠٠٠، بمصاولة
للتعديل، هذا من ناحية، ومن
ناحية أخرى، فلماذا يجب أن
نهدم بالبحوث الدوائية
الرخيصة بمفردنا، وأيضا
محاولة الاستفادة من تصوص
اللائحة ٨ و ٢٧ اللتين تجيزان
خلق ليات في وجه الأدوية التي
لا تحتاج إليها، والتي لا تملأ

مع ظروف اللواطن المصري،
للأداة (٨)، علي سبيل المثال
علي أنه من حق كل دولة اتخاذ
للواطن والأجانب التي تخص
أمنها الاجتماعي أو الاقتصادي
بما لا يتعارض مع أحكام
الاتفاقية، فمن حقنا مثلا أن
نرفض تسجيل الدواء الأجنبي
وهذا حقنا بمصر
الاتفاقية...
وحتى يتم التعديل، وتوافق
القوي للجبهة والتي تتحدث
جميعا للضغط علي أيدي مصر
للتوقيع والتعديل بالخراب،
وحتى أسعار آخر فإن اللواطن
المصري سوف يتخذ من حق
شراء الدواء وينقل في انتظار
مصوره للحكم...



المصدر: السمعة

النشر والخدمات الصحفية والاعلاميات: التاريخ: ٣٠ أبريل ١٩٩٧

المجالس المتخصصة توصل
بعد التنازل عن فترة السماح
عاشت المجالس المتخصصة
للتنمية البشرية في مصر
عاشق منفي اجتماعاً طورياً
تخالف فيه تطورات أزمة
مستعدة الدوام في مصر، بعد
تطبيق اتفاقية كجات ومن قبلها
معاهدة التريبس، والسياسة
الفرعية على ذلك من اشتغال
أشغال الألفية بكافة أنواعها من
كوية بسوطان، وأشل كلوي
والقنب وغيرها، وقد كبرت
الجهة التي راسها الدكتور
أبراهيم بنان، وزير التنمية
الاستراتيجي وحضرها كل من
الدكتورة فيدوس كامل جوية
وزيرة البحث العلمي، الدكتور
حمدي الحكيم، وحشد السامح
ووالي ٦٠ متخصصاً في مجال
تصنيع قنود، واستمرت أعمالها
بعدة صبح ساعات متواصلة، وقد
أسفرت نتائجها في اجتماعها
الذي عقد يوم السبت قبل الأخير
من ضرورة تصك الحكومة
الضرورة بفترة السماح للفترة
لها من خلال اتفاقية كجات،
عصبت لإدم تطبيق اتفاقية
الأكية الفرعية (التريبس) إلا
بعد انتهاء الفترة والحد لها عام
١٩٩٥



المصدر: **الصحف**

النشر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ: ١٢ أبريل ١٩٩٧

ليست المرة الأولى.. فهل تكون الأخيرة

شركة لبنانية تسرق وتشوه أغاني أم كلثوم وعبد الحليم

الأيرومات الأغنية التي تملكها شركته (في الليالي كدم) واكتشف أن الشركة اللبنانية لم تأخذ به أي تصاريح مما يخالف مواد القانون (١٧٢/٢٠١) وكلها مواد تشع إجازة وكذلك قرار الوزراء (١٧٢/١٧٢) عليها مواد تشع إجازة أي أغنية إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من مالك الأغنية أو مؤلفها أو ملحنها.. ويتسائل المنتج محسن جابر: لو كانت الشركة تعيد تقديم أعمال فنية بهذه الصورة الرديئة فلماذا نقتل تلك بالأغاني المصرية بالذات.. ليس بغرض التشويه!

المنتج محسن المصري قال لنا تعليقاً على ما حدث: نحن نتعرض كل يوم للسرقه عندما نقوم بتجار الكاسيت في الأسواق الشعبية ببيع الألبومات التي تملكها ويبيعونها بنفس الفن.. ولكن هذه المرة الأمر مختلف حيث أن المنتج هو صاحب شركة كبرى ولها اسمها وتلقاها روزتها بل إنها شركة منافسة لنا فكيف يقوم بمسرة الأغاني على هذا النحو دون أي تصريح

ليست هي المرة الأولى التي يمتدني فيها على الفن المصري منذ أيام صدر عن شركة رولاكس إن إيجيبت وهي شركة إنتاج كاسيت لبنانية.. صدر منها اليوم جوديد بعنوان (كارت بلانز) للفرط جوديد وسوف.. الألبوم كان يحوي أربع أغاني فقط هي جانا الهوى.. سيرة الحب.. ميون قلب.. في الليالي كدم أي لها أغنية لكل من حليم وأم كلثوم ونجاح وميادة الحناوي وافر عليهم بالمصادفة قام محسن جابر صاحب شركة هالم الفن وسجدي المصري صاحب صوت الفن والموسيقار عمار المصري بضمائنا برفع دعوى مستعجلة في القاعة لوقف تداول السرقه كما قدموا شكوى لوزارة الإعلام المصرية بكونها فيها راف للتلويح وبمعدا أرسلوا شكوى رسمية لدى أبو شادي رئيس الإدارة المركزية للرقابة.

أما بداية الموضوع فكت مسابقة عندما كان للنتج محسن جابر يوزر السمعية وسمع مسابقة من أحد

أو سند قانوني.. إن هذه الشركة فتحت لنفسها فرعا في القاهرة تعارض فيه الاهتمام على الفن المصري وتطرحه في الأسواق دون سند قانوني وأرسلها لواء غير مشروع.. وهذا ما قلته في مكررة الدعوى القضائية.

أما عبد الرحمن الأبروي صاحب (ميون القلب) وأمي الليالي كدم) فقال: إنها حادثة من طغاف مافيا الفن في الوطن العربي وسبب رجوعها أن معظم دول العالم العربي الشرقي غير متشعنين رسمياً إلى محاكمة (السليسي) تلك التي تملي بمحقق المؤلفين والمثني فالتالي تشعاج أعمالنا في الخليج والعالم العربي.. لا كتب على خلاف الألبوم يعكس جيل المصري.. لأنه الشركة حيث كتبوا أن الأغنية (ميون القلب) وهي من تأليف عبد الوهاب محمد وكتبها علي (جانا الهوى) أنها من تأليف مرسى جميل عزيز بينما هي من تأليف محمد حمزة.. هذا إضافة لكون الأغنيون



المصدر: العدس

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : ١٤ أبريل ١٩٩٧

طعم جالمر قاتلا لمن معه. إذا لم يلفظ لي اللسانون حتى
فأنا أستطيع تشويه كتافج أغانى تلك الشركة وإعادة
طبع أغانيها يستحق فنى وموسيقى وتلفيز أفضل الب
مرة من الشركة نفسها
اللفت للتقر فو أن حامد موسى صاحب الشركة
قام العام الماضي بطرح اليوم مضايه لطرب ليدانى
مغنون اشتمل على أغاني لمطربة وربة وكان اسمها
(حزمت أمجد) ورفقتها شغل الأصداقا. انتاع محسن
جاير (أيشنا) بعدم رفع دعوى قضائية وتمهد محمود
موسى بسحب الألبوم من السوق وهو ما لم يحدث
حتى هذه اللحظة.

تعليق:

عماد عادل

للمهتمين (ميون اللاب) و(مى الليالى كند) من أهم
وأجمل ما كتبت.

أما المنتج محسن جابر صاحب (عالم الفن) فكان
الأكثر حقة فى كلامه.. قال: عندما قدمت شكوى
للإعلام المسمودى انتضح أن حامد موسى صاحب
الشركة اللبانية قام بعملية تنليس فى الأوراق على
الإعلام المسمودى.

وكان يمكن لهذه الشركة أن تغلب رسميا وربما كنت
أوافق على طلبها بإعادة تقديم الألبوم حتى وأد
مشوهة بهذه الطريقة.

وأظننا محسن جابر على مستلزمات تلبيد وأن الأفضية
فى ملك لشركة عالم الفن وإقرار مكتوب بخط يد
محسن موسى نفسه بتاريخ ٩٧/٢/٢٦ يتعهد فيه
بمختلف أفضية (مى الليالى كند) من الألبوم وهو ما لم
يحدث طبعاً.

الموسيقار صابر الشروعى طلب على ما حدث عندما



المصدر:

العالم الجديد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٠ أبريل ١٩٩٧

دراجة مصرية بسرعة سيارة. وفرامل احتياطي!!

□ كتيب - خالد حريص:

داخل كل مصنع يصمر هناك ديمع، مضاهي
الجميع اسمه المركب والجاهد.. أو انقلابية تحرير
التجارة الدولية.. لواجهته تلمست أول حركة
مصرية لتتميم الاختراعات الهندسية تحت اسم
ولسماء بملحونة الاصطناعية.. لاجهات حلول غير
تقليدية فهاكناك الصناعة المصرية أمام العالم

يقول محمد الصولي الممارس الإداري للشركة..
أن رأس مالها الأكبر العنصر فقط.. لذلك تضم في
عضويتها أغلب الصيريين الذين نجحوا في تسجيل
براءات اختراعات باسمهم بأكاديمية البحث العلمي
وحصلوا على براءة هذه الاختراعات.

يشهد الصولي أن دخول بوابة القرن العادي
والعشرين بالابتكار فقط.. مشيراً إلى أن ذلك أهم
من تهيئة الشركة الجديدة..
يخبر المهندس صادق محمد أحمد اللطيف بأنه
نجح في اختراع «الريه» ميكانيكية جديدة لزيادة
سرعة الدراجة تم تسجيلها برقم ٩5050371
.. يمكن مخترع الدراجة بعض تفاصيلها أنها
سيارة من مجموعة دروس وبها تعطي سرعة
داخل المدينة مساوية لسرعة السيارة إلى جانب

مقاييس للأمان المتكامل ثلاثي الفرامل دورها
بكفاءة لمنع انقلابها!!

بالأرقام يقول المخترع تحت تجربة الدراجة
الجديدة على طريق مستوي تراوحت سرعتها بين 50
أو 80 كيلو مترًا في الساعة في الوقت الذي لا تزيد
فيه الدراجة العادية على 17 كيلو مترًا فقط في
الساعة!!

بالرغم من أهمية الدراجة في المحافظة على البيئة
لعملها بدون أي وقود.. فضلاً عن توفيرها وسائل
المواصلات.. إلا أن المخترع يرى أن لابتكار
«ميزه» انشائية تتمثل بإمكانية تركيب نفس
مجموعة القروس على صاكينات رفع مياه التعلق
نفس النتيجة في حالة تشغيلها بالكهرباء أو الوقود.

اختراع آخر قدمته شركة «سماء للمهندسين

عبدالحق عبدالمجيد جباري» فرامل للسيارة
يعدل في حالة انقطاع وصلات زيت الفرامل كبديل
من الوصول للطبقة يقول المخترع تم تسجيل
الاختراع برقم ٩601201121، وهو لا يعتبر
فرامل لثباتية.. لكنه احتياطي، وأمنه على الطريق
يتم تركيبه بالسيارة ويعمل إشارة بتأخير
السيارة لتتنبأ قائدها أن فراملها اقترن لتصلت
«هروب» الفرامل! يخبر المخترع أن أنه لم يتوافر
لأن شركة على مستوى العالم حتى الآن مثل هذا
الاختراع والمشاريع بالأسواق فرامل تعمل على
إيقاف السيارة وعدم مواصلة السير بها.. أما
الاختراع الجديد فيعمل على مواصلة السير
بالسيارة دون إصلاح الفرامل للتطبيقات!!
لم تلق فكرة الاختراع عند فرامل السيارة
فقط.. لكن للمهندس عبدالحق عبدالمجيد يقول أن
استخدامات كثيرة تستفيد منها كل المعدات التي
تعمل بدوائر «الهندسي» والهاء مثل الأسانجر
ومواسير البترول تحت الماء والرقائق وغيرها.
يقدم محمد الصولي إمكانية فتح خطوط إنتاج
لهذه الابتكارات وهو دور رجال الصناعة الفارين
على فهم السوق والترويج للمصلحة لواجهته المتكاملة
الخدمة القائمة بعد اتفاقية «الجهاد».



المصدر: الإمام السبكي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٠ أبريل ١٩٩٧

الخبر والجات

كلت للجالس الطبية للتخصصية
لعدد الفقهاء المصنفين في مصر
وأعداد دراسة من آثار التتالية
الجات على صناعة الدواء المصري.
هذا الشهور يعمل مستشاراً
لشركتي أجاديني لصناعة الدواء
بمنحة ٦ أكتوبر ١٩٩٧



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٤ أبريل ١٩٩٧

أكثر من ٥٠ ألف عامل ونحو ٧ مليارات جنيه استثمارات بصناعة الحديد والصلب تواجه الآن مصيرا مجهولا، السبب في هذا سياسات الحكومة غير المدروسة، المسألة أن الحكومة راحت تطبق حرقيا اتفاقية الجات دون أن تستفيد من «معاملتها» راحت تخلف الجمارك على الحديد من السلع والمنتجات في الوقت الذي تركت فيه صناعاتها الوطنية بلا سند ولا معين.

بؤادر انهيار لصناعة الحديد والصلب بسبب «الجات»

مليون طن
تفرق
السوق
المحلية
من الخارج
والحكومة
تتفرج!!

انخفضت الجمارك على الحديد المستورد إلى ٢٠٪ بعد أن كانت ٥٠٪ فانخفض معها الإنتاج مماثمتا الوطنية وانخفضت المبيعات المحلية والتصدير وتوقفت خطوط الإنتاج في مصفاها وتعرض النصف الباقي من سداه مورتات العمال ليس هذا بحسب وإنما تعرضت جميع الصناعات القائمة على الحديد والصلب للمخاطر بسبب تعثر الشركات المنتجة، مستوردوا الشركات تعالت مرخاهاهم، ووزارة الشؤون اكتفت بطلب المستندات لدى المستوردين بعد لائحة سبطل تطرق بغرض نظام الحصة على للمستورد من الحديد، خاصة من دول روسيا وأكرانيا والصين واليابان.

كميات الحديد المستورد اغرقت الأسواق ومعها الشركات، الواقع والحقائق بالتحقيق ربما بعد السطور القادمة، وإن كانت «الحلول» لم تتبلور لدى المستوردين بعد لائحة سبطل تطرق الأسباب حتى يلق أمل «الحل والمقعد» ولكنه في تفاصيل الموقف.

٥٠٪ تعطلت في
شركات الحديد

تقول الأرقام إن السوق المصرية يدهلها سنويا نحو مليون طن حديد من الخارج، وإن تلك الكمية تزيد على ما تحتاجه السوق المحلية بنحو ٩٠٠ ألف طن، وتقول أيضا إن شركة الحديد والصلب خففت إنتاجها بنسبة ٥٠٪ بسبب الحديد المستورد الذي أغرق الأسواق وانخفض ثبها إن شاء حجم حثارتها إلى الخارج بنسبة ٦٠٪، وهناك شركة أخرى للحديد والصلب بلغ حجم العجز بها نحو ٨٠ مليون جنيه، واضطرت إلى تخفيض أسعارها بنسبة ٢٠٪ إجماعة المستورد دون جدوى، والحاصل أن التفتيح في روسيا وأكرانيا يعيدون لإغراق السوق المصرية بكميات كبيرة من الحديد لتضيق الميزانك حتى وصلت عام ١٩٩٥ إلى مليون و ٢٢٨ ألف طن من جميع الدوليات وفي عام ١٩٩٦ نحو مليون و ١٦٦ ألف طن تزيد قيمتها على ١٠ مليارات جنيه السوق المحلية لا تحتاج من الحديد الصلب على الأسواق أكثر من ٥٠٠ ألف طن والبار ٢٥٠ ألف طن، شركة الحديد والصلب تنتج ٤٠٠

في الوطن، ورغم هذا لم تفلح جهود الشركة في مجاراة عمليات الإغراق إذ تقل أسعار الحديد المستورد عن تكلفة التكاليف المحلية حيث يتم الحديد المستورد بسعر ١٠٠ دولار عن أسعار التكلفة.

تعود إلى الأرقام وبيمة الفرق حيث هناك ٢٢ ألف عامل بشركة الحديد والصلب تعرض لاجورهم وحوالكمه المتناقص بسبب سياسات الإغراق التي تعرض لها الشركة، وهناك أيضا نحو ٤ آلاف و ١٨٠ حريلا وصنعنا لالطائفة المسام والماسون ومماضون مع شركة الحديد والصلب، وهم أيضا في دائرة الخطر، وفي حالة شوق للفران الحديد والصلب عن العمل لبعض الوقت يعيش هذا لخمرا كبيرة بلك الأفران وتطش البيطة بين العمال المتكدر على حصى يدرلن إلى شركة الحديد والصلب، واحدا من الشركات القليلة التي تسير في السمية الانتاجية من منتج الخام وحتى للتصنيع والمسام إلى يصل إليها بمرميا نحو ١٠ آلاف طن خام من التاجم للوجرة والبرامات البصرية عن طريق السكة الحديد، وهناك في تلك التاجم مجسح سكان وممراني لاقع مل استخرافها إلى سداها للشركة، يعيش الفشر سرف بسبب الجميع، وهناك نحو ٥٠ ألف عامل يعيشون في منطقة الحديد والصلب بما لوبعد بعد الماملين والشركة، وفي حالة تضرر الشركة لا تميز انتاجيا إذ تقلل كميات، يعيش تضرر العمل أيضا في التاجم والمصانع التي تشد على الحديد والصلب.

.. والأهلية تتضرر

الأمر لا يتوقف عند شركة الحديد والصلب ولا الاستثمارات الكبيرة بها والتي تصل إلى ٤ مليارات جنيه، وإنما يشمل أيضا الشركة الأهلية للاستثمارات المعدنية، بابي زيل ونحو ١٢ مصنعا في القطاع الخاص والشركات للشركة، الشركة الأهلية مثلك بكميتها بـ ٦٧ مليون طن، وتبلغ سداها نحو ١٧٠ مليون جنيه فرق الدين التي تجاوزت ١٧٠ مليون جنيه، والإغراق يهدد القابلية المالية، وحل حد قول الودودس ذلك أن شركة الله للقطاع وإلزام الشركة أن الإنتاج ذريع من ١٧٠ ألف طن إلى ٧٠ ألف طن فقط بسبب نقص السيولة، ويذكر الأسواق المحلية فيما تشهدا بمرميا سداها تصل إلى نحو ٦٣ مليون جنيه، ١٠٠ ألف طن، والأسواق المحلية بكميات أكثر، وهو الحال العام بكميات ٢٠٪ من التكلفة، بينما مبيع بالقرارة والشركة مسيطرة حتى لا تتوقف الأفران من ناحية ومن ناحية أخرى على ضمان لقرارة السيولة

تحقيق:

أحمد عبد النعم

إلى من سيطعت على السأفوق ٢٠٠ ألف من سيطعتات على الباردة، أي أن السوق تفتاق فقط نحو ١٦٠ ألف طن، من أن السوق تستقبل أكثر من مليون طن.

يقول الدكتور على حلمي «رئيس شركة الحديد والصلب» إن هذا الوضع يعرض الشركة الوطنية لخطر كبيرة حيث زاد التخزون لنحو ١٠٠ ألف طن من حديد كمشتما على ١٠٠ مليون جنيه، فيما تذهب الإغراق في إمداد تسخر والمقايير الباردة بالشركة بأكثر نحو ١٠٠ مليون جنيه بعد أن انضمت لتخفيض أسعار انتاجها بما يقابل ٥٠٠ جنيه



المصدر: **الأسواق**

التاريخ: **٢٤ أبريل ١٩٩٧**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وأجود العمال، ويقول إن الإغراق يأتي من طريق الصعوبة، التي تعطل السوق المحلية نحو ٤٠٠ ألف طن جديد تصليح سائرياً بأوراق كثيرة انتاج الشركة الأمية، بل وحاجة السوق، يقول أيضاً إن تتنازع أعمال الشركة خلال الشهور الماضية مطمئنة بالنسبة للإيرادات في نفس الفترة من العام الماضي حيث انخفض العجز بنسبة كبيرة لكن الإغراق مسوف ياكل

كل شيء في الوقت الذي ترتفع فيه أسعار الطاقة وتكثف أجور العمال الأمر الذي يعني زيادة في تكلفة الانتاج ربما من زيادة الشركات، ولأن جديد التصليح يمثل ٧٠٪ من استهلاك مصر من الحديد والصلب، مما يعني أن استقرار سعر الشركة الأمية ومشاكل الإغراق يهزم أهمية تلك الصناعة التي تروا في كل فرصة عمل بها ١٠ فرص في قطاعات أخرى قائمة على صناعة الحديد والصلب، والسؤال، ما الحل لتلك المشكلة؟ وهل اتفاقية الجات تجعل الأمور مستباحة، معاً، مثلاً أم أن الدولة يمكنها التدخل وحرصاً من مصلحتها

دوقية؟
الدكتور إبراهيم الشاوي -استشاري الهندسة بجامعة القاهرة- يقول: إن أي دولة يمكنها اتخاذ التدابير الكافية لحماية منتجاتها المحلية من تلك الجات خاصة لواجهته الإغراق منها مثلاً فرض نظام وقاية جيد على الواردات من الحديد والصلب، والوقاية تكون على صورة للنتج، وكذلك تصدير كبريت مع سموم المستوردة والسموم المخرول أو صانع من فرض ضريبة تمريضية على المنتجات المستوردة بحيث تجعل للمستوردة مالياً أسوأ المحل، ويكون الحكم للمستوردة الذي يحدد أي الضريبة يختار، دون تركه ليدافع وأساساً للمستوردة، يقول أيضاً: إن الدول الناجمة لديها أجهزة خاصة لمكافحة الإغراق ولحل حالة تلزم أي منتج يشكوى مصدرة بالاستعدادات حول تعرض منتجاته للإغراق تتدخل الدولة وتقوم بفتحها على السلع المستوردة وتقوم المعايير لانتاج السلع بالتحولات الوقائية أو من خلال المحاكم التي تنظر قضايا الإغراق ويشير في هذا الصدد إلى قضية إغراق رابطة الدول الأوروبية ضد بعض منتجات الفول والنسج المصرية بزعيم إفريقيا للأسواق الأوروبية، كما أن بعض دول أوروبا لا تسمح لأوروبا مثلاً أن تصدر إليها أكثر من ٢٠٠ ألف طن جديد من استهلاكها للزيت من الحديد والصلب، في حين أن مصر تسمح بتدخل كميات كبيرة، يقول: إن تلك الإجراءات تتم في ظل حاجته وهي أن تمنع الحكومة المصرية من توفير الحماية لمصنعيها الوطنية.

ما الحل؟؟

الدكتور علي طاهر رئيس شركة الحديد والصلب، يقول: إنه تقدم بعدة مشكلات وشكاوى إلى وزارة التتبع والمنظمة حول شكاوى الإغراق على شركة الحديد والصلب وذلك بنسبة على طلب وزارة التتبع والمنظمة التي تضمن إلى رفع قضية إغراق ضد الشركات الأجنبية التي تبيع الأسواق المحلية، وذلك بناء على طلب وزارة التتبع، يقول أيضاً: إن عدم التدخل السريع لحل تلك المشكلة مسوف يشعل من أزمة شركات الحديد والصلب ويمرض الصناعات المحلية، نفس المعضلة يواجهها مصر في حالة شركة الله شكر الله التي تمت بشركة هو الآخر إزاحة التتبع حول قضية الإغراق، ويقول إن حل مشكلات الشركة الأمية ممكن شريطة قيادة في الإجراءات المنظمة لحل مشكلة الصناعات المحلية، لكن التتبع لمنظم رئيساً -رئيس الصناعات- كان أقرب للخطر المحلية جيداً يدر في إغراق نظام مصر للحديد لتستورد من حل بوابه الآن واليوم به عدة دول، وإحدى هذه الدول هي الصين التي انتقلت من صناعة الحديد والصلب إلى صناعة الإغراق، وقد يكون نظام المعاصر شديدة في حماية الإغراق على المنتج والصلب ولا يعني هذا إغراقاً حقيقياً على المنتج المصري من حيث الجودة والمصناعات.



المصدر : الإحصاء

النشر و الخدمات الصحفية و المعلومات التاريخ : ٣-٢٠١٩٩٧

الأعباء الأمريكية

اجرت اللجنة الأمريكية التي
تؤور القاهرة الآن لتهيئة الأجواء
للديول اتفاقية الجات اتصالات مع
بعض المستثمرين في صناعة الدواء
وتوصات معهم إلى اتفاق بتخليص
أسعار بعض الأدوية لتخفيف حدة
الامر معارضة الشركات الوطنية
المطلي الأمريكية للتكمير بتقيد
اتفاق الجات قبل المهلة الممنوحة (٧
سنوات) التي لتخفيف الاتفاقية
للتوافق اوضاع الصناعات المصرية.
ويؤكد بعض الخبراء أن سعر
الدواء بعد تطبيق الجات سوف
يتضاعف ما بين ١٠٠٪ إلى ٢٠٠٪.
ذكر أن بعض شركات الاستيراد
الوطني قد أخذت بالنصيحة
وخففت أسعار بعض الأدوية
بصفة مؤقتة.

المصدر: 287 - مرا

التاريخ: ٢٠١٧

المؤيد والمعارض لاتفاقية الدواء

وأكثر تنافسا على المسنوبين
الاقليمي والعالمي كما أن التريس
ستقوم بنقل التكنولوجيا الحديثة
إلى الشركات المحلية ونفي تماما أن
التريس سيوجد احتكرا من صناع
الآتوية الأجنبية وأكد التكنو
شعراوى أن جميع دول العالم وقعت
وطبق اتفاقية التريس فيما عدا
صين والهند واليابان

[illegible]

واكد الدكتور جلال غريب رئيس الشركة القابضة للأبوية أن هناك العديد من الدول التي تطالب بإلغاء اتفاقية التبريس والعودة لاتفاقية بون سنة ١٩٧١ والتي تقر أن اللواء أشرف مهم للشيرة لأجيب حملته كما أكد له أنه لاهلة لها منطقها وأن سنة ١٩٧١ دولة التي وقعت عليها كان بضغط من الدول الكبرى.

أحمد الغمري



أبحاث الهواء بتكاليفه الكبيرة، وكان الدكتور د. "ام لطفي" مدير شركة "البنكو" ورئيس لجنة الهواء في غرفة التجارة الأمريكية في الولايات المتحدة، لن تطبق بالمرجعى في على المستحضرات لقتلولة حاليا وإنما تدعم البحث والتطوير في حال الهواء.

أما الدكتور حمدي السيد فليق
الإطباء وقلد هاجم الانتفاضة بكل
الفتنة وأعلن عن معارضة مع أي
مجلس متعدد الجنسية على غرار
مجلس الرئاسة المصري. الأمريكي
ونشأ إلى أن الرئيس الأمريكي
أصبح سبيرو أجناكس الف الف
الصهيوني، وإن جميع سب-
ته إلى أي سبابة غير قبل والذلا
كعرب مؤكدا أن أمريكا لا يمكنها
مساعدة على مجلس، إسرائيل
ورفض أي محاولات المشاركة بينا
بين الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الدكتور نجار معمر
نائب رئيس مجلس إدارة شركة
جلانكو على ما يبر من أن هناك
أثاراً سلبية ستقع على صناعة
الدواء وعلى صحة المواطنين في
حالة سرعة تطبيق الترخيص وأكد أن
التمسك بين شركتيه المحلية
والشركات متعددة الجنسية ستحل
صناعة الدواء في مصر أكثر قوة

عقدت لجنة شؤون المرأة
بمجلس الشعب برئاسة
نحور شريف عمر اجتماعا
فائضا للار تطبيق اتفاقية
صناعة الدواء في مصر.

٢
والتفكير في الأمر، والوعود التي
بها التزم كات: متعددة الجنسية
وعود ك. الثانية، وأوصى أن
تأجيله الرئيس لتكون من ٧٣ مادة
منع المادة رقم ٩٠ منها الحماية
سراعات الاختراع مدة ٢٠ سنة
بغية للاستناد إلى ما لا نهاية كما
ينطبق على بعض الأنوية للدول
التي، والتي لم تكن فسر

والمطالب للكتور برهان إسماعيل
ليس م. مجلس إدارة شركة أيكو
دخل م. مجلس الشب ع لزام
حكومة م. خاضعة منظمة التجارة
هائية (الجات) لملح منع ملة
سنوات لتطبيق اتفاقية التريس
قضاء. م. أن هذه الملة لا تمنع
تأديدا. ولكن لابد من التكم رسميا
حصول عليها ويجد هذا الطلب
سنوات.

وأكد الدكتور محمد صالح النيلي
المندوب نائب رئيس مجلس إدارة
شركة فايز إن اتصالات الترس لا
يطبق على أي مستحضر بحري
بدأوله وإنما على الأدوية التي
يحتشأها لاحقاً لهذا لا
يتغير وينقل التكنولوجيا لبلدان
أخرى ونسبته لا تتغير مع مرور



المصدر: الكتاب

التاريخ: ٢٣ أبريل ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رابع مستوى الأداء للاقتصاد في مؤتمر نظرة الأثر المتكامل القادم

كتاب - محمد يونس:

تتلمذ كلية إدارة بنات جامعة الأزهر مؤتمراً موسعاً يوم ٢٥٥٨، القادم حول «مبادرات
رابع مستوى أداء الاقتصاد المصري في مواجهة التحديات الاقتصادية والتنافسية الجديدة» ينتج
للأزهر فسيحة الإسم الأكبر الدكتور محمد سيد عثمان شيخ الأزهر والدكتور أحمد جويش
وزير التعمير والتجارة الداخلية والدكتور محمد إبراهيم سليمان وزير الإسكان والرافق
والخدمات السياحية والدكتور أحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر والدكتور طه خير كريمة
نائب رئيس جامعة الأزهر.



المصدر : **الطاهر صراع**

التاريخ : **٣٠ أبريل ١٩٩٧** للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

السماح :
من فترة :
للاستفادة :
الدواء :
على :
الطبيب :
مبارك :
الرئيس :

في إطار المواقف الإنسانية التي اعتاد الرئيس مبارك أن يخلدها لصلح الكواكب في مصر،
حسم الرئيس قضية تطبيق والتبرع، وهي الاتفاقية الخاصة بالملكة المصرية في مجال صناعة
الدواء والصيد توجدها بوضوح في ضرورة الاستفادة بغفرة السماح ومكتها ٨ سنوات قبل تطبيق
اتفاقية الجات في مجال الدواء
باتم هذا التوجه لتخفيف الأعباء الإضافية على مستهلك الدواء المصري من ناحية وحماية
هذه الصناعة الوطنية من الاحتكارات العالمية من ناحية أخرى
كف يد ربح صناعة الدواء في مصر هذا المواقف الإنسانية ؟ وساهى رؤية وزير الصحة
والمستشارين عن صناعة الدواء في مصر
تتبع بامسح كارب من ٩٢/٩٣ من مجلة المستهلك الدولي بقصة فصل لحوالي ٢٧ مليار جنيه
وسلم بامسح كارب من ٩٢/٩٣ من مجلة المستهلك الدولي بقصة فصل لحوالي ٢٧ مليار جنيه
الدواء أصبحت السلة الأساسية لاحتياجات المواطنين
الغاية في أن العالم بعد فجاءة في السبعينيات
كانت الآن أصبحت أوضاع من التغييرات
السياسية بهذا القطاع الحيوي للمهم.

في إطار مواقفه الإنسانية..

مبارك يحسم صراع

تطبيق الخات يوزا أربع اعطار الدواء المصري اصناف



المصدر : **المراسل**

التاريخ : **٣٠ أبريل ١٩٩٧**

النشر والخدمات الصحية والمعلومات

من أجل هذا أكد الرئيس في أحد لقاءاته مؤخرا بقبولات الجيش الثاني والثالث الميداني أن هناك مصاعب سوف تواجه مصر من التطبيق الفوري لاتفاقية الجات في قطاع الدواء، لهذا لابد من الاستعدادات من فترة السماح حتى عام ٢٠٠٥ لتتناول استمالة طلب بعض من بتانون بتطبيق اتفاقية الجات فوراً على قطاع الدواء حفاظاً على رفاهته ومستوى السعر المنخفض بالنسبة لمصرى الدخل.

وقال الرئيس أن الاحتفاظ بمقتنا في فترة السماح سوف يخفف كثيراً من الأعباء التي يتحملها المجتمع إلى جانب ما يوفره من فرص لتصنيع الأدوية بما يحقق التوازن في المستقبل.

تحقيق:

فاروق عبد المجيد

وكان الجدل مستمرا بين الزعيم والمارشيين لفترة السماح حتى صمم السيد الرئيس هذا الصراع لصالح الرئيس المصري للاحفاظ على

اقتصاديات هذه الصناعة العملاقة التي حمت الولدان للمصري عموماً سنوات طويلة من الأزمات الدوائية وظل الكثير لسماح سلام وزير الصحة والسكان أنه خلال فترة السماح في تطبيق الاتفاقية طينا التركيز على البحوث الدوائية حتى تدخل مرحلة تطبيق الاتفاقية مبينين

وأشار مسئولين في القطاع الدوائي، وحين الوات بأن تقوم مجموعة من الشركات الدوائية مجمعة بالبحوث الدوائية واستقطاب خدمات دوائية جديدة فإن العالم يتجه اليوم في الكيانات الاقتصادية لعمالة وأعمال الكيانات الهائلة.

وأكد وزير الصحة أن الرئيس سيشارك شخصاً أعلن عن ضرورة الاستفادة من فترة السماح كان يرافقه أهمية هذا القطاع الحيوي في توفير الدواء للمواطن بأسعار معقولة وإن الدولة تشف وراء هذه الصناعة لتتأهل وتحسبها، وفتح أسواق لها في الخارج لمعادلة المصري أصبح منافساً قوياً للدوية المستوردة.

وأشار إلى أن الشركات الوطنية للدواء أنتجت في العام الماضي ببيع ٢,٧ مليار جنيه لود استيراده من الخارج لدفع الدولة حوالي ١٤ مليار جنيه ثمناً له وهذا رقم كاسف للاقتصاد القومي .. من هذا كانت الحماية القومية لهذا القطاع الذي حمى للواحد المصري من كثير من الأزمات الدوائية على مدى أكثر من ربع قرن.

وأعرب الدكتور ثروت ياسين رئيس جمعية منتجي المستلزمات الدوائية عن تقديره واعتزازه جميع العاملين في الصناعات الدوائية الوطنية بقرار السيد الرئيس بالاستعدادات من فترة السماح في قطاع الدواء دعماً وإيماناً منه بمصالح الصناعة الوطنية، أضاف دوماً خاف الرئيس المصري ويخافون الدخل لتقديم أرويتها بأسعار معقولة



النشر والخدمات الصندية والمعلومات

المصر :

٣٠ أبريل ١٩٩٧

التاريخ :

إلى ٧ نصف أي تصل إلى نحو ١٠٠٠ مليون جنيه وتصلها الشبب للمصرى بخلاف ٥٠٠ جديدا تشخم المسوق للصربية سوريا تشخم جميعها إيرادات الإخفراع يتم لهاوأراء بالمصر الذي يحدده صاحب البراءة دون أي منافسة من طرف آخر. ويؤهل إن هناك عدد اكثير من الشركات للتتبع في مصر منها ١١ شركة فطاعا عاما و ١١ شركة تابعة لشركة اكثيرا و ٥ شركات مصرية اجنبية وشركتان اجنبى خاص بخلاف الشركات التي تلحق الاغنية العلمية وللمستحضرات البيطرية. وسيعمل تطبيق اتفاقية الدواء الفكرية لارتفاع كبير في أسعار الدواء والجمهور واكثير دليل على ذلك ما حدث في كندا عند تطبيق هذه الاتفاقية، كما تستحصل شركات الدواء المالية بقتضى الاتفاقية على مزيد من اللغو وتقتصر دور الصناعة الوطنية، كما ان مصر ليست في حاجة إلى استثمارات في صناعة المستحضرات الصيدلانية، بل إن المكافآت المتوافرة حاليا يمكنها أن تقصاف الانتاج بين استثمارات تذكر، بل نحن في حاجة إلى استثمارات وتكنولوجيا في مجال صناعة الحامض الدوائية وصناعة اللصناعات العلمية.

إنتاج محلي
ويؤهل الدكتور محمد عبد الجواد وكيل نقابة الصناعات والمصرى للشركة المصرية لتجارة الأدوية إن هناك حقائق لابد أن نقررها حول الدواء للمصرى فبعد اصبح الإنتاج الوطني يغطى حوالي ٢٢٪ من جملة الاستهلاك، كما يتمتع بالجدوة والفاعلية والأمان وروخص مسدرة بالمقارنة والأسعار المنخفضة، كما ان الدواء المصرى يباع بالمصرى بثل من مثله المصري.

يتأكد انه عندما وقعت، مصر ومجموعة من الدول اتفاقية إنفاقية التي اجتمعت تحت قيادة سماح مفتاحا ١٠ سنوات تتحكم فيها الدولة في هذه الصناعة قبل بداية التطبيق الكامل لاتفاقية. لقد كان الرئيس مبارك بعيد النظر عندما قرر الاستفادة من لقوة السماح مراريا للبعد الاجتماعي للمواطن المصرى محدود الدخل انه بمجرد تطبيق الاتفاقية تصبح الحقن المصرية مستغنية لأي مواد اجنبى بالتالى لا يمكن التحكم في سعرها كما يمكن لأي مخترع الدواء ما عليه وقف إنتاج اخفراعه ما لم يمر عليه ٢٠ عاما مستمعا بحق الملكية الفكرية.

كبيرة بل تهم بتحويل الأرباح لشركة الأم وتحويل الإيرادات دائما لخارسة.

لجان الأسعار

ويقول رئيس جمعية منتجي الصناعات الدوائية إننا لو قمنا بكتاب الأسعار سنحتاجا بعدة أسئلة مهمة، وهي كيف يدفع مريض السرطان ٤٢٨ جنيهها في عشرة اقراص تستعمل بضعة أيام قليلة ليس لعلاج السرطان نفسه ولكن لتخفيف حدة الآلى الناتج عن العلاج، وكيف يدفع مريض الفشل الكلوى كلدى يزرع كلية ٨٨٠ جنيهها كل أسبوعين لكي يقلل من مخافة جسمه الكلية البذيلة.

إن الصعلة في تطبيق الاتفاقية مسبوقة، يؤدى إلى مكاسب هائلة للشركات متعددة الهويات من ٢ إلى ٤ مليارات سنويا وأن مصممة المواطن المصرى الميسوسوى للاراء فاسمادس الدواء وتقدره المواطن على الدواء أمر شرم ونظر إليه وامنا مثال لذلك كندا تكاليف في أول سنة للتطبيق ٢ مليارات دولار وبعد سكتها إلى أكبر من عينا ترى ماذا ستفعل مصر؟

ويواصل لماذا يتبع الآن النطق الاحتكاري الذي يريد فرض احتكار يصل لحد ٢٠ عاما كاملة فيغير اكتشاف أو تطوير مستحضر دوائى إذا كانت القضية في قضية تكلفه أبحاث وتشجيع الاستثمار في هذا المجال فلا بد أن نحدد مسبقا العلاقة بين تكلفة البحث والعائد منه وأن نسمح هذه العلاقة مفيولة ولكن ليس من التمويل أن الذى يصرف دولارا واحدا في الأبحاث يحصل على عائد يصل إلى ٤ آلاف دولار.

ويؤهل إن موقف السيد الرئيس الشريف وبكيفية الدكتور الجنزورى وممثلى شركات اللطاطين العام والخاص يهدف إلى حماية الصناعة الدوائية، فهناك أيضا موقف عربي لدفع بعض الشركات الأجنبية العاملة في مصر فداء وتكتلات ويوات تنائى بفسودية العتالون من فسترة السماسم وتقديم بعض الإغراءات للفرصة إلا أن القيادة السياسية واعية وامرته على ضرورة الاستفادة من فترة السماح.

● ويقول الدكتور لسمد العمدوى العضو للندب لشركة كائلى للأغوية إن عدد الأدوية المتوافرة في مصر يبلغ ٣٠٠٠ نوع من الدواء، وتبلغ مساهمة الاستهلاك ١ و ٢ مليار جنيه ٥٪ منها يمثل أدوية خاضعة إيرادات الإخفراع مثال فدمتها نحو ١٥٠ مليون جنيه وبعد تطبيق هذه الاتفاقية مشرقوع على الفور أسعار هذه الأدوية من ٥

واغصاف انه لابد من ربط تطبيق الاتفاقية الكلية الفكرية بمستوى الدخل العام للفرد، حيث لن نصيب المواطن المصرى من الرعاية الصحية لانتعدى ١٤ دولارا سنويا، في حين ان نصيب المواطن الأمريكى ٢٠٠ دولار سنويا تسبل من المنطق أن تطبق النطق الأمريكى على أوضاع الاقتصاد المصرى وأشار إلى انه من أهم الصليبات والأغصان من التطبيق القسوى للترتيب، ضعف الاتفاق الاستشارى في عمليات الأحلال والتجديد، مما يؤدى إلى انخفاض حاد في إنتاج الدواء المصرى وإن الموافقة القوية على الاتفاقية سوف تزعزع البرال في السنوات الميسر القادمة من مستحضرات جديدة تزيد على ٢٠٠ مستحضر بالأسماء التي تتوافق مع الصناعات الطبى المصنوع، حيث توجد مستحضرات تشفى من الخارج بأسعوا يماثل ٧٠٪ من سعر الدواء المحلي.

وسوف تؤثر إلى زيادة أسعار الدواء نتيجة إطلاق يد صاحب البراءة وإطلاعه فوق احتكارية مطلقة للتحكم في جميع الشركات العاملة بمصر، ومصولة إلى امتيازات تضاف إلى تكلفة إنتاج الدواء، وترفع من سعره وزيادة الفاتورة.

ويشير إلى أن المواطن المصرى سوف يفسر ميزة السعر الاقتصادي لعدد يتراوح ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ مستحضر سوف تنتهى برأته الإخفراع بالنسبة لها والمحددة حاليا

بعدة ١٠ سنوات ولغا الفاتون المحلي، مما يؤدى إلى رفع أسعار الدواء بنسبة تتراوح بين ٥ إلى ٦ أضعاف على الأقل.

وإن الأدوية والصلح الأساسية لابد أن تكون هناك سلطة تحكمها لسماع القضاء، فالمرض يفرض على الإنسان وليس باختياره بالتالى فالدواء أيضا يفرض على الإنسان وليس باختياره لابد من وجود سلطة عليا تحكم الأمر ومراعاة القدرة للضرائف للمواطن المصرى الميسوسوى، فليس من المنطق أن يريد أن الشركات المالية تلحق ملايين الدولارات وأن من حقها تعرضت هذا البيلع على حساب المرض حيث إن ما يصرف يحقق في ٦ أشهر فقط من تناول للمستحضر المسوق مثلا لذلك نرى تخفيضات قرحة المدة بياع بيسمر ١٩٢ جنيهها في حين ان هناك ٤ شركات دواء المصرية تبيع بيسمر ١٢ جنيهها فقط وليس من المنطق أن نخفف لرباها طائلة من مراعاة البعد الإنساني للمريض ورحابته الصحية للدواء للشركات المالية بل تقدم استثمارات



المصدر : 

٣٠ أبريل ١٩٩٧

التاريخ : النشر والخدمات الصحية والمعلومات

كل هذا سيؤدي إلى استبدال الدواء المصري للرخيص بدواء أجنبي غالي الثمن، كما سيحقق بالتصاريص قطاع الدواء خسائر كبيرة نتيجة لوفد كثير من الأدوية الأساسية، وأكد ضرورة الاستفادة من فترة السماح بإنتاج خامات بوليمية محلية يصبح لنا حق الملكية الفكرية المصرية لها نستطيع بيعها في مقابل الحصول على مواصفة وإنتاج أدوية ومواد خام في الخارج، كما أنه بعد مرور الـ ٨ سنوات البائية لفترة السماح يصبح أكثر من ٨٠٪ من الأدوية الأساسية المنتجة في مصر مملوكة عليها ٢٠ عاماً وبالتالي سقط عنها حق الملكية الفكرية.



المصدر:

٣٠ أبريل ١٩٩٧

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحية والمعامل

الجلس القومي للخدمات يطالب بـ التمسك بالفترة الانتقالية التي حددتها اتفاقية الجات البحث عن مصادر بديلة للخامات الدوائية الجديدة

كتب محمد عرفة:



د. عامل صديقي
الانترام بالانفاقية الجات

انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين أعضائها وانعكاس آثار ذلك على الدول النامية خاصة فيهما يتعلق باستمرار التطوير التكنولوجي والبحث العلمي واتساع الفجوة التكنولوجية بعد اكتساب اتفاقيات الجات للشريعة الدولية وأوصى خبراء المجلس بالسمي لاستكشاف مصادر بديلة للخامات الدوائية الجديدة بشمار أكثر تنافسية وبمراجعة الإجراءات المتعلقة بشريط التسجيل والتسويق والتصدير في ضوء بنود اتفاقية الجات على أساس الاتفاقيات الإنتاج والاستهلاك. كما أوصى المجلس بأهمية رفع مستوى القدرة الوطنية في صناعة الدواء من خلال تنمية وتطوير الاندماج العلمي التي تتواءم مع متطلبات دولية حديثة تحقق لمصر التواجد بكفاءة في الأسواق الخارجية

طالب المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية بضرورة التمسك بالفترة الانتقالية التي حددتها اتفاقية الجات وتمديد مجالات العمل على المستوى الوطني في إطار استراتيجية متكاملة فيما يتعلق بالمنتجات الدوائية سواء المنتجة حالياً في الأسواق أو الانتاجات الجديدة أو للتطوير.

وكان المجلس قد عقد اجتماعه برئاسة الدكتور عامل صديقي للشرف العام على المجلس القومية للخدمات الخمس والدكتور ابراهيم بدران مفرد المجلس والدولة لشئون مجلسي الشعب والشورى. المناقشة تقريدها شعبة الخدمات الصحية والسكان حول ابعاد اتفاقية الجات والملكية الفكرية ومستقبل

الصناعات الدوائية في مصر في ظل انجازات التحرير الاقتصادي وتحول الاقتصاد إلى طابع اليات أو عالمية السوق بجانب الاتجاه إلى التجمعات والاكتلات الاقتصادية كمن تقيم حدة

المصدر: الكتاب، الجزء ١، ص ١٠٠

التاريخ: ٢٢ من شهر ربيع الثاني ١٤١٧ هـ

رئيس المجمع العزبي للمحاسبين:
العرب سيجتازون اختبار الجات

[illegible]

ويجب علينا أن نتوقف عن ذلك،
ونأخر إلى أن تطبق متطلبات الجهات
الدول النامية بما فيها الدول العربية سيدي في
2000 على الأيوبي، ولا اعتدنا أننا كنا على
علينا لتتقدم، وقال في خزانة: لا ينبغي علينا
بل يجب علينا الاستفادة من الفرص أيضاً.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر:

الإصرام السنوي

التاريخ:

٢٩٩٧ مايو ٤

□ معالجة الجات الملكية الفكرية:

تسوية قضية حقوق الملكية الفكرية

تلك للتكنولوجيا الا
بالقصور التي
تحديدا هذه الدول.
ورغم وجهاة
الانطرتين فسين
التضارب فاصل
بينهما قد يؤدى الى
مشاكل كبيرة لتفاهم
مع الوقت كنتيجة
لشاكل الحديث هنا
وهناك والتي تهمر
وساثلها يوميا على
رؤوسنا نون ان
تتوالى لسانين
وقواعد لتبليها
عابا بما يصدق
حياة الضق لبنى
الانسان على كعب
الارض خلال القرن
الحادي والعشرين
سبل تقع الفكرة ام
سيتحول انظارنا
لها؟ هذا هو السؤال
الذي تتيحي الاجابة
عنه من قبل الفعنين
من الكتاب والمفكرين
والسوليين في مصر
على وجه التحديد
لان القضية هي
مسألة حياة أو موت
ومصير!!

سبتمبر ١٩٨٦. من
الوصول الى اتفاق
دولي لأنها ترى أن
الملكية الفكرية من
اختصاص منظمات
أخرى.
والتخصص وجهه
تلقى الدول التنمية
في أن الملكية الفكرية
هي ملكية مشتركة
للمستثمرين
شيوعتها وحيازتها
لتحقيق التنمية.
ويجب أن تساعد
التنظيمات في
تحقيق ذلك نظرا لأن
معظم الدول التنمية
وإن كانت تمتلك
المواد الخام إلا أنها
تكتسب الي
التكنولوجيا اللازمة
لاستثمارها. وأن
التقليد يعمل على
اجساد أنشطة
اقتصادية و فرص
عمل جديدة.
في حين ترى الدول
المتقدمة ضرورة
العمل على حماية
التكنولوجيا الغربية
والاستثمار
باستغلالها لأطول
مدة ممكنة. والعمل
على منع استخدام

كان من الطبيعي
أن يقع الصدام بين
كل من الدول
الصناعية الكبرى
وعلى رأسها
الولايات المتحدة
الأمريكية والدول
التنامية نتيجة
لتعارض مصالحهما.
وقد مارست الدول
الصناعية ضغوطها
مكثفة وعديدة على
الدول النامية
لإجبارها على
الموافقة على الأنظر
المقترح لحماية
الملكية الفكرية.
وفي هذا الإطار
اجسرت الدول
الصناعية الكبرى
عددا من المفاوضات
متعددة الأطراف
والمفاوضات الثنائية
للتوصل الى اتفاق
دولي للملكية
التجارية في السهم
للقيادة وإضافة
حماية الأسرار
التجارية كأحد أنواع
الملكية الفكرية.
في حين حاولت
الدول النامية منذ
بدء المفاوضات في
جولة أوروجواي في



المصدر :

الاستثمار

التاريخ :

٥ مايو ١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مع تطبيق اتفاقات الحات وتحرير الأسواق

دور مهم لهيئة الرقابة على التأمين في الفترة القادمة

والشفافية إنه يتناول لدى شركات التأمين استثماراتها خضعة لتغطية التزاماتها قبل حقوق حملة الوثائق ويؤدي عائد هذه الاستثمارات إلى تحسين الربحية في الشركات، وتسمح هذه الاستثمارات أيضاً لشركات التأمين في ظل ضغوط المنافسة بعرض أسعار تال عن الأسعار المستندة على الامس الفنية وذلك لتحفيز إدارة الاستثمارات وحمله الوثائق ، بالإضافة إلى أن هذه الاستثمارات تؤدي دوراً مهماً في تنمية الاقتصاد القومي .

الذي تزداد معه أهمية وضع قواعد لاستثمار أموال شركات التأمين ومتابعة تنفيذها من خلال هيئات الاشراف والرقابة . ويضيف نائب رئيس هيئة الرقابة على التأمين :

إن فتح الأسواق والاتجاه إلى تقليص الحصص الامتيازية لاعادة التأمين لشركات التأمين الوطنية يستلزم تركيز هيئات الاشراف والرقابة على وضع الضوابط والعمليات الخاصة بعمليات إعادة التأمين بما يكفل استقرار المراكز المالية لشركات التأمين .

لذلك فإنه يجري في كثير من الأسواق خاصة في الدول النامية إجراء تعديلات على التشريعات المنظمة للنشاط التأميني لتأخذ في الاعتبار التوازن بين ممارسة النشاط التأميني في ظل المنافسة مع ضمان سلامة المراكز المالية لشركات التأمين واستمرار قدرتها على الوفاء بالتزاماتها بما يضمن حماية حقوق المستفيدين .

ان تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وتحرير

الأسواق سوف تؤدي إلى تحرير هيكل سوق التأمين من خلال الخصخصة بدخول شركات جديدة محبة وفي بعض الأحيان أجنبية إلى السوق تمارس نشاطها في بيئة تنافسية متحررة ، وقد تؤدي الضغوط التنافسية في بعض الشركات إلى اللجوء إلى ممارسات غير سليمة (تطبيق أسعار غير

المناسبة واكتسافات مستندة على أسس فنية غير سليمة) بغية الحصول على النصبة في السوق أو زيادة نصبتها القائمة ، وفي أطار ممارسات من هذا القبيل سوف تزيد احتمالات حدوث أضرار شركات التأمين

الامر الذي يتطلب إصدارات تشريعية استماليه الاشراف والرقابة على التأمين للتعاطي مع التغيرات التي جدد في السوق وكما يقول خيري سليمان نائب رئيس هيئة الرقابة على التأمين :

إن الانضمام لاتفاقية الحات (منظمة التجارة العالمية) سيفجر إلى حد بعيد من الشروط السائدة في السوق ، وفي الحسد سيتمكن على هيئات الاشراف أن تؤدي دوراً مهماً فقد يتطلب منها تحويل التشريعات امتنسية للنشاط التأميني كما سيتمكن عليها أن تكفل تنفيذ واحترام القواعد المترتبة على تنفيذ الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات خاصة ما يتعلق بإنشاء شركات التأمين



خيري سليمان



المصدر: الرسم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٥/٧

السرقلة لا.. الإقتباس لا.. التايوانى لا

حماية الملكية الفكرية .. كلمة السرفى

عصر المعلومات

يقع فى القاهرة الآن مؤتمر دولي لحماية الملكية الفكرية ماذا ولد بدأ الحديث بصوت مرتفع خلال السنوات الأخيرة عن حماية الانتاج الفكري وحقوق الابتكار والتأليف. لما هو الانتاج الفكري وما هي حقوق الملكية الفكرية ولماذا تملك النصوص الى حمايتها خلال السنوات الأخيرة ولما لهذا علاقة بنا بشهده العالم من تحولات في اتجاه المستقبل والعصر الجديد..

إن مصطلح الانتاج الفكري يطلق على نشاط الجهد الذهني الذي يبذله العقل ليدفع ويطلق كل ما هو جديد وفكري على الفهمرة إسهالات الفكره وابتكاراته واختراعاته فيزيها تطويراً وتقدماً الى الاسام. وهذا ما يميزه عن غيره من سائر التكنات..

والملكية الفكرية ببساطة شديدة دون التعقيل في تعقيدات يتوه منها القارئ فيها. تنقسم الى قسمين كبيرين أساسيين، وهما الملكية الصناعية والملكية الأدبية.

فالملكية الصناعية هي عبارة عن أي براءة اختراع أو نموذج صناعي أو علامة تجارية أو اسم تجاري أو علامة تجارية. أو أي خلق أو ابتداء فكري يدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في أي عملية صناعية أو تجارية إما تكن نوعياً أو شكلياً. بينما الملكية الأدبية تندرج تحت منها المصنفات الأدبية والفنية، والأدبية مثل الكتب والنصوص المكتوبة والمخترعات والقصص والروايات والمسرحيات. الخ. أما الفنية مثل الرسم والنحت والقرائط والمصنوعات والموسيقى والصور والمنسقات السمعية والسمعية والبصرية. الخ. وكما نرى أنها ليس لها أي مريد سوى ملموس، ولكنها كلها أشياء مادية تعبر عن الحس البشري من اللؤلؤ الى القلبي أو المستع أو الشاهد. ولم يحدث أن سمعنا في حافة التاريخ الطويل عن حماية حدث الفكر البشري، من السرقة أو النهب أو التقليد أو مناسبه ذلك على سر

المخترعات الفنية من القرامنة حتى العبر. ومع بداية عصر النهضة الأوروبية الحديثة وظهور الآلة، ومع كثرة الاختراعات التي ظهرت واستخدمت بعد ذلك في الصناعة، ولقي أصبح يلاحظ عليها تطور الانتاج الصناعي، وتسريع للتجارات، والمنافسة، ولحركات السوق بدأ الحديث عن حقوق براءات الاختراع التي تستخدم الحديث في المنتجات الصناعية، وتؤثر على تطبيق في المنتجات والمقود، ولأنه على مدى اقتصاديات الانتاج والتفوق خاص بحماية الملكية التاريخ البشري يظهر قانون خاص بحماية الملكية الصناعية، وأين؟ في الدول الصناعية التي تنتج وتسوق وتحتكر لخدمة دولاً من غيرها من دول العالم، فقامت هذه الدول بسن تشريعات خاصة بحماية الفكر البشري لبراءات اختراعه.

ولقد صدرت أول اتفاقية دولية خاصة بحماية الملكية الصناعية، في باريس في ١٨٨٣/٧، وتوالت منذ ذلك التاريخ الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية الملكية الصناعية، أما الاتفاقية الدولية لحماية حق المؤلف فهو اتفاقية بين في ١٨٨٦/٨/٨ والتي ظهرت بعد سلسلة من التشريعات بدأت سنة ١٨٩٦ في باريس، وطوال قرن من الزمان لنسب الانعام لاويس على حماية براءات الاختراع ولم تلغ الحقوق الأدبية ليس القدر من الاهتمام.

لما هو السبب في تعالي الحديث خلال السنوات العشر الأخيرة في حماية الملكية الفكرية وحمايتها حق المؤلف والملكية الأدبية هل البشريه فعلاً مع تطور حضارتها وثقافتها الحديثة تنبؤ الى تيمة الانسان، واحترام شخصه، وتقدير عظه، ومكانته الفكرية وتقلبه الفكري، في مجالات الأدب والفن وما شابه ذلك من إبداع حسي ومفاهيم غير ملموس أو مادية الإيجابية مثل المؤلفات الجديدة..



المصدر: الدستور

التاريخ: ١٣٩٧/٥/٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والكتابة، بل تدعى ذلك بكثير في دول متقدمة مثل اليابان، حيث يزعم أن مفهوم الأمية عندما هو عدم القدرة على استعمال الحاسبات الآلية.

وبالتحديد ومع هذا الانتشار الكبير والاستخدام الواسع النطاق، فشحت الاسواق العالمية من مشارق الأرض إلى مشاربها، وما بين القطبين الشمالي والجنوبي، لتخطي العالم، وكشرت الشركات للتجارة في مختلف دول العالم، وأصبحت الشركات التي تنتج الحاسبات الآلية ليس فقط للبيئة سائداً، ولكن كانت تعد على أصابع اليد، بل دخلت السوق شركات أخرى، وخمسة شركات دول جنوب شرق آسيا، وعلى رأسها العمور الخمسة تلتبس الأفكار وطريقة التصنيع من الشركات الأم أو الأصل وتعيد عملية التصنيع في بلادها ملقاة بذلك المنتجات الأصلية، وتطرحها في الأسواق العالمية بمد إشارات جديدها، ولما استلزمها، مثلاً، تلك الشركات الكبرى والملائمة، ويحدد صانع إلكترونيات ومجموعة، ضاربة بذلك عرض الحائط بترقيات السوق، وفارقته، فتأخرت تلك الشركات الأم أو المصدر، وأزنت، فارتدت خمسيناً لذلك اتفاقية دولية خاصة بحماية الدوائر للتكامل والتفصلة وتهدف باسم اتفاقية واشنطن ١٩٨١، وبموجب هذه الاتفاقية يتم حماية الرسومات الهندسية الخاصة بالدوائر للتكامل وللصلة الخاصة بالحاسبات الشخصية وادع ثمانية أعلام، ليظهر لدينا نوع جديد من الاحتكار، وهو احتكار الأفكار لتجهيزها، وليس احتكار الأسواق لتأسيبها...

وهكذا مع عصر المعلومات والبرمجيات الحديثة ظهر مفهوم جديد لحماية الملكية الفكرية وبدأ الاهتمام بحق المؤلف، وحمايته يوفق بالامتياز بمصالحه حقوق الملكية الصناعية.

حامد زهران

١١..٧ بالقطع... لا، ولكن لماذا هذه المرة وما هو الجديد... الجديد بإسناد أنه خلال العشرة أعوام الأخيرة من ثمانينيات هذا القرن حتى يومنا هذا حدثت انفجار رهيب في تطور تكنولوجيا الحاسبات، فبدلاً من وجهة الحاسبات الآلية العملاقة التي تحتاج عاملين وخمسين مترين

ومهمة لتشغيلها، ظهرت الحاسبات الشخصية الصغيرة، ومتطورة جداً، وتلحق في قدراتها الحاسبات السابقة لها، كما ظهرت برمجيات حديثة جداً، وأكثر سهولة في الاستخدام والتشغيل، ولا تحتاج إلى فنيين متخصصين ومهرة أو حتى متخصصين من أهل المجال، وإنما تحتاج إلى أشخاص بسيطاء تعلموا القراءة والكتابة، لكن يتم التعامل مع هذه الحاسبات الشخصية والبرمجيات التي تديرها...

حدثت انقلاباً مرموقة بين المستخدمين من علمة الناس والأجاس على مستوى العالم، من شركات كبيرة وصغيرة، ومراكز علمية وتعليمية ومؤسسات ومؤسسات من أجهزة الدول، وبين القطاع العام والخاص، وبين الأفراد الصغار منهم قبل الكبار، ومن دول غنية ولغوية، متقدمة ومتأخرة، أو أن نامية... حتى الدول النامية... وأصبح حديث العالم الجديد الكمبيوتر دخل كل شيء، وليس فقط في حدود إمكانيات الحاسب الآلي الذي لا يعمل إلا للزلة، بل تعدى ذلك، فاجهزة التلفزيون الحديثة الذي لا يخلو منزل منه، ويقوم بتشغيله الكبار والصغار، للتعلم منهم والأسى، فذلك الجهاز يشهد بدأ يعمل ببرامج لتشغيله وشبكه، مشاهدته كصورة كبيرة فكرة برامج الحاسبات الشخصية، وأصبح مفهوم الأمية في بعض الدول يختلف من المفهوم السابق وهو عدم القدرة على القراءة



المصدر: **الأمم المتحدة**

التاريخ: **١ مايو ١٩٩٧** النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مراكز التحكيم العربية تواجه أزمة التجارة الدولية

تطبيق:
وفاء البرادعي

● احتكار التحكيم
التجاري يتنافى مع
الأعراف القانونية
وتحرير التجارة العالمية

التحكيم أسلوب
للقض المنازعات التي
تنشأ بين عدة أطراف
من دول مختلفة وهو
أن لم يكن نظاماً
قضائياً إلا أنه تتوفر
فيه ضمانات القضاء
ويتميز بسرعة
الاجراءات وعدم
الخضوع لاحكام
القوانين الوطنية.

● المطالبة بتنسيق
المواقف والتعاون بين
مراكز التحكيم العربية

● جامعة الدول العربية
تدعو الى مؤتمر لاتخاذ
موقف عربي موحد

ولكن بعض الجهات الأوروبية تحاول ان تلزم
الاتراف العربية في أي معاملات تجارية مع أوروبا
باللجوء الى مركز يبيع للتحكيم فيما ينشأ بين هذه
الاتراف من منازعات وهو غرفة للتجارة الدولية
بباريس.
وما كان هذا يشكك خرقا الاعراف الدولية بحرية
التجارة في ظل حرية الاقتصاد ولا يهلك أيضا من
خطر على مصالح الاطراف العربية. فان جامعة
الدول العربية بالبرت بالضرورة لذلك مؤثر في تفسير
الكلام لواجهة هذا المحر.
خبراء القانون والاقتصاد همردوا وجهة النظر
القانونية في هذه القضية وادعوا لاترجمات قانونا
ان تتبناها جامعة الدول العربية للحفاظ على حرية
التجارة للمحكمن. خلاصة ان شركات تأمين
الصهارات عند اللخاطر غير التجارية الأوروبية تلزم
الطرف العربي والاتجاه الى غرفة للتجارة الدولية



١٩٩٧ مايو ٩

المصدر: الأمانة العامة

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات

التاريخ

بإيريس للتكوير عند حدوث خلاف أو تنازعات بين شركات عربية وأجنبية.

يقول الدكتور مفيد شهاب: «تعتبر غرفة التجارة الدولية في باريس من أرفع المؤسسات في مجال التكوير، وإذا من الطبيعي أن نجد حيزاً كبيراً من قضايا التكوير تتم من خلالها، وبما أنه تم إنشاء مراكز تكوير حديثة في مختلف أنحاء الوطن العربي، فليس من الطبيعي أن تستأجر غرفة التجارة الدولية للتأليف المساهمة من قضايا التكوير التي تنشأ بين شركات لبنانية ومنظمات حكومية في الوطن العربي، بل من الطبيعي أن يبدأ اقتداء أطراف التكوير على هذه المراكز خصوصاً أن بعض المراكز العربية على النمط الأمريكي - الفرنسي».

أي يشمل كل الدول العربية، والأصل الآخر على المستوي دون الأممية، أي يشمل مجموعة من الدول في منطقة جغرافية معينة. كما هو الحال في دول التكوير لنوع الخليج العربي.

يوضح الدكتور مفيد شهاب الأسباب التي تجعل نوع التكوين الطبيعي للتفكير المراكز العربية على عدم الإعلان عن تنشأها بالنسبة للشركات والدول الأجنبية خارج الوطن العربي، أو الخصومة التي تمارسها غرفة التجارة الدولية في باريس أو شركات تأمين الصادرات ضد المخاطر.

ويؤكد أنه مهما كانت الأسباب إلا يجب من غرفة التجارة الدولية بإيريس ولا من شركات تأمين الصادرات أن تناسي مسؤوليتها لإيجاد الأطراف العربية على التكوير في مراكز تكوير معينة، ويرى أن السبق العمل الآن تصمم بتعدد مراكز التكوير، ذلك يجب عليها أن تنسق فيما بينها لتحقيق التعاون والتكامل وتبادل الخبرات حتى لا يقتصر الدور في التكوير على مركز معين دون المراكز الأخرى، وإذا كانت هذه رؤية الدكتور مفيد شهاب فإن الدكتور أحمد شرف الدين استأجر القانون التجاري يحقق عين شمس يختلف كلياً، فهو يرى أن قضايا التكوير العربية على الأطراف التكوير العربية تخلق مشكلة بما هو معروف على غرفة التجارة الدولية في باريس، والتي تشتت في قضايا هذا القرن، من ثم فقد اعتاد أصحاب الأعمال على نمط مزاياهم في التكوير من خلال غرفة باريس التي تنصت وتوفر الأليات اللازمة لتسوية منازعات التجارة والاستثمار اللواتي، ولكن يرى في أن من غير الحكيم على المستوي الدولي إلا يفسد عليهم النهج في مراكز تكوير محددة سواء كان هذا

ويؤمن جميع التشريعات بذلك حتى في مجال القضاء التي تعينه الدولة من حق التقاضي بين الفصل في الخصومة أو النزاع ليعالج من الاستعانة لدية إلا ليعزل للقانون، وإذا وجد ما لا يؤمن أن يلجأ إلى رد القاضي إذا توافرت شروط هذا الرأي، وبناء على ذلك فإن أي محاولات تجير الأطراف على اختيار قاض معين في التكوير يجب أن يكون مرفوضاً.

وأضاف أن ملاحظته شركات التأمين على رأيي التكوير بتأجير غرفة باريس محكاً وحيداً يجب أن يولوا اهتماماً وبشرط لعان، حيث يوجد رأي التكوير نفسه مسطراً في قبول هيئة تكوير لاتمام حقه من يصمم على الأطراف أو رأي التكوير حقه الطبيعي للمسلم به في اختيار ما يشاء لقاضي التكوير كحكمه على في النزاعات التي قد تنشأ. أما الدكتور محمد مدحت حسين استأجر

وبإيريس قسم إدارة الأعمال بالعامة الأمريكية يرى أن عملية التكوير الدولية تفرضها شروط الاتفاقيات الدولية بين الدول المصدرة والدول المستوردة والتي تنشأ من جراء أي طموح دولية سواء طموح خاصة بالقطاعات أو الخصومات الاقتصادية أو الصناعات أو بالقطاعات أو التكوير جها أو للحدود التي تتخلل إجراءات نقل التكوير بحرية أو تأمين أو نقل أو حسن التسليم والمطارات. أما فيما يتعلق ببيئة التكوير فوجد الفرق الثاني يفرض شروط التكوير على الأطراف العربية من خلال غرفة التجارة الدولية في باريس، وهذا لم يكن قراراً دولياً أوروبية، ولكن كان ذلك بموجب الاتفاقيات الدولية بين جميع الدول الأوروبية في مواجهة مصالحها قبل الدول غير الأوروبية، ولكن الأصل في المفاوضات في الطرق الكبيرة تجرى في شكل فردي وليس جماعياً حتى بين الحكومات العربية والحكومات الأوروبية. فنجد أن التفاوض يتم على مستوى دولة في مواجهة دولة أخرى، وليس في مجموعة دول عربية في مواجهة دول أوروبية، وبطبيعة الحال من يجد الاقتصاد الأوروبي وما ترتب عليه من تفاسير في الصالح الأوروبية، وفي هذا الإطار نجد أنه جعل سيادة للمصالح الدولية بين الأطراف الأوروبية وأية أطراف أخرى سواء كانت عربية أو غير عربية تفرضها لصالح المشاركة في الدول الأوروبية المتفردات والحلول.

ولكن هل يمكن أن يواجه العالم العربي هذه التحديات بوقوف عربي موحدة؟ الدكتور مفيد شهاب يقول: «أنه في تقديره أو التكوير بوقوف عربي موحدة فإن الاتفاقيات تركت الأمور تدور سرياً بطريقاً من ترويجها، وهذا مراكز التكوير العربية سيؤدي إلى إقصاءها من أحد المراكز الأمريكية للتكوير الدولي في القاهرة حيث عرض على هذا المركز منذ قيامه حتى الآن أكثر من ١٠٠ قضية وهو يدعو لترويجها، ويرى أنه يجب علينا أن نستفيد من تعدد هذه المراكز وأن ننصبا جميعاً في قضايا التكوير التي تثيرها، وبما يمد يده إلى الصلوات والمعاملات التجارية وعمليات التنمية تزداد بسرعة داخل أرجاء الوطن

العربي، وبالتالي فوجود أكثر من مركز يتناسب ويؤازر هذه الجالات وما يتبعها معها وبضرورة من استراتيجيات، ومن هنا يصبح التكوير بالتشابه هو الطريق الأمثل بما فيه من مزايا عديدة بدلاً من الاتجار في القضاء العربي الذي قد يثير مخاوف لدى بعض الشركات الأجنبية، ويضعو من ضرورة قبول آليات التكوير من هذه المراكز، وبالتالي على المستوي العربي الأوربي ذلك في إطار التعاون المتبادل الذي لم يعد لأوربي أن يكون مقصوراً على القضايا السياسية أو الاقتصادية، وإنما يشمل أيضاً جميع مجالات التجارة والاستثمار، ومن هنا، كما يقول الدكتور شهاب، فإن إنشاء هيئة عربية أوروبية مثلاً ليست علاقات مراكز التكوير العربية بغرفة التجارة الدولية في باريس وبمقرها من غرف التجارة الأوروبية مع مراكز ومؤسسات التكوير الدولية في أمريكا، فهو التكامل بين هذه المراكز بدلاً من الصراع.

ويقال الدكتور أحمد شرف الدين يفرض الإعلان من مراكز التكوير العربية بمقتضى أن الأمر يحتاج إلى استمرار أعمال التكوير على المستوي الدولي، ويرى أن هذه المراكز الدولية ليست لها أهداف تركز بين مراكز التكوير المختلفة. حيث تمتعت الأطراف العربية الأوربية في خبرة التكوير من خلالها لتتقاسم نفس الخبرة التي لا يمكن أن تكون متفرقة. نشر قائمة التكوير بين دول العالم من طريق هذه التفرقات، ويشير الدكتور محمد مدحت حسين في الاستبيان في الممارسات الدولية بأنه يجب أن تكون الجهات والمعاملات بحرية التجارة بحرية للمصالحات سيتميز بوجود تكتلات اقتصادية في إحدى سياسات النظام الاقتصادي الدولي ما يشكل فساداً ككل.

أبين الدكتور وخاصة بما يتعلق بطول التكوير العربية في التكوير العربية ومراكز التكوير العربية وبرسها في العقود التي تدرج في الدول العربية أو الأوروبية، ويعلم أن تداعياً للتكوير كمنهجية اقتصادية تسعى إلى حماية مصالحها تجاه التكتلات الاقتصادية الدولية.

دور دعاية الدول العربية

ويؤكد الدكتور مفيد شهاب بشأن جامعة الدول العربية في القضية وعقد مؤتمر خاص بالمشكلة في القاهرة قائلاً: «أنه لابد أيضاً بالوكالة الجديدة التي تستعمل في القضاء الدولية العربية الأوروبية بالتكوير التجاري التي تنصت في قضاياها».

ويشار إلى أن باريس منذ حوالي عشر سنوات وتحتلها ١٠ عضواً أوروبياً كضمان لجس في أوروبا.

ويشدد الدكتور على اهتمامها بالأول في لندن في ١٦ نوفمبر قائلاً: «أنه اختيار ماكين كير وشبابه للتكوير البريطانية أيضاً ربما أهدأ الدكتور مفيد شهاب: «أننا لنرغب أيضاً بما له من ربح المصالح الأوروبية وليس الهيئة العربية للتكوير الدولي».

ويؤكد الدكتور مفيد شهاب على أهمية استراتيجيات التكوير العربية وخاصة قبول المراكز

يتفق على الطابع الرسمي للتكوير.

طوطو النعان

وتوضيح الدكتور مسيحية القوي استأجر الثاني التجاري سيقع عين شمس وهو مجلس الشورى في الأصل في تكوين التكوير من نوع من القضاء الخاص بالفصل في المنازعات بين حق الأطراف في أي طرف. أي يحددنا قضية أن واقع اختيار القاضي هو إقصاء مركز من الأعداء والمختصين والذي يقوم على أساسه اختيار طرف للفصل في النزاع، لا يصحبه من الحكم، ومن هنا ينشأ للنسب لا يتصور أن يجبر الفرد على اختيار قضيه



المصدر: الألمانية

التاريخ: 7 مايو 1997

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هجر في عائد للثغرات واختلا ملايين دولار
بالاعتماد في هذا للتوسع مع عرض وجهة نظر
الدول العربية والتي عليها ان تعتمد وان تتمسك
باحتياجها الكاملة وحريتها في اختيار المتعلقين لركن
التحكم العربية على قدم المساواة في اختيار غرف
التحكم الاخرى غير العربية. ويقترح فكتوري لعدد
شريف الذين يعمل على توسيع نطاق الجهد في
مركز القاهرة الاتقيس التحكم عن طريق تكثيف
الاعلان عنه على مستوى العالم العربي ككل. ومن
خلال اصدار مجلة دورية لكي تكون متوفرة لدى
الاساطير العربية المعنية بمسألة منتظمة. ويطلب المكتب
معيصت خشافين ان تتخذ الجامعة العربية خلال
النهضة للثغرات قرارا ملزما لجميع الدول العربية حتى
لا يكون مجرد عهد على ورق مثل الاتفاقيات التي
ولفت بربحت عليها من قبل.



المصدر: **العالم اليوم**

١٤ مايو ١٩٩٧

التاريخ:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يناقشها البرلمانيون العرب غداً دعم السوق العربية المشتركة لمواجهة الجات

د كتب - **الصالح نور الدين**:

يفتح الرئيس حسني مبارك غداً أعمال الدورة السابعة لمجلس الاتحاد البرلماني العربي والتي تستمر لمدة 4 أيام.
وتم تخصيص أعمال الدورة لمناقشة مشروع السوق العربية المشتركة برصفه التمهيد الأكبر للعمل العربي الاقتصادي في مواجهة آثار اتفاقية الجات.

ويطالب مشروع التقرير النهائي للمؤتمر والذي حملت عليه «العالم الجديد» وتناذر بنظيره بمنح التأييد الكامل من قبل الاتحاد العربي للفكرة وهدف السوق العربية ومساندة الاتحاد السوق للصفاة.

كما يطالب التقرير بدعوة الدول العربية غير الأعضاء للانضمام للاتفاقية الوحدة الاقتصادية والإسهام في تطويرها وإيجاد إطار تنظيمي برلماني عربي لتقديم المساندة المستمرة لمشروع السوق.

ويؤكد التقرير أيضاً على أهمية تشكيل لجان البرلمانات العربية لمواصلة العمل في دفع مسيرة السوق.

ويقول مشروع التقرير إن السوق العربية المشتركة لم تتحقق رغم توقيع اتفاقياتها منذ 1965 بخصود 7 دول عربية في مصر والاردن وسوريا والعراق وليبيا وموريتانيا واليمن ورغم أن هذه الدول السبع بنات في ذلك التاريخ خطوات جادة كتحديد كامل للشاغل التجاري من جميع الرسوم الجمركية مما أدى إلى نمو التجارة الليبية بملايين كرويه.

وأشار إلى أن حجم التجارة الليبية بين الدول الأعضاء ارتفع خلال عشر سنوات منذ 1970 حتى 1980 من 97.5 مليون دولار إلى 1,326 مليار دولار أي بنسبة 1359٪.

ويخبر إلى ذلك بقوله أن هناك إمكانية لتصانق السوق المشتركة إذا صدقت للتوايل.



المصدر :
العدد ١٩٩٧
١٩٩٧

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ :

حقوق الدول النامية في إطار اتفاقات الجات

د. مصطفى سلامة
وكيل كلية حقوق الإسكندرية

بعد الخامس عشر من أبريل عام ١٩٩٤ من أهم القمص الأخير من الدول النامية في ذلك اليوم تم التوقيع على اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية وبملاحقتها للتدعيم إن هذه الاتفاقية بملاحقتها للشقفة. التي تم تجاوزها بعد مفاوضات جارية ومعمودة (دورة أوجواي) جات للانس تنظيمها دوليا عالميا وبشاملا للتجارة الدولية.

لبن ناعية تشتمل للظفة في عضويتها مائة وست وعشرين دولة، ومن ناعية أخرى تنطى ملاحق الاتفاقية من أكثر مجمل التجارة الدولية من ملح وخدمات ومطوّل ملكية فكرية وأخيرا تم وضع قواعد لبعض اللامبرعات التي قد تشكّل بين الدول حول ما لمشرك من مباحية وأرباح إن كل ما لا يلام ليس إلا من حلة عامة ومشورة في مصورة اتفاق الجات لعام ١٩٩٧.

وتتضمن توصي اتفاقية مراكش وملاحقها أو ما يطلق عليه اتفاقات الجات الجديدة حول هدف مشترك يتصل في ضرورة تحقيق حرية التجارة الدولية بما يتطابق مع ذلك من إقرار مبدأ الشملة بالكل بين الدول ويتم ذلك من خلال قيام الدول بفتح بعضها البعض الآخر مزايا متعاقبة لتحقيق خفص كبير للصيرورة التجارية وبمبدأ من المساواة للتجارة مع القضاء على أية محاولة تصورية في الملاحق الدولية التجارية لذا تم إقرار شروط الفورة الأكر وعامة والماملة الوافية ليراضي الدول الأخرى إن اتفاقات الجات تستند إلى فكرة الزيادة التسمية التي تشتمل بها كل دولة، فتمتدج التجارة الدولية بعد لمرأ ضرورية، ويتم الوصول إليه حينما تتخصص كل دولة في النشاط الذي هو أكثر تنوعا له، وبما لا يمكن أن يتحقق إلا بالتكاملات للاملة التي تستند إلى ما تشتمل به كل دولة من مزايا نسبية في سلمة أو خدمة أو مادة أو حق معين وغير خلاف على أحد أن هذه التكاملات يركزها على الزيادة التسمية للاملة كل دولة أن تكون في حصيتها التفاضلية إلا في مصالح الدولة للتقدمة زانفول لناعية لأسباب متعددة ليس لها ولا تشتمل معظما على الأقل في لدى المنظر. أن يتكافأ وصعما التماس مع الدول للتقدمة إن هذه الحقيقة كانت ماثلة أمام والمضي اتفاقات الجات لذا أبروا عدة نصوص تشتمل الدول النامية استنادا إليها أن تحصل على معاملة خاصة بها إن عدم إقرار معاملة تصورية للدول النامية مزايا تكميلى عدم المساواة القدية القائمة بين الدول للتقدمة والدول النامية غير أنه لا بد أن يلاحظ، بام، لى يده. أن للاملة النامية للدول النامية لا تهدف إلى تحقيق مساواة قدية بين مختلف الدول، لهذا أمر مستحيلة فالماملة الخاصة للدول النامية تهدف إلى التوصل إلى وحدة أو تامل ظروف الكونية نصوص اتفاقات الجات ذات إغاء، من تحقيق لى نص من هذه النصوص هذه الكونية مرموقة حالات أو أوضاع خاصة أو استثنائية أو غير مشروطة لذا زالت بمرور هذا الإغاء، تنطى متضمنة التكامل من الالتزامات للتجارة عن اتفاقات الجات وتنقسم الحقوق التي تشتمل بها الدول النامية في إطار هذه الاتفاقات في فريخ:

نوع آخرى وخصاص بالكل المذكورة وأخر عام تفهيد سه هذه الدول ضمن الدول الأخرى.

١. أولا - الحقوق الخاصة وهي حقوق تم منحها لخط الدول النامية ولأت مستوفات متعدي على النحو التالي: ١. مبدأ الالتزام القطع من جانب الدول النامية بضرورة مراعاة الصعوبات والمساكن التي تواجه الدول النامية إن هذا لمبدأ منصوص عليه في معظم اتفاقات الجمعية وثير أهمية لهذا الفكر في أنه يده مرشدا وموجها للتامل بين الدول للتقدمة والدول النامية حقيقة لا يخرج مبدأ مراعاة الإضام الصعوبة للدول الأخرى عن مجرد التزام ببذل غاية أي مجرد سلوك يصدر عن الدول للتقدمة دون إضامها بتجربة محددة وأعمال معينة، وكله ببال كرجعية تشتمل الدول النامية لى بطريقها اتفاقات الجات أن تترك وتته الدول للتقدمة في وجود لهذا الفكر

٢. مبدأ التكامل الزائد من الالتزامات الواردة في بعض اتفاقات الجات لاستنادا إلى هذا المبدأ، فقد تم ملح الدول النامية فترة سماح لتطبيق التزامات متوافقة مع الاتفاقات المذكورة وبهذه الفترات متعدي ومتأخرة يمكن أن يكون منها، فترة عشر سنوات في مجال الزراعة، وثلثي سنوات في مجالي عدم المساواة وحقوق الملكية الفكرية وما بين ثلاث إلى خمس سنوات فيما يتعلق بقواعد التقييم التجارية... الخ.



المصدر : الإمام

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٧

ذلك بمثابة ضربة من الخيال، ولكن لابد من التأمل على التطلعات منها
الحقيقة الخامسة والأخيرة: إن الأمل الحقيقي والمواجهة الحقيقية لاستحقاقات
اتفاقيات الجات وشروطاتها لا يمكن أن تتم فقط من خلال عمل فردي لكل دولة نامية، إذ
يجب اتخاذ الخطوات اللازمة نحو لشواء الدولة النامية في الأشكال الخفيفة للتكامل
الاقتصادي هو الأسلوب الأمثل لزيادة معدل القدرة التنافسية للدول النامية، وهذا إلى أنه
ولقد للمادة ٢٤ من الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارية هناك معاملة خاصة
الدول أعضاء التكامل الاقتصادي يفصل إلى ذلك أن القرن القادم هو عصر لتكتلات
الاقتصادية الإقليمية وأمل ذلك يكون الدفاع نحو الجوانب التكامل الاقتصادي العربي بداية
من السوق العربية المشتركة.



المصدر : **البرصة**

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات التاريخ : **١٧ مايو ١٩٩٧**

د. يوسف والي

تحقيق أكبر استفادة من اتفاقية الجات.. هدفنا



المصحية في إطار التركيب المحصولي الاختيارى واليات السوق الحر في التسويق والتجارة ويشجعهم على التصدير اوضح ان محاصيل التصدير الرئيسية وما يتبع من معلومات انتاجية عنها يمكن تحقيقها مبكرا بالانتاج وبالتالي اجراء طرق تصديرية اجلة او مستقبلية والاستفادة من الاسعار والريعية في الاسواق العالمية.

اضافة ان برصة الخضر والمأكلة سوف تساعد في تسهيل انتقاء المنتج بالسوق والمصدر قبل وبعد الانتاج للتعبث بشأن الارتقاء بمستوى المنتج في الاسواق العالمية من حيث للامضاء الانتاجية وسبل التمنية والمفط وسرعة اتجاز اجراءات التسويق والتصدير وتقليل الفاقد وإبرام الصفقات والقضاء على الاحكار وتخفيض عدالة الاسعار وتبسيط لفتات التسويق واجهاد جى من المنافسة بين التجار والمصدرين وتبوير مصاريف التخزين والاخذ بالاساليب العلمية للطقة عالميا في مجال تسويق وتصدير الحاصلات الزراعية وسنولى البرصة الزراعية

الزراعية
غايتها لانشاء
جهاز
معلومات عن
الاسواق
الخارجية
والداخلية
وتنسيق
التعاون بين
المنتج
والمصدر.

أكد الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الاراضى على أهمية نجاح برامج وخطة التصدير في المرحلة المقبلة واثر ذلك في تحقيق أكبر استفادة من اتفاقية الجات وما اتاحته من منافذ على الاسواق الخارجية. قال إن استمرار عمليات التوسع الانفي والراسي في الفسنان الوحيد لاحتلال الواردات وتجميع الصادرات وتخفيض تكلفة الوحدة المنتجة وتحسين الجودة وزيادة

القدرة على المنافسة الدولية.

البرصة

الزراعية

غايتها

.. إنشاء

جهاز

معلومات

من السوق

وإشعار إلى ضرورة اعداد التقارير السليمة للمحاصيل التصديرية الرئيسية في مصر على غرار ما يحدث في الدول المتقدمة وما يوفر للمزارعين البيانات والاحصاءات الحديثة والمستقبلية والمستقرة والدقيقة عن الاسعار والمطلب والفرص لتلك المحاصيل في الاسواق العالمية المختلفة.

وساعد المزارعين على اتخاذ قراراتهم الانتاجية



المصدر: **الوقت**

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات التاريخ: **1 مايو 1997**

نبضات

يخشى أن يكون الوقت قد فات، وأن يكون الحاقق بالقطار قد استحال لأن الركاب قد تأخر كثيرا، فهو يمازى بعد حلقه في بيته، بينما القطار قد غاب لحظة وانطلق كصاروخ. الأسماك الكبيرة، يوما بعد يوم، تزيد بأسا وتزيد شهامة ولا تتردد في الهجوم كل ما يصادها من أسماك صغيرة وضئيلة. والأسماك الصغيرة لاتحاول البحث عن الحماية، وإنما تطوح وتقدم نفسها لفم سائفة للحيتان ولقرش. فالتول للفتنة تزيد لراء، ثم تتضامن وتتعاون مع بعضها وتقبل للفتنة وللعلومات الصغيرة، ثم هي تتسدد لاستغلال الدول القليلة لتحصل منها على ثلوات الألية والطاقة والعمالة إلى خيصة والعقول التي أعدت وتعلمت في الدول القليلة وعلى نطقها، وعندما تحققت لها الطاقة الانتاجية الفائقة والتقدم والتخليم، قررت أن تفتح حدودها الانتاجية على العالم، وخصوصا العالم الفقير. فكان لهم ما أرادوا وابتكروا اتفاقية الجات. والدول القليلة ومنها مصر قد تهافتت على الانضمام إليها، بما يؤدى إلى فتح حدودها بغير حماية وبغير حصون، فيخترق الأقوياء أجسادنا بغير مناعة وبغير رعاية وبغير قدرة على المقاومة.

فيوجد اتفاقية الجات سيكون للأغنياء فرصة إغراق أرفعى الفقراء بالسلع الرائدة وفائض انتاجهم وبالعاطلين من أهل بلدهم في صورة خبز أو إرباب من حرة وعماله راقية. وبذلك يهدد الأغنياء مشاكلهم المعقدة للزمنة لمشاكلهم الحالية هي وفرة الانتاج بما يجاوز الاستهلاك المحلي وبما يجاوز حصة الأسواق العالمية، ومشكلتهم الأخرى هي البطالة للزائدة نتيجة لازدياد التقنية الحديثة، بما يزيد الانتاج اعتمادا على الآلات للتطورة على حساب الأيدي العاملة. أين مصر من اتحاد الحقائق ومن تزواج التصور ومن تواضع التخصصات.

مصر تستورد ولا تصنع شيئا يكثر. مصر تصنع رؤوس الأموال أكثر مما تجلبه، مصر تصنع سيارها أكثر من السباح القانمين، مصر ترسل بنيتها للعلاج في الخارج. مصر لم تعد تصنع النسيج ولا البطاطس ولا السمك والكويلر والفشل الكاوي يعانين من اليأس وسيا والتقيفود والكويلر والفشل الكاوي والوباء الكبدي. مصر تقاسى من تزايد واجتياح الفقر لنسبة كبيرة من سكانها كشأن التصحر الذي يجتاح الأخضر فيفيض عليه، مصر تواجه تمهورا في التعليم إلى حد وصل فيه الأمر إلى أن تلاميذ المدارس الخاصة العالمية لايتعلمون شيئا في المدرسة فيضطرون إلى الدروس الخصوصية في كل لولاء.

مصر لم تنجح في مواجهة الروتين والبيروقراطية التي تسيطر على صهرتها محاولات الاستثمار، مصر ما زالت تعجز في ظل التشريعات صغرت وتصغر بواسطة ثلاثة مترسة الاتحاد الاشتراكي التي تؤمن بسيطرة الدولة، وبسيادة لوظف العام، الذي يتكلم بأي مواطن يقترب منه طالبا موافقة أو ترخيصا، وما أكثر التراخيص والموافقات والاعتمادات التي تفرسها التشريعات على المواطن، الذي يعض ثلاثة أرباع عمره في لاصالح الحكومية وإمام للوظفين، فقد ناب للشرع للصيرى وحماه الماء على تخديم التشريع بفرض الرخص والتراخيص والشروط والأشراط. وعادة تنتهى التشريعات إلى تكليف صاحب الحاجة أو الراغب في الخدمة بأن يحضر «البن» «العصفور» ويؤدى «عين الفلاح» وحياة سيدك لين.



المصدر: البيان

التاريخ: ١٥ مايو ١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لقد قبلت والهيئة علي كراوي، أنه بعد مهلة تطبيق للثقافة
الجات ستحتاج الدولة إلى ثلاثة عشر مليون جنيه لاستيراد
الدواء للصنع والواد اللازمة لتصنيع الدواء للحلي بجمها
للتكلفة الحالية ثلاثة ملايين جنيه. والدواء ليس سوى مثال
يقاس عليه الكثير والكثير.
كيف يتسنى لنا مواجهة كل ذلك؟ هل يطبع البحوث أم يمزج
من القروض الخارجية والتقليدية. ويكون مصيرنا هو رهن
الأرض والعرض والإنسان.
هل نألوان إصلاح البيت من النخل وتلافي المستشفيات وسد
الثغرات ومواجهة الفقائص والمعيوب. وبذلك يتولد الأمل في
الحاق بالقطار ولو في مؤخرته البسيطة.

د. نعيان جمعة



المصدر : **الجمهورية العربية السورية**

١٢ مايو ١٩٩٧

التاريخ : **النشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

■ رئيس المجمع العربي للمحاسبين في مؤتمر بالأردن:

ضرورة تعديل القوانين بما يتفق و«المعاجز»

كتب - عبد المعطي أحمد:

دعا السيد طلال أبو غزالة رئيس المجمع العربي للمحاسبين القانونيين إلى تعديل التشريعات والقوانين بالبول العربية بما يتفق مع ما تقره المنظمة العالمية للتجارة «المعاجز» محذراً من أنه إذا لم يحدث ذلك فإن مهنة المحاسبة العربية ستواجه مرحلة صعبة، وعلماً أن ذلك فيها أثراً على مستوى الكفاءة المهنية ، ويؤكد العالم أننا نقفون على المناسبات والتحديات والحدود بين الدول يجب أن نزيل وتلتقي معها أية عوائق. جاء ذلك في افتتاح أعمال المؤتمر العلمي الأول الذي تنظمه جمعية المحاسبة الأردنية برعاية سمو ولي العهد الأمير الحسن بن طلال تحت عنوان «المحاسبة في عصر العولمة والاقتصاديات» ، وتحدث فيه أيضاً سليمان الحافظ وزير المالية الأردني، ورئيساً ديوان المحاسبة وجمعية المحاسبة الأردنية.

وأشار أبو غزالة إلى أن الأمم المتحدة شكلت فريقاً من خبراء المحاسبة من ١٥

دولة برئاسة رئيس المجمع العربي للمحاسبين لوضع الأنظمة والأجراءات التي تبحث وتضع معايير وأنظمة للتعليم، والتدريب، وتنظيم المحاسبة والتخطيط والتدريب المستمر لتتمية قدرات وكفاءات المحاسبين.

وقال إنه أُنشئت عن فريق الخبراء فريق عمل لوضع برامج محددة، وسيجتمع الفريق بكامل أعضائه يوم ٢ أكتوبر المقبل، ويضم ممثلين عن المنظمة العالمية للتجارة، واتحاد الدول للمحاسبين، والهيئات الدولية الأخرى المعنية

